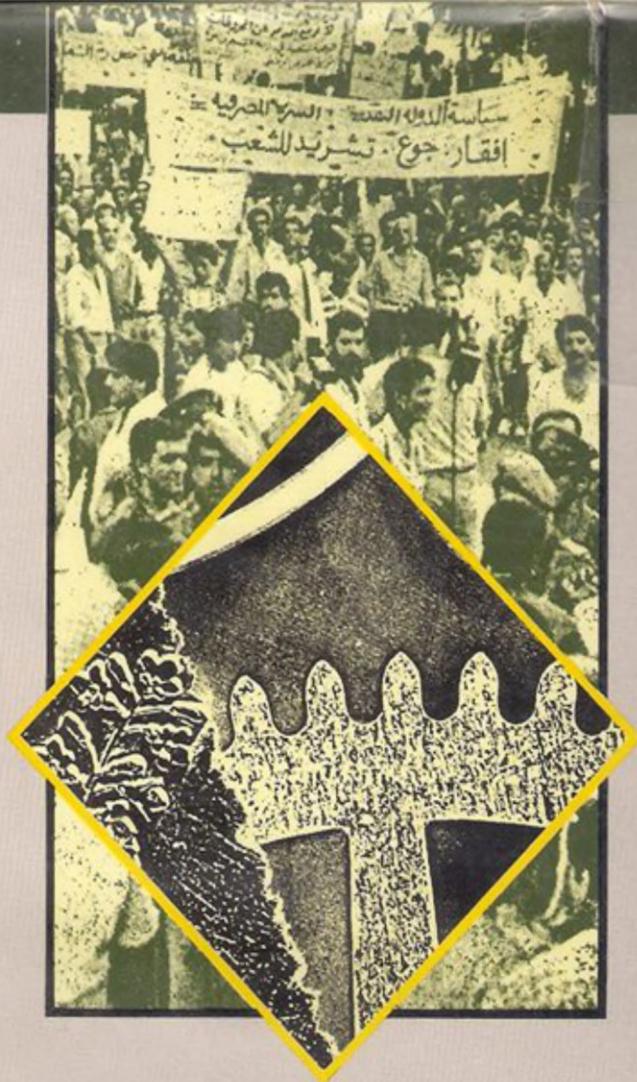


لله الحمد
سحر الدين



الجنة والهداية : الفوبيات والصلاح الطبيعي

الجنة والهداية : البعد النقائي

الله العزیز

الْأَوْتِنَّ الْعَرَبِيَّةُ
القومية والصراع الطبيعي

للفيلسوف
سمير العین

الجزء الأول

مكتبة مدبولي
القاهرة

جميع الحقوق محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
١٤٠٨ - ١٩٨٨ م

الناشر
مكتبة صغير لى

ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج ٢٤

٧٥٦٤٢١ تليفون

مَقْدِمَة

١ - بدأ تفكيري في الأسئلة التي يدور هذا الكتاب حولها منذ زمن بعيد . فقد دار فعلاً محور تفكيري وأبحاثي منذ ثلاثين عاماً حول سؤال وحيد هو الآتي : لماذا لم تظهر الرأسمالية في بلدان الشرق - وخاصة في منطقتنا العربية - الإسلامية - قبل ظهورها في أوروبا ؟ علماً بأن تاريخنا يغطس في ماض طال ألف السنين بخلاف تاريخ أوروبا القصير وأخذ في الاعتبار درجة نمو قوى الانتاج ومقدار الفائض المستخرج منه وتوافر عناصر أخرى تعتبر شرطاً لازمة لتفريح العلاقات الرأسمالية (مثل تجغير الفائض وانتشار التبادل السلعي والعمل الأجير .. الخ) ، بالإضافة إلى أوجه أخرى لتقديم الحضارة المادية والثقافية - فقد سبق علد من الحضارات الشرقية أوروبا في جميع هذه الميادين .

ينقسم مجھودي لتقديم عناصر إجابة على هذا السؤال بين كتابات ذات مغزى نظري عام وتلك التي تخص أوجه ملموسة لبعض التجارب التاريخية أو أبعاد معينة للأشكالية (ومنها بالصدارة تجارب وأبعاد تخص الوطن العربي) . وبالطبع حدث نوع من العلاقة المتبادلة بين استنتاجاتي في الميادين الملموسة المذروسة من جهة وبين مساهماتي في طرح نظرية « عامة » - بالتحديد « نظرية كونية » تنسق إجاباتي على الأسئلة المطروحة . هكذا توصلت إلى نظرية عامة « للتطور اللامتكافي » مفادها أن الاحتمال الأكثر وروداً هو أن يخرج النمط الأعلى من مناطق « هامشية » للنمط الأسفل (بمعنى مناطق لم يكتمل فيها

عناصر هذا النمط) ولا من مناطق مركبة له (بمعنى تلك المناطق الأكثر تقدماً من حيث تبلور عناصر النمط المعتبر). فتعطي الأطروحة أهمية بالغة لمفهوم « المرونة » في التكوين الاجتماعي . هكذا توصلت الى أن تفوق المجتمع العربي الإسلامي على المجتمع الأوروبي للقرون الوسطى قد أصبح عقبة في سهل تجاوزه السريع لحدود الحضارة السابقة على الرأسمالية .

إن أية دراسة علمية - سواء أكانت ذات مغزى عام أم كانت نظرة محدونة ملموسة - تقوم بالضرورة على منهج بمعنى منظومة مفاهيم وفرضيات تخص اقتراح بعضها البعض وأشكال السبيبة التي تربطها بعض . ولا أخفى على القارئ أن المنهج الذي أجرده أنساب وأكثر فعالية هو منهج المادة التاريخية . على أن أخذني بهذا المنهج لا يتنبئ الى النوع المتجمد الذي يبحث عن الإجابات في اكتشافات سابقة مدونة في الكتب « الكلاسيكية » لهذه المدرسة الفكرية . الأمر الذي أدى بي الى تطوير هذا المنهج وإدخال مفاهيم جديدة في إطار نسقه (مثل مفاهيم المركز والاطراف) وتحديد مغزى بعض النظريات الشائعة .. الخ . وهنا أيضاً حدث تبادل جدلية بين النظرية المقترحة مني وبين إدراكي للمنهج الملائم لطروحها .

بدا لي أثناء هذا التطور أن الفكر الاجتماعي السائد والمهيمن يتسم باسمة « التمركز الأوروبي » . أقصد أن هذا الفكر لا يبدي عن أي شك في إجاباته الصريحة والضمنية على السؤال الذي بدأنا به . فاقام نظرياته على أساس مسلمات ومظنات لم تُناقَش ، أهمها أن كون الاقطاعية الأوروبية قد أدت الى التجاوز الرأسمالي إنما هو « أمر بديهي » يكاد يكون فطرياً . الأمر الذي لازمه ملازمة ضمنية مفادها أن الرأسمالية لم يمكنها أن تحدث في غير أوروبا . كما توصلت إلى الرأي إن هذا التمركز الأوروبي قد لَوَّن جميع مدارس الفكر ، ولو بدرجات متفاوتة ، بما فيها الماركسية الشائعة . على أني لا أرى في ذلك أمراً عجيباً يدعو إلى الاستغراب . فالمجتمع الأكثر تقدماً مادياً (أي هنا المجتمع الرأسمالي) هو أيضاً وبالضرورة مهد الأفكار الأكثر تقدماً

والقدرة العلمية المتفوقة . بيد أن تكون هذه السمة تميز فعلاً الفكر « العربي » بالمقارنة مع الأفكار الأخرى لا يعني أن التطور الفكري يقف عند هذا الحد فيصبح « حقيقة مطلقة ونهائية ». فالرأسمالية أصبحت نظاماً عالمياً وبالتالي فرضت ظروفاً موضوعية جديدة تجعلنا في حاجة ماسة إلى نظرية كونية حقيقة وصحيحة تتجاوز حدود أصولها الأوروبيّة . واعتقد في هذا الصدد أن المادّة التاريخيّة لها القدرة الكامنة على أن تقوم بهذا الدور .

خلاصة قولي اذن هي أن تطور قد طرأ على تفكيري خلال فترة الثلاثين عاماً المعتبرة - وذلك في ثلاثة مجالات هي : مجال الطرح العام لنظرية التطور اللامتكافي ، ومجال الدراسات الملّموزة (وبالتحديد دراسة تاريخ العالم العربي الإسلامي) ومجال تطوير منهج وأدوات التحليل المستخدمة .

وليس قصدي هنا تناول تاريخ هذا التطور . فاترك للقاريء التوصل إلى حكمه من قراءاته لكتاباتي في هذا الموضوع . على أنني قد لمحت إلى مغزى هذا التطور في أماكن أخرى وبالتحديد في كتابين صدران حديثاً هما « أزمة المجتمع العربي » و « ما بعد الرأسمالية؟ » .

٢ - ارجو أن يوضع هذا الكتاب عن « الأمة العربية » في الإطار المرسوم أعلاه . خاصة وأنه يتكون من جزءين كتبتهما في أوقات تفصلها مدة تقارب من عشر سنوات .

فالجزء الأول وعنوانه « الأمة العربية ، القومية والصراع الطبقي » ، كُتب في اعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ ونشر عام ١٩٧٤ باللغتين الفرنسية والإنجليزية . أي كُتب بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ قبل ثورة إيران الإسلامية وقبل دخول لبنان في الحرب الأهلية . بينما الجزء الثاني ، وعنوانه « الأمة العربية ، البعد الثقافي » ، كُتب عام ١٩٨٦ .

فكان لي الخيار بين إعادة كتابة الجزء الأول على ضوء التطورات اللاحقة ودماج الجزء الثاني معه وبين عرض المخطوط كما هو أصلأ . ولم اختر

الأسلوب الثاني بسبب الكسل في إعادة الكتابة ، ولكن لاتني أرى هذا الأسلوب أفيد وأقوى فعالية . فهو أسلوب يساعد القارئ على كشف حدود المراسة الأولى بدلًا من إخفاء نقاط ضعفها . الأمر الذي يوضع جذور الخطأ في التنبؤات التي كنت قد تنبأت بدورتها في ختام هذا الكتاب الأول . ومن وراء كشف هذا الخطأ سوف يدرك القارئ طابع الأسباب التي دفعتني إلى تكملة وتصحيح التحليل من خلال تناول موضوع البعد الثقافي والآيديولوجي كما يأتي في الجزء الثاني .

أنوي إذن أن أشير بالإيجاز إلى هذه التطورات التي طرأت على تحليلي منذ كتابة الجزء الأول من « الأمة العربية » .

كنت في أعقاب هزيمة عام ١٩٦٧ أتوقع رد فعل إيجابياً من قبل الشعب العربي . ولم أكن وحيداً في اعتبار هذا الأمل وارد . فكان اليسار العربي (بمختلف أججنته) قد وجد نفسه أمام تحدي يتطلب منه نقداً ذاتياً صريحاً يليه تصحيح ممارساته بما يلزم هذا النقد الذاتي . وكانت أنا - وكذلك كثيرون - متفائلاً في أن الظروف الموضوعية قد تجمعت من أجل فوز وجهات نظر القوى الشعبية وإظهار قدرتها الكامنة .

هذا لم يحدث بل الذي حدث إنما هوأسوا من أسوأ الفرضيات التي كان يمكن تصورها . فالذي حدث إنما هو في الواقع أمره تکور خطير وقليل الأمثلة في تاريخ الماضي والحاضر . الذي حدث هو بالتحديد سلسلة ردود فعل سلبية تهدى الأن الوطن العربي بنوع من « الانتحار الجماعي » من شأنه ان يقضى علينا كشعب له مكان محترم في العالم المعاصر . ومن يجرؤ على الالتفاء بتسجيل هذا التکور الرهيب دون التساؤل في آليات المجتمع التي وجهت التطور في هذا الاتجاه وبالتالي التساؤل في أوجه نقص أدواتنا التحليلية التي لم تسمع لنا بالتنبؤ به ؟

من نافل القول تذكير أوجه التکور المذكور . فهو يشمل جميع المجالات

المجتمعية من الاقتصاد الى الفكر الايديولوجي والثقافة مروراً بالمارسات السياسية .

ففي مجال الاقتصاد غزت موجة « البترول » الوطن العربي واثبتت مرة أخرى سلبية التعمق في الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي الذي كان لا بد ان يلازم « الفورة البترولية » هذه فصارت البلدان المستجدة للبترول مجتمعات رباعية عاجزة عن أن تقوم بأقل المجهود المطلوب لتجاوز آفاق الجيل الحالي . بل صارت اقتصاديات الأفكار العربية الأخرى - « الفقيرة » كما يقال - أذناباً للاقتصاديات الصحراوية « الغنية » ! تنسى هي الأخرى بسمات العقلية الريعية . هكذا غزا جو « الانفتاح » الوطن بجمعه . فبدلاً من أن يقوم المجتمع بعلاج عيوب محاولات العهد السابق - عهد المد الوطني - على أساس إدراك حدوده ، ذهب في اتجاه عكسي وقبل محو كل ما كان قد تراكم من تقدم سابق ، إن لم يكن قد دعا إليه في بعض الأحيان ، ضامناً بذلك العودة إلى حظيرة الهيمنة الامبرالية الشاملة ، من خلال رفع شأن فئات وسيطة ذات طابع « كومبرادوري » . فإن الاحتياط الشديد الذي كان يكمن في قلوب هذه الفئات قد وجد منفذًا له فانفجر في موجة أكدت صدارته مبدأ « الانراء الفردي » فحطمت كل أمل في البحث عن حلول جماعية .

الصورة مؤلمة بالقطع . خاصة وأن جو الانفتاح هذا لم يبلغ بعد حده الأقصى ، بل يستمر يتغلغل ويأكل من الداخل تلك النظم التي لم تستسلم بعد ، ظاهرياً على الأقل . ومن جانب آخر نشهد تجميد القوى الوطنية على خط دفاعي ، كأنها عاجزة عن تطوير قدرة قادرة على التكيف لمواجهة التحدي الرجعي الجديد .

وفي مجال الممارسات السياسية نشهد نفس التكور مصحوباً بالتجدد . فمن جانب نرى كيف يتعامل معًا عدد من العناصر السلبية هي : خيبة الأمل في الحلول الجماعية وإحلال البحث عن الحل الفردي محلها ، الانطواء على الانتسارات التقليدية الدينية بل والطائفية (وهو ردة لعب التمويل من قبل

الرجعية الخليجية دوراً أساسياً في تحقيقها) ، وبالتالي التخلص من القومية العربية لمصلحة تلك الاتيامات الدينية والطائفية . ومن الجانب الآخر نرى تجمد الفكر الوطني التقديمي الذي وضع نفسه في موقف دفاعي بدلاً من أن يمسك بزمام المبادرة . وينطبق ذلك على التيارات الوطنية (الناصرية ، نظم الحكم التقديمية مثل نظام اليمن الجنوبي) كما ينطبق على اليسار الذي يستلم بالماركسية بشكل عام .

أما النتائج الموضوعية التي كان لا بد أن تترتب على مثل هذا التكorum فهي واضحة للأسف . هكذا يعطينا لبنان صورة عن المستقبل المكتوب لنا إذا استمرت التكورات المذكورة في مسيرتها نحو الانهيار الشامل . وفي هذا الصدد أود أن اذكر هنا أن « النظرية » الصهيونية تقوم بالتحديد على هذه الفرضية التي مفادها أن « العرب » عاجزين عن تجاوز عهد « الانتقام الطائفي » وبالتالي أنه من الممكن تفجير المنطقة إلى دوليات تضرب بعضها ببعض دون نهاية . وقد ثبتت التطورات اللاحقة للأسف أن هذه النظرية تعتمد على عناصر لها وجود فعلي في المجتمع . كل املنا هو أنها عناصر تمثل بوافق ماض لم تخلص منها بعد تخلصاً نهائياً ، وبالتالي أنها عناصر يمكن التغلب عليها .

كان ينبغي اذن أن نطرح السؤال : ما هي تلك العناصر التي لم نعمل لها حساباً كافياً في تحليلات الماضي السابق على حدوث التكorum المذكور ؟ وقد أدى بنا هذا التساؤل إلى النظر فيما يطلق عليه « مجال البعد الثقافي لاشكالية التحدي المعاصر » . واترك للقارئ الحكم فيما إذا أصبحت الأفكار المقترحة بهذا الصدد في الجزء الثاني للكتاب قد وافرت بعض عناصر تساعد على تحسين فهمنا للموضع وبالتالي تنفع في مواجهة التحدي .

٣ - اردنا أم أبينا نعيش جميعاً (ويشمل الجميع هذا الوطن العربي وشعوبه) في عالم لا يمكن تجاهله أو ضماعه الحقيقة واتجاهات تطوره ومشاكله .

سبق أنني قلت إن انفع المناهج في تناول تحليل هذا العالم هو في رأيي منهج المادية التاريخية . ومفاد جوهر التائج التي تترتب على الأخذ بهذا المنهج إنما هو أن عصرنا هو عصر نضال الاشتراكية الصاعدة (المطلوبة موضوعياً) ضد الرأسمالية التي دخلت مرحلة التراجع (بمعنى أنها أصبحت عاجزة عن تجاوز أهم التناقضات التي أدت إليها) .

من نافل القول ذكر فهمنا - لي ولغيري - لهذه الأطروحة ثلاثين عاماً سابقاً . بالايحاز كان يتلخص مفاد هذا الفهم في مبدأين اثنين . أولهما أن الاتحاد السوفياتي يمثل أول خطوة في التحول الاشتراكي العالمي النطاق ، بمعنى أن مجتمعًا اشتراكيًا قد أقيم في اعقاب ثورة ١٧ (مهما كانت الشوائب التي لا تزال تشوب هذا المجتمع) . وثانيهما أن سر هذا الانجاز هو في نجاح طبقة البروليتاريا - معتمداً على أيديولوجيا خاصة لها - في أن تقود التحول التاريخي .

قطعاً لم تكن هذه الإجابة السريعة على تحديد مغزى تحدي العصر ، على صعيد عالمي إجابة مرضية تماماً . اقصد بالنسبة إلى وإلى هؤلاء الذين يتعمون إلى « العالم الثالث » . ذلك لأن التخلف الذي يصاحب التوسع غير المتكافيء للرأسمالية العالمية قد وضع أمامنا مهام التحرر الوطني الذي كنا نعتبرها - بحق - شرطاً سابقاً ضرورياً لأية خطوة تالية . بالإضافة - وهذا يلازم ذلك - إلى أن الطبقات الاجتماعية المشتركة في إنجاز مهام خطوة التحرر الوطني لا تقتصر على البروليتاريا .

قطعاً أيضاً لم يكن النظر إلى الاتحاد السوفياتي وإلى الصين على أنهما يمثلان « الاشتراكية المحققة » برئياً تماماً عن تساؤلات حول مغزى هذا الانجاز . خاصة بعد أن تبلور « النزاع الكبير » بين الدولتين المذكورتين بدءاً باكراً من أواخر الخمسينيات .

من هنا تعددت الآراء في كلا المجالين ، أي فيما يخص طابع الانجاز

الاشتراكى وفيما يخص استراتيجيات التحرر الوطنى والانتقال الى الاشتراكية في ظروفنا التاريخية .

ولست هنا بقصد العودة إلى هذه المناقشات المحمومة التي مرت صفحات اليسار العربى والعالمي . ولا أتمنى اطلاق أحكام سريعة على هؤلاء أو أولائك . أود فقط أن اعترف ان تطوراً قد طرأ في تفكيري كما طرأ في تفكير الأغلبية إن لم يكن الجميع ، دون أن يكون ذلك بالضرورة في اتجاه توحيد تدريجي للنظر .

في مجال «المشكلة الكبرى» - واقتصرت بناء الاشتراكية - توصلت تدريجياً إلى نظرية مفادها ان التطور اللامتكافىء للرأسمالية قد خلق ظروفأً تجعل من العبث النظر إلى المجتمعات التي خرجت من إطار الخصوص لمقتضيات التوسع الرأسمالي العالمي على أنها «بنت» الاشتراكية . إذ أن الانتقال الى الاشتراكية على صعيد عالمي في هذه الظروف إنما يمر عبر مرحلة تاريخية طويلة اقترح تسميتها «مرحلة الثورة الوطنية الشعبية» . فهي مرحلة تميزها سمة استمرار تفاعل نزعات متناقضة بعضها اشتراكية الطابع وبعضها رأسمالية محلية (أي دون ربط ضروري بالرأسمالية العالمية وذلك بفضل «ذلك الارتباط») . وبعض هذه النزعات لا تتخلص في النزاعتين المذكورتين فهي نزعات - اسميتها «دولية» - نسبة الى الدولة - مفادها تحكم الدولة على المجتمع المدني . وقد اعتبرت أن هذه النزعة الثالثة مستقلة عن النزاعتين الاشتراكية والرأسمالية الى حد كبير . فالقاريء الذي سوف يلاحظ في الجزء الأول لهذا الكتاب وصفاً آخر للمجتمع السوفياتي (مثل «نطء الانتاج السوفياتي») لا بد أن يحفظ في ذهنه هذا التطور في تحليلي . هذا علماً باتني تعرضت لهذه المشكلة الاساسية في كتابي المذكور اعلاه والذي عنوانه هو «ما بعد الرأسمالية؟» فقد اقترحت في هذا الكتاب انا ننظر إلى جميع «الثورات الاشتراكية» - من الاتحاد السوفياتي إلى الصين - من هذه الزاوية . كما اقترحت أيضاً انا ننظر إلى محاولات التحرر الوطني في العالم الثالث على أنها

أشكال جنائية في مواجهة نفس المشاكل ، أي المشاكل المترتبة على الطابع المتلخص لرأسمالية الاطراف .

هذه الملاحظة الأخيرة تؤدي بنا إلى اشكالية صراع الطبقات في عالمنا الثالث . هنا أيضاً لا أنوي العودة إلى النقاشات التي ملأت السبعينات والسبعينات حول « الخط اليميني » و« الخط اليساري » في تناول هذه المشكلة . كل ما أود أن أقوله هو أن الاقتراحات التي سوف يجدها القارئ في الجزء الأول للكتاب - وهي اقتراحات عبرت عن النظرة المتفائلة التي ذهبت إلى ضرورة تبلور رد فعل شعبي ليجاري على هزيمة عام ١٩٦٧ - أن تلك الاقتراحات كانت لا تزال تقوم على فكرة قيادة « ايديولوجيا البروليتاريا » ، تصبحب قيادة البروليتاريا نفسها . وهنا أيضاً لا بد من إدخال التعديل الذي يلازم تطوير نظرنا للثورة المطلوبة . ودون الخوض في هذا الموضوع أود أن أقول هنا بإيجاز ان ظروف المرحلة الوطنية الشعبية - التي لا يمكن تفاديتها وحتى اقصار مدتها - تلقى مسؤولية خاصة وأساسية لفتة اجتماعية اقترحت اتنا نسميها « الانتلجنسيًا »، وتغادياً للتبسيط واللبس أرجو ان يرجع القارئ الذي قد يهتم بهذا الموضوع الى ما كتبته في هذا الشأن في مقالة قصيرة نشرت في قضایا فكرية عام ١٩٨٧ وفي مقالة مطولة بعنوان « تأملات حول دور الانتلجنسي في الثورة الوطنية الشعبية » سوف تنشر قريباً .

حقيقة تظل لهجة كتاباتي في هذه المجالات شديدة في احكامها القاسية على نظرات وأطروحات وممارسات اليسار العربي وخاصة جناحه الماركسي . أرجو ان القارئ لا يفهم من ذلك اني « اطرح نفسي فوق النقد » واحكم على الآخرين بسهولة . إذ اعتبر نفسي جزءاً من هذا اليسار الذي اجزأ فقط على ان انتقده . فالنقد الموجه في الكتاب هو أيضاً نقد ذاتي . فقد توصلت - ولست أنا وحيداً في ذلك - إلى أن تطور الظروف التاريخية قد خلقت ما اسميته « ماركسية دارجة ومبذلة » هي في واقع الأمر لا تعلو كونها مجموعة من الاحكام وال المسلمات المتجمدة بقوات الزمن حتى صارت مفاتيح اصطناعية لفتح جميع

الأبواب فلا تفتح باباً واحداً . ورأى أن هذه الماركسية الشائعة تعاني من عيوبتين اثنين هما الانحراف الاقتصادي والانحراف الأوروبي المتمركز . أقصد من وراء المصطلح الأول الأخذ بالرأي ان « القوانين الاقتصادية » . تحكم المجتمع حكم قوانين الطبيعة التي لا مفر منها . واقتصر من وراء المصطلح الثاني الفكرة ان إنجازات المجتمع المتقدم (أي الأوروبي) تضيء لنا السبيل وتفرض علينا الامتثال بها دون الاشتراك في رسم صورة المستقبل . ورأى أن هذين العيوبين لا يخصان الماركسية العربية فقط بل هما سمتان منتشرتان ان لم تكونا سائدتين . لعل البعض سوف يجد كلمة « الانحراف » التي استخدمتها هنا من أجل نعت الظاهرة كلمة مفعمة بأحكام ايديولوجية ثقيلة . نعم ، هي فعلًا كلمة صارمة المغزى . أهي لذلك ضالة ؟

هذا وأود ان اقر هنا أن هذه الحدود للجناح الماركسي لحركة التحرر الوطني - (وما بالك بحدود التيارات الوطنية الأخرى !) - لم تمنع من أن اليسار الماركسي العربي هذا قد قدم لامتنا في مختلف المناسبات الحاسمة من تاريخنا المعاصر أشرف المناضلين من أجل التحرر والتقدم .

٤ - كون هذا التطور المذكور اعلاه قد طرأ على تفكيري لا يعني اتي برأتاجت عن جوهر الاطروحات المقترحة في الجزء الأول لهذا الكتاب . وإنما لكتت قد امتنعت عن إعادة نشره . على النقيض اعتبر أن التطور المذكور قد ساعد في تطور الأطروحة الأهلية فأكسبها مزيداً من القدرة التفسيرية . وأود إذن ان اقر هنا ما كتبته حديثاً بمناسبة تعليقي على نقد الاخ بو علي ياسين على هذه الاطروحة (وعنوان هذه المقالة « تعليق على نقد بو علي ياسين لرؤيتها للتاريخ العرب الاجتماعي والاقتصادي ») . وذلك في مجالين اساسيين هما التاليين .

أولاً اطروحتي ان نمط الانتاج السائد في المنطقة العربية الاسلامية لم يكن نمطاً « اقطاعياً » على غرار ما كان هذا الأخير عليه في أوروبا ، بل نمط

اطلقت عليه اسم « خرافي ». علماً بأن الفرق بين المفهومين هو أن النمط الاقطاعي ليس إلا شكلاً « طرفيًا » للنمط الخرافي . وقادراً بهذا التعبير أن الشكل الخرافي هو شكل مكتمل الملائم بينما الشكل الاقطاعي الطرفي هو شكل غير مكتمل الملائم للنمط الخرافي . وإن هذا التمييز المرتبط بنظرتي للتطور اللامتكافيء يدل على أقوى فرضية فعالية من أجل الإجابة على التساؤل الجوهرى الذي أثرته أعلاه (أي : لماذا توصلت أوروبا إلى الرأسمالية قبل غيرها من المجتمعات الأكثر تقدماً منها ؟) .

ثانياً اطروحتي ان تكملاً ملائم نمط الانتاج الخرافي وتمرکز سلطة الدولة الذي عبر عن هذه التكميلة وتجغير الفائض على نطاق واسع ، أن كل ذلك قد خلق ظروفاً باكرة لتبلور ظاهرة « الأمة » (أو « القومية ») العربية التي سبقت عندنا رسملة المجتمع الحديث . وأرى في هذه الظروف جنوراً قوية لاحتمال إعادة إقامة أمة عربية موحدة اعتبرها من احتياجات مواجهة تحديات العصر . أقول « احتمال » لأن الانحطاط الحالي الذي يصيب الأمة العربية والذي لم نخرج منه بعد قد أدى إلى نفقت الأمة فدعت فيها عناصر القطرية والطائفية بمختلف اشكالها .

٥ - انشر هنا الجزء الأول للكتاب كما انت في ترجمة الأصل الفرنسي . وقد قام الأخ برهان غليون بهذه الترجمة الممتازة من حيث الدقة العلمية . وارجو بالمناسبة تقديم خالص شكري للأخ غليون . وما يستحق التقدير والترحيب والتشجيع هو جرأة المترجم على تحديث اللغة بدخول مصطلحات مركبة أو مشتقة من أصول عربية طبقاً لقواعد اللغة (على غرار رسملة واقطعة بيلترة وكولكتة واسلة من أجل الإشارة الى ظاهرة التحويل الى الرأسمالية والاقتصادية والوضع البروليتاري ووضع الكولاك - اغنياء الفلاحين الرأسماليين - والطابع السلعي للممتلك) ..

فليس من الغريب ان لغتنا العربية في مرحلتها الحالية لتطورها لا يزال ينقصها التعبير العلمي المناسب من أجل نقاش بعض الأطروحات الحديثة

الرفيعة . إن حالة اللغة تعكس مدى تطور الفكر . وبالتالي لا بد من إدخال كلمات جديدة للتعبير عن مفاهيم جديدة .

وفي هذا الصدد رأيت أن الاصطلاح «نط الانتاج الخراجي» يعبر عن جوهر المفهوم المقصود به في شكل بسيط ومفهوم لدى القارئ العربي الذي يعلم ما هو الخراج . وقد اقترح بعض المؤلفين العرب الآخرين اصطلاحاً آخر هو «نط الانتاج الآتاوي» - نسبة إلى الآتاوية . وكذلك ادخلت الكلمتين «مركز» و«اطراف» للإشارة إلى الشكل المكتمل والشكل غير المكتمل لنط معين . وقد اقترح غيري اصطلاحاً آخر ليحل محل «الاطراف» مثل «المحيط» أو «التخوم» . وأخيراً ادخلت الكلمة «دولية» - نسبة إلى الدولة - للإشارة إلى ظاهرة تحكم سلطة الدولة في شؤون المجتمع المدني والتمييز بين هذه الظاهرة وبين كلمة «دولي» التي كسبت معنى آخر في اللغة العربية الحديثة .

اضيف أيضاً أن الجزء الأول للكتاب في صورته الأصلية كان موجهاً للقارئ الاجنبي ، الأمر الذي فرض علىي استخدام بعض الاساليب للعرض لعلها هي غير لازمة بالنسبة إلى القارئ المواطن . ثم اكتفيت بالنسبة إلى هذا الجزء الأول بإدخال بعض التصحيح الطفيف حينما كشفت أخطاء في تواريخ أو أسماء مثلاً .

المَرَاجِع

- أزمة المجتمع العربي - دار المستقبل العربي - القاهرة ١٩٨٦ .
- ما بعد الرأسمالية؟ - دار مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٧ .
- تأملات حول دور الاتلنجسيا في الثورة الوطنية الشعبية - ورقة قدمت في مؤتمر علم الاجتماع العربي - تونس ١٩٨٧ .
- ملاحظات حول أزمة الرأسمالية في مصر - قضايا فكرية - القاهرة ١٩٨٧ .
- تعليق على نقد أبو علي ياسين لرؤيتي لتاريخ العرب الاجتماعي والاقتصادي ينشر في مجلة الوحدة للمركز القومي للثقافة العربية - الرباط عام ١٩٨٨ .

تَنْوِيَهٌ

هناك ست أطروحتات رئيسية تصطدم بالأراء الشائعة عند الماركسين العرب .

تفيد الأولى أن العالم العربي الماقبل استعماري لم يكن عالماً إقطاعياً . ولكنه كان مكوناً من كوكبة من التشكيلات الاجتماعية التمفصلة حول نمط انتاج خragji ، ذي نموذج غني في مصر وقغير نسبياً في المناطق الأخرى - ما عدا بعض الاستثناءات في الزمان والمكان كما في عراق القرن 8 حتى القرن 10 - وذلك بسبب ضعف تطور القوى المنتجة في الزراعة في هذه المناطق الجافة أو شبه الجافة . وتكمل هذه الأطروحة أطروحة أخرى تؤكد على الدور الغالب للعلاقات التجارية الخارجية (التجارة البعيدة) والداخلية (المطعمة على الأولى) في فترات الازدهار .

أما الأطروحة الثانية فتعلق بنظرية الأمة . نحن نعتقد أن الأمة العربية لم تكن إلا التاج التاريخي للاندماج التجاري العربي . وأن الطبقة الاجتماعية التي قامت بالتوحيد هي طبقة التجار - المحاربين . وقد عمّق الاندماج في النظام الامبرالي انحلاً قومياً بدأت خطوطه الأولى مع الانحطاط الذي أصاب العلاقات التجارية . لقد نقلت السيطرة الامبرالية عاطفة الوحلة العربية إلى مستوى آخر ، وتحولتها إلى عاطفة نضال الشعوب العربية ضد العدو المشترك . نحن نعتقد أن أيّاً من الطبقات العربية المسيطرة خلال العصر الامبرالي

(البرجوازية الكمبرادورية والملاكية ، ثم برجوازية الدولة) لا تقل عن القيام بالوحدة العربية .

والأطروحة الثالثة تمس الامبرialisية وتحالفاتها الطبقية في المجال العربي . ونريد أن نبرهن في مرحلة أولى على أن الامبرialisية تحالف مع طبقات كانت هي نفسها قد خلقتها في تطورها الخاص ، هذه الطبقات التي استفادت من اندماج بلدانها في النظام العالمي وأن هذه الطبقات هي البرجوازية الكمبرادورية والملاك الكبار العقاريين الذين لا نسميهما بقطاعيين ولكن ببرجوازية زراعية ملاكية من أجل التشديد على طبيعة التحول الذي فرضته عليهم الرأسمالية المسيطرة .

في هذه المرحلة الأولى ، تكون البرجوازية الوطنية كامنة أكثر مما هي واقعية . أما في المرحلة الثانية فإن البرجوازية تفرض على الامبرialisية صيغًا جديدة في تقسيم العمل الدولي تعطيها إمكانيات تطور جديدة ، وتجعل منها الحليف الرئيسي للإمبرialisية . ويولد الاصلاح الزراعي طبقة جديدة من النط الكولاكى ، وهي تكون الفرع السريفي في هذا التحالف الطبقي الدولي الجديد . والشكل الرئيسي الذي تأخذه البرجوازية في هذه المرحلة الثانية هو الشكل المدوى ، أي برجوازية الدولة . نحن نرفض إذن أطروحة « الطريق اللارأسمالي » : فالبرجوازية أصبحت الحليف الاستراتيجي للأمبرialisية .

وتختصر الأطروحة الرابعة بالبرجوازية الصغيرة . إن قصور البروليتاريا والفلاحين الفقراء عن القيام بدورهم ، بتركهم قيادة الحركة المعادية للإمبرialisية إلى البرجوازية الصغيرة . هذه البرجوازية التي تعارض في هذه الأثناء الجيل الأول من البرجوازية العمبلة . يفتح الطريق إلى تطور أشكال جديدة ، أشكال رأسمالية الدولة التابعة . وبدل أن تتحرر كطبقة ، تنجب البرجوازية الصغيرة في حضنها برجوازية دولة في كل مرة تتصدى فيها لقادة الحركة المعادية للإمبرialisية .

وتتعلق الأطروحة الخامسة بدور الاتحاد السوفياتي ، وبالتحالف العربي - السوفياتي . وفريد أن ندافع عن فكرة أن قصور التنظيمات الشيوعية التي كان من الممكن أن تؤمن للبروليتاريا (المتحالفة مع الفلاحين الفقراء) قيادة الحركة المعادية للإمبريالية ، يعود إلى انتظامهم في خط استراتيجية موسكو الفاتمة على دعم برجوازيات الدولة . وتعكس هذه الأخطاء الطبعي البرجوازي الصغير الغالب على الشيوعية العربية . في الواقع يتلقي هذا الخط الانهاري مع أهداف الاتحاد السوفياتي ، وهي أهداف مجتمع طبقي جديد ، وقوة عظمى جديدة . وتهدم هذه الماركسية المشوهة التي تفرضها هذه الاستراتيجية كل إمكانية لإقامة استراتيجية ثورية ناجحة . ومهما كانت الدوافع التي تحت على لإقامة تحالف سوفيaticي للوقوف في وجه العدو الرئيسي ، الذي هو هنا الإمبريالية الغربية ، والأمريكية بالدرجة الأولى ، فإن الليل الواضح للوضعية الجديدة التي نشأت من خلال التطور الداخلي للاتحاد السوفياتي يبقى الشرط المسبق لكل عمل صحيح .

أما الأطروحة السادسة فهي تهم الوحدة العربية . فهذه الوحدة التي هي أولاً وحدة الشعوب (بروليتاريا ، فلاحين فقراء ، وشريحة لم يصبها الفساد بعد من البرجوازية الصغيرة ومن المثقفين) ضد الإمبريالية تقتضي الإعتراف بالتنوع .

ونحن لم نرد أن ننفي من أجل جوانب تكتيكية (كالتحالفات السياسية الفورية في هذه الوضعية أو تلك) بالتأكيد الاستراتيجي الذي يسلو لنا ضرورياً . وبال مقابل ندعو القارئ إلى أن لا يضيع من ذهنه موضوع نقدنا أي بعزل هذا التأكيد أو ذلك عن السياق العام وعن الأفق الذي يأخذ فيه معناه .

فالأخطاء الاستراتيجية هي التي تفسر ، حتى اليوم ، إخفاق الثورة في العالم العربي : إخفاق في مصر حيث التأمت جميع الشروط الموضوعية منذ قرن في هذا البلد الذي يقترب من أوجه مختلفة من الصين ومن الفيتنام ،

واخفاق في فلسطين ، النقطة الأكثر اشتغالاً في النضال ضد الامبرالية منذ ثلاثين عاماً .

ولا شك أن وضع هذا النظام موضع السؤال يقتضي مراجعات نظرية عميقة تمس حتى التصور الخاص بالماركسية .

وبما أن هذا الكتاب يعالج العالم العربي بشكل خاص ، فما على القارئ إلا أن يرجع إلى الأعمال العامة حيث تم تطوير هذه الأسس النظرية .

ضمن هذه الأعمال هناك أولأ التطور اللامتكافيء ، والامبرالية والتطور اللامتكافيء⁽¹⁾ حيث نجد :

- 1 - نظرية نمط الإنتاج الخragي ونظرية التجارة البعيدة .
- 2 - نظرية الأمة .
- 3 - نظرية الامبرالية ، مراحلها والتحالفات الطبقية التي تميزها .
- 4 - نظرية تكوين النظام العالمي .
- 5 - نظرية التبادل اللامتكافيء والترانكم المشوه في النظام الامبراليي ، .
- 6 - نظرية إخضاع الزراعة للرأسمالية ، وللتحولات الجارية في طبيعة أنماط الإنتاج الفلاحية ، والملكية العقارية المرتبطة بها .
- 7 - نظرية الأزمة الراهنة للأمبرالية .
- 8 - نقد تخفيض الماركسية إلى نظرية اقتصادية وتحليل التشويهات الاقتصادية

(1) سمير أمين ، التطور اللامتكافيء ، دار Minuit 1973 (بالعربية دار الطليعة 1974) الامبرالية والتطور اللامتكافيء ، نفس الدار 1976 . التبادل اللامتكافيء وقانون القيمة ، دار Anthropos 1973 ، سمير أمين ، الكسندر فير ، محمود حسين ، غومناف ماسيه ، أزمة الابرالية ، 1975 Minuit .

للماركسية السوفياتية : رؤيتها الآلية للعلاقات بين القوى المстиحة وعلاقت الإنتاج ، وتخفيضها للإشتراكية إلى رأسمالية بدون رأسماليين ، إستراتيجيتها للانتقال ، رؤيتها لمسألة التكنولوجيا ونماذج الاستهلاك المستعارة من البرجوازية ، إلخ ...

9 - نظرية نمط الإنتاج السوفياتي .

هناك أيضاً مصر الناصرية ، وصراع الطبقات في مصر ، حيث نستعيض منها نقد الحركة القومية المصرية منذ عصر النهضة ومنذ القرن 19 ، نقد الحزب القومي ، حزب الوفد والناصرية . وهناك المغرب الحديث ومنه نأخذ تحليل الحركات التحررية الشمال - أفريقية⁽¹⁾ .

ونحن نفترض بالمقابل أن القاريء يعرف الخطوط الكبرى للتاريخ العربي وأنه تابع أحداث الواقع القريب .

(1) حسن رياض ، مصر الناصرية ١٩٦٤ ، محمود حسين ، صراع الطبقات في مصر ١٩٧٠ Maspero 1968-1945 . سمير أمين ، المغرب الحديث Minuit ١٩٧٠

الفَصْلُ الْأَوَّلُ

الأسسُ النَّارِيَخِيَّةُ لِلنَّوْمَيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ

١ - مقدمة :

إن الرأي العام العربي شديد الحساسية لكل ما يحدث في فلسطين . كيف لا ؟ ومن الضفاف الأطلنطية في المغرب حتى الخليج العربي ، ومن البحر المتوسط إلى قلب الصحراء والنيل الأعلى هناك مئة مليون إنسان يتكلمون لغة واحدة ، ويصنعون إلى البرامج الإذاعية نفسها ، ويقرأون الكتب ذاتها ، ويشاهدون الأفلام نفسها . وكلهم تعرضوا لإضطهاد إمبريالية أوروبية واحدة في الفترة المعاصرة هل يشكلون أمة واحدة ، الأمة العربية كما يقترح ذلك عقائديوا القومية العربية المعاصرة . ومتى يمكن القول أن هذه الأمة في طريق التكوين فقط . أم هناك خمسة عشر أمة مختلفة ، رغم قربتها كما أكدت ذلك لزمن طويل الشيوعية العربية ؟ هل مسألة التعلق بفلسطين ذات طابع عاطفي فقط أم أنها قائمة على وعي بالتضامن السياسي في وجه الإمبريالية وأسرائيل ؟

إن مسألة الأمة في العالم العربي ليست مسألة مذهبية - برجوازية أو ماركسية . ولا أيضاً مسألة لا أهمية لها لا تخدم إلا إخفاء المشكلات الأساسية ، مشكلات التحرر من الاستغلال الإمبريالي . ذلك أن الإطار الذي يدور فيه الصراع الطيفي هو إطار قومي ، والاضطهاد الذي تتعرض له شعوب المنطقة ليس فقط إضطهاداً اقتصادياً ولكنه أيضاً قومي .

لقد تعودنا دائمًا أن نخلط الواقع القومي بأحد تعبيراته أي التعبير الناجم عن التاريخ الأوروبي حيث تكونت تدريجياً دول - أمم متجانسة نسبياً ، تسودها المركزية الإدارية والسياسية ، وخدتها الرأسمالية إقتصادياً في تطورها . ولعبت البرجوازية دوراً حاسماً توحيدياً في التكوين التاريخي لهذه الأمم . دور الطبقة القائمة والإنتاج العقائدي . ويلخص تعريف ستالين القائم على الشروط الخمسة للأمة هذه التجربة التاريخية .

عندما نخرج من الميدان الأوروبي نلاحظ عدم كفاية المفاهيم التي قامت عليها نظرية ستالين في الأمة . هذه النظرية تفترض في الواقع أن الأمة ظاهرة إجتماعية نجمت عن الرأسمالية ، وأكثر من ذلك عن الرأسمالية المحلية ، لأن البرجوازية المحلية هي التي تبني الأمة . وهذا يعني أنه لا وجود لأم لا في مركز النظام الرأسمالي العالمي ، في المناطق التي أرست فيها الثورة البرجوازية السلطة القومية للبرجوازية المحلية . وبهذا لن يكون هناك في المناطق الأخرى من العالم أمم ، أو على الأقل أمم كاملة التكوين . كيف يمكن إذن إيجاد إسم لهذه الواقع الاجتماعية للعالم الماقبل رأسمالي ، هذا حيث تختلط التقاليد القديمة لوجود الدولة مع حقيقة ثقافية لغوية ؟ لقد بقيت مصر القديمة موحدة دائمًا على صعيد اللغة والثقافة - ما عدا فترات قصيرة إنحطاطية - والسلطة السياسية . وإذا لم يكن هذا أمة برجوازية فهو لا يمكن أن يكون أيضاً تجمع متجانس وغير منظم من الشعوب . أكثر من ذلك ، حتى المناطق التي لم تكن قد شهدت تكون دولة موحدة ومركزية ، ولم تكن قد توحدت ثقافياً ولغويًا أصبحت بعد اندماجها في النظام الرأسمالي الدولي كمستعمرات أو كبلاد خاضعة شبه - تابعة موحدة . وإذا لم يكن هذا التوحيد من عمل البرجوازية الوطنية وهذا لا يمنع أنه يمكن اليوم واقعاً إجتماعياً هاماً .

كيف يمكن من وجهة النظر هذه أن تدرس بنية العالم العربي ويتم تعريفه ؟ إنه يمتد على مساحة آلاف الكيلومترات في الشريط شبه الجاف الذي يحيط كحزام بالعالم القديم ، من الأطلسي إلى آسيا الزراعية . وهو

يحتل منطقة محددة المعالم ، معزولة عن أوروبا بالأبيض المتوسط وعن أفريقيا السوداء بالصحراء وعن العالمين التركي والفارسي بالارتفاعات الجبلية لطوروس وكردستان وإيران الغربية . ولا يغطي كل حدود العالم الإسلامي الذي يحتل تقريباً كامل الحزام شبه الجاف الموزع بين أربع مجموعات من الشعوب ، العرب ، الأتراك ، الفرس والأفغان الهنود . والذي لم يغض عن هذا الحزام إلا باتجاه آسيا الخصبة (البنغال وأندونيسيا) وفي فترة قريبة نحو بعض مناطق أفريقيا السوداء (أفريقيا الغربية وأفريقيا الشرقية) . ولا يمكن أيضاً خلط العالم العربي مع ظاهرة أقوامية - عرقية مهما كانت ، ذلك أن التعریب قد مزج هنا شعوباً عديدة ، مختلفة من حيث الأصل والتكونات العرقية . وهو لم يكون كياناً سياسياً مركزياً نسبياً إلا في حقبة قصيرة من تاريخه : خلال قرنين . وحتى في عصر الأمويين ثم العباسين الأوائل ، من 750 إلى 950 ، كان التوحيد اللغوي أقل تقدماً مما هو عليه اليوم . وقد تمزق العالم العربي فيما بعد في وحدات سياسية إقليمية مستقرة نسبياً لم تتوحد - وبشكل سطحي على أية حال - إلا تحت النير العثماني .

هل يقتصر العالم العربي إذن على مجموعة من الشعوب التي تتكلم لغات متقاربة؟ لو كان الأمر كذلك لكان اللغات العربية المحكية تطورت في اتجاه الاختلاف المتزايد ، كما تطورت اللغات الرومانية إنطلاقاً من نواة مشتركة لاتينية لتصبح الفرنسية ، الإيطالية أو الأسبانية . لكن حركة تطور اللغات العربية تسير في الاتجاه المعاكس بالضبط : فاللغة الفصحى ت نحو إلى أن تتحول إلى اللغة المتكلمة في عموم العالم العربي .

في هذا الإطار القومي المعقد والتطوري يدور الصراع الطبقي والصراع التحرري المعادي للإمبريالية . في هذا الإطار يجب إذن أن نفهم القضية الفلسطينية .

2 - العالم العربي الماقبل - استعماري ومناطقه المختلفة

إذا أخذنا بعين الاعتبار بنيات تشكيلاتها الاجتماعية الماقبل استعمارية ، لا تكون البلاد العربية مجموعاً متجانساً . والصورة الشائعة عن عالم عربي زراعي وإقطاعي ليس فقط لدى الكثير من الأجانب ولكن أيضاً لدى الماركسيين العرب ما هي إلا نقطة مشتركة ليس لها أي أساس علمي . في الحقيقة لا يمكن المطابقة بين العالم العربي وأوروبا القرون الوسطى . وقد كان يميز فيه باستمرار بين ثلاث مناطق شديدة الاختلاف في بناءها الاجتماعية وتنظيماتها السياسية والاقتصادية : هناك أولاً المشرق العربي ، الذي يجمع الجزيرة العربية سورياً أي الدول الراهنة التي كانت تشكل سورياً : لبنان ، الأردن وأسرائيل ثم العراق ومن جهة أخرى بلاد النيل - مصر والسودان - وأخيراً المغرب العربي الذي يمتد من ليبيا حتى الأطلسي ويضم دول ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا . في هذا المجموع مصر التي تتوسط العالم العربي هي وحدها التي كانت تشكل حضارة زراعية . أما في الأماكن الأخرى فإن الحياة الزراعية بقيت بعيدة عن الاستقرار ، كما بقيت إنتاجية العمل الزراعي ضعيفة ومستوى حياة عالم المزارعين يقرب من الكفاف ، وبالتالي فإن أشكال التنظيم الاجتماعي لهذا العالم تحمل بالضرورة طابع الجماعية البدائية . وتتعلم هنا القاعدة الواسعة بشكل كاف لإقطاع فائق يسمح بقيام حضارة لامعة . ومع هذا - وهذه المفارقة هي سبب الكثير من الخلط المحيط بالعالم العربي - فإن المشرق وأيضاً المغرب كانا ميدان حضارات غنية وذات

طابع حضري متميز . والمسألة المركزية هنا في العادة : من أين يأتي الفائز الذي نشأت على أساسه حضارات المنطقة ؟

لفهم العالم العربي يجب أن نعيد وضعه في إطاره الخاص ، باعتباره منطقة عبور وملتقى ومفترق مناطق حضارات العالم القديم العظيمة . فهذه المنطقة العربية شبه الجافة تفصل بين ثلات أقاليم حضارية قائمة على الزراعة : أوروبا ، أفريقيا السوداء ، وأسيا الخصبة . وقد قامت المنطقة العربية بوظائف تجارية ربطت بين العوالم الزراعية التي كانت تجهل بعضها البعض . والتشكيلات الاجتماعية التي ازدهرت على أساسها هذه الحضارات كانت تشكيلات تجارية . ونحن نقصد من ذلك القول أن الفائز الحاسم الذي كانت تعيش منه مدنها العظيمة في عهد ازدهارها لم يكن يأتي عامة وبشكل رئيسي من استغلال العالم الزراعي ولكن من عوائد التجارة البعيدة الذي كان يضمنها لها احتكارها لوظيفتها ك وسيط ، أي من المداخل الناجمة في التحليل الأخير من الفائز الذي كانت تقطعه الطبقات القائمة للحضارات الأخرى من طبقاتها الفلاحية الخاصة . وبدورها كانت الرفاهية التجارية تتعكس على التطور الزراعي ، الذي شهد بسبب ذلك في مناطق وحقب معينة تقدماً جوهرياً .

وقد ميز هذا النموذج من التشكيلات التجارية المشرق حتى الحرب الأولى 1914-1918 . فيما بعد أحدث اندماج هذه المنطقة من العالم العربي في المجال الامبرالي تعديلات حاسمة في بنية الطبقات في العراق ، لكن تعديلات بسيطة في سوريا وفلسطين . ولا بد من تذكر ذلك عندما سنحلل سلوك برجوازية الشرق العربي تجاه الامبراليات الفرنسية والانكليزية ثم الأمريكية كما تجاه القضية الفلسطينية . وفي الطرف الآخر في المغرب سيطبع نموذج التشكيلات هذا المنطقة حتى الاستعمار الفرنسي . لكن هذا الاستعمار الأكثر تقدماً وشدة مما شهدته المشرق سيحمل إلى المغرب تعديلات حاسمة . بين هاتين النطقتين ستظل مصر محافظة على كيانها كاستثناء لتشكيلات اجتماعية

خارجية فلاحية عميقه الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي .

المشرق :

ولد الإسلام في الجزيرة العربية ، في عمق الصحراء ، وبين سكان رحل يقوم تنظيم على أساس تأمين التجارة البعيدة بين امبراطورية روما الشرقية وفارس من جهة وجنوب الجزيرة والحبشة والهند من الجهة الأخرى . وعوائد التجارة هذه هي التي سمحت ببقاء الجمهوريات التجارية الحضرية في الحجاز . ولا تشكل سيطرة المدن على المساحات الزراعية الصغيرة في الواحات الخاضعة لشروط استغلال شبه - عبودي أبداً المورد الرئيسي للطبقات التجارية السائدة . أما فيما يتعلق بالاقتصاد الرعوي الكفافي للرجل فقد بقي دخلاً على النشاط التجاري الذي كان يتلقى منه الرجال والدواب دون أن يقطع منه أي فائض . ان حضارة الصحراء تفترض إذن حضارة الشرق الروماني والبلاد الزراعية الخصبة التي تقوم بربطها بعضها بالبعض الآخر . فإذا نقص ، لسبب من الأسباب الفائض الذي يغذي في المنبع التجارة البعيدة أو إذا تحولت طرق التجارة ماتت الصحراء . لقد حصل هذا مراراً خلال التاريخ ، وفي كل مرة كان رجال الصحراء في محاولتهم للحفاظ على البقاء يتحولون إلى فاتحين ، كما أشار لذلك مكسيم رودنسون عندما حلل الظروف التاريخية للقرن السابع⁽¹⁾ وتحتفظ الشرقية الإسلامية من أصولها بهذا الطابع التجاري الواضح .

كان « الهلال الخصيب » المنطقة الأولى التي فتحها العرب ، أي سوريا والعراق المحاذية في الشمال للصحراء العربية . ولم يجد العرب أنفسهم هنا في أرض غريبة ، فمجتمعات الشرق القديم كانت تشبههم في كونها مجتمعات تجارية وسطانية . كان هناك بالتأكيد فلاحون في هذه المنطقة شبه الجافة - بالرغم من تسميتها - في حين لم يكن قد بقي شيء منهم في الجنوب ، كانوا فلاحين جبلين معلقين على سطوح جبال لبنان ، وجبال العلوين وطوروس وكردستان . ولم يكونوا يحظون إلا بقدر كاف من المطر حتى يحفظون بقاءهم

(1) مكسيم رودنسون ، محمد . Seuil. 1968 .

البائس . إن هذه المناطق الزراعية فقيرة جداً بحيث تعجز عن تقديم الفائض الضروري لتشيد حضارة لامعة . ولهذا استمرت في بداناتها . منظمة على أساس الجماعية القروية معزولة نسبياً فيما بينها ومدافعة بغيرة عن استقلالها . نشأت الحضارة في المناطق المحاذية ، في منطقتين استثنائيتين : ما بين النهرين وساحل المتوسط . وقد تطورت في بلاد ما بين النهرين الحضارة الزراعية الحقيقة الأولى بفضل الظروف الطبيعية المواتية التي قدمها دجلة والفرات . وكما حدث في مصر كانت هذه الحضارة تقوم على الفائض الذي تقطنه المدن من الفلاحين . وقد عاشت هذه الحضارة . كجميع الحضارات الزراعية المحاذية للصحراء في جو تهديد دائم بالدمار على أيدي البرابرة ، هذا التهديد الذي سيتحقق مع الغزوات التركية المنغولية في القرن العاشر والحادي عشر . ولن تعود الحضارة من جديد في هذه المنطقة إلا بعد 1918 ، في ظل الوصاية البريطانية . أما في المغرب بمحاذاة البحر ، فكانت الدول - المدن الفينيقية والسورية تعتمد في مواردها أيضاً على التجارة البعيدة البحرية والقوافلية . وفي انتقال العاصمة الجديدة ، عاصمة الأمويين إلى دمشق قام العرب القادمون من الصحراء بنقل حضارة المدينة التجارية إلى الشمال . وبعد أن سيطروا بذلك على طرق المواصلات سيصبح في مكتتهم من جديد الاستفادة من التجارة الكبرى ومن ثم إحياء الحضارة .

وقد تجاوز الغزو العربي في الشرق الهلال الخصيب السامي والبيزنطي ليدمج في الدولة الإسلامية الجديدة بلاد فارس الساسانية - التي كانت قد طبعت العراق بطبعها وكذلك خوارزم ووادي الهندوس . ولم يكن هذا التوسيع ضعيف الأثر على العالم العربي الناشيء . وهكذا استعار الخليفة العباسي من الدولة الساسانية التنظيم . وخلال قرون عديدة - الأولى والعظمى - بقيت الحدود العربية غير ثابتة ومحاطة بحدود عالم الإسلام : فالتعريب يلحق الأسلامة ، كما تشهد على ذلك اللغة الفارسية . وقد تعرب عالم المدن بعمق في إيران وسوف تستعمل الأجيال الأولى من الفلاسفة والعلماء المنحدرين من

مناطق ما وراء زاغروس ، والذين سيلعبون دوراً حاسماً في تشكيل الثقافة الجديدة اللغة العربية . لكن الفلاحين ظلوا خارج هذا التيار . وبعد الغزو التركي المغولي وما أدى إليه من انحطاط المدن - إذا لم يكن دمارها الكامل - سيظهر البعث الإيراني من جديد الطابع الاعربي للبلاد الواقعة إلى الشرق من زاغروس . وهكذا ستأخذ حدود العالم العربي صورتها النهائية في مواجهة العالم الإيراني .

ولن تعدل الغزوات التركية - المغولية هذه الحدود . أولاً ، لأن التغلغل التركي كان بطيناً ولأن الأتراك كانوا قد تسللوا قبل أن يصلوا إلى المنطقة . وسيكتفون في البلاد العربية بالسيطرة على الدولة ولن يستطعوا إلا الأنضول ، أي الأرضي التي فتحوها بأنفسهم للإسلام . أما الغزوات المغولية فقد مرت كزوجة عاصفة مدمرة ، وستأخذ الدولة العثمانية مكان السلاجقة في الأنضول قبل أن تخضع العالم العربي باستثناء المغرب وجنوب الجزيرة العربية .

ولن تتحطم وحدة الهلال الخصيب إلا بعد الحرب العالمية الأولى . لقد كان هناك وحدة داخل التنوع ، لكن هذا التنوع لم يكن أبداً ثقافياً ، كما أنه لم يكن جنسانياً . والشيء المميز لمثل هذه الحضارات - حيث تشكل التجارة جوهرها وحيث تقوم على ربط المناطق المحيطة بها بعضها ببعض - هو أنها في الوقت نفسه وبصورة جدلية موحدة - مباعدة . فهي موحدة لأنها تدفع الناس إلى التنقل بدون توقف وتدفع العادات والأديان إلى الانتقال كما تدفع إلى نشوء لغة تفاهم مشتركة بين المسافرين . لكن أيضاً مباعدة لأنها قائمة على تنافس المدن التجارية . ولا أهمية تذكر هنا لوجود أو غياب سلطة سياسية شكلية واحدة . فإذا كانت هذه السلطة قوية استطاعت أن تضع حدأً لتنافس المدن التجارية ، وأن تؤكد غالباً أسبقية العاصمة . كان هذا الطابع المميز الامبراطورية الأمورية المتمركرة حول دمشق ، وكذلك العباسية المتمركرة حول بغداد . ومن أجل ضمان قوتها تعتمد الدولة على جيش من المرتزقة المعبيين من بين الرحل المجاورين . أما الفلاحين ، فإنهم يحاولون أن يبقوا بعيدين في جبالهم ولا

يسقطون في التبعية شبه - العبودية للملوك الحضريين الغيابيين (تجار ، رجال بلاط ، الخ . . .) إلا في المناطق الشديدة التحضر ، أو استثنائياً في سواد العراق الذي شهد ظهور الزراعات التجارية العبودية من النمط الروماني . وخلال إثنى عشر قرناً بقي الهلال الخصيب هكذا موحداً ومقسماً ، وقد عرف على التوالي بين 700 إلى 1900 ، فترات من الازدهار وفترات أخرى من الانحطاط ، حسب مشيئة الشبكات التجارية التي تربط أوروبا البيزنطية والغربية بالشرق الهندي والصيني . والتفصيلات التي يجب إدخالها هنا لا تتعارض مع الأطروحة ولكن تكملها . نحن نعرف أن العراق كان منطقة زراعية غنية جداً خلال عدة قرون ، وعلى نطاق أضيق غرباً سورياً أيضاً . ونحن نعرف أن الربع الذي كانت تأخذه الطبقة القائدة أو الدولة لم يكن ، لهذا السبب ضئيل القيمة . ولكن يبقى أن نهوض الزراعة المروية قد ارتبط بنشوء دولة أسبق ولدت في المدينة (المنورة) ثم انتقلت إلى دمشق قبل أن تستقر نهائياً في بغداد . لقد كان نهوض الزراعة هنا نتيجة لاستقرار وازدهار الخلافة بأكثر مما كان عليهما . وتحتفظ الدولة من هذه الأصول التجارية بعلامات كثيرة ، خاصة على المستوى العقائدي . وهكذا يظهر الطابع الضعيف للإقطاعية في الزراعة التي تفتح أكثر على العلاقات التجارية ، هذه العلاقات التي تشجع نهوضها . فهنا نشاهد مجتمعاً زراعياً غنياً ، لكنه ليس بشكل كبير مجتمعاً فلاحياً ، ويدل على ذلك تمدين الطبقات القائدة المستفيدة منه ، إن هذا العالم العربي المتمحور حول بلاطات المحاربين ، حول رجال الدين وتجار بغداد والبصرة أو حلب يكون صورة مضادة مع أوروبا القصور الصغيرة المعاصرة .

وقد تعودت المنطقة دائماً على وجود لغة سائدة مشتركة . وعشية الفتح الإسلامي كانت الآرامية قد وحدتها . وكلغة سامية تركت اللغة الآرامية مكانها دون صعوبة تذكر للعربية . إن الوحدة اللغوية قد تحققت هنا بشكل كامل في الواقع منذ عدة قرون ، إذا شئنا أن لا نعتبر الاختلاف في لهجات التخاطب التي لا تتميز إلا باللهجة وبعض التعبير الشعبيه .

وستبقى الأرياف خلال اثنى عشر قرناً معزولة بعضها عن البعض الآخر ، كما أنها لن تلعب دوراً سياسياً مهماً حتى عندما كانت تشهد ، في العراق خاصة ، شيئاً من الازدهار الاقتصادي على مدى عدة قرون . وتجاهه السلطة المركزية التي كانت تحاول إخضاعها كانت الأرياف تقاوم بالسلاح والدين . هكذا نلاحظ مثلاً كيف أن المناطق الريفية فعلاً في المشرق هي في الوقت نفسه منشقة دينياً : جبال لبنان المقسمة بين مسيحيين موازنة وإسلام شيعة ، جبل العلوين وجبل الدروز في سوريا ، وكذلك جنوب العراق حيث تسود الشيعة كلياً . وقد نمت الشيعية في الواقع في وسط هذه الجماعات الجبلية روحأً نقدية ، بل حتى مساواتية لا تشجع عليها السنوية . كانت هذه عقيدة الفلاحين - العبيد الذين تمردوا في جنوب العراق خلال ثورة القرامطة . لكننا لا نستطيع أن نتكلم هنا عن إقطاعية . فقط يمكن القول أن أشكالاً شبه إقطاعية قد نمت في فترات انحطاط التجارة الكبرى ، وذلك في الأرياف السهلية التي كان بمقدور رجال المدن السيطرة عليها بسهولة ، والتي كانت تساهم عن طريق الفائض المقطوع من الفلاحين في تعزيز انكماش المداخليل القادمة من التجارة البعيدة . وهكذا أخذت إلى ملاك شرهين ، خاصة خلال الحقبة العثمانية ، ابتداء من 1500 التي كانت عهد انحطاط تجاري طويل سهل البقاء وفلسطين وحمص وحماة والعراق الأوسط ، وفي فترة متأخرة أكثر ، أي منذ الثلاثينيات من هذا القرن سيوسع التعمير الحديث للمناطق الزراعية ، الذي ازدادت مجالاته مع تطور أعمال الري ، المساحات التي يسود فيها الطابع « اللاتيفندي » أي الملكيات الكبيرة الحديثة .

لكن الأساس هنا هي المدن . المدن الضخمة التي تصبح وحشية عند تدهور التجارة ، المدن التي كانت من أكثر مدن العالم القديم سكاناً ، وكذلك مدن العصر الوسيط والعصور الحديثة حتى ظهور الرأسمالية ، وهي أكثر أهمية من مثيلاتها في الغرب : حلب ودمشق وبغداد والبصرة وأنطاكية التي كانت تضم مئاتآلاف السكان . وفي الحقب العظيمة المزدهرة كانت تستوعب

أغلبية سكان المنطقة الذين يتجاوزون الخمسة ملايين : أي أكثر مما مستحوبي في مطلع القرن العشرين . هذه المدن ظلت دائمةً مراكز تجمع البلاطات وخاصة التجار المحاطين بالحرفيين ورجال الدين ، كما كانت عليه المدن الإيطالية في العصر الوسيط ، أو كمدن الهايس . وترافق الثروة النقدية يعكس هنا النمو اللامع للحضارة . حضارة مدينية وتجارية لكن غير رأسمالية ، حيث وجدت بعض أصناف اقتصادية معينة كالنقد والتبادل التجاري وحتى الطبقة الماجورة ، كانت مدن المشرق تكون عوالم متنافسة نظراً لأن منافذ حرفهم المتقدمة كانت توجد في السوق البعيد حيث يغامر تجارها . وستكون الوحدة الثقافية لهذا العالم المدني السائد شديدة المعاليم هنا ستقوم مراكز الثقافة العربية الإسلامية ، قلاع الاستقامة السنوية .

المغرب :

في الطرف الأقصى الآخر من العالم العربي ، في المغرب نجد البنى ذاتها . فالبدو والمزارعون يتنازعون منذ أزمان لا تحيط بها الذاكرة ، الأرض الضيقة المحصورة بين البحر من جهة والجبل والصحراء من الجهة الأخرى . وقد دفعت السيطرة الرومانية ، ببنائها سلسلة من المواقع الحصينة على طول خط المرتفعات إلى الجنوب منطقة المزارعين البربر على حساب أراضي تجوال الرجل وشبه الرجل البربر هم ذاتهم أيضاً . وقبل قدم العرب عمل انحطاط الامبراطورية على مد نفوذ الرجل في غير صالح المزارعين . أما العرب فسيلتلفون حول الكتل الجبلية ملاجيء الفلاحين وبينون مدنًا جديدة . وهذه المدن ، كما في الشرق ، ما كان من الممكن أن تعيش لو لم تجد في التجارة البعيدة الموارد التي كان من الصعب تأمينها من فرض ضرائب على الفلاحين . وهذا البحث دفع العرب إلى التقدم باستمرار إلى ما وراء الأبيض المتوسط والصحراء . وفي الجنوب التقى العرب رحلاً بربراً كبيراً مندفعين على أساس المصالح نفسها ويؤمنون أن يتحولوا إلى قوافل تجارة مزدهرة . وسيتعرب الرجل هؤلاء بسرعة أكبر بكثير من الفلاحين . وقد عرف ابن خلدون ، هذا

العقل العلمي المدهش ، والمؤسس للعلوم الاجتماعية بمعنى من المعاني كيف يحلل طبيعة هذه التشكيلات القائمة على عوائد التجارة الكبرى. كل الدول المغربية الكبرى قامت على تجارة الذهب. فخلال علة قرون وحتى اكتشاف أمريكا بقيت أفريقيا الغربية في الواقع الممون الرئيسي بالمعدن الأصفر لكل القسم الغربي من العالم القديم : الامبراطورية الرومانية ثم أوروبا العصر الوسيط والشرق القديم ثم الشرق العربي . هكذا غدت تجارة الذهب ، دولة المرابطين والموحدين في شمال الصحراء ، ودول غانا ومالي وسنغاي في الجنوب . إن **بني** هذه التشكيلات الاجتماعية متطابقة . ولم يخطئ ابن خلدون والرحلة العرب في تلك الحقبة (ابن بطوطة مثلاً) في إدراك ذلك ، فهم يرجعونها جميعاً إلى نموذج واحد .

إن التحالف المديني - السرحي ، واستبعاد الفلاحين من الدولة المتحضرة هو العلامة المميزة للحضارة المغربية ، كما هو الحال في الهلال الخصيب . وقد حاول عقانديوا الاستعمار الفرنسي للمغرب أن يحلوا هذه البني بالرجوع إلى التعارض العرقي - البربر (الفلاحين) والعرب (الرحل) - كما حاولوا أن يفسروا انحطاط المغرب باكتساح العرب الرحل له ، مدمرى الزراعة وتنظيماتها . وقد قبلت الفرض نفسها فيما يتعلق بالشرق العربي : أي أن انحطاطه هو نتيجة التدمير الذي أحدهه الرحل البدو . في الواقع لم تتميز فترات ازدهار الحضارة العربية في المشرق كما في المغرب بإنجازات عظيمة على صعيد الزراعة ، لكن بازدهار التجارة والمدن ، وأحياناً ، وبالارتباط مع ازدهار التجارة تميزت بسيطرة قبائل الرحل الكبرى على حساب الفلاحين .

ولد الانحطاط مع تحويل طرق التجارة . وعلى قدر تحول هذه الطرق من الغرب إلى الشرق نلحظ انتقالاً موازيأً للدول المتحضرة ، في شمال أم في جنوب الصحراء . هكذا تميزت الحقبة الأقدم بظهور دول المغرب في الشمال ودول غانا ومالي في الجنوب . وفي فترة لاحقة ستتحول طرق الذهب نحو

تونس ثم مصر ، وستزدهر في الجنوب دول سونغاي وهاووسا . وإذا كانت المناطق الفلاحية الخاصة المتضائلة المتر Burke لغويًا ستحاول في الشرق العربي أن تحفظ استقلاليتها عن طريق الانشقاق الديني ، ففي المغرب ستظاهر هذه الإرادة الاستقلالية عن طريق صيانة اللغة والثقافة البربريتين .

مصر:

تاریخ مصر شيء آخر . لقد رعت هذه الواحة واحداً من أقدم الشعوب الفلاحية في العالم وكان من الممكن إذن أن تقطع الطبقات القائمة هنا فائضاً عظيماً لتأمين قاعدة تطور الحضارة . إن مركزية الدولة المبكرة والمفرطة فرضت نفسها في هذه المنطقة لأسباب طبيعية - حاجات تنظيم أعمال الري الكبرى - وعسكرية - الدفاع عن الواحة أمام تهديد البدو . وقد انطوت مصر على ذاتها لتضمن بقاءها واعتمدت على العدد لصد محاولات العدو . وعندما ضمت مناطق خارج الوادي لم يكن ذلك إلا بهدف الدفاع عن حضارتها الفلاحية فعملت على إقامة حاميات في قلب بلاد البدو أو شبه البدو . في الشرق في سيناء وسوريا ، وفي الغرب في ليبيا . لكن لم تشهد مصر حتى العصر الهيليني نشوء مدن تجارية كبرى ، والعواصم الفرعونية كانت تقوم في وسط الحقول ، في أرياف كثيفة السكان .

إن طراز التشكيلة الاجتماعية التقليدية المصرية نفسه إذن تكون على أساس مختلفة جداً عن الأسس المشرقية والمغاربية . فالمجتمعات الفلاحية المتضائلة في الشرق والمغرب كانت مستقلة نسبياً ، قليلة الاندماج في الحضارة ، أما القوى المنتجة فقد حافظت على مستوى نمو ضعيف ، بحيث أن هذه المجتمعات ظلت بشكل عام متتظمة في جماعات قروية متربطة . لقد تخلى المجتمع الفلاحي المصري عن هذا التشكيل منذ أكثر من أربعة آلاف سنة . والتشكيلة المصرية ليست من الطراز التجاري - المديني ، ولكن الزراعي - الخragي . وانقطعها الفلاحين لا يتم هنا من خلال اضطهاد مجموعات تحتفظ باستقلاليتها النسبية ضمن جماعات قروية متضامنة لكنه

اضطهاد فردي تخضع له كأس صغيرة . هذه التشكيلة الخجاجية تتطور إذن من تلقاء ذاتها إلى طراز إقطاعي ، شبيه بالطراز الصيني الذي لا يختلف عن الإقطاعية الغربية إلا بالمركزة المفرطة ، حيث أن الطبقة القائدة التي تقطع الفاصلين تنتظم بشدة كطبقة دولة .

ومنذ الغزو الذي قام به الإسكندر دخلت مصر في إمبراطوريات مؤسسة على التجارة الكبرى كأحد الأقاليم : هذه كانت مكانتها في العالم الهيليني ، ثم البيزنطي كما في العالم العربي . وفي الفترات الظاهرة لهذه الإمبراطوريات حين كانت التجارة مزدهرة عرفت مصر حضارة مدينة تجارية . لكن هذه الحضارة بقيت غريبة مقتصرة على مدن البلاط أو التجار التي لم تكن تمتص إلا عندما يتدهور وضع التجارة البعيدة المدى التي كانت تعيش عليها . هذا ما حدث للإسكندرية في الحقبة اليونانية ، للفسطاط ثم للقاهرة في الحقبة العربية الأولى . أما العالم الريفي المصري فيظل بعيداً عن هذه التقليبات ، ولم يتغير إلا أن الفاصلين الذي كان يدفعه للطبقة القائدة الفرعونية قد أصبح يذهب إلى بلاطات أجنبية . مصر تعرّبت مع ذلك على الصعيد اللغوي . لكن فقط عندما بدأت إمبراطورية العرب التجارية تفقد أسس وجودها . وكان للبطء في تعرّيب مصر نتائج مؤلمة : في بينما كانت مركز الحضارة ، لم تسهم إلا قليلاً في الازدهار الثقافي والأدبي والفلسفى والعلمى في القرون العربية الأولى . وقد اضطررت البلاد أن تنطوي على ذاتها من جديد فيما بعد وبذلت الطبقات العربية القائدة في التمتص والإهتمام أكثر بالفلاحين . وقد تبني هؤلاء شيئاً فشيئاً الإسلام واللغة العربية لكن القبطية لن تختفي قبل مرور بضعة قرون . لكن بالرغم من تعرّبه احتفظ الشعب المصري بشعور قوي بالخصوصية . وليس على الصعيد اللغوي - حيث لا تختلف اللغة المحكمة في مصر عنها في المشرق إلا باللهجة - ولكن على صعيد الثقافة والقيم ، التي تظل هنا فلاحية تظهر أصالة مصر .

إن تاريخ مصر خلال الإثنين عشر قرناً ، منذ الفتح العربي إلى حملة

بونابرت لا يمكن أن نحيط به كلية إلا إذا فهمنا الجدلية التي تربط بين استمرار طابعه الفلاحي وبين اندماجه العرضي في مجموع اقتصادي أوسع . وخلال القرون الثلاثة من تعرّبها فقدت مصر التي تحولت إلى مجرد إقليم في إمبراطورية تجارية لها مركزها في مكان آخر، شخصيتها القديمة دون أن تحصل على موقع لامع في العالم الجديد التي ما انفك تنتهي إليه . فالآدب والعلم العربيين سينموان في مكان آخر بـ والإنتاج المصري خلال هذه القرون الأولى لا حياة فيه . ثم تأتي بعد ذلك قرون ست أفضل هي التي غطتها دول الطولونيين والفاطميين والأيوبيين ثم المماليك من القرن العاشر حتى القرن السادس عشر . فقد أضفت الغزوات التركية - المغولية المشرق ولغمت موقعه التجاري . وقد استفادت مصر من الفرصة بعد أن أصبحت من جديد مستقلة فسيطرت على الطريق الذي يمر من نقطة أبعد في الجنوب أي عبر البحر الأحمر . وهكذا أضيف إلى الثروات الدائمة لأريافها أرباح هذه التجارة . وبدلورها ساعدت هذه الشروة على تسريع وتنمية مدنها وتشجيع زراعتها ، وقد كانت هذه القرون ، القرون العظمى للأدب العربي في مصر . ففي المدن الكبرى ، كما كان الوضع في المشرق منذ وقت ، تطورت أصناف التجار والأجراء . ثم جاء الفتح العثماني . وأضاعت مصر سيطرتها على التجارة البعيدة ، وحوّلت أوروبا نهائياً العالم العربي وبنّت علاقات بحرية مباشرة مع آسيا الجنوبيّة والشرقية . وقد أثر انحطاط المدن المصرية على الأرياف فنقص الاعتناء بالري مع زيادة فقر الدولة ، بينما حاولت الطبقات القائلة أن تحفظ بثرواتها عن طريق تشديد استغلال الفلاحين . لكن مهما كان عظيماً الانحطاط الذي ميز القرون الثلاثة العثمانية ، لن تنحدر مصر ، نظراً للدّوام الحصيلة الريفية ، أبداً إلى مستوى العراق أو سوريا أو المغرب في البؤس .

والحديث عن أصالة كل من هذه البلاد يجب أن لا يفسر كرفض للقومية العربية . إن الأصالات القطرية المثيرة بذاتها ، يجب أن تذكرنا بالعكس بأهمية الجنور هذه ، والامبرالية تقوّي أكثر الاتجاهات العميقه نحو الوحله .

في الجنوب من مصر ينتسب الودان معاً إلى أفريقيا السوداء وإلى العالم العربي . في قسمه الشمالي شكلت القبائل العربية الرحيل القادمة من الشرق ، من ساحل البحر الأحمر ، بالاختلاط مع السكان الأصليين السود حضارة قائمة على الرعي البدوي . وقد قام هؤلاء الرجال ، بالإضافة إلى ذلك ، بعد تعریفهم وسلتمتهم بوظائف وساطة تجارية بين مصر ويلدان الجنوب . أما المناطق الوسطى من السودان فقد حافظت على حضارتها الزراعية التقليدية ، المؤسسة على الجماعة القرورية العشيرية الشائعة في كل أفريقيا السوداء . وقد تبني الشعب الأسود بدوره أحياناً اللغة العربية ، ويمكن إرجاع ذلك إلى طول وعمق السيطرة التي مارسها الرجل العرب في الشمال عليهم . وقد جاءت الفتوحات المصرية في القرن التاسع عشر ، مع محمد علي (1810 - 1848) ومع الخديوات الذين لحقوه حتى الاحتلال الإنكليزي (1882) وثورة المهدى (1882 - 1898) لتضيف إلى هذه السيطرة سيطرة البيروقراطية العسكرية المصرية . لكن الفلاحين السود المغلوبيين احتفظوا حتى يومنا هذا بمنظمتهم القرورية المستقلة التي نسيت في مصر . وبعد فترة طويلة فقط ، وفي بعض المناطق التي ثمرها الإنكليز ، خاصة في الجزيرة ، تكونت رأسمالية زراعية حقيقة ، لصالح الزعماء الرجال الذين أعطتهم سلطات الاحتلال الأرضي المستصلحة المرورية في حين تحول الفلاحون هنا إلى أجراء . باختصار إنها العملية ذاتها التي حدثت في العراق في الحقبة ذاتها في عهد الوصاية الإنكليزية التي أنجبت هنا اقتصاداً رأسمالياً زراعياً ، غريباً على التقاليد الإفريقية والערבية معاً .

ويشكل جنوب الجزيرة العربية مجمعاً من التشكيلات الاجتماعية التي تنتسب إلى التقليد العربي تماماً . فالزراعة لم تلعب هنا أبداً دوراً حاسماً في تطور الحضارة . ما عدا فوق المرتفعات اليمنية حيث ساعدت كمية الأمطار الزراعية الجماعة الفلاحية على أن تحفظ بصعوبة بقائها . فالحضارة هنا إذن

تجارية وحضرية . وامبراطورية مسقط - زنجبار البحرية هي المثال على ذلك ، وقد اعتمدت في مواردها على دورها ك وسيط بين العالم المتوسطي ، وأفريقيا السوداء الشرقية ، والهند . وحاول الفلاحون اليمنيون ، كزملاتهم في الهلال الخصيب ، نظراً لمحاصرتهم من قبل الرحل المرتبطين بخدمة تجار البحر ، أن يصونوا استقلاليتهم النسبية باللجوء إلى المعارضة الدينية . فهم كالعلويين في سوريا من الشيعة .

3- الخصائص الكبيرة للعالم العربي قبل الاستعمار :

هذا هو وضع العالم العربي الماقبل - استعماري : مجموعة تميز بطابعه التجاري ، تشكل مصر فيه الاستثناء الفلاحي الوحيد . وفي هذا العالم كانت الطبقة القائدة حضرية مؤلفة من رجال البلاط والتجار ورجال الدين ، وحولهم العالم الصغير للحرفيين والمشائخ الذي يميز المدن الشرقية . وتكون الطبقة القائدة لحمة هذا المجموع : لقد تبنت جماعياً اللغة ذاتها ، والثقافة الإسلامية السنوية ذاتها . وهي ذات حركة ونشاط كبيرين يجعلانها قادرة على التنقل بين طنجة ودمشق دون أي شعور بالغربة . وهذه الطبقة هي التي أقامت الحضارة العربية . وغناها يرجع إلى غنى التجارة البعيدة أو ازدهارها . وهذه التجارة هي سبب تحالفها مع القبائل الرحل ، وقوافلها وسبب عزلة المناطق الزراعية التي احتفظت بشخصية متميزة - لغوية (بربر) أو دينية (شيعة) - دون أن يكون لها أي دور هام في النظام . وباستثناء مصر ، لم يخضع الفلاحون إلا عرضياً لضررية خراحية ، التي بقيت ، بالضرورة ، شديدة التواضع . يتميز هذا العالم العربي إذن في الوقت نفسه بالتنوع وبالوحدة العميقية - لطبقته القائدة . وليس هناك أية إمكانية لمقارنته بأوروبا القرون الوسطى الإقطاعية ، التي كانت أساساً فلاحية . وهذا هو دون شك ما دفع أوروبا إلى السير في طريق تكوين أمم مختلفة : فالطبقات القائدة التي تعيش من الفائض المقطوع من الفلاحين كان لا بد لها من أن تشدد على الاختلاف بين الشعوب . لكن ما يوحد العالم العربي هو الذي يجعل هذه الوحدة هشة : فيكفي أن تتدحر التجارة حتى

تلاشى الدول مع المدن التي تأسست عليها ويعطى بؤس عالم الرجل والجماعات الفلاحية الصغيرة المعزولة أحسن صورة للانحطاط . هذا ما حصل عندما كفت الطرق القادمة من أوروبا والشرق الأقصى وأفريقيا السوداء من عبور العالم العربي وحين استطاع بحارة الأطلسي الأوروبي الالتفاف من حول العالم العربي .

في هذا الجمع الهش مصر الوحيدة استمرت : فكثافتها السكانية العالية ، وطابعها الفلاحي تعطي الأولوية فيها للوحلة . ويمكن الحديث في كل الأوقات عن أمة مصرية ، بينما يمكن بصعوبة أن تتحدث ، بالمعنى ذاته ، عن أمة عربية .

وفي فجر العدوان الامبرالي ، في القرن التاسع عشر ، أدى انحطاط التجارة بالعالم العربي إلى ضياع وحدته القديمة . ولن يبدو إلا كتجمع متنافر ، أكثر من ذلك ، إلى سلطة أجنبية ، السلطة العثمانية . وستأتي الامبرالية لتعمق انقسام هذا العالم ولتبث أيضاً وحدته .

لقد اختلطت حدود الحضارة العربية مع حدود التشكيلات التجارية المستندة إلى الرجل . وعندما دخل العرب إلى البلاد الفلاحية لم يستطيعوا أن يؤثروا باستثناء مصر على الشعوب بقوة . وهكذا يمكن تفسير إخفاقهم في إسبانيا . لقد بقىت الطبقة التجارية العربية حضرية والأرياف مسيحية . وبعد خروجهم من إسبانيا لم يترك العرب شيئاً ، باستثناء الآثار التاريخية . وقد أخفق الأتراك بالمثل في البلقان . إن رد العالم العربي إلى عالم إقطاعي مماثل لعالم أوروبا القرون الوسطى هو مصدر الانحطاط الكبرى على الصعيد السياسي كما على صعيد تحليل الظاهرة القومية في هذا الجزء من العالم .

والأطروحة المصاغة هنا تتعارض مع آراء كثيرة ولا بد من إقامة أساسها بقوة ، يجب أن نعرف مدى صحة : أولاً ، الفكرة القائلة أن إنتاجية الزراعة في المنطقة العربية كانت ضئيلة وبشكل عام راكدة في مجموعها بالمقارنة مع

الإنتاجية في أوروبا القرون الوسطى ، ثانياً ، أنه كان هناك في العالم العربي توافق بين فترات العظمة وفترات ازدهار التجارة ، وثالثاً ، أن ثروة الحضارة في فتراتها اللامعة كانت مستمدّة من الفائض المسحوب من التجارة أكثر من الفائض المسحوب من الاستغلال المحلي للسكان الفلاحين ، ورابعاً ، أن تقدم الزراعة المحمل في الزمان والمكان كانت نتيجة النهوض التجاري أكثر مما كان سببه ، أي إذا كان هذا التقدم من نمط توسيع (توسيع المساحات ، خاصة المرورية ، وبموازاة ذلك زيادة السكان) أو من نمط كثيفي (زيادة الإنتاجية) . لكن هذا ليس كل شيء . فالواقع لا تكلم بذاتها أبداً، فهي دائماً موضع اختيار ولا ترى بوضوح إلا في ضوء التصورات النظرية ، التصورات التي تشتق هي ذاتها من الملاحظة ، والتي يمكن بدورها أن تساعد على استيعاب الواقع في مكانها الصحيح وفهم حركتها أو أن تكون عكس ذلك ، بحاجة إلى مراجعة . هناك أربع مجموعات من الأسئلة مطروحة هنا : أولاً معرفة ما إذا كانت العناصر المشتركة والسائلة في هذا التاريخ كافية كي يمكن الحديث عن تاريخ عربي ألي بشكل عام ، بغض النظر عن الاختلافات في الزمان والمكان ، وبمعنى آخر ، إذا كان للوحدة العربية أسس تاريخية وما هي ، ثانياً ، مسألة أصل وطبيعة الدولة ، وأنمط الإنتاج الزراعية واستغلال الفلاحين (نمط إنتاج إقطاعي ، خرافي ، أو أنماط أخرى) وبمعنى آخر مسألة أصل وطبيعة الفائض ، وبنية الاستغلال الطبقي المتعلقة بها في المنطقة ، ثالثاً ، مسألة طبيعة العلاقات التجارية الداخلية والخارجية ، وأهميتها النسبية والمطلقة ، وتفصيلها مع استغلال المنتجين المباشرين من الفلاحين والحرفيين وغيرهم ، وبمعنى آخر ، مسألة طبيعة هذه التشكيلة الاجتماعية (أو مجموعة التشكيلات هذه) المسماة تجارية ومسألة تحديد موقع خصوصيتها (على صعيد الأيديولوجية وللامتحان الحضارة فقط ، أو على صعيد بنية سلطة الدولة ، أو صعيد القاعدة الاقتصادية - وهذا ما يطرح مشكلة تداول الفائض داخلياً وخارجياً) ، ورابعاً ، مسألة قوانين تطور هذه التشكيلة الاجتماعية ، وبمعنى آخر ، مسألة معرفة سبب عدم تفريخها للرأسمالية .

وستحاول أن نجيب على هذه الأسئلة مستخلصين في الفصل الخامس
نتائج تحليلنا وفرضياتنا . لكن هذه اللوحة التي رسمناها للملامح الكبرى
للماضي يمكنها أن تثير منذ الآن مجتمعنا المعاصر على الأقل على صعيدين :

أولاً على صعيد طابع الأيديولوجية الموروثة . فالإيديولوجية الإسلامية
ترجم ، أولاً الطابع السائد للعلاقات التجارية وذلك بالنسبة لجميع التشكيلات
الاجتماعية التي ستكون على علاقة بها في العالم العربي . ليس الشرع
الإسلامي حق تجاري فقط وغير فلاحي ، ولكنه سيحتل في المنطقة مكانة
هامة . وإذا كان هذا الطابع قد امتد إلى خارج حدود مناطقه الأصلية فلأن
الدولة الإسلامية كانت تقدم ظروفاً شديدة الملاءمة لازدهار العلاقات
التجارية ، وهذا الطابع أيضاً هو الذي يفسر كيف أن الإسلام قد انتقل دائمًا مع
التجار في مناطق دخوله الجديدة من أفريقيا السوداء إلى إندونيسيا .

ثمن على صعيد المسألة القومية . فنور العلاقات التجارية يتبع فهم
الأصول البعيدة للوحدة العربية . والتوزع التجاري يبيح مركزة الفائض المتولد
في المنطقة العربية وخارجها ، بعكس ميله إلى التفتت في أوروبا الإقطاعية .
فإن تسمح التشكيلة الاجتماعية للطبقة القائدة المتمركزة في بعض المدن
الكبرى بمركزة فائض ينجبه عشرة ملايين فلاح لصالحها شيء ، وهي آخر أن
يفتح الفائض - حتى لو كان مماثلاً في المعدل والكمية بالنسبة للفلاح
المستغل ، ! مع أن الحال ليس كذلك - بين أصحاب رفيفين يتمتع كل واحد منهم
بشهرة استغلال ألف فلاح فقط . وهذا هو كل ما يفرق مشيخة عن امبراطورية .
إن مركزة الفائض وتداوله يسمح بتنويع أشكاله ، وبكلمة أخرى يسمح بالشراء
والحضارة . وهو يعطي أساساً موضوعياً للوحدة العربية . وقد كانت هذه
الوحدة إذن من عمل طبقة تجار - محاربين وليس طبقة نبالة من طرزاً
إقليمي - ريفي . وهذا هو أساس استمرار الوحدة اللغوية والثقافية للعصر
العربي ، بالمقارنة مع التمايز المتزايد للشعوب الأوروبية وتكونها البطيء
والتراثي كامم ، لن تؤكذ ذاتها فعلياً إلا مع توحيد الأسواق الرأسمالية القومية .

وفي الواقع كان تأخر أوروبا - تفتها الإقطاعي - العامل الملائم لسرعة تقدمها اللاحق ، ولنمو علاقات إنتاج أكثر تطوراً ، العلاقات الرأسمالية . وعكس ذلك ، كان المشرق المتقدم معروفاً بعلاقته الإنتاج الأكثر تطوراً (الخُرَاجِيَّة لا الإقطاعيَّة) وبالمركزية التجارية للفائض . وهذه الأطروحة الأساسية في « التطور اللاملكافي » تتيح أن نفهم لماذا تطورت أوروبا ، بسبب إقطاعيتها ، نحو تكوين أمم مختلفة وسمحت التفریخ المبكر للرأسمالية ، بينما حافظ العالم العربي ، بسبب طابعه الخرافي والتجاري ، على خاصية أكثر توحيداً ، بالرغم من تقلبات التاريخ ، ولم ينفتح أيضاً على الرأسمالية حتى اللحظة التي أجبر فيها بالعدوان الخارجي ، على الاندماج في النظام الامبريالي تحت السيطرة الأوروبيَّة .

الفَصْلُ الثَّانِي

عَصْرُ الْأَمْبَرَالِيَّةِ (1880 - 1950)

لقد أدرك العالم العربي في وقت مبكر حقيقة الخطر الأوروبي . فمنذ القرن السادس عشر مع المركتبالية ، حصل التجار الأوروبيون من السلطة العثمانية على الأمتيازات التجارية التي ضممتها لهم معاهدات التنازل ، وهكذا انهزمت الطبقة التجارية العربية وربحت أوروبا . والقرون الثلاثة اللاحقة كانت قرون غفلة طويلة فقد فيها المشرق كل وعي بما كان يجري في الغرب . وقد ارتبط التطور التجاري لأوروبا الميركتوبالية بانقطاع أنفاس عالم العرب التجاري . وهكذا أ محلت المدن العربية ، وبرزت الأرياف مع كل ما فيها من تنافر ، وقدرت مراكز التأمل والتفكير في أنحطاط عالم الشرق كل وجود . أما الصحوة فقد جاءت عنيفة في فجر القرن التاسع عشر مع حملة بونابرت على مصر .

وتاريخ العمل الطويل لتكوين مقاومة عربية سينتهي بهزائم : 1840 و 1880 بالنسبة لمصر ، 1830 و 1870 للجزائر ، 1882 بالنسبة لتونس ، 1911 للمغرب ، 1919 للمشرق العربي ، ثم تأتي فترة النهضة ، فترة النضال المعادي للأمبراليّة والتي لم تنته بعد .

والاندماج التدريجي للعالم العربي في النظام الرأسمالي بدأ إذن بصورة متفاوتة ، قبل أن يتحول هذا النظام أيضاً إلى نظام امبرالي . وخلال الثمانين سنة الأولى من القرن التاسع عشر حاولت مصر يائسة أن تبحث عن اندماج في

لعالم الجديد ، كجزء مستقل لا يتجزأ ، أولاً ، مع محمد علي ، وذلك بأخذ المبادرة في تحديث يشبه كثيراً ما قام به اليابان بعد نصف قرن ، في عهد سيفجي ، ثم مع الخديوات المتعاقبين بقبول التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي بدأ يترسم ، لكن مع محاولة صيانة استقلالها السياسي .

والجزائر التي أاحتلتها فرنسا مبكراً ، ولم تكن بعد إلا نصف رأسمالية ستخضع لمصير خاص : كمستعمرة استيطانية . وستذكر طويلاً محاولة التحطيم الجذرية هذه لشخصيتها وتمثلها . ومع تكون الأمبريالية في نهاية القرن ، سيدخل مجموع العالم العربي نهائياً في النظام الرأسمالي كمجال محظي مغلوب . أما المناطق التي كانت اندمجت فستخضع لتعديلات فرضها الشكل الجديد السائد من السيطرة الأمبريالية .

و قبل أن نفحص مراحل وصيغ هذا الاندماج والتغيرات الاجتماعية التي تضمنها ، وردود الفعل والمقاومات السياسية والثقافية التي أثارها ، لا بد من التذكير بالأطروحات النظرية الأساسية التي تبنيها تجاه مسألة الأمبريالية وتطور الرأسمالية في محيط النظام ، ويشكل خاص انطلاقاً من التحولات في أنماط الاستغلال الزراعي والطبيعة الجديدة للطبقات الاجتماعية في البلاد المسودة وكذلك إنطلاقاً من مراحل التقسيم الدولي اللاملكافي للعمل ، والمكانة التي تحتلها البرجوازية المحلية في النظام العام .

1 - الخصائص الأساسية للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة :

إن البرجوازية والبروليتاريا طبقتين خاصتين بنمط الإنتاج الرأسمالي ، ولا وجود لهما في المجتمعات الماقبل رأسمالية ، كالعالم العربي قبل استعماره ، وهكذا من الضروري أن لا الخلط مثلاً بين التجار في النظام الماقبل رأسمالي وبين الرأسماليين التجار في العالم الرأسمالي .

يعمل تطور النمط الرأسمالي ، في مركز النظام ، على تدمير الطبقات القديمة جذرياً وتعریضها بالطبقتين الجديدتين المتعادلتين ، البرجوازية والبروليتاريا . والأمر ليس كذلك في المحيط المسود . فهنا تحافظ الأنماط

الانتاجية القديمة - إذن الطبقات التي ترافقها - على وجودها . لكن هذه الطبقات تحول تحت تأثير السيطرة الأمريكية التي تخضع الأنماط القديمة للنمط الرأسمالي وهذا يعني أن القانون العام للتراكم الرأسمالي يتحكم بمجموع النظام ، وأن الفائض المترولد في الأنماط القديمة يذهب ، جزئياً على الأقل في قنة الرأسمالي المسيطر ، وأن تجديد إنتاج الأنماط القديمة خاضع إلى تجديد إنتاج الرأسمالي . ومن جهة أخرى فإن النمط الرأسمالي يدخل إلى التشكيلات الجديدة ، التي دعوناها رأسمالية محيبة ، ويفتهر لذلك في المحيط البرجوازية وبروليتاريا محلية .

وهذه الأطروحة تعني أن البرجوازية تتطور في المشرق بارتباط وثيق مع عملية اندماجها في النظام الأمريكي . والسيطرة الأمريكية هي التي تتوجب أساساً هذه الطبقة الجديدة ، في الوقت الذي تعين فيه حدود توسعها ، وتوجيهها إلى الميادين الخاصة التي يخصصها لها التقسيم الدولي اللامتكافي ، للعمل . ومن المهم أذن أن لا نخلط هذه الطبقة الجديدة مع الطبقة الوسطى التي وجدت في العالم العربي الميركتيلي الماقبل أمريكي ، حتى لو ظهر أن بينهما بعض وشائج القربي . ومن المهم أكثر أن نفهم التناقض الجدلية الذي يحكم هذه الطبقة الجديدة : التي تنجيها الأمريكية وتعين حدود تطورها . والنظام الأمريكي ذاته لم يقع ساكناً ، ويمكن بصورة أجمالية أن نميز مرحلتين في تطوره . في الأولى كان يحرم كل صناعة في البلاد التي يسيطر عليها ، ويجبرها على الاقتصاد على الإنتاج الزراعي ، وربما المنجمي . ولا يمكن إذن لبرجوازية البلاد المسودة أن تنمو إلا في الزراعة والقطاعات المرتبطة بالاندماج في النظام العالمي (تجارة، أنشطة مالية ، نقل ، بناء) . وفي الزراعة يجب هذا التطور طبقة جديدة سندعوها « البرجوازية الزراعية » .

وتتطور البرجوازية في هذا الطور ، خارج نطاق الزراعة محلد جداً بالتقسيم الدولي للعمل . ولا يمكن أن نتحدث هنا ، خارج إطار البرجوازية الكباراوية للوسطاء التجاريين والماليين ، عن برجوازية طالما ليس هناك

صناعة . ولدينا فقط جنين برجوازي مكون من آفاق متعددة : تجارة ، نقل ، بناء ، مشاريع حرفية نامية . وهذه البرجوازية تصطدم بالإمبريالية التي تحرم عليها الصناعة ، إنها برجوازية إمكانية أكثر مما هي برجوازية قائمة في الواقع . وفي هذا الطور ، لأنها تصطدم بالإمبريالية تكون وطنية .

وستوصل البرجوازية على كل حال إلى فرض مراجعة للتقسيم الدولي للعمل على الإمبريالية . وسندخل بذلك مرحلة جديدة من الإمبريالية تميز بالتصنيع التابع (على طراز التصنيع من خلال الاحتلال بالواردات) . وبهذا فستنموا البرجوازية لكنها ست فقد في الوقت نفسه طابعها الوطني ، لأنها ستنمو في أعقاب الإمبريالية .

لندعه أبعد من ذلك . عندما نتحدث هنا عن برجوازية ، وعن أحزاب برجوازية فليس من الضروري فقط أن نعيّن موقع هذه الطبقات والمنظمات في الزمان ، حسب تطور النظام الإمبريالي ، لكن يجب أن تعرف بوضوح أي قسم من البرجوازية نقصد : القسم الذي يعني ربحه من التقسيم الدولي للعمل في اللحظة ذاتها أم الأقسام التي تناضل في سبيل مراجعة هذا التقسيم ؟ كما أنه لا بد أيضاً من أن نأخذ بالاعتبار أنه ، بسبب الضعف الشديد للأقسام البرجوازية التي تناضل في سبيل مراجعة صورة تقسيم العمل ، تبقى الأحزاب البرجوازية في المشرق الخاضع . غير مستقرة ومتقلبة . وحشدها للعناصر البرجوازية الصغيرة الكثيف ، والإختلاط الأيديولوجي الذي يميزها يشهد على هذا الضعف . وهكذا يمكن في أغلب الأحيان للبرجوازية القائمة بالوضع القائم للحاضر أن تحتوي هذه الأحزاب .

وهناك خاصية أخرى تنتجم عن هذا الضعف هي الدور الهام الذي ستلعبه الدولة البرجوازية هنا . وتعرض الدولة عن عجز وعدم كفاءة طبقة بقيت إلى حد كبير إمكانية طبقة : وهكذا سنشهد رأسمالية الدولة الناصرية تولد من تيار قومي برجوازي صغير .

لنعد إلى التحولات التي طرأت على العالم الزراعي التي تعتبر أهميته

الاجتماعية والسياسية حاسمة في المشرق . إن اندماج العالم العربي في النظام الرأسمالي سيجر وراءه نحوأً هاماً : تطور البني الزراعية الماقبل رأسمالية إلى الرأسمالية زراعية . وبالطريقة ذاتها ، لن يكون هناك خلط بين الطبقة الجديدة من التجار الرأسماليين الكمبرادوريين ، في طبيعتها ذاتها ، وبين الطبقة القديمة التجارية غير الرأسمالية . ولا بد أن نشرح معنى هذه التحولات .

إن نمط الانتاج الرأسمالي الصافي لا يتضمن إلا طبقتين (برجوازية وبروليتاريا) والمدخولين الذين يرتبطان بهما (رب العمل وأجر العمل) . أما نمط الانتاج الخرافي (الأقطاعي مثلاً) فينطوي على طبقتين مختلفتين لا أسياد الأرض وفلاحين شغالة) والمدخولين المرتبطين بهما (الريع والدخل الفلاحي) . والقوانين التي تحكم في كل من هذين النظامين إنجاب وتوزيع الناتج الاجتماعي ليست متماثلة . إن الريع يفترض الرأسمال ، أي الحياة الخاصة المحصورة لوسائل الانتاج ، التي هي ذاتها نتاج العمل الاجتماعي ، بينما ينجم الريع عن الحياة الخاصة للوسائل الطبيعية التي ليست نتاج العمل الاجتماعي . ويفترض الرأسمال العمل المأجور أي الحر ، وسوق عمل وبيع قوة العمل ، أما الريع فيفترض عكس ذلك استرافق الفلاح العامل ، وأرتباطه بالحقل لا ينجم بالضرورة من تحديدات قانونية مفروضة على حريته ، لكن غالباً من واقع أن النفوذ إلى الشروط الطبيعية للإنتاج محجوز . إن الرأسمال في جوهره متحرك ومنه يستتبع ماركس تحول القيمة إلى سعر إنتاج يضمن جزاءات متساوية للرأسميل الفردية ، في حين أن حياة العوامل الطبيعية هي في جوهرها جامدة والريع يتفاوت من أرض إلى أخرى ، وتحول القيمة إلى سعر إنتاج يقُّع في نمط الإنتاج الرأسمالي الاستغلال وبخفيه ، وينشئ وهم الانتاجية الخاصة والمستقلة للرأسمال ، ويشكل بذلك أساساً لشكل خصوصي من أشكال أيديولوجية واستلاب العامل (استلاب في السوق) وهو ينظم بذلك أيضاً العلاقات الخصوصية بين الأيديولوجية ونمط الإنتاج الرأسمال . وعكس ذلك أن الريع ظاهرة شفافة ، أنه يفترض إذن أن العامل يقبل الانقطاع

الخارجي المقدم تحت شكل حواجز أيديدلوجية مختلفة عن مثيلاتها في الرأسمالية ، والتي تأخذ عادة شكلاً دينياً . فالايديدلوجية ونمط الانتاج الخارجي يرتبطان أذن بصورة مختلفة : هنا الأيديدلوجية هي الصعيد المسيطر بينما لا يأخذ الصعيد الاقتصادي في الرأسمالية مكانة الصعيد المحدد في التحليل الأخير فقط لكن أيضاً مكانة الصعيد المسيطر أيضاً .

إن نمط الإنتاج الرأسمالي يفترض إذن النفوذ الحر للرأسماليين إلى الوسائل الطبيعية وقد أكد ماركس على الطابع اللازم للملكية العقارية . لكن التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية لم تتطور من العدم ، وفي الفراغ . لقد تطورت الرأسمالية في حجر التشكيلات السابقة ، في القطاعات الجديدة (الصناعة) التي لم تكن محكومة بالعلاقات الخاصة بأنماط الانتاج السابقة . وقد امتدت فيما بعد عندما أصبحت مسيطرة على التشكيلة بشكل عام ، إلى الزراعة حيث شكلت الملكية العقارية عقبة أمامها . ومنذ ذلك فقد المالك (أو وظيفه) دوره الحاكم في الزراعة لصالح المزارع الرأسمالي (أو لصالح وظيفته حين يقوم المالك نفسه بهذه الوظيفة) . وفي التشكيلات الرأسمالية المتقدمة زال كل مالك عقاري بالمعنى الاقطاعي المقابل رأسمالي للكلمة ، ولم يعد هناك إلا رأساليين زراعيين . والأمر كذلك بالضبط اليوم في العالم العربي .

والتمييز الذي أقامه ماركس بين الملكية العقارية المقابل رأسمالية (الاقطاعية أو الفلاحية) والملكية العقارية الرأسمالية قد أهمل في أغلب الأحيان فيما بعد . لقد كتب مع ذلك منذ 1858 في رسالة وجهها إلى إنجلز في 2 أبريل أن « الشكل الحديث للملكية العقارية هو نتاج تأثير الرأسمال في الملكية العقارية الاقطاعية » . وكان ماركس قد حل التحول الذي جعل من سيد الأرض الانكليزي رأساليين زراعيين حقيقين . والفيزيوغرافية كانت لاقتصاد السياسي لهذا الانتقال حيث تتطور الرأسمالية أولاً في الزراعة ، قبل بعده الثورة الصناعية التي ستتيح لها أن تزدهر في القطاعات الجديدة من لأنشطة الاقتصادية .

هل تتعلق هذه الملاحظة بالزراعة في مركز النظام الرأسمالي فقط؟ ليس هذا تماماً.. إن السيطرة الأمريكية تعيق بالتأكيد التحول الرأسمالي حتى في الزراعة، حيث لا تستوعب إلا المنتجات بتحويلها إلى سلع. لكن هذا الاستيعاب يفجر عملية خضوع زراعة البلدان المحيطة إلى السيطرة الرأسمالية التي تثير بدورها تحولات من الطبيعة ذاتها.

لقد تحولت الطبقة القديمة التي كانت تعيش على ريع الأرض، حينما وجدت (في مصر) كما تحولت الطبقات الجديدة من المالك المقربين من طراز اللاتيفندي «التي خلقتها الأمريكية» (كما في العراق) على أساس استيعاب الانتاج الزراعي في السوق الرأسمالية، في سبيل التصدير - وبشكل عام فيما بعد - في سبيل إرضاء الحاجات الداخلية. وليس من المهم أن تكون هذه الطبقات قد احتفظت من الماضي في بعض الأحيان بمظاهر اقطاعية، فهي خاضعة أكثر فأكثر للقوانين الرأسمالية الزراعية. ذلك أن الذي دعم وقوى هذه الطبقات والذي حولها وأعاد تكوينها. إذا لم يكن قد خلقها، هو الاستعمار، وتطور الزراعة التجارية الذي جاء برركابه (القطن في مصر، القمح والتمر في العراق، في سوريا والمغرب .. الخ).

وبسبب وجود علاقات إنتاج لرأسمالية سابقة في الزراعة تظهر البرجوازية الزراعية (من طراز اللاتيفندي «الكبيرة»، أو الكولاكي المتوسطة) بشكل مركب، نصف رأسمالية ونصف ما قبل رأسمالية (ونفضل الاصطلاح الأخير على كلمة نصف اقطاعي، لأنها ينطوي على تنوع أكبر في العلاقات الماقبل رأسمالية، كالعلاقات ذات النمط الأبوي مثلاً). وهي ليست رأسمالية لأنها تتبع للسوق الرأسمالية، ولكن لأن ذلك الانتاج يفرض عليها تبني السلوك الذي تقتضيه المنافسة الرأسمالية: كالاستثمار والافتراض والحساب، والاعتماد ولو جزئياً على العمل المأجور، الخ، وهي تستعمل في الوقت ذاته، بل تدعم أحياناً، طرائق استغلال ما قبل رأسمالية تنتهي إلى العلاقات السابقة.

ونحن ننعت هذه الطبقة بـ « البرجوازية الزراعية » كي نشير جيداً إلى أن طابعها الرئيسي ، الذي هو في سبيل النمو ، هو الطابع الرأسمالي . ولهذا نحن نعتقد أن هذه الأطروحة لا تعبّر عن مجرد تغيير في المصطلح : أي وضع تعبير برجوازية زراعية مكان تعبير اقطاعيين . ولكنها تنطوي على تعديل في أفق التحليل . فاستعمال عبارات اقطاعيين من جهة وبرجوازية من الجهة الأخرى للتدليل على البرجوازية ذاتها الصناعية ، التجارية ، والمالية ، يفترض أننا نقصد التعارض العميق بين مصالح هؤلاء وأولئك . عكس ذلك ، يريد تحليلنا أن يعيد للذهن أن هناك أقسام من طبقة واحدة أساسية ، وأنه إذا دخلت مصالحها ، في فترة أولى ، في تعارض ، إلا أن هذه المصالح لن تثبت حتى تختلط أثناء سيرورة التطور التابع .

وسرورة تحول ملكية الأرض القديمة كانت سريعة إلى هذا الحد أو ذاك ، حسب الظروف التاريخية . لقد بقيت بطيئة في مصر ، حيث كانت البنية العقارية قوية وحيث اضطرت السيطرة الإمبريالية أن تمر عبر السلطة السياسية للطبقة المحلية الحليف ك وسيط (لم تكن مصر مستعمرة رسمياً ، ولم تصبح محمية إلا من 1914 إلى 1922 فلم يكن للاحتلال الأنكليزي أي لائحة قانونية) . وقد دعت الأرستقراطية العقارية التي أنشأها الخديوات قبل الاحتلال الأنكليزي ، لهذا الاحتلال في سبيل احتواء الحركة الوطنية الديمقراطية . وقد ظهرت لذلك لفترة طويلة كطبقة مستقلة حليف للإمبريالية ومعارضة للبرجوازية الصناعية الوطنية (الجنينية) . واستمر الوضع كذلك من عام 1882 حتى أعوام 30 و 40 من هذا القرن . وقد تغير هذا الوضع عندما اضطر « فريق مصر » من أجل دعم نفوذه في الصناعة إلى استدعاء رساميل هذه الطبقة وكذلك الإمبريالية ، وعندما تحولت الملكيات الزراعية الكبرى من الجهة الثانية تدريجياً إلى استغلالات رأسمالية حقيقة في الزراعة . ومنذ الحرب العالمية الثانية لم يعد من الممكن الحديث في مصر عن برجوازية وطنية (صناعية) تتعارض مع الأرستقراطية العقارية (المفترض أنها اقطاعية) : فليس هناك في

الواقع إلا قسمين مندمجين من طبقة رأسمالية واحدة . وفي حالات أخرى ظهرت هناك ارستقراطيات في منطقة الجزيرة ، وفي المغرب . لقد أخذ الأسيادالأمبرياليين هنا المبادرة وأعطوا ملكية الأرض الرأسمالية إلى أفراد من طبقات قائلة قديمة ذات طراز مختلف (المشيخات التقليدية) لم تكن في حوزتهم كما فعل الإنكليز في الهند مع الزندار .

وهناك حكم مسبق عنيد يعتبر بشكل عام أن الملكية الكبيرة في البلاد المحيطة هي من آثار الأقطاعية ، في الوقت الذي كانت فيه أحياناً من خلق السيطرةالأمبريالية غالباً من نتائج الاندماج زراعة هذه البلاد في النظام الرأسمالي : فالجفالك التركية والبلغانية ، كالملكيات الكبرى المصرية ليست إلا أمثلة على ذلك . ويبدون شك أن مصدر هذا الحكم المسبق هو أن الارستقراطية العقارية في الصين كانت ما قبل رأسمالية ، وبقيت كذلك بقدر ما يبقى الجزء الأكبر من هذه البلاد العظيمة ضعيف الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي . لكن من الخطر أن نستعمل المفردات الصينية (أقطاعيون ، برجوازية بيرقراطية خارجة ومتخلافة مع الأقطاعية ، برجوازية كبرادرية صديقة للأمبريالية وبرجوازية وطنية) في مناطق أخرى من العالم الثالث .

واستنتاجاتنا حول مسألة الأقطاعية في العالم العربي هي الآتية : أولاً ، في الحقبة الما قبل استعمارية لم يكن نمط الانتاج الخرافي قوي النتطور في العالم العربي (ما عدا في مصر) أما الفائض فكان يأخذ شكل ريع ضعيف ، بينما كانت التجارة البعيدة المدى هي التي تميز التشكيلية العربية في عصور الازدهار ، وذلك بعملها على تحول فائض من مجتمعات أخرى إلى العالم العربي ، ثانياً ، أن تدهور التجارة البعيدة دفع إلى ظهور نمط أنتاج خرافي أقطاعي فقير كنمط مسيطر في التشكيلات العربية المنحطة ، وثالثاً ، إن التطور الاقتصادي أفاد في الفترة الاستعمارية أساساً الملاك العقاريين ، ورابعاً ، أن هؤلاء الملاك يميلون إلى التحول إلى رأسماليين زراعيين بينما تنحي علاقات السيطرة والاستغلال الرأسمالي إما إلى الخضوع لمتطلبات المزاحمة الرأسمالية

أو أنها تستلم كلياً إلى سيطرة قوانين الرأسمالية .

وهكذا تحالف الأمبريالية أذن مع طبقة قديمة قائلة كي تقيم . لكن هذا التحالف يبدأ فقرة جديدة من التاريخ تحول خلالها هذه الطبقة القديمة تدريجياً ، وتحت تأثير اندماج البلاد في النظام الرأسمالي ، لتصبح برجوازية تابعة .

2- النهضة ، محاولةأخيرة للمقاومة في القرن التاسع عشر .

لقد كانت مصر وسوريا المراكز الرئيسية للنهضة العربية في القرن 19 .

وكانت مصر ، في القرن الثامن عشر قد حاولت مع علي بيك أن تبدأ عملية تحدث الدولة ، الأمر الذي كان يفترض تحررها من النير العثماني . والظروف التي أثارتها حملة بونابرت ستقود إلى محاولة ثانية ، محاولة البasha محمد علي . فالطبقة القائلة - وهي على كل حال من أصول أجنبية : أتراك ، ألبان وشركس - هي بiroقراطية البasha العسكرية التي تفرض الضريبة على الفلاحين المكونين من أسر المستغلين الصغار . أما الفائض استفادت منه الدولة لتمويل عمليات التحديث . أعمال الري تكوين جيش وطني وصناعة . وسيوجه التحالف الأنكليزي التركي ضربة قاضية عام 1840 إلى محاولة البعث الصناعي هذه .

لا أحد يستطيع أن يخمن ماذا ستكون عليه مصر لو لم يحدث هذا التدخل الأوروبي والتشابه مع اليابان يقفز إلى الذهن بحق . إن التقدم المادي الذي تحقق خلال السنوات الأربعين من هذا القرن كان عظيماً . وكانت مصر قد بدأت عملية تصنيع حديث وتنويع للاقتصاد . وكانت مشاغل وورشات الدولة تستخدم مئات الآلاف من العمال . وتنتج أكثر من أغلب بلدان أوروبا من المصنوعات القطنية ، تعمل الحديد وتصنع الآلات البخارية والمدافع .. الخ . وقد تم ذلك كله بكونها وطنية صرفة . وفي وحدات أنتاج وطنية أيضاً . بالتأكيد كانت التقنية مستوردة لكن الشبيبة المصرية التي كانت ترسل إلى فرنسا لتعلم أسرار العلم والتكنيك الأوروبي كانت تمثلها بسرعة . وقد شدد البعض

فيما بعد على العراقيين التي كان من المتوقع أن تقف في وجه تسارع هذه العملية ، وعلى الطرق الاوتوقراطية التي كان يستند إليها الباشا ليتجاوز المقاومات المختلفة ، وعلى الطابع السطحي لهذا التحدث الذي لم يمس « الروح » إلا قليلاً . ولم يكن الباشا قد وجد صدى إيجابياً عميقاً لمشروعه في صفوف الطبقة القائدة ذاتها ، وكان استدعاؤه لبعض الكفاءات (منهم بعض تجار المشاغل) وبعض المغامرين أو الوصوليين لا يحتمل بسهولة .

لكن أعمال بطرس الأكابر في روسيا وأسرة العيجمي في اليابان كانت لها الصفات ذاتها واصطبغت بالعقبات نفسها . ولم يكن من المستبعد أن تصبح مصر قوة رأسمالية مستقلة^(١) .

ويبدون الإشارة إلى هذه المحاولة الأولى العظيمة والمأساوية لا يمكن أن نفهم لطبيعة الحركة التي قادها عرابي في محاولة يائسة لمقاومة الاحتلال الانكليزي . ذلك أن أحفاد الباشا من 1848 إلى 1882 سيتخلون عن هذا التوجه الاستقلالي ، آملين مع الخديوي إسماعيل في الفرنجة والتحديث بمساعدة الرأسمال الأوروبي ، وبالاندماج في السوق العالمية بزراعة القطن وبدعوة البيوت المصرفية الأوروبية إلى تمويل هذا التطور المتخارج . وفي هذا الإطار ستغير الطبقة القائدة المصرية من بنيتها ، منتزة بمساعدة الدولة ، ملكية الأرض ومتحولة من بيرقراطية مندرانية إلى طبقة ملاك كبار . لا تيفندية . وعندما تحولت البلاد إلى مزرعة قطن لـ لنكساير ، قبلت الطبقة القائدة ، حين شعرت بجدية التهديد الانكليزي ، قبلت بسرعة الخضوع ، بعد أن ضمنت تأمين امتيازاتها . وسيعرض لها الأنكليز عملها بسخاء فيما بعد فتصبح المستفيد الرئيسي من تعمير وادي النيل .

(١) انظر مصطفى فهمي : الثورة الصناعية في مصر ونتائجها الاجتماعية في القرن 19 (1850-1800) ليدن، E.J.BRILL، 1954 نشرت غتلة من علم مؤلفين (منهم المجري) في كتاب التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط 1800-1914 نشر من. عيساوي، جامعة شيكاغو، 1966.

أما الطبقة الوسطى الحضرية - المكونة من علماء الدين والحرفيين ومختلفات العالم التجاري - والريفية - الأعيان القروية - فسيكون لها رد فعل آخر . فبقدر ما كانت وريثة للثقافة التقليدية ، بقدر ما شعرت أن الاستعمار يشكل خطراً يهدد بتدمیر قيم حضارتها العربية والمصرية ، كما أنها شعرت أيضاً بالأثار السلبية لمزاحمة السلع المستوردة . ويرفضها السيطرة الأوروبية وخيبتها في الخديوي والارستقراطية التركية - الشركية ، انقادت إلى التفكير من جديد بمشكلة البقاء القومي . وهذه الطبقة الوسطى هي التي ستكون قاعدة النهضة منذ 1880 في مصر . لكن محاولتها باعت بالفشل بالرغم من تحقيق بعض التجاھات المثيرة : أحیاء اللغة ، وتكيفها الرائع مع متطلبات البعث الثقافي والتكنولوجي ، بالإضافة إلى أيقاظ الروح القدیة . لقد رمى الارستقراطيون كلية بالتقاليد ، في مواجهة الخطر الامبریالي ، وفقاً لمصالحهم الأنانية وكذلك تمسكت يائسة بالتقاليد طمعاً في الحفاظ على شخصيتها . في الوقت الذي كانت فيه القوة الأجنبية المهددة تفتتها وتقودها إلى النظر إلى التقاليد بعين ساقدة . ولم يستطع مفكرو الطبقة الوسطى ، خلال الوقت الضيق الذي أعطاء لهم التاريخ بين الشعور بالخطر الخارجي (1840) ولحظة تجسد هذا الخطر بالاحتلال الانگلیزی لمصر (1882) أن يصلوا إلى تجاوز هذا التناقض بين الرغبة في صيانة شخصيتهم والرغبة في استدراك التأخر . وقد انخرطت في النهاية في طريق لا مخرج لها : التأکید الفارغ لشخصيتها ، هذا التأکید الذي سیؤدي بها شيئاً فشيئاً إلى هذا الولاء المرضي للتقاليد الذي سيشل الحركة . وهذا هو البرهان ، على الصعيد الايديولوجي ، على عجز البرجوازية الوليدة أمام التهديد الامبریالي ، وعدم قدرتها على التطور فعلياً في الطريق الرأسمالية .

وعلى الصعيد السياسي ، حاولت الطبقة الوسطى هذه فعلاً أن تقاوم الاندماج في النظام الامبریالي الوليد ، وهذا ما قبلت به - بل دعت إليه - الطبقة القدیمة المنلرانية القائلة والبرقراطية التي تحولت إلى ارستقراطية عقارية ،

ثم ، كما سترى ، إلى طبقة برجوازية زراعية لا تيفندية ، هذا الطريق الذي سيقود بالضرورة إلى الخيانة الوطنية التي تجسدت في 1882 . وبهذا المعنى فإن الحركة الوطنية والقومية التي قادها أحمد عرابي تستحق صفة برجوازية ومعادية للأمبريالية . لقد كانت البرجوازية المصرية حينذاك بالتأكيد جينية جداً ، وغارقة في الماضي الماقبل - رأسمالي . وكانت تتالف من تجار وحرفيين وأصحاب مشاغل واداريين ومثقفين بأكثر مما كانت طبقة صناعيين رأسماليين . ومحاولة محمد علي للتغيير كانت قصيرة جداً ولم تختلف وراءها برجوازية بمعنى الكلمة الكامل ، خاصة وأن الباشا قد لجا ، بسبب صعوبة تكوين هذه الطبقة بالذات ، إلى نظام اقتصاد الدولة الذي دمره الأنكليليز تماماً منذ 1840 باسم حرية المؤسسة الاقتصادية .

ولا بد من أدخال بعض التعديلات على تحليل النهضة في مصر . وهي تعكس الطابع المركب للبرجوازية المصرية في القرن 19 : وهذا ما يجعلنا نفضل عبارة الطبقة الوسطى على عبارة البرجوازية . أن مؤسي الأهرام في 1876 الآخرين سليم وبشارة تقلا ليسا الممثلين الأصيلين للبرجوازية المشرقية الكمبرادورية : ويشهد على ذلك الخط « المصري ، العثماني ، الفرنسي » (إذا لم نقل المعادي للأنكليليز) الذي اتبعه الجريدة من 1881 إلى 1908 . في حين الأستقراطية العقارية المتعاملة بصرامة مع الأجنبي وبين التيار القومي استمرت عناصر وسيطة خلال تلك الفترة تعبّر عن ذاتها . ذلك أن الطبقة المصرية كانت قد حاولت ، قبل أن تقبل التير الأمبريالي ، أن تقاوم ، بفضل التحدث « من فوق » الذي شهدته البلاد ، حق بعد عام 1840 . وهذا ما يفسر مشاركة شخص مثل الطهطاوي في هذا النشاط . فخلال نصف قرن من 1820 إلى 1870 جهد الطهطاوي في أدخال المفهوم القومي المثالي الأوروبي إلى الثقافة العربية المبعوثة ، وقبل لهذا السبب ، تحمل مسؤوليات سياسية في خدمة محمد علي وأحفاده الذين تبعوه في محاولة تحديث مصر . لكن أخفاق هذه الحركة سيبطئ همته . لقد أظهر ميزان القوى الذي ساد لغير صالح مصر

النناقضات التي تعيشها حركة تريد أن تصنون الاستقلال والشخصية الوطنية مع
الاقتناع بفائدة الفرنجة .

وقد كانت سوريا القطب الثاني لنهضة القرن 19 . وافتتاح سوريا على البحر المتوسط يفسر أدراها المبكر للخط الأميركي . لكن بسبب خصوصه للسيطرة العثمانية ، بقي اقتصاد البلاد المشرقية راكداً . فبعد خروجها من دائرة التجارة القديمة ، وبعدها عن الاستعمار الجديد الذي دخلته مصر بتطور زراعة القطن ، فقدت المدن السورية نخبها القديمة اللامعة . وهكذا كانت العناصر شبه الشعبية ، كما كان الحال في مصر ، هي التي غدت النهضة : من حرفيين وعلماء ، ورجال دين . لكن بؤس الواقع الاقتصادي والاجتماعي السوري لتلك الحقبة حد من قوة النهضة⁽¹⁾ . وقد تحقق هنا ما كان ماركس قد وصفه في وقته في المانيا : إن بؤس الحياة الاجتماعية الواقعية ينقل ساحة المعركة في الحقل السياسي إلى حقل الأفكار وحدها . لقد بدأت النهضة الشرقية في المدارس الحديثة في لبنان منذ 1820 - 30 وامتدت إلى سوريا حيث أسس البازجي ويطرس البستاني الجمعية العلمية السورية عام 1857 . هذه الجمعية التي مستمرة في الجهد التحديدي الفكري الذي بدأ في مصر . لكن النهضة السورية تقف هنا . فقد غرقت الحركة ، مع غياب دعم طبقي كاف في مواقف تعكس الأمال الانهائية ، خاصة بعد سقوط السلطان المطلق عبد الحميد في 1909 ونجاح تركيا الفتاة ، فحزب الامركزية العثماني لن يربح شيئاً . والعناصر الأكثر بصيرة مثل عبد الرحمن الكواكبي ونجيب عازوري اضطرت إلى الذهاب إلى المنفى لتأسيس عام 1904 في باريس الجمعية العربية ، أن صعف النهضة يفسر كيف أن القوميين العرب لم يروا لحظة إندلاع الحرب في 1914 من مخرج إلا التحالف مع الحلفاء .

ولذا كانت النهضة قد عجزت عن صياغة برنامج سليم وفعال للتحوالات الاجتماعية الضرورية لمقاومة العدوان الأميركي إلا أنها كانت على الأقل

(1) انظر جورج أنطونيوس ، اليقظة العربي .. 1946.

لحظة حاسمة في تكوين الشعور العربي الحديث . فقد أعادت جريان الأفكار بين أقطار العالم العربي وصاغت من جديد على صورة واحدة . اللغة التي طوّعتها لحلجات التحدث المشتركة . وباختصار لقد أحبت الإدارة الرئيسية للوحدة العربية .

3- الانطواء القطري

بعد أخفاق النهضة شهد العالم العربي فترة مظلمة تميزت بالانطواء القطري ، وامتدت حتى الحرب العالمية الثانية . إنها الفترة الذهبية للإمبريالية المستنصرة ، وهي أيضاً فترة إخفاق الحركة الوطنية البرجوازية التي انطوت على أقطارها ، أنها أخيراً فترة الاستيطان الصهيوني في فلسطين .

هناك على امتداد هذا القرن من التاريخ خاصتان ستهناران وتتطوران في كل أنحاء العالم العربي بشكل أكبر أو أقل هنا وهناك . أولهما أن النهضة سترافق بتصاعد طبقة جديدة ، البرجوازية الصغيرة الحديثة الحضرية ، التي أنجتها اندماج العالم العربي في الدائرة الإمبريالية . وستأخذ دور الطبقات القديمة القائدة التي ستفلس بسرعة ، أو دور الطبقات الجديدة البرجوازية التي حدث على نشوئها النظام العالمي . وثانيهما أن هذه النهضة ستتعكس في ظهور شعور متزايد بالوحدة العربية . ولأن العالم العربي لم يكن باستثناء مصر ، عالماً فلاحياً ولأن النهضة ما كان يمكن أن تقوم وبالتالي على أساس ثقافات فلاحية أصيلة وقومية ، ستعمل البرجوازية الحضرية ، حاملة هذه الثقافة على بعث الوحدة العربية القديمة : وحدة اللغة والثقافة ، وحيثما كان بإمكان النهضة أن تستند إلى وحدة قومية فلاحية كما هو الحال في مصر ، سيواجه الشعور العربي صعوبة أكبر في التعبير عن نفسه لصالح نهوض الشعور الوطني .

كانت مصر القطر العربي الأول الذي واجه الخطر الخارجي لكن التهديد الإسرائيلي هو الذي سيفهمها فيما بعد بوضوح أن مصيرها مرتبط بمصير العالم العربي كله . وكان على الشرق العربي أن يتضرر حتى تستوطن

الأمبريالية في قلب المنطقة وتضع أسس الدولة الإسرائيلية المقبلة حتى يفيق ، وهكذا سيمتزج نضاله المعادي للإمبريالية منذ البدء مع النضال ضد الصهيونية . أما المغرب البعيد الذي احتل من قبل دولة أخرى ، فرنسا ، فلن يصحو فعلاً على مشاكل الوحدة العربية إلا منذ 1967 . وشيئاً فشيئاً إذن ستصبح قضية فلسطين محور المسألة العربية ، وامتحاناً لقدرة الطبقات الاجتماعية التي تتصدى لقيادة الحركة الوطنية المعادية للأمبريالية . وفي هذا الامتحان سيحطم الجيل البرجوازي الكمبرادوري واللاتيفندي ، ثم البرجوازية الصغيرة الاشتراكية .

لا بد أن نقبل بواقع أن ولادة الشعور العربي الحديث جاءت تدريجياً ومتأنثرة . لقد كانت التزععات الإقليمية قوية في العالم العربي المتدهور في القرن 19 بحيث لا تسمح بتطور مختلف . وهذا لا ينفي أن الشعوب العربية المختلفة قد شعرت تجاه الأمبريالية الأوروبية ، بالحاجة إلى الوحدة وتجاوز التزععات الإقليمية . ومن الضروري أن لا تتجاهل أثر وحدة اللغة ، والثقافة ، إلى حد كبير الدين أيضاً . لقد أدرك محمد علي التهديد الأوروبي قدر ما أدرك ضرورة التحرر من النير العتيق العثماني ، ومن أجل ذلك أدرك ضرورة توحيد مصر وسوريا والجزيرة العربية في جبهة واحدة . لكنه هزم . وفي مرحلة تاريخية أقرب خلال الحرب العالمية الأولى ، شهدنا من جديد تطور نزعه العربية وحلوته قوية في مصر وفي المشرق . وخلال فترة الاحتلال الفرنسي الطويلة للمغرب لم تقطع الصلات أبداً بين الوطنيين المغاربة والشرق العربي . وقبل أن تحتضن القاهرة ، خلال حرب الجزائر ، جبهة التحرير الوطني ، كان الأزهر يستقبل آلاف المغاربة الرافضين للفرنسة . ولكن لا بد من الاعتراف بأن الشعور العربي كان ، في هذا الطور سهل الاحتواء من قبل الأمبريالية والطبقات الاجتماعية التي تقوم بتمثيل السيطرة الإمبريالية في البلدان شبه التابعة في فترة ما بين الحربين . ألم تكن بريطانيا وراء الثورة العربية عام 1916 ، كما ستكون أيضاً فيما بعد في كواليس مؤتمر الإسكندرية الذي س يتم خوض عام 1945 عن

ولادة الجامعة العربية؟ لقد كانت القوى الرجعية هذه قادرة في الوقت ذاته عند الحاجة إلى التشليل من جديد على الخصائص المحلية لبرير انطوانها القطري .

مصر

تشير هزيمة عرابي العسكرية في 1882 إلى نهاية آمال النهضة . فالطبقة الوسطى القديمة صفت سياسياً واقتصادياً . وقد قبل الجيل الجديد من الموظفين الصغار محدودي الأفق السيطرة الأجنبية ولجا إلى رفض قيم العالم الحديث ، في معارضة رجعية ليس فيها أية مخاطرة . وهذا لا ينفي وجود استثناءات هامة ، كمصطفى كامل ، ومحمد فريد أو لطفي السيد . كما أن هذا لا ينفي أن البرجوازية الصغيرة يمكن ، في لحظات النضال الحاد أن تنخرط في مجموعها في هذا النضال وتعطي صورة أفضل عن نفسها .

وقد تكونت في الوقت ذاته ، في إطار التمثيل الاستعماري البرجوازية المصرية الحقيقة ، الزراعة في البدء ، ثم الزراعية التجارية فيما بعد ، بل حتى الصناعية . أما الاستقراطية المكونة من كبار الملاك الذين تحولوا تدريجياً إلى رأسماليين فاتجهت منذ 1919 إلى النشاطات التجارية والصناعية وذلك مع تشكيل فريق مصر بالاشتراك مع الرساميل الأجنبية - برجوازية مصر المشرقية (يونان يهود مفرنجون ، مسيحيو الشرق المترنح .. الخ) . وللرأسمال البريطاني والفرنسي والبلجيكي الكبير . وتتصبح هذه الطبقة الطبقية القائلة المصرية ، وقناة السيطرة الامبرialisية حتى 1952، إن فريق مصر قد تكون مثلأً في البدء كفريق رأسمالي صناعي ومصرفي ، يسعى إلى البقاء مستقلأً عن الاستقراطية العقارية وعن الامبرialisية . لكن هذا ما جعله يهيم خلال عشر سنوات . و شيئاً فشيئاً خضع للواقع القاسي ، فاستدعاى الوسائل المالية للكبار ادوريين المشرقيين ، وللإمبرialisيين وللبارونات العقاريين ، وتطور على هذا الأساس .

وبعد إجهاض نهضة القرن 19 ، توقف المجتمع المصري عن التفكير .

وقنعت الارستقراطية والبرجوازية التي خرجت منها بصباغ أوروبي، أما البرجوازية الصغيرة المؤثرة في المقاهي والبروليتاريا فلم يكن لها وجود عملياً في حين أن الجماهير الشعبية المسحوقة، المتزايدة العدد، فقدت ما يربطها بالإنسان، وتضاءلت إلى السعي اليومي عن القرش لحفظ البقاء. وهكذا يمكن القول أن جميع الشروط قد توفرت في مصر المستعمرة لنشوء انتلجمتسيا كرد فعل ، أي فريق من الناس يبحث عن الحقيقة خارج نطاق مجتمع همجي لا يسمع لهم بالاندماج في مستوى تطوره الناقص . وفي هذا الإطار يجب أن ندرس الحزب المصري الوطني الأول ، حزب مصطفى كامل ومحمد فريد الذي يبدأ تاريخه من 1900 وحتى الحرب العالمية الأولى . أن هذا الحزب الوطني الأول ، الذي أسسه رجال جيل انتلجمتسيا الأول ، لا يمكن اعتباره حزب البرجوازية المصرية : أن البرجوازية الكبرى المصرية كانت في تلك الحقبة ارستقراطية متبرجزة قائمة بالنير الأجنبي . أنه ليس أيضاً حزب برجوازية الكولاك الريفية ، فهذه البرجوازية لديها منظمتها الخاصة ، حزب الأمة ، الشديد المحافظة على الصعيدين الفكري والاجتماعي ، والذي شكل دعماً مخلصاً وناجحاً للادارة الأنكليزية - وهذا ما يرهن على أن الطبقات الوسطى الريفية كانت تشعر في تلك الحقبة ، بالتضامن مع الارستقراطية لمحابيته الخطر الذي تمثله الجماهير الفلاحية المحرومة من الأرض والممتلكات . لكنه حزب برجوازي مع ذلك بمعنى أن عقيدته الحديثة تستلزم التقليد البرجوازي الأوروبي . لكنه أحدث صدى الحزب الوطني بالرغم من بؤس المجتمع المصري وترنح الجماهير الريفية ، و Miyouya البرجوازية الصغيرة ، والموقف الرجعي للطبقات الوسطى الريفية والخيانة المكشوفة للاستقراطية وللبرجوازية التي نشأت عنها ، ترجيعات كثيرة . وقد تحول الحزب في اللحظات الحاسمة إلى الأمة ذاتها ، التي يجسدها في إمكاناته . لكن تاريخ الحزب الوطني كان قصيراً . ففي الوقت الذي نهضت فيه الحقبة : الوفد . وينطلق هذا التحليل من الطبيعة المتناقضة لبرجوازية خاصة للأمبريالية . فالبرجوازية المصرية ليست متجانسة إذ أن الفرع الزراعي يستفيد من السيطرة الأمبريالية ويتبنى لذلك موقفاً مماثلاً

لموقف الكمبرادوريين التجار ، ومن جهة الثانية ورغم أن الفرع الطامع في الصناعة يظل فرعاً وطنياً إلا أن قاعدته المادية لا وجود لها تقريباً . فالاحزاب البرجوازية تعاني بذلك من غلبة العناصر البرجوازية الصغيرة ، ومن ضعف القيادة البرجوازية وتظهر لذلك أكثر برجوازية في عقيدتها ، وطموحها مما هي عليه في واقعها . كان ذلك حال الحزب الوطني المصري الأول . وهو الذي سيقود المعركة ضد الامبرالية . بل أنه سعيد لانتصار 1919 - 1924 الذي أدى إلى الاستقلال على الصعيد السياسي ، إلى مراجعة حدود تقسم العمل الدولي على الصعيد الاقتصادي : أي البدء بتصنيع بدائل المستوردات . لكن إذا كان الشعب ، والبرجوازية الصغيرة مما اللذين قاتلا فإن البرجوازية الكبرى (الملاكية والتتجارية الكمبرادورية) هي التي قطفت الشمار ، فهي وحدها قادرة على دخول الصناعة والاشتراك فيها مع الرساميل الامبرالية . ولنفحص الأن انطلاقاً من هذه الحصيلة الاقتصادية ، اتجاه الحياة السياسية لسنوات 1919 - 1952 حيث سيتجابه الملك والوفد .

ليس الوفد أيضاً ، الذي سيغطي تاريخه مصر من 1919 حتى 1952 حزب البرجوازية المصرية ، فالقسم الأكبر من هذه البرجوازية بقي ملكياً وصديقاً للأنكليز بشكل أساسى . وميوعة الوفد هي التعبير عن ميوعة البرجوازية الصغيرة . وهذا ما يفسر لماذا سيأخذ الوفد في نهاية التحليل وفي المسائل الأساسية ، مواقف ليست أقل محافظة من مواقف الأحزاب الملكية ، ولماذا لم يفكر أبداً ، مثلاً ، في الإصلاح الزراعي . وهذا ما يفسر أيضاً كيف أن الأنكليز لم ينخدعوا بديماغوجيته الوطنية . ولم يفكر الوفد ولو للحظة واحدة أن مصر يمكن أن تكف عن أن تكون دولة زبونا لبريطانيا . ومهارة المفاوضين البريطاني من تمكن في استغلاله لملكية مستعلنة للقبول المكشوف بالوجود البريطاني من أجل تقديم أقل التنازلات الممكنة للوفد . وعندما كان يظهر خطر فعلي يهدد فعلاً البناء بأكمله كانت بريطانيا تعرف كيف تصل بسرعة إلى تسوية . هذا ما حدث أمام التهديد الفاشي في 1936 ثم 1942 . وقد نظمت معاهدة 1936 المصرية الأنكليزية مصالح بريطانيا في مصر خلال عشرين سنة : لقد أنقلت

المفاوضات ، التي لم تتوقف منذ 1924 ، والتي سارع في إنهائها التهديد الإيطالي المقيم في أثيوبيا منذ سنة ، على مصر . والتنازلات المتعاقبة التي قامت بها بريطانيا ، بالإضافة إلى التطور السريع للصناعة الخفيفة بين 1920 - 1945 سهلت الوصول إلى تسوية ، ويفضل هذا التنسيق أمken للنظام أن يعيش رغم الأزمات : فخلال خمس وعشرين سنة ضمن تناوب المجالس النيابية الوفدية والديكتاتوريات الملكية استقرار المصالح الأجنبية ومصالح الاستقرارية .

وسبب الانفجار الذي حدث بعد الحرب هو اختناق التطور الاقتصادي ، والتکاثر المفرط للجماهير المسحوقة التي أصبحت تشكل 50% من سكان المدن و 80% من سكان الأرياف ، بالإضافة إلى ازدهار الشرائع الوسيطة ، هذا من جهة ، وظهور الشيوعية على المسرح السياسي وأزمة النظام الاستعماري في آسيا من الجهة الأخرى . وهكذا وصلت مرحلة التطور الاقتصادي المتسبق في إطار النظام الاستعماري والتسويات المتعاقبة مع بريطانيا إلى نهايتها .

هنا أيضاً عانى الوفد من ضعف البرجوازية المصرية ، خارج القطاع الزراعي ، الذي تحول إلى قطاع زراعي - كبرادوري - احتكاري ، والتناقضات الثانوية القائمة داخل الطبقة البرجوازية الزراعية تمنعنا من اعتبارها طبقة متباينة ، فهي تتالف من ملاك كبار في قطبهما الأول ومن كولاك في قطبهما الثاني ، وهؤلاء بالرغم من رجعيتهم يعانون من آثار مركزية ملكية الأرض من قبل الملاك الكبار على تطورهم . أما في القطاع الحضري فإن ضعف البرجوازية خارج القطاعات الاحتكارية قد غير من دور استقطاب العناصر البرجوازية الصغير في المنظمة ، وأعطاه آفاقاً لم نرها في أحزاب البرجوازية الأوروپية مثلاً . فهاهنا ستحصل التناقضات الخاصة بالبرجوازية الصغيرة على بعض الاستقلالية في تكوين حياة المنظمة . وهكذا سيفسם الوفد باستمرار جناحاً جنرياً ديمقراطياً . لكن ضعفه لا يحتاج إلى تأكيد . وهذا ما يفسر لماذا كان بإمكان القسم المسيطر في البرجوازية أن يحتوي الحزب ، كما يفسر أيضاً لماذا

تمكن الامبراليون من الحد من آفاق المعارضة الوفدية . كان من المحتمل أن يكون تاريخ الحزب يخالف ذلك وأن يتصر فيه الجناح الجنري ، عندئذ كان الوفد سيصبح قريباً في تكوينه من الكوميتانغ الأول ، مثلاً ، كوميتانغ صن يات صن ، خالقاً بذلك الظروف الملائمة لتطور الديمقراطية وللممارسة المستقلة للطبقات الشعبية . ولأنه لم يسر في هذا الطريق أفلس الوفد ، وخلق ظروف المخرج الناصري .

لقد بقي الشعور القومي مصرياً على امتداد هذه الفترة من الانطواء الذاتي لمصر والتي لم يحدث خلالها أي رفض جنري للسيطرة الامبرالية ، لكن مجرد الاحتجاج على أشكالها ، والبحث عن اصلاحات يجعلها سهلة الاحتمال . لم يحاول أحد أن يربط النضال المعادي للإمبرالية في مصر بالنضال داخل الإطار العربي . لقد كان للثورة الفلسطينية عام 1936 بالتأكيد أصداء في مصر ، خاصة في الأوساط الشعبية . لكن لم يكن للجماهير أحزاب أو منظمات مستقلة حيث كان من الممكن لهذه المشاعر أن تعبّر عن نفسها . والحركات التي كانت تتمتع بحق الكلام ، هي حركات البرجوازية الضالعة والبرجوازية الصغيرة الخنوعة والمائعة . وهذه الحركات فقدت في مصر جذورها التاريخية إذ ما هي إلا ثمار الاستعمار . ومثال على ذلك الفكرة المتطرفة ، التي لا تعبّر بالضرورة عن الرأي العام لكنها ذات مغزى عميق . فكرة طه حسين الذي ذهب إلى حد التأكيد على أن مصر لا تدين بشيء للشرق ، وأنها ابنة اليونان وأوروبا . أنها غربوية سطحية ليست إلا غطاء للفراغ الثقافي الفعلى . وهو موقف يؤمن رضى رخيصاً عن النفس : فيما أنا لم نكن يوماً شرقين ، نحن لم نكف عن كوننا مساوين للغربين ، ولا حاجة لدينا إلى التعلم منهم ، أن هذا الموقف ينسجم تماماً مع سلوك الارستقراطية . وانخفاض هذا الموقف سيجسد النقד الذاتي الذي قام به طه حسين ، الذي سيفيض ، بعد عشرين سنة من ذلك ، بمذيع التقليدية العروبية للنظام الجديد .

لكن يجب أن لا ندين الفكر المصري البرجوازي لتلك الحقبة دفعة واحدة. فقد تابعت تياراته الأكثر تقدماً عمل النهضة . ويجب عدم التقليل مثلاً من قيمة إعلان الشيخ علي عبد الرزاق⁽¹⁾ عام 1925أن الخلافة مؤسسه زمنية لا علاقة لها بالإسلام كدين . وكان إلغاء الخلافة العثمانية من قبل مصطفى كمال عام 1924 صدمة كبيرة : فقد وضعت حداً لأربعة عشر قرناً من ارتباط الدولة والإسلام واحتلاطهما . كان معنى ذلك الدخول النهائي في العصر الحديث ، عصر الرأسمالية ، ومن ثم في العصر الاشتراكي . وهكذا تم الفصل بين الدولة والدين . وقبول ذلك لم يكن سهلاً . وإذا كان اشتراك المسيحيين كبيراً في النهضة في مصر وسوريا ، كما في حزب الوفد واليسار العربي فلأن فكرة علمانية الدولة كانت تلقى لديهم قبولاً أكبر مما كان عليه الأمر لدى مواطنיהם المسلمين . أما البرجوازية بكل فقد فقدت الجرأة على قول ذلك ، فهي لم تعد لا ثورية ولا معادية للأمبريالية ، في حين أن البروليتاريا لم تكن تقص عن ذاتها إلا قليلاً . وهي نقد الأهمية التقدمية لهذه الدعوة العلمانية يكفي أن نتذكر أن الشرائح البرجوازية الصغيرة العريضة كانت ترفض في غالبيتها القيام بهذه الخطورة كما يجب أن لا نقلل من قيمة العودة إلى الوراء التي مستمثل في إحياء العقيدة الإسلامية ، بعد عشرين سنة ، على يد الإخوان المسلمين . « فالإسلام والعدالة الاجتماعية »⁽²⁾ الذي سيلقي صدى عميقاً في الخمسينات يدافع عن وجهة نظر متعارضة كلية مع الأولى ، في محاولة للرد على « التحدي الماركسي » . ومع مرور الزمن سينتلاشى الفكر الليبرالي البرجوازي ليتنهى إلى مراحل العدمية القومية . ولن يبقى بعد فترة وجيزة إلا بعض المخضرمين الغربيين عن عصرهم ، كساطع الحصري ، الذي استمر يعمل ، في إطار المنظمة الثقافية للجامعة العربية على أساس القومي المطبوع بعقلانية مثالية أوروبية ، هذا الخطاب الذي فقد علاقته بفكر البرجوازية دون أن يصبح

(1) علي عبد الرزاق ، الإسلام ومصادر السلطة ، القاهرة . 1925.

(2) سيد قطب العدالة الاجتماعية في الإسلام القاهرة ، 1950 .

الخطاب البرجوازية الصغيرة ، وأقل من ذلك الخطاب البروليتاريا .

المشرق

لقد ميز هذا الطابع الإقليمي ، خلال الفترة نفسها أيضاً الحياة السياسية في المشرق . لكن بما أن الامبرialisين اقسموا هنا بصورة مصطنعة المنطقة بين وصاية فرنسية وأخرى بريطانية . ولأن التهديد الصهيوني هدد مباشرة بقاء المنطقة سيكون الرد القومي أكثر وحدوية وعروبية .

حفظت السيطرة العثمانية في الهلال الخصيب وحدة المنطقة حتى 1919 . بالتأكيد لم تشكل هذه السيطرة حماية ناجمة ضد التغلغل الامبرالي . فالامبراطورية العثمانية كانت بأكملها في طريق التخلف والاستعمار اللامباشر منذ معاهدات التنازل التي أعطيت من خلالها الامتيازات الكبرى للسلع والرساميل الأوروبية . وتحطيم الأسطول على التجارة البحرية في المتوسط . كما أن فتح طرق الأطلسي ورأس الرجاء ضيع على الهلال الخصيب دوره التجاري النشيط . ومنذ القرن التاسع عشر سرع تطور الرأسمالية الأوروبية من عملية انحطاط المشرق العربي . وتدمر الحرقفة السورية يرجع إلى النصف الأول من القرن 19 ، نتيجة لتدفق القطبيات الأنكليزية . وبعد ذلك عبر تغلغل رأس المال المصرفي الأوروبي من خلال قناة الدين العثماني ، فقد امتص هذا الدين أربعة أخماس ميزانية الباب العالي عام 1874 . ولمواجهة هذا النهب زادت استنبول من اقتطاعاتها الخراجية على المناطق التابعة لها . ففي نهاية القرن التاسع عشر كان أكثر من 80٪ من عوائد ميزانية ولايات سوريا والعراق تذهب إلى الباب العالي في شكل خراج ، بينما لم يزد الإنفاق المحلي عن 20٪ وبإضافة إلى ذلك هناك التغلغل المباشر للرأسمال الأوروبي ، رغم أنه حتى عام 1914 لم يكن هذا الرأس المال كبير الأهمية : بعض المشاريع الصناعية القليلة في سوريا ، إدارة السكك الحديدية والمرافق ، وإقامة بعض الخدمات العمومية (كهرباء ، مياه الشرب) ، وكانت الانجازات الكبرى (خط

برلين - بغداد ، استغلال نفط الموصل) ما زالت في قيد الدراسة عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى .

فاندماج الهلال الخصيب في النظام الرأسمالي العالمي جاء متاخرًا جداً إذن بالمقارنة مع اندماج مصر أو المغرب . وفي الحقيقة لن يبدأ جدياً إلا في زمن الوصاية . وسيبقى شديد الضعف في سوريا حتى بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لسبب أساسي هو أن امكانيات تطور الزراعة التصديرية كانت محدودة بضعف الاستعدادات الزراعية الطبيعية في المنطقة . لكن منذ الخمسينات بدأ تثمير الجزيرة ، وهي سهل شبه جاف يقع بين دجلة والفرات والذي بقي حتى ذلك الوقت حكراً على مربي الماشية الرحيل . وهذا التثمير الاستعماري ستقوم به البرجوازية السورية المدينية بوسائل رأسمالية حديثة : جرارات ويد عاملة قليلة ، عمال مأجورين ، مساحات واسعة مستأجرة من الدولة أو من زعماء البلو . وسيؤمن ذلك زيادة كبيرة في الصادرات الزراعية من القطن والقمح والشعير . ومن المعيب هنا أن تقدم التثمير الزراعي لسوريا قد حدث في هذه المنطقة الخالية من الفلاحين . بينما سيصطدم هذا التقدم ، في غرب البلاد الزراعي منذ القديم بالتنظيم الاجتماعي للعالم الفلاحي . فمنذ أن أضاعت سوريا دورها التجاري القديم حصل نوع من التراجع الاجتماعي . لقد هبط عدد السكان من 5 ملايين ونصف في الحقب القديمة العظيمة وعصر الخلافة العباسية إلى أقل من مليون عشية الحرب العالمية الأولى . وبإضافة إلى ذلك معظم السكان من الحضر : فقد ضمت المدن عام 1913 الثالث ، في حين بلغ عدد السكان الرحيل الرابع ، وبالتالي كان عدد السكان الريفيين يبلغ 40 %. وبعد أن اقتصرت تجارتهم على خدمة أقصى بلاد الرافدين والعرب ، أصبحت قليلة الأهمية . أما تثمير الحرفية تحت ضغط مزاحمة الواردات الأوروبية فقد فاقمت من الأزمة . عندئذ تحولت الطبقات القائدة الحضرية السورية ، في صراعها من أجل البقاء إلى طبقات اقطاعية ، أي أنها بدأت تبحث عن اقطاع الفائز الذي لم يعد من الممكن أن تجلبه التجارة من

فلاحي الغرب السوري . إن تكوين الملكية الكبيرة (اللاتيفندية) يرجع إلى القرن التاسع عشر ، الذي كرس انطواء البرجوازية التجارية التي فقدت وظائفها على الريف . ومستطور عملية الأقطعة هذه وتتسارع في فترة ما بين الحربين ، في إطار الوصاية ، بفضل « السلام الفرنسي » الذي أتاح إخضاع الفلاحين الذين ظلوا قادرين حتى ذلك الوقت على مقاومة القهر . وبما أن طريق التصنيع كان مغلقاً عملياً بسبب سيطرة الرأسمال الفرنسي فلم تجد البرجوازية الحضرية مخرجاً آخر . وبعد الاستقلال السوري ستتنفس من جديد مع إنشاء الصناعات الخفيفة (نسيج ، صناعات غذائية) ومع الفتح الزراعي للجزيرة : « إن النمو الزراعي كان فتحاً حضرياً » كما يقول رزق الله هيلان ^(١) . ولن يصل هذا النمو إلى نهايته إلا عام 1955 حيث بدأ يختنق مضطراً سورياً إلى الانخراط في طريق جديدة ، طريق رأسمالية الدولة . ومثال سوريا يظهر من 1920 إلى 1955 ، كيف أن الإندماج في النظام الرأسمالي العالمي يقدم للبرجوازية المحلية إمكانية تطور إلى حد معين ، ثم كيف يقول هذا الإندماج برجوازية وطنية زبوناً وتابعة . وقناعة البرجوازية هذه تسمح لنا أن نفهم بشكل أفضل كيف أمكن لسوريا المركز الحي للعروبة عام 1919 ، أن تناه خمساً وثلاثين سنة في قطريتها .

والأمر كذلك في العراق . أقام الإنكليز هنا منذ 1920 في منطقة صحراوية ليس فيها أية مدينة تستحق هذا الاسم فعلًا : ولا شيء يسمح بمقارنتها مع سوريا حتى في حالة انحطاطها . لكن الإمكانيات الطبيعية كانت هنا عظيمة . وسيعمد الإنكليز إلى إعادة تكوين العالم الزراعي الذي كان قد اختفى منذ قرون . وستساهم أعمال الري التي تمت في فترة الوصاية بدور كبير في تكوين برجوازية جديدة زراعية لا تيفندية . فسيوزع الإنكليز هنا على ألف شيخ من زعماء القبائل شبه الرجل 90٪ من الأراضي ، أما النفط المستغل من قبل شركة نفط العراق فسيقوم بالباقي . إن عملية التممير التي جرت سمحت بأن يبقى

(١) الثقافة والتطور في سوريا وفي البلدان العربية . نشر دار أنتروبيوس 1969 .

العراق ، القومي والوحدي العربي والثائر ، حتى عام 1958 زبونة مخلصاً لبريطانيا .

لقد استمر العالم الحضري للهلال الخصيب ، رغم بؤسه الشديد في نهاية الحقبة العثمانية قومياً ووحلواً بدون تردد . وأمام الخطر الامبرialis ظل لفترة طويلة عثمانياً ، ويقيت قوميته لذلك متعددة بين قومية « إسلامية » ، « عثمانية » وقومية « عربية » . وبعد أن خبيت نعائص الإصلاحات العثمانية في تنظيمات 1839 ظنه ، وزاد من تلك الخيبة توجه حركة تركيا الفتاة التجددية منذ 1908 نحو قومية تركية ، بل حتى معادية للدين ، التفت العالم الحضري العربي في المنطقة إلى القومية العربية ، وهكذا أسس جميل مردم ييك السوري وحمدي الباشاشي العربية الفتاة عشية 1914 بينما انتظم الضباط العرب في الجيش العثماني في جمعية العهد التي كان نوري السعيد الذي سيصبح رجل الأنكلزيز خلال أربعين عاماً في العراق أحد أعضائها .

بدأ القوميون العرب يبحثون عن التحالفات الخارجية التي تساعدهم على التحرر من النير العثماني . وستعرف الدبلوماسية الأنكلزية كيف تستعملهم وتخدعهم . عام 1916 أنتفض الشريف حسين شريف مكة ضد الأتراك وأعلن نفسه « ملك العرب » ، أما ابنه فيصل فسيعلن ملكاً دستورياً على سوريا الكبرى المستقلة (سوريا وفلسطين) بأصوات المؤتمر السوري الذي انعقد في دمشق بدعة من رجالات الدعوة العربية الحضرية . لكن دبلوماسية الدول العظمى لم تكن تقبل بذلك : فقد كانت الاتفاقيات السرية الفرنسية - البريطانية ، المدعومة اتفاقيات سايكس - بيكون قد اقسمت المنطقة وحولتها إلى مستعمرات انكلزية وفرنسية . لقد كانت خيبة العرب عظيمة ، وكان الشعور بالخضوع إلى متطلبات الامبرialisية المتصررة قاتلاً . ولن يتم لجييش الاحتلال قبل مرور سنوات طويلة استباب الأمن . لقد استطاع الأنكلزيز أن يقسموا هذه الحركة القومية بشراء عنصرها الأضعف ، زعماء الصحراء التي اعتقادت برجوازية المدن أن بإمكانها اختيارهم كملوك لها ، مجذدة بذلك

التحالف التقليدي بين المدن التجارية والبلو والرحل . وقد قبل عظام الصحراء - العائلة الهاشمية - القسمة وقبضوا ثمن ذلك أن أصبحوا ملوكاً صغاراً للوصيات الأنكليزية : وهكذا أصبح فيصل الأول ملك العراق ، وأخذ أخوه عبد الله شرق الأردن .

وستهل الثروات الدفينة وتتميرها ، بالإضافة إلى ذكاء السياسة البريطانية انزلاق العراق نحو القطرية . وسيشهد حكم فيصل الأول (1921 - 1933) نهاية القومية العربية التي ارتبطت بالحقبة العثمانية . ولنست الأحزاب الثلاثة التي تقاسمت المقاعد النيابية ، الحزب الوطني وحزب الشعب وحزب التقدم إلا مجالس للوجهاء القانعين الذين استفادوا من توزيع الأراضي المثمرة . وهكذا استطاعت بريطانيا أن توقع منذ 1930 معاهدة غير متكافئة مع العراق ، تعطيه مظهراً استقلالياً منذ 1932 لكن تحوله في الواقع إلى زبون . وإذا ظهر أن العراق قد مر بمرحلة من التقلبات على صعيد الائتلافات الحكومية فإن توازن الوضع القائم الإجتماعي (سيطرة الطبقة الجدilaة الملاكية) والخارجي (العراق كدولة - زبونا) لن يتهدد فعلاً حتى 1958 من قبل أي عهد . لكن سي تكون منذ 1930 جيل المعارضة القومية العربية الأولى الجديد . ولا يمثل تجمع مثقفي حلقة الأهالي حزب البرجوازية كما كان الوفد في مصر ليس حزبها ، فهي هنا ضالعة كذلك مع الأجنبي . ويتعلق الأمر بصفوة مثقفة معزولة نسبياً ، لكن من هذه الحلقة ستخرج مع ذلك القوى السياسية الرئيسية للمستقبل . وسيتظم التيار السادس في هذه الأوساط - الإشتراكية الشعوبية لـ كامل الجادرجي - في حزب خاص ، الحزب الوطني الديمقراطي ، منذ 1943 . وسيقوم بدور حاسم بعد 1958 في عهد قاسم . وعلى يساره سيكون عبد الفتاح إبراهيم الحزب الوطني الوحدوي بتنظيمات أكثر عروبية . وعلى اليسار أكثر أيضاً ستشكل العناصر الجنرية في الحلقة الحزب الشيوعي العراقي خلال الحرب العالمية الثانية . وستتحول عناصر أخرى إلى قاعدة لاتجاه «الفتوة» الذي تجمع عام 1939 حول سامي شوكت وصادق شنشل : إنه الجد

البعيد للبعث . لكن قبل الحرب لم تلعب هذه المجموعات أي دور شبيه بما لعبه الوفد في مصر ، وذلك لأن البرجوازية الملكية كانت في مجموعها راضية في العراق عن الفوائد التي تجنيها من الإستعمار البريطاني .

والإنقلابات المتعددة التي جرت في العراق بين 1936 و 1946 يجب أن لا تخدعنا فالإنقلاب الأول الذي أعلنه العقيد بكر صدقي عام 1936 أثناء حكم غازي الأول الشكلي (1933 - 1939) أعطى السلطة إلى الإصلاحي حكمت سليمان ، العضو السابق في الأهالي . لكن حكمت سليمان تخلى بسرعة تحت ضغط البرجوازية عن أصدقائه في الجناح اليساري للأهالي ، ويمهد بذلك طريق سقوطه واغتيال العقيد صدقي عام 1937 . لقد فكر حكمت سليمان الذي كان معجبًا بأتاتورك بإصلاحات فوقية لا تمس بامتيازات البرجوازية الملكية الجديدة . وهذا ما يفسر ضآلة إصلاحاته التي اقتصرت في الواقع على تحسين الإدارة . ويقدر بعيدًا عن أن يمثل طبقة إجتماعية متماشة فكر حكمت سليمان بالإبعاد بالعراق عن طريق العروبة : وهكذا تم توقيع حلف سعد أباد الموجه في الحقيقة ضد الأكراد ، عام 1937 مع تركيا وإيران وأفغانستان في وقت الثورة العربية في فلسطين .

ولم تكن الحكومات التي خرجت من الإنقلابات الفريرية من النازية من 1937 إلى 1941 ، والتي وصلت إلى قمتها مع انقلاب رشيد عالي الكيلاني في أبريل 1941 ، أقل ضئالاً ، ولا يجب أن نرى هنا شيئاً أكثر من التزاع الأناني داخل صفوف الطبقة القائمة إذ أن بعض المجموعات كانت تعتقد أن قوى المحور يمكن أن تقدم لها فتاتاً أفضل مما تفعله بريطانيا . وهكذا استطاع الوصي عبد الإله الذي امتدت وصايتها من 1939 إلى 1953 ، مع المخلص نوري السعيد ، والجيش الأنكليزي في أبريل 1941 أن يقضوا على هؤلاء المتأمرين الصغار .

سيعطي الانطواء الإقليمي للعراق بضعة لفظية عروبية كبيرة من قبل الملكية الهاشمية . فقد كان يداعب ملوك بغداد الصغار حلم أن يلعبوا لعبة

الخلفاء العباسين - أو لعنة القوة على الأقل - وأن يقارنوا بين ما حققه العراق الهاشمي (استقلاله الشكلي) ويقاء سوريا وفلسطين تحت الوصاية وكذلك مصر . من هذه «المزحة» العروبية لن يخرج شيء في الواقع . فعندما هب المتطوعون العراقيون عام 1936 لنصرة إخوانهم الفلسطينيين الشاعرین بقيادة فوزي القاوجي اكتفت بغداد باستقبال مفتى القدس المشكوك بأمره الحاج أمين الحسيني وباستدعاء حكومة رشيد عالي الذي لا يشك بأمره أقل من الأول .

واستمرت الأمور كذلك حتى 1958 . لقد بدأ الوصي عبد الله ثم فصل الثاني (1953 - 1958) وتوري السعيد يصطدمون بعنف متزايد من الشعب العراقي . المرة الأولى عام 1948 عندما حاولوا أن يفرضوا على البلاد تجديد الحماية الأنكليزية (مشروع معاهدة بور سموث التي أجهضت) والمرة الثانية عام 1952 حين تم تجديد امتياز شركة نفط العراق ، والمرة الثالثة عام 1955 حين فرضوا خضوع العراق لحلف بغداد المعادي للسوفيت . وقد دفعت خيانة البرجوازية في الواقع منذ 1930 المثقفين الوطنيين من حلقة الأهالي إلى الإنزلاق إلى اليسار نحو الماركسية أو الشعبوية ، لكن ما هي حالة الشعب الذين حاولوا أن يتوجهوا إليه بالكلام ؟ عمال النفط في الموصل وكركوك ومرفأ البصرة ، وكذلك العالم الحضري للحرفيين والمستخدمين صغار الموظفين وصفار التجار ، ومجتمع البرجوازية الصغيرة ثم الفلاحين والرحل . لقد كان النجاح سريعاً لدى شعب المدن . وقد استمر الحزب الشيوعي العراقي ، الذي ولد من انزلاق حلقة الأهالي ، حتى 1958 بل بعد ذلك يتربّد بين خطين سياسيين : خط بروليتاري وخط برجوازي صغير . وتأكيد الخط الأول لا يعني أبداً تجاهل قضية التحرير الوطني (تحرير العراق ومجموع المشرق العربي) ، طالما أن أيهما لا يتم بدون الآخر) لكنه يفترض فقط الإيمان بأن هذه المهمة لا يمكن أن تترك للبرجوازية المالكية العقارية الكبيرة وأنها يجب أن تتحقق تحت القيادة الفكرية للبروليتاريا وبقوة الجماهير المكدحة أو شبه

المكححة في المدن والأرياف . وتحت قيادة يوسف سليمان يوسف («فهد») الذي اغتيل عام 1949 على يد شرطة الملك) اختار الحزب بشكل مبكر خطأً نورياً مما سمح له بأن يحقق نجاحات هامة في أوساط جماهير المدن البروليتارية ودفع العناصر اليمينية التي كونت إنشقاق داود صايغ منذ 1943 إلى الخروج من الحزب . وستعاقب هذه الانشقاقات خلال السنوات القاسية 1949 - 1955 بعد اغتيال القادة الثوريين ، ثم بعد 1958 خلال عهد قاسم .

وقد حقق الشعبيون ، أكثر من الشيوعيين اليمينيين ، أعظم انتصاراتهم في أوساط البرجوازية الصغيرة . وقد عبر الحزب الوطني الديمقراطي تحت قيادة الجادرجي والتجمعات التي كانت تغازل الشيوعيين اليمينيين مثل الاتحاد الوطني لعبد الفتاح إبراهيم ، و «أنصار السلام » بقيادة عزيز شريف في الخمسينات ، عن الجناح اليساري للتزعنة الشعبية . لكن إلى جانب هذا الجناح كان هناك جناح شعبي يميني يشعر بالخوف من تهديد العصوية الثورية للشيوعيين غير اليمينيين . وقد خرج هذا الجناح اليميني من حركة الفتورة التي ساندت عهد رشيد عالي القريب من النازية ، وكان منذ 1949 حركة الإصلاح التي اندمجت عام 1950 ، مع حزب صالح جابر الاشتراكي الوطني وتقربت من مجموعة الاستقلالعروبية المعادية للهاشميين والتي يسيطر عليها أنصار رشيد عالي . وهذه هي أصول البعث العراقي ، بعث يميني .

بقيت الجماهير الفلاحية حتى 1958 خارج هذه اللعبة السياسية عملياً . وليس ذلك لأن أحزاب اليسار نسيتها . فالشيوعيون طالبوا بضرورة الإصلاح الزراعي وكذلك الشعبيون اليساريون . وحتى حكومة حكمت سليمان نفسها اقترحت ذلك بخجل قبل أن تتراجع وتسقط تحت ضربات البرجوازية المالكية . لكن الجماهير الريفية مستظل خارج دائرة عمل الشعبين والشيوعيين . وذلك لأنها ممزقة بشكل عميق بسبب مشاكلها الدينية والقومية ، وخاصة لهذا لطبقاتها القائدة المحلية . فالشمال الكروي يضم خمس السكان ويقوم على تنظيم عشائر فلاحى . والاضطهاد القومي للأكراد دفع هذا

الشعب إلى الاستسلام لزعماه التقليديين والثورة ، ثلاث مرات على الدولة العراقية : المرة الأولى عام 1927 بقيادة الشيخ أحمد البرزاني وفي 1945 عند إعلان الجمهورية الكردية في إيران والتي لم تستمر طويلاً ، ومنذ 1959 تحت قيادة الملا مصطفى البرزاني ، وقد احترم اليسار الشيوعي والشعبي الآمال الشرعية للشعب الكردي لكن اليمين الشعبي لحزب الاستقلال والبعث أكد على عروبيته ومعاداته للحركة القومية الكردية ، لاعباً بذلك لعبة الأمريكية والبرجوازية الملوكية . أما وسط وجنوب البلاد ففيضماً ثلاثة مجموعات عربية متساوية الأهمية تقريباً : الفلاحون السنة في الوسط ، والفلاحون الشيعة في الجنوب ، وبدو الصحراء (سنة وشيعة) ، وقد تمكنـت البرجوازية الملوكية التابعة من الزعامـات البدوية التقليدية - أي الشيوخ المستفيدين ، سنة وشيعة ، من تحـيرـ البلاد - أن تلعب بنجاح على هذه الانقسامـات في وسط الشعب لـتـأـورـ وتحـفـظـ سيـطـرـتها .

وهكـذا بـقيـتـ الجـبـهـةـ الـوطـنـيـةـ التـكـوـنـتـ فـيـ 1956ـ -ـ 1957ـ وـأـنـجـبـتـ انـقلـابـ 1958ـ جـبـهـةـ حـضـرـيـةـ ،ـ تـضـمـ الـاسـتـقـلـالـ وـالـبـعـثـ وـالـحـزـبـ الـوطـنـيـ الـدـيمـقـراـطـيـ وـالـحـزـبـ الشـيـوعـيـ .ـ كـانـتـ الصـفـوـةـ المـتـقـنـةـ وـالـشـعـبـ الـحـضـرـيـ الـمـتـظـمـلـينـ فـيـ الجـبـهـةـ مـعـادـينـ بـقـوـةـ لـلـأـمـبـرـيـالـيـةـ .ـ وـكـانـواـ يـدـرـكـونـ أـنـ لـاـ بـدـ مـنـ إـخـرـاجـ العـرـاقـ مـنـ عـزـلـتـهـ الإـقـلـيمـيـةـ ذـلـكـ أـنـ النـضـالـاتـ الـجـارـيـةـ فـيـ سـوـرـيـاـ ضـدـ الـأـمـبـرـيـالـيـةـ الـفـرـنـسـيـةـ وـفـيـ فـلـسـطـيـنـ ضـدـ الصـهـيـونـيـةـ وـفـيـ مـصـرـ ضـدـ الـاحتـلـالـ الـبـرـيطـانـيـ لـلـقـنـالـ (ـ خـاصـةـ فـيـ 1951ـ عـنـ خـرـقـ مـعـاهـدـةـ 1936ـ)ـ تـلـقـيـ مـعـ نـضـالـهـمـ ضـدـ بـرـيطـانـيـاـ وـضـدـ الـمـصـالـحـ الـنـفـطـيـةـ وـزـبـونـهـاـ الـمـحـلـيـ :ـ الـمـلـكـيـةـ الـهاـشـمـيـةـ وـالـبـرـجـواـزـيـةـ الـمـلـكـيـةـ .ـ كـانـتـ اـنـفـاضـاتـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـيـنـيـ عـامـ 1936ـ وـالـاستـيـطـانـ الـصـهـيـونـيـ وـخـلـقـ إـسـرـائـيلـ عـامـ 1948ـ وـالـعـدـوـانـ الـصـهـيـونـيـ الـأـمـبـرـيـالـيـ ضـدـ مـصـرـ فـيـ 1956ـ تـحـثـ باـسـتـمـارـ عـلـىـ اـنـفـاضـ الشـعـبـ الـغـرـاقـيـ ،ـ وـتـسـاـهـمـ كـلـ مـرـةـ فـيـ تـقـلـمـ فـكـرـةـ أـنـ تـحرـيرـ الـشـرـقـ تـسـتـدـعـيـ تـوحـيدـ نـضـالـ شـعـوبـهـ .

أما نجاح الامبراليية الفرنسية في سوريا فكان أصعب من نجاح الامبرالية البريطانية في العراق . فلم يكن في سوريا لا نفط ولا أماكنات تشير زراعي تسمح بكسب البرجوازية إلى صاف عهد الوصاية . وهذه البرجوازية كانت بالإضافة إلى ذلك أكثر حيوة في نهاية الحقبة العثمانية مما كانت عليه برجوازية العراق ، لدرجة أنها أعطت لكل المنطقة نبرة « مشرقية » أي منفتحة على المتوسط ومنه على الغرب .

وفي هذه الظروف ما كان بإمكان الامبراليية الفرنسية أن تقدم للبرجوازية الحضرية السورية إلا المتفذ الضئيل الذي يجسده تشديد استغلال فلاحي الغرب وأن تحاول استخدام ورقة استغلال الانقسامات الدينية . لكن سوريا تعاني معاناة أشد من العراق من الاستيطان الصهيوني في فلسطين . فسوريا وفلسطين كونا دائمًا منطقة واحدة في المشرق العربي . والعائلات البرجوازية ذاتها نجدتها موزعة بين القدس ودمشق وحيفا وبيروت ، وكان تقسيم البلاد منذ 1919 بين الأنكليز والفرنسيين ، واعطاء الجزء الساحلي إلى الصهيونية عام 1917 بتصريح بلفور تقسيماً مصطنعاً . وقد شعر الشعب السوري بعراوة هذا الضياع بقدر ما شعر به الشعب الفلسطيني .

كان استقرار السلطة الفرنسية في سوريا ولبنان صعباً : وانتفاضة الدروز جعلت عدم الأمن يستمر حتى 1926 . والحركة القومية العربية التي شكلت منذ 1921 في جنيف لجنة سوريا - فلسطين تحولت إلى حزب أصبح هو نفسه الكتلة الوطنية التي تجمع الأسر الكبيرة في المدن السورية ، دمشق ، حلب ، حمص ، حماة : شكري القوتلي ، ناظم القدسي ، فارس الخوري ، .. الخ . وقد نجحت في انتخابات 1928 ، ولما كانت استقلالية لم تستطع فرنسا أن تتعامل معها كما تعاملت انكلترا مع برجوازية العراق . وهكذا حلّت الجمعية الوطنية في 1930 ولم تستطع الانتخابات في 1932 رغم التلاعيب بها أن تبرز لفرنسا متعاوناً مقبولاً . ونجاح الجبهة الشعبية في 1936 بعث الأمل في إمكانية التفاوض . لكن المعاهدات السورية - الفرنسية واللبنانية - الفرنسية

التي كانت موضوع المفاوضات قد علقت . فالسوريون ظلوا في الواقع غير مستعدين لمناقشة الوحدة السورية - اللبنانيّة . في حين أن فرنسا كانت تجد في لبنان قوى حلية أقوى مما هي في سوريا ، ولهذا السبب كانت تتمسّك وتصر على التعامل مع دولتين منفصلتين . إن التنوع التاريخي في سوريا يرجع إلى فترة تاريخية قديمة . فالمنطقة مقسمة بين جماعات زراعية معزولة عن بعضها البعض ، ومنشأة دينياً ، رغم كونها جميعاً عربية ثقافة ولغة . وهناك الموارنة المسيحيين والشيعة والسنّة في لبنان ، والعلويون في سوريا والفلاحون السنّة في الغرب السوري (حمص - حماة) من جهة ، والرّحل وشّبه الرّحل من جهة أخرى .

وحظياً البرجوازية المشرقة في لبنان ، الكتلة الوطنية لاميل إده والدستوري بشاره الخوري يدعمان الأطروحة الفرنسيّة الخاصة باستقلال لبنان ، كدولة - زبونا لفرنسا . والتجمع الوحيد الوحدوي القريب من سوريا هو الحزب القومي السوري لأنطون سعادة ، الذي برفضه الاستقلال عن البرجوازية ظل ضعيفاً وانتهى عشيّة الحرب إلى موقف فاشي وانتظم في كائب . وقد رفض الحزب القومي السوري مرسوم العروبة الأوسع النطاق فاكتفى بوحدة سوريا الكبرى .

ورغم فشل السياسة الفرنسيّة في سوريا سيتم هنا أيضاً ، شيئاً فشيئاً الإنزال إلى الإقليمية ، وذلك بفضل الامتيازات الضئيلة التي وفرتها فرنسا للبرجوازية السورية المتحولة إلى برجوازية ملاكيّة (لا تيفندية) لكن يقظة الشعب السوري المدني ، وافتتاحه على الخارج ستسهل تكوين حزب شيوعي مبكر . منذ 1930 ما زالت القيادة نفسها تحكم بمصائر الشيوعية في هذه المنطقة : خالد بكداش في سوريا ، نقولا شاوي ، مصطفى العريس ، فرج الله الحلو (الذي أُغتيل في 1960) أنطون ثابت في لبنان . لكن هذه القيادة لن تتجاوز أبداً المواقف اليمينية في دعم برجوازية الكتلة الوطنية كما يشهد على ذلك البرنامج الذي لا يتحدث إلا عن الاستقلال والعدالة الاجتماعية ، دون أن

يجروء على طرح مسألة الاصلاح الزراعي خوفاً من فقدان دعم البرجوازية .

وقد خلق انهيار فرنسا في الحرب عام 1940 ظروف تصفية الامبراليية الفرنسية من المنطقة ، وكان المحتلون الانكليز ينظرون بعين الرضى إلى التظاهرات المعادية لفرنسا بين 1943 و 1945 ، فهذه المظاهرات لم تكن تهدى ، في الظروف تلك الامبرالية الجديدة . وسيعمل موقف الحكومة الدبلومالية ، وتصف دمشق والتدخل الروسي الانكليزي الذي تبعه على دفع سوريا ولبنان إلى الاستقلال عام 1945 . استقلال أهم ، على صعيد الشكل ، مما جرى في العراق أو مصر ذلك أن هاتين الدولتين خرجا بدون معاهدات غير متكافئة تربطهما بالدول الكبرى . وياخذها المبادرة أمكن للأمبرالية الانكليزية أن تستند بصورة أفضل على البرجوازية السورية مما فعلت فرنسا . لكن أمبرالية جديدة ستظهر قريباً في المنطقة مرشحة للسيطرة عليها : الإمبرالية الأمريكية . وهذا ما يفسر تعاقب الانقلابات منذ 1949 ، انقلاب حسني الزعيم في مارس (آذار) ثم الحناوي في أوت (أب) ثم أديب الشيشكلي في ديسمبر الذي سيقوي حتى 1954 القبضة الاميركية وانطواء الدكتاتورية التي تخدمها على الأقلمية السورية .

لم تشجع انتهازية الشيوعية السورية هذا التطور فقط ولكنها ترك أيضاً لغيرها إمكانية إيقافه ، ففي حين نظم الشيوعيون العراقيون في 1945 الجماعة اليهودية في بلادهم في خط معاد للصهيونية ، انضم الشيوعيون السوريون كأغلبية الشيوعيين المصريين على الأقل إلى أطروحة الدبلوماسية السوفيتية في 1947 وقبلوا خلق دولة إسرائيل . وقد دفعوا ثمن ذلك ست سنوات قاسية من عدم الشرعية ، أما ضياع هيبيتهم فقد سهلت قيام البعث . إن أصول هذا الحزب ترجع إلى الخمسينات عندما تكون الحزب الاشتراكي الجمهوري لأكرم الحوراني وميشيل عفلق بنشاط البرجوازية الصغيرة في المحافظات ، مثل حماة وحمص واللاذقية . وقد نشط في الدعوة للاصلاح الزراعي حيث جنح الحزب الشيوعي ، وحضر بذلك ظروف سقوط دكتاتورية الشيشكلي وظروف صعود

سلطة البعث منذ 1955 ، مما يسمح لسوريا أخيراً أن تخرج من عزلتها الأقليمية ، وهكذا كانتالأمبريالية من 1920 إلى 1948 سلطة لا تنازع في المنطقة . وفي سوريا ومصر والعراق قبل القسم الزراعي والملاكي من البرجوازية الذي أثري وقوى في أعقابالأمبريالية ، الانطواء الإقليمي في خدمة أسياده الأجانب ، وسيطرة الإمبريالية بواسطة هذه الطبقة كانت بعيدة عن التهديد الواضح ، فالمعارضة كانت ضعيفة مفتقدة للدعم طبقي حقيقي ، كانت معارضة مثقفين مشلودين بين عدم رضاهem - خاصة على الصعيد القومي - والنفوذ الذي تمارسه عليهم البرجوازية الوطنية القرية من الأمبريالية . ولم يستطع الشيوعيون أن يدركوا أن خيانة البرجوازية الوطنية قد تمت . واكتفوا لهذا بأن يكونوا ، متطلعين لخدمتها تقريرياً والجناح اليساري لهذه الصفة المثقفة ، متخلين بذلك عن العمل الحقيقي في صفوف جماهير المدن والأرياف المكححة . والأمر سواء بالنسبة للحركات الشيوعية (باستثناء الحزب العراقي في فترة فهد) المصرية (ح . د . ت . و . ثم فجر ، وجديد ، الخ) وكذلك فيما يتعلق بالحزب الشيوعي السوري اللبناني « القوي » وكان من نتائج خيانة البرجوازية الملاكية العربية التخلي عن الشعب الفلسطيني الذي ذهب ضحية الاستعمار الصهيوني . لكن خلق إسرائيل عام 1948 هو الذي سيفجر أزمة النظامالأمبريالي في كل المنطقة ويجدد النضال الطبقي .

4 - المسألة الفلسطينية 1920 - 1948

كان لا بد للحركة الوطنية في فلسطين أن تكون معادية للصهيونية منذ الحقبة العثمانية ، هذه الصهيونية التي بدأت مع إقامة الكيبوتسات في فلسطين تشير إلى بوادر الاستعمار الأوروبي . وكانت السلطة العثمانية نصف المستعمرة هي ذاتها عاجزة عن حماية العرب بنجاح . وهكذا التفت هؤلاء خلال الحرب نحو الانكليز بسذاجة . وفي الواقع كان تحالف الصهيونية والأمبريالية البريطانية قد أنجز في الواقع مع وعد بلفور . وقد عنى هذا الوعد أن بريطانيا ستعمل بجد على إقامة دولة « أوروبية » عازلة في فلسطين تسمع لها بأن تضغط على مصر

وتضمن بشكل أوثق سيطرتها على قنال السويس . لقد قبل ملوك الصحراء الصغار العرب هذه الصفة . وفيصل الذي أصبح ملك العراق كان فاعل أول خيانة مكشوفة ، ثمن شراء عرشه . وعلى هذا الأساس يجب تفسير الاتفاق الذي قام به مع وايزمان منذ 1919 والذي ينص على أنه « ستتخذ لدى وضع الدستور والادارة في فلسطين جميع الاجراءات الكفيلة بضمان تفيذ وعد بلفور على شرط أن ينال العرب الاستقلال ضمن الشروط التي حددتها اتفاقات فيصل - ماكمهون » . ولم يكن الصهيونيون يحلمون بأكثر من ذلك .

وقد شجع الأنكلزيز ، على امتداد فترة الوصاية على فلسطين الاستيطان الصهيوني . ويدأت احتجاجات الشعب العربي الفلسطيني منذ 1920 على شكل مظاهرات وهجمات وانتفاضات قمعت بالعنف الوحشي من قبل سلطات الاحتلال ، وضحية الرعب بدأت الطبقات القائدة العربية في بيع أراضيها إلى الصهاينة . لكن الفلاحين العرب كانوا يرفضون ذلك ويقاومون كل الضغوط التي مورست عليهم وفي 1947 لم يكن الصهاينة يملكون إلا 5,7٪ من مجموع الأراضي . ولا بد لهم من السيطرة على السلطة السياسية كي يتمكنوا من طرد العرب من بلادهم الشرعية . وقد تحولت العلاقة بين الصهاينة والعرب في فلسطين شيئاً فشيئاً في هذه الفترة إلى علاقة مستعمر مع مستعمَر . وجاءت انتفاضة الشعب العربي عام 1935 ، وستمرت الانتفاضة ثلاثة سنوات ، بادئه باضراب عام دام ستة أشهر ، ثم تبعته حركات العصابات وتحرير القسم الأكبر من التراب الوطني . ما كان في إمكان المستعمرين الصهاينة أن يقاوموا منفردين ، لكن الجيش الأنكلزي هو الذي سيحطم هذه الحركة الثورية . ومن الواضح أن الانتصار الإسرائيلي في 1948 كان مستحيلاً لو لا هزيمة العرب في 1939 - 1936 . وقد كانت الثورة إلى حد كبير عفوية شعبية ، أما الطبقات المالكة العربية المرعوبة فخلقت على عجل اللجنة العليا لفلسطين ، برئاسة مفتى القدس - الحاج أمين الحسيني ، ويضطلع كل من حكومات مصر والعراق الخاضعة للأمبريالية ، وساعدت الامبريالية ، على نزع سلاح الثورة مقنعة

أياها بحسن نوايا بريطانيا ، لكن منذ ذلك الوقت أشعلت الانتفاضة الفلسطينية حماس الجماهير في العراق وفي مصر وخاصة في سوريا ، لأنها دلت على طريق التحرير الوطني : الانتفاضة الشعبية المسلحة . وسيكون موقف الشيوخين العرب - رغم قلة عددهم فعلاً - وخيم العواقب لأنهم لم يستطيعوا أن يلتقطوا هذه الفرصة التاريخية ويقفوا على رأس الحركة ويقدموا لها الصلابة الفكرية والتنظيمية التي كانت تنقصها .

وبعد سحق الثورة حاولت الأمبريالية الأنكليزية وهي في موقف الدفاع ، وفي حاجة خلال الحرب إلى حياد العرب أن تناور لكسب الوقت . وفهمت الصهيونية أن عليها أن تبحث عن حام جديد ، وهو الذي ستتجه في الولايات المتحدة . وتحت ضغط الأميركيين المباشر اقترح مجلس الأمن عام 1947 تقسيماً جائزاً للفلسطينيين يعطي للصهاينة الذين لم يكن لديهم حتى ذلك الوقت إلا 5.7% من الأراضي 57% من التراب الفلسطيني . لقد أعطت بذلك الأمبريالية الأميركية قاعدة دولة للصهيونية .

لماذا دعم الاتحاد السوفيتي مخطط التقسيم ، الذي سيحطم حظوظ الشيوعية خلال عشرين سنة في منطقة أصبحت فيها كل الظروف الموضوعية ملائمة؟ ولا يمكن تفسير هذا الاختيار إلا بالرغبة في عدم إزعاج الأميركيين في مسألة كانت تبدو ثانوية من وجهة نظر المصالح الروسية ، ولخطأ ستالين الأساسي في تقدير امكانات حركة التحرير الوطني العربية .

والدول العربية ذاتها خانت بصراحة القضية الفلسطينية في 1947 - 48 ، فالامير عبد الله فاوض مع الزعماء الاسرائيليينضم غرب الأردن إلى مملكته الصحرواية التي تعيش على صدقات انكلترا في حين أن الملك فاروق ما كان يفكر ، بسبب صعوباته مع الحركة القومية في الداخل ، إلا بعملية صرف نظر كلاميكية نحو مسائل خارجية .

ورغم التخلّي عنه وخيانته من قبل الجميع سيستمر الشعب الفلسطيني في المقاومة ، لكن سيهزم بغض النظر عن بسالة مقاومته . والبقية معروفة : تدعيم الدولة الاستعمارية العنصرية الاسرائيلية ، وطرد مئات الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم ، وانتزاع أراضيهم الخ ..

الفَصْلُ الثَّالِثُ عَصْرُ النَّاصِرِيَّةِ (1952 - 1967)

ثلاثة خصائص تميز العشرين سنة اللاحقة من 1947 إلى 1967 : أولاً إفلاس البرجوازية الوطنية العربية ، وصعود البرجوازية الصغيرة القومية على أثر انتهازية الشيوعيين . ثانياً ، تصفية الوجود البريطاني في المنطقة لصالح الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وصياغة تعابيش على أساس اقسام المنطقة بينهما . ثالثاً ، تأكيد الطابع التوسيعى للاستعمار الصهيوني ، وتفاعلها سيحد تاريخ هذه الفترة .

والتوازن الاجتماعي الذي استند إليه الانطواء الاقليمي بين 1920 - 1947 كان يقوم على التحالف الطبقي بين الامبرالية المسيطرة على المنطقة - بريطانيا ويشكل أقل فرنسا - والبرجوازية الملاكية للدول العربية المختلفة .

وهذا النظام كان يسير طالما ضمن التعمير الاستعماري توزيع الفئات على البرجوازية الصغيرة ، لكن تناقضاته الداخلية كانت تعين حدوده . وترجمتها التزايد السريع للجماهير المكدحة وشبه المكدحة منذ الحرب العالمية الأولى ، وتعاظم بؤسها ، ثم البطلة المتزايدة ، وتقدم البرجوازية الصغيرة الناقمة ، وعلى الصعيد السياسي ظهور قوى جديدة ، ويشكل أساسياً الحركة الشيوعية والأخوان المسلمين . في سوريا والعراق أعطت التناقضات ذاتها الظواهر ذاتها بالرغم من أن حداثة التعمير قد أخرت هنا ، بالمقارنة مع مصر ، لحظة الانهيار ،

مصر هي التي افتتحت الفترة الجديدة بانقلاب 1952 العسكري ، وانزلاق العلاقـة الاجتماعية القديمة القائمة على حلف الأمبرالية الانكليزية مع البرجوازية الملاكية والكمبرادورية إلى الحلف الجديد بين الدولة السوفياتية ورأسمالية الدولة المصرية بدأ مع الاصلاح الزراعي عام 1952 الذي أعطى ، بتصفيته لسلطة الملاك ، الدور القيادي لل فلاحين الكولاك في الأرياف ، ثم استمر مع التأمـينات في 1957 و 1961 التي نقلت إلى الدولة في الملاحة الأولى ملكية مشاريع الرأسـمال الغربي و فيما بعد ملكية شريكتها ، البرجوازية المصرية . وارتبـط بذلك تأكـيد التدريجي لايديولوجية جديدة ، الناصرية ، بعد التقدم الخجل لم تلبـث الطبقة القائمة المصرية الجديدة السائرة في طريق التكوين حتى وضـعت بالتدريج حداً لسياسة الانطـواء الاقليمي التي مـيزـت البرجوازية القديمة . وسيـجـبـرـها العـدوـانـ الأمـبرـاليـ الصـهـيـونـيـ فيـ 1956 عـلـىـ أنـ تـنـدـفـعـ بـقـوـةـ نـحـوـ تـأـكـيدـ عـرـوـيـتهاـ . وـقـدـ سـعـىـ العـهـدـ الجـدـيدـ فـيـ الـوقـتـ ذـاـهـ وـلـفـتـةـ طـوـيـلـةـ إـلـىـ لـيـجـادـ تـسـوـيـةـ مـعـ الـبـرـجـواـزـيـ الـوطـنـيـ كـمـاـ حـاـوـلـ أـنـ يـحـفـظـ التـحـالـفـ الأمـبـرـالـيـ الـخـارـجـيـ ، وـقـدـ تـمـكـنـ ، باـسـغـلـالـ ضـعـفـ الـأـمـبـرـالـيـةـ الـانـكـلـيـزـيـةـ ، وـبـمـاـعـدـةـ الـأـمـرـيـكـيـنـ مـنـ الـحـصـولـ فـيـ 1954 عـلـىـ مـاـ كـانـ الـوـفـدـ قـدـ طـلـبـهـ بـدـونـ نـتـيـجـةـ فـيـ 1950 - 51 : أـيـ جـلـاءـ الـقـوـاتـ الـبـرـيـطـانـيـةـ . لـكـنـ الـأـمـبـرـالـيـةـ الـأـمـرـيـكـيـةـ الـمـسـيـطـرـةـ مـاـ لـبـثـ ، بـعـدـ قـلـيلـ حـتـىـ طـلـبـتـ مـنـهـ أـنـ يـدـخـلـ فـيـ 1955 فـيـ التـالـفـ الـمـعـادـيـ لـلـسـوـفـيـتـ ، فـيـ حـلـفـ بـغـدـادـ . وـقـدـ عـرـفـتـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ السـوـفـيـاتـيـةـ بـمـهـارـةـ أـنـ تـسـتـغـلـ تـصـرـيـحـاتـ الـعـهـدـ الـعـلـنـيـ حـوـلـ هـذـهـ النـطـقـةـ ، وـجـاءـ اـعـلـانـ بـاـنـدـونـغـ ثـمـ شـحـنـةـ الـأـسـلـحـةـ التـشـيـكـيـةـ عـامـ 1955 لـتـحـدـثـ أـوـلـ تـصـدـعـ فـيـ النـظـامـ الـأـمـرـيـكـيـ . وـقـدـ رـفـضـ الـمـصـرـ الـدـوـلـيـ لـلـانـشـاءـ وـالـتـعـمـيرـ عـلـىـ أـثـرـ ذـلـكـ تـعـوـيلـ سـدـ أـسـوانـ الـعـالـيـ وـرـدـ عـبـدـ النـاصـرـ عـلـىـ ذـلـكـ بـتـأـمـيمـ قـنـاةـ السـوـرـيـسـ فـيـ يـولـيوـ (ـغـوزـ)ـ 1956ـ ،ـ الـذـيـ أـعـقـبـهـ الـعـدوـانـ الـثـلـاثـيـ الـانـكـلـيـزـيـ -ـ الـفـرـنـسـيـ -ـ الـإـسـرـائـيـلـيـ فـيـ أـكـتوـبـرـ ،ـ وـتـدـخـلـ الـأـمـرـيـكـيـنـ وـالـرـوـسـ لـوـقـفـ الـعـدوـانـ ،ـ ثـمـ اـنـزـلـاقـ الـعـهـدـ نـحـوـ رـأـسـمـالـيـةـ الـدـوـلـةـ فـيـ 1956ـ .ـ

ماذا كان موقف الشيوعيين المصريين من هذا التطور؟ في 1952 ، وقفت الأغلبية بين المنظمات الشيوعية ضد الانقلاب . ألم يكن العمل الأول للعهد هو شنق قادة العمال المصريين في كفر الدوار ، مصطفى خميس ورفاقه؟ والأسلوب بعيد عن الديمقراطية للناصرية الوليدة ، والتي بُرِزَ بشكل خاص في 1954 عند ابعاد اللواء محمد نجيب دفع أغلب الشيوعيين المصريين إلى وصم العهد بالفاسدة وبالديماغوجية واتهامه بالخيانة في مسألة السودان كما في مسألة المعاهدة المتعلقة بقناة السويس . ثم جاءت فترة قصيرة من التقارب على أثر تأمين قنال السويس والتأمينات الأولى الأخرى .

سيدفع الشيوعيون غالباً ، من 1959 - 1964 في شكل اعتقالات جماعية ثمن معارضتهم لسياسة العهد في سوريا ومصر : قهر بيرقاطي ، خنق كل تعبير شعبي مستقل ، الخ... . لكن منذ 1964 ستوقف الشيوعية المصرية نقدها لتنتقل في النهاية إلى موقف التعاون .

وبهذا لا يمكن أن نضم الشيوعية المصرية ، جملة ، بالانتهازية ، وبعض التحليلات الأولى لهذه الظاهرة التي ستتصبح على درجة كبيرة من الأهمية فيما بعد في العالم الثالث أي تكون برجوازية الدولة التابعة صيغت في مصر في نهاية الخمسينيات ، رغم أن ذلك لم يتم إلا من قبل عناصر أقلية . لكن الشيوعية المصرية كانت مستسلمة للأطروحات التحريفية التي لم تكن تدرك طبيعتها الحقيقة . وكانت هذه الأطروحات تدعم التيار الانتهازي في الحركة الشيوعية ، ويساعده الطابع البرجوازي الصغير المسيطر عليها ، وهي التي تفسر انحلالها منذ 1965 .

وتعكس تطورات الأيديولوجية الناصرية ، بتناقضاتها وفقرها ، الأخفاق المزدوج للبرجوازية الليبرالية التي خانت وللجمahir المكحولة التي لم تكن قد كسبت بعد هيمنة فكرية . فبدل أن تحمل إلى الأمام الاتجاهات الجنرية للوطنية البرجوازية التي ظهرت مع الجناح اليساري للوفد مثلًا تقربت الناصرية ، على الصعيد الأيديولوجي ، أكثر من التيارات الرجعية للبرجوازية

الصغيرة ، وايديولوجية الإخوان المسلمين من بينها ، حيث شاركتها في الأسلوب اللاديمقراطي . وستناقض الاجراءات التي ستضطر الناصرية إلى اتخاذها على صعيد التنظيم الاقتصادي والاجتماعي - التأميمات والاصلاح الزراعي - مع التأكيدات الايديولوجية .

إن الشيوعية المصرية هي التي تحمل في النهاية المسئولية التاريخية لهذا الخلط . فالشروط الموضوعية لم تكن تسمح فقط للبروليتاريا وال فلاحين الفقراء بأخذ قيادة الحركة السياسية ، لكن كانت تمكنها أيضاً من أن تؤكد هويتها الفكرية .

ولم يكن من المحتوم أن يسيطر طابعها البرجوازي الصغير ، الغالب ، حتى النهاية ولو أنها تحولت فعلاً إلى حزب البروليتاريا لكي كانت توصلت إلى ممارسة هذه الهيمنة وتحررت من الخلط التحريفي ، كما يرهن على ذلك مثال الفيتنام . ويعكس ذلك ، فإن بقاءها برجوازية صغيرة قد دعم الحركة الشيوعية التحريفية ، ودفعها بهذا إلى أن تبقى على أرضية الناصرية ذاتها . فلا هذه الحركة ولا تلك كانت قادرة في هذه الظروف على فهم طبيعة سياساتها الخاصة ، آفاقها وسبل الاحتفاق التي تقود إليه بالضرورة . وبقدر ما كانتا تقتربان من بعضهما البعض منذ 1964 كانتا تفرقان في النظرة القومية البرجوازية الصغيرة ذاتها التي تعطليهما الاعتقاد بأنهما تسيران ، إلى الانتقال إلى الاشتراكية . والعناصر النادرة التي كانت تتمتع بصيرة حادة وتناضل ضد هذا الخلط ظلت معزولة جداً .

والخصائص ذاتها تطبق ، للأسباب الرئيسية المشتركة على البلاد الأخرى العربية ، خاصة في سوريا والعراق .

2 - سوريا

كان للمثال المصري قوة جذب عظيمة في المشرق العربي . وفي سوريا أدى سقوط ديكاتورية الشيشكلي عام 1954 إلى صعود تألف متناهٍ مكون

من القوى الاجتماعية الجديدة البرجوازية الصغيرة للبعث مدعومة بالحزب الشيوعي ويقوى البرجوازية التقليدية المجتمعة في الكتلة الوطنية ، إلى السلطة . ولأول مرة يجلس نائب شيوعي في مجلس نوابي عربي في سبتمبر 1954 هو خالد بكداش ، وأخرون دعم الشيوعيون انتخابهم مثل معروف الدوالبي وخالد العظم ، ويسرب عجزه عن ضبط صعود القوى الشعبية ، الشديدة الحساسية في سوريا للقضية الفلسطينية قدم النظام السوري البلاد بعد الناصر بعد حرب 1956 . ففي شباط 1958 بعثت الوحدة السورية المصرية الجمهورية العربية المتحدة ، وكانت التسبيحة الأولى لذلك تصفية الشيوعيين السوريين من جديد . لن تلوم الجمهورية العربية المتحدة إلا ثلاط سنوات . ومنذ 1961 استطاعت البرجوازية السورية أن تستغل الأخطاء والاشعيبة البيرقراطية الناصرية لاستعيد بلدها . وسيعني ذلك إيقاف الإصلاح الزراعي الذي صيغ في 1958 حسب المثال المصري ، وكذلك التأميمات . لكن انتصار البرجوازية التقليدية السورية سيكون قصير العمر ، فالقوى البرجوازية الصغيرة الصاعدة خلقت وضعياً لا رجعة فيه . وقد أعاد انقلاب 1963 البعث السوري إلى السلطة ، وحيداً هذه المرة ، وأخذت حركة تطور رأس المالية الدولة مجرها إلى الجديد . ويظهر تطور خطة 1960 - 1965 القائمة على أوهام الاسهام التشريع للرأسمال السوري الخاص والغربي ، إلى خطة 1965 - 1970 الذي يعطي الأولوية للتأميمات والمساعدة الروسية مشابهاً للتطور في مصر قبل 1957 إلى خطة 1960 - 1965 . وفي 1966 كرس الانقلاب الجديد هذا التوجه بدفعه إلى السلطة الجناح اليساري من البعث الذي يجلسه صلاح جديد . بالنسبة للغرب كان ذلك يعني تبعية سوريا للاتحاد السوفيتي التي بدأت بضغط الحكومة السورية على خط أنابيب شركة نفط العراق .

إن نجاح البعث يرجع إلى نقاط الشيوعية السورية . ومن الجدير بالذكر أن ميشيل عفلق مؤسس الحزب الذي كان بصيراً شيوعاً في الثلاثينيات كان قد قطع علاقته بالحزب الشيوعي السوري بعدما خانت الجبهة الشعبية

الفرنسية والانتهازية التي برهنت عليها قيادة الحزب في ذلك الوقت ، آماله .

وبعد أن رفض الماركسية وأعطى الأولوية المطلقة للوحدة العربية سيطر البعث الذي أسسه عام 1943 ميشيل عفلق وصلاح البيطار بدون خط اجتماعي واضح حتى اندماجه عام 1953 مع الحزب الاشتراكي لأكرم الحوارني ، الذي كانت ميوله القومية أكثر مما هي اشتراكية في الواقع . وهكذا كانت الأرضية قد مهدت للتفاهم مع الناصرية . وقد انفجر البعث ، بعد إخفاق الوحدة السورية المصرية بين عناصر معادية للناصرية ، وأخرى قريبة منها ، مما تؤام متخصصون في الحقيقة له الأيديولوجية الأساسية ذاتها والنظرة ذاتها . وكان لا بد من أن تقر لهم هذه النظرة من الشيوعيين التحريريين ، إذ لم يكن هناك ما يفرقهم فعلياً ، ما عدا نزاعات صغيرة سببها تقاسم السلطة .

ولذا كتب للبعث أن يتشر خارج سوريا ، خاصة في العراق فذلك راجع للسبب الأساسي ذاته . بالتأكيد وجد البعث هنا تربة خصبة ، كانت القومية الشعبية قد أعدتها خلال الثلاثين سنة التي سبقت انقلاب 1958، ثم أنه لم يكن هناك تقاليد برجوازية لبيرالية أو مماثلة للأجنحة اليسارية للوفد وللأحزاب الوطنية السورية تسمح له بأن يوكد ذاته أزاءها ، وهكذا امتد الخطيب بصورة عفوية من الشعبية البرجوازية الصغيرة إلى البعث العراقي . لكن تراجع الحزب الشيوعي العراقي بعد اغتيال فهد هو الذي سيحدث في النهاية الأثير المشابه لما حدث في مصر وسوريا ، فالشيوعيين بفرقهم في التحريرية أعطوا للبعث فرصة انتزاع قيادة الحركة .

وليس هناك من مكان ، حتى المغرب الأقصى لم تقد فيه انتهازية الشيوعيين إلى التائج ذاتها . ونجاح الجناح اليساري من الاتحاد الوطني للقوى الشعبية يقابل جن الحزب الشيوعي . وهكذا يمكن فهم انتشار البعث في هذه البلاد ، كما في تونس أيضاً وللسبب ذاته . والغيار « الارهامي » الذي تبايع محمد البصري منذ 1965 بدعم من القذافي فيما بعد ، ثم محاولات اغتيال الملك المتكررة ، والتي حل محل العمل الجماهيري ، هل هي غير التغيير

3 - العراق

الامر نفسه سيحدث في العراق ، ستحطم الجبهة المكونة عام 1957 السلطة الهاشمية - البرجوازية للملوك بانقلاب تموز (يوليو) 1958 . وسيتذبذب العهد الجديد من 1958 إلى 1963 بين خط يمني من نمط ناصرى وخط يساري . ذلك أن الأمور لم تجر في العراق كما جرت في مصر أو في سوريا . فمن جهة أولى كانت السيطرة الهاشمية الأنكليزية مطلقة وامتلت طويلاً ، ومن جهة أخرى كان الحزب الشيوعي أقل انتهازية مما سمع للجماهير أن تتدخل بشكل أسرع . وقد عملت «قوى المقاومة الشعبية» في تصفية الحسابات ، وصفت البرجوازية الملالية ، عندئذ وضع قاسم ، زعيم الدولة الجديدة ، حدأً لهنـه الأعمال ، لكنه كاد أن يستسلم بسبب ذلك للعناصر اليمنية : عبد السلام عارف الذي نحي في سبتمبر 1958 وال Shawaf الذي حاول أن يقوم بانقلاب في الموصل في مارس 1959 ، وسمح اخفاق الانقلاب للعهد أن يظهر صفوته من العناصر اليمنية من حزب الاستقلال والبعث : العناصر المتجمعة حول رشيد عالي الكيلاني وفؤاد ركابي وعبد السلام عارف وال Shawaf ، ويقي أنصار عبد الكريم قاسم ، العضو السابق في الحزب الوطني الديمقراطي وحيد الدين أمام الحزب الشيوعي ، بينما صفت الإصلاح الزراعي هنا أيضاً طبقة البرجوازية الملالية القديمة ، أو جزئياً على الأقل . لكن هل ستفتح محاولة التقارب مع الأكراد والعفو العام وعودة مصطفى البرزاني من الاتحاد السوفياتي ، وتكون الحزب الديمقراطي الكردي عهداً جديداً ، وتكرس الحل الديمقراطي النهائي للمشكلة القومية الكردية ؟ .

لكن قاسم لم يكف عن التسويف محاولاً عدم التصديق للقوى اليمنية ، وقد رفض باستمرار دخول وزراء شيوعيين إلى الحكومة وسعى إلى أن يلعب ورقة الشق الانتهازي لداود صايغ ضد الحزب ، الذي انشق من جديد وأعطى حزباً شيوعياً ثانياً . لم تلق بعض أصواته كافية على أحداث كركوك في يوليو

1959 : هل كانت مذابح للتركمان الأبراء أم لأنصار اليمين؟ أم كانت استفزازاً مقصوداً استخدمناه اليميني البعشي؟ أم هي أخطاء عناصر شعبية لا مسؤولة (وهذا هو التفسير المتأخر للحزب الشيوعي)؟ لكن عبد الكريم قاسم أخذ ذلك كحججة لينحي من السلطة الحزب الشيوعي ، وليكسر محاولات الاضراب في 1961 وينعزل بذلك عن الجماهير العمالية . ومن جهة أخرى سيندلع في صيف 1961 التمرد الكردي من جديد بعد أن تأخر حكم بغداد في تحقيق الاستقلال الذاتي المطلوب . وقد حاول قاسم أن يخلق لنفسه شعبية جديدة بثارته مشكلة الكويت في 1961 ، وقد كان الكويت جزءاً من ولاية البصرة العراقية في الحقبة العثمانية ، وتم التنازل عنه في 1913 إلى بريطانيا ك محمية ، وأصبح بعد الحرب العالمية الثانية أحد أغنى البلدان النفطية في العالم . لكن عيناً : ففي 1963 ، وبعد ازدياد عزلته سيموت قاسم اغتيالاً على يد شريكه في 1958 ، عبد السلام عارف الذي قاد الإنقلاب الجديد في فبراير (شباط) . أما العهد الذي أعقبه فهو برجوازي صغير يميني واستمرار لنمودج رشيد عالي الكيلاني البائس . وبعد أن افتح حياته الجديدة بحمام من الدم - مذابح آلاف المناضلين الشيوعيين والعمال وال فلاحين والمثقفين اليساريين - سيبدأ منذ نوفمبر 1963 بالخلص من العناصر البعثية التي اعتربت متطرفة في يساريتها ، ويوضع حد للإصلاح الزراعي ولسياسة تطور رأسمالية الدولة ، معوضاً استسلامه أمام الإمبريالية وحلفائها الداخليين بدليما غوجيته العروبية : مثل الزراع حول سط العرب بين العراق وإيران ، وشنق «عملاء الصهيونية» ، الخ .. وفي الوقت نفسه الغرق في قمع كردستان . وقد وجده دائمأ لدنس عبد الناصر دعماً أكيداً : فخلال انقلاب الشواف في الموصل 1959 كان من المفترض أن تتدخل القوات المصرية المتمركزة في سوريا ، حال نجاح الإنقلاب لتحقيق اندماج العراق بالجمهورية العربية المتحدة .

٤ - فلسطين وإسرائيل .

إن التوسعة الإسرائيلية هي التي كشفت إذن في 1948 كما في 1956

طبيعة الدول العربية البرجوازية الملاكية والكمبرادورية ، وفضحت تعاملها مع الأمبريالية والطابع الديماغوجي لعروبيتها النفعية والمترددة - كما أنها هي التي أجبرت أيضاً كل دولة على الخروج من عزلتها ، بالتهديد الذي كانت تمارسه على حدودها . وقد أثار العدوان الإسرائيلي في 1948 كما في 1956 ثورة الجماهير العربية ضد حكوماتها . لكن عندما لم يدرك الشيوعيون الطبيعة الأمبريالية العميقه لبرجوازيات بلدانهم الوطنية ، وعندما اختاروا خطأ انتهازياً وتخلوا عن طرح مشروع نضال شعبي مسلح تحت القيادة الإيديولوجية للبروليتاريا كوسيلة وحيدة للتحرر من القهر الأمبريالي ، فقد سهلوا انتقال السلطة المحلية من البرجوازية الملاكية الكمبرادورية إلى البرجوازية الصغيرة . وساعدتهم في ذلك سياسة الدولة السوفيتية . وبعد أن أصبح الاتحاد السوفيتي دولة عظمى عالمية لم يعد يرى في المشرق العربي إلا منطقة واقعة على جناحه الجنوبي يسيطر عليها خصمه الأمريكي ، ولهذا اختار أن يكسر هذه القلعة ومن أجل ذلك بنى نشاطه على دعم المجموعات السياسية والشرائح الاجتماعية التي بدت له أكثر فائدة على المدى القصير . والتنظير الذي ارتبط بهذه السياسة - حول « الديمقراطية الشورية » و « الطريق اللارأسمالي » - كانت وظيفته هنا كما في كل مكان أن يساعد في إخراج بعض بلدان العالم الثالث من الفلك الأمريكي دون أن يؤدي ذلك إلى تعريض سياسة التعايش السلمي إلى الأخطار التي يمكن أن تترجم من جراء امتداد الثورة الاشتراكية . لقد خدعت الأحزاب الشيوعية في المنطقة ، بوعي أو بعلم وعي ، حين تبنت خط موسكو ، جماهيرها ونزعـت أسلحتها وقدمـت لها رأسـالية الدولة .

إن نجاحات الدبلوماسية الروسية لا يمكن تجاهلـها في هذه الفترة ، فقد توصلـت إلى إبعـاد مصر وسورـيا وإلى حد ما العراق عن النظام الغربي . ونشـأ شيئاً فشيـناً وضعـ جديـد في المـشرق . فللـروس هذهـ الدول ، وللـأمـريـكان الـبلـدانـ النفـطـيةـ فيـ الـجـزـيرـةـ الـعـرـبـيـةـ . وقد صـانـ التـعاـيشـ الـعـرـبـيـ - إـسـرـاـئـيلـ هذاـ التـواـزنـ : فـاسـرـائـيلـ المـدعـمـةـ منـ الـأـمـبـرـيـالـيـةـ يـجـبـ أنـ تـكـفـ عنـ الـعـلـوـانـ ،

ومقابل ذلك على الدول العربية أن تمنع الشعب الفلسطيني من أن يهدد الاستعمار الصهيوني .

أما الدول العربية فستعمل بنشاط منذ 1947 وحتى 1967 على احترام التزاماتها : منع الشعب الفلسطيني من القيام بجريدة التحريرية التي لا يمكن إلا أن تكون حرباً ثورية . وستلعب الادارة الأردنية والمصرية في باقي فلسطين العربية هذا الدور .

وهكذا فرضت الصمت منذ 1948 حتى 1955 على الفلسطينيين ضحايا الهزيمة لكن حالما عاد بن غوريون إلى السلطة في 1955 أعلن أنه لا يقبل تشكيل الوزارة إلا بشرط أن تعد العدة من أجل التوسيع نحو الجنوب . وبهذا التهديد المباشر إضطرت مصر إلى الرد . وقد حاولت أن تقوم بذلك بالشكل الذي لا يسمح بتهديد التعايش : فنظمت مجموعات الفدائيين تحت قيادتها بهدف الضغط على إسرائيل ودفعها إلى التخلّي عن نزعتها التوسعية . لكن مصر كانت لا تريد أن يخرج هذا الضغط من يدها ، لذلك لم تسمح للفلسطينيين أن ينظموا أنفسهم من أجل التحرير : عليهم أن يقروا قطبيعاً من اللاجئين . أما إسرائيل ، فقد حاولت أن تستغل ظروف 1956 لتعزيزها ضد ميناء بدعم بريطاني فرنسي ، ففرنسا كانت مدفوعة لذلك بسبب الحرب الجزائرية ، أما بريطانيا فكان يراودها حلم العودة إلى الشرق الأوسط حيث طردوا الأميركيون . وقد فرض الاتفاق الروسي - الأميركي انسحاب الجيوش الإنكليزية الفرنسية الإسرائيلية . وعادت الدول العربية إلى سياسة احترام التزاماتها وإلى قهر الشعب الفلسطيني . ولكن الآلية ذاتها التي تدفع الاستعمار الصهيوني إلى التوسيع تتوجب الآثار ذاتها . فازمة الهجرة اليهودية المتفاقمة دفعت إسرائيل ، منذ 1963 إلى علوان جديد على جيرانها العرب : إن تحويل مياه نهر الأردن والتهديد بالحرب الوقائية أعلنا حرب 1967 . على ذلك ردت الدول العربية بخلق منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964 . وهي

نقتصر بأن هذه المنظمة كانت كسيحة وعاجزة عن تعبئة الشعب الفلسطيني لمساعدته على الاشتراك في حربه التحريرية ، وأن وظيفتها نفسها كانت عكس ذلك ، منعه من القيام بذلك ، يكفي أن نذكر أن قيادتها قد نيسعت من قبل الدولة العربية المجتمعة في قمة الإسكندرية بديماغوجي ثرثار مثل أحمد الشقيري . وجيش التحرير الفلسطيني المزعوم ، ظلل جزءاً لا يتجزأ من الجيوش العربية . لقد جمعت منظمة التحرير في شكلها البيروقراطي العناصر البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي تجاوزتها الأحداث منذ فترة طويلة ، والتي كانت قد خانت نفساً تحرير شعبها في ثورة 1936 - 1939 .

لقد دفعت في الوقت ذاته ، التناقضات الداخلية لتطور رأسمالية الدولة في مصر وسوريا والعراق ، منذ 1964 إلى تجذير الأنظمة تحت ضغط الجماهير . والتدخل الإسرائيلي الذي كان يهدف إلى إيقاف هذا الانزلاق إلى اليسار يذكرنا بدور الدركي الذي رسمته الامبراليّة للصهيونية في المنطقة .

ولا بد من إيضاح الأسباب العميقة لإخفاق هذه البرجوازية الصغيرة المزدوج ، أما إسرائيل وفي مجال الوحدة العربية . في تحليله لمراحل تكوين « الطبقة الجديدة » في مصر ، أشكال حكمها وأيديولوجيتها ، قام محمود حسين بهذه العملية : إن رأسمالية الدولة ، لأنها رأسمالية ، لا بد وأن تبقى حبيسة النظام الرأسمالي العالمي . أنها لا تستطيع إذن أن تقوم بقطيعة فعلية مع الامبراليّة . والانتماء إلى النظام الدولي يخلد إذن التخلف ، ويدمر كل أمل في الاستقلال وفي التطور الفعلي ، ولا يغير دخول الإتحاد السوفيتي كشريك تجاري ومزود بالرأسميل المسممة « مساعدات » شيئاً من علاقة التبعية الأساسية هذه . فالبرجوازية الصغيرة ، حاملة رأسمالية الدولة المحلية التابعة تصبح قنة أساسية للسيطرة الامبراليّة ، حالة بذلك محل البرجوازية القديمة الملاكية الكمبرادورية التي كانت حاملة الرأسمالية الخاصة التابعة في الفترة الماضية . إن الفراغ الفكري للبرجوازية الصغيرة ، واحتلالها الثقافي العميق يترجمان جيداً وظيفتها : وظيفة نقل الإيديولوجية البرجوازية على الصعيد العالمي .

وليست اشتراكية هذه الطبقة الجديدة إلا قناعاً لا يمكن أن يعيه الجماهير ، وضعف الجيش العربي يأتي من هنا . وكذلك فإن شعر الوحلة العربية التي رفعته هذه الطبقة ليس صادقاً . ذلك أن الوحلة لا يمكن أن تكون إلا وحلاً المعركة ضد الامبرالية . ولا تستطيع الجماهير أن تتحرر من الامبرالية إذا لم تحطم الإطار الضيق للدول التي هي ثمرتها . ولهذا فإن البرجوازية الصغيرة بعد أن تحولت إلى برجوازية دولة لم تبحث أبداً عن تحريك الوحلة العربية جدياً . والبرجوازية الأكثر تقدماً أرادت فقط أن تغزو الآخريات : ومكذا يمكن أن نفسر مبالغات البيروقراطية المصرية السيئة في سوريا ، مزاعمها تجاه العراق ، وردود فعل شعوب وبرجوازيات هذه البلدان ، هذه المبالغات والمزاعم السيئة التي لعبت لعبه الامبرالية .

5 - حرب الـ 1967 ونهاية الناصرية :

قاد نضوج تناقضات المجتمع الإسرائيلي الداخلية بين 1956 و 1967 ، وتناقض المиграة اليهودية ، والتزاعات الاجتماعية والعرقية بين اليهود الشرقيين والغربيين ، وخطر تجدير النظام الناصري إلى العدوان الإسرائيلي عام 1967 . وقد وضع الانتصار العسكري الإسرائيلي ، بضم الأراضي الأردنية والسورية والمصرية الذي رفع عدد الخاضعين للاستعمار الصهيوني من 300 000 في جوان (حزيران) 1967 إلى 1300 000 ، حداً للتوازن القائم الذي استند إليه التقاسم الأمريكي السوفيتي للمنطقة ، وقد اشترك البلدان في التصويت السريع في مجلس الأمن على قرار 22 نوفمبر 1967 القاضي بانسحاب القوات الإسرائيلية إلى حدود ما قبل العدوان . لكن هذا القرار الذي قبلته الدول العربية الرئيسية خاصة مصر والأردن لم يحل شيئاً ، فهو لم يمس الإمكانيات العدوانية للتوسعة الصهيونية . وهو لا يهدف إلا إلى تكرار عملية 1956 في العودة إلى التوازن القائم . لكن إسرائيل لم تعد في 1967 ما كانت عليه في 1956 . لقد قويت الامبرالية الإسرائيلية الصغيرة . خلال تلك الفترة ، ولم تعد تشعر أنها مضطرة إلى التخلص من انتصارها . وعندئذ وجب على الدول العربية أن تواجه شعوبها

بينما خالق هامش مناورتها كثيراً ، ويمكن دائمًا أن تقام الوعود بتحرير سيناء بالجيوش النظامية ، لكن كل يوم كان يبرهن أن ذلك من المستحيل . وكل يوم يمر كان يبرهن أن الجيش الإسرائيلي ، الذي كان طيرانه يخرق بدون عقاب أجواء مصر العليا ، ويقصف القاهرة ، ويخرق المجال الجوي السوري ويدمر مطار بيروت ، ما زال هو الأقوى .

حركة التحرير في فلسطين :

أكثر من ذلك ، لقد حرر النصر الإسرائيلي الشعب الفلسطيني من نير البিروقراطيات العربية وأعطاه أخيراً إمكانية بده نضاله الثوري التحرري ، ولم يكن أمام الشعب الفلسطيني ضحية القهر الاستعماري الصهيوني الأولى ، أي مخرج آخر . وحتى قبل الحرب العالمية الثانية كان الشعب الفلسطيني قد أصبح أكثر جذرية من الشعوب العربية الأخرى . وقد تعرّب الحزب الشيوعي الفلسطيني الذي أسسه بعض المثقفين اليهود في العشرينات ، خلال الثلاثينات . وفي تلك الحقبة كانت الأممية الشيوعية تلعب دوراً ثورياً ، يشهد على ذلك شعار تعرّب الحزب الذي رفع منذ 1924 . وفي وجه خيانة الطبقات القائلة العربية أصبح الحزب الشيوعي الخزب العربي الوحيد للتحرر الوطني ، لكنه كان ضعيف الجذور بشكل لم يسمح له أن يحول ثورة 1936-1939 إلى ثورة لا تقهّر تحت قيادته . وكانت الحرب العالمية وسياسة روسيا القائمة على تجنب الصدام مع الإمبريالية ، ثم بعد الحرب سياستها كدولة ، هي أسباب انحطاط الشيوعية الفلسطينية . لقد تحول الحزب خلال الحرب إلى « جبهة وطنية » غامضة ومع الاعتراف بتقسيم فلسطين في 1947 نشا حزب اسرائيلي كان مданاً - على الأقل شقه اليهودي - للسقوط في الصهيونية . وقد دفع هذا الوضع الجماهير العربية إلى الحيرة ، مهجرتين ، ومعدمين حاول الفلسطينيون في البداية المساهمة في الحياة السياسية للبلدان المجاورة حيث التجأوا ، وبشكل خاص إلى الأردن وسوريا ولبنان . وهم هنا أحد أسباب انزلاق البعث إلى موقع يسارية . ثم فيما بعد سعوا إلى تنظيم أنفسهم -

كفلسطينيين ، وخبرة 1956 القصيرة ، حيث اضطروا إلى الوقوف وحدين أمام إسرائيل ، بدون حماية عربية ستعلّمهم الكثير ، إذ سيتدرّبون على القتال . ومن هذه الخبرة ولدت فتح في 1 جنفيه 1959 ، المنظمة الكبرى لنضال الشعب الفلسطيني . بدأت فتح وفرعها العسكري العاصفة في 1965 الكفاح المسلح . أما حرب حزيران (يوليو) فقد عملت على اختفاء صنائع منظمة التحرير لفرض فتح كقيادة لحركة التحرر الوطني الفلسطيني . وجعلت معركة الكرامة في مارس (آذار) 1968 من الشعب الفلسطيني العقبة الرئيسية أمام الاستعمار الإسرائيلي . وهدف فتح في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية حيث يتساوى كل المواطنين من يهود وعرب - ليس فقط في الحقوق لكن أيضاً في الواقع ، الأمر الذي يقتضي تصفية الامتياز الاستعماري والعرقي ، وإذن تصفية النظام الرأسمالي الذي يقوم عليه هذا الامتياز - يحدد الأفاق الثورية الوحيدة الممكنة .

إن النضال ، والنضال وحده سيقرر الأشكال النهائية لحل مشاكل المشرق : دولة موحدة أو ثنائية القومية ، إتحاد شرق أوسطي أو شيء آخر . والتنازع حول هذه المشاكل اليوم لا يخدم موضوعاً إلا الذين يريدون تأخير المعركة المعادية للأمبريالية .

ليست فتح المنظمة الكفاحية الفلسطينية الوحيدة . فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ولدت عام 1960 ، من حركة القوميين العرب ، أكدت هي الأخرى أن الشعب الفلسطيني هو المسؤول الأول عن قضيته . وأحد أجنبتها الذي يُسمى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين يؤكد طابعه الماركسي اللييني ، لكنه لا يتميز عن فتح في الممارسة ، وعلى كل حال كونت مختلف منظمات الكفاح مجلساً وطنياً فلسطينياً واحداً .

إن ظهور الشعب الفلسطيني على مسرح النضال قد غير من معطيات المشكلة ، ليس فقط في فلسطين لكن أيضاً في الأراضي العربية التي يتمرّكز

فيها اللاجئون العرب - الأردن ولبنان بشكل رئيسي - وفيما وراء ذلك في العالم العربي برمته .

لم يكن للدولة المصطنعة في شرق الأردن ، المعطاة للأمير عبد الله الذي صار ملكاً عام 1946 أية حياة سياسية حتى تم ضم الضفة الغربية الفلسطينية إليها عام 1948 ، ولقد أضاع عبد الله الخائن الذي سقط قتيلاً في 1951 بسبب تأمره مع إسرائيل ، ثم ابنه طلال ، وابن ابنه حسين تدريجياً سيطرتهم على البلاد .

وكانت عصبة التحرر الوطني ، التي خرجت من الشيوعية الفلسطينية من 1949 إلى 1955 الحركة السياسية الوحيدة المنظمة فعلاً في البلاد . لكن خطها الانهاري - « تغيير السلطة في عمان قبل مهاجمة الاستعمار الإسرائيلي » - حرمتها من كسب الجماهير إلى صفها وربطها بالأوساط المثقفة ، ومنذ أزمة 1956 أصبح الطريق مفتوحاً أمام « الناصرية » الأردنية التي تجسدتها حكومة سليمان النابلي القصيرة الأجل ، والتي حازت على دعم شيوعي العصبة ، وتصفية الملك حسين لهذه الحكومة فيما بعد يشير إلى خطل الأمال التي علقت على سياسة من هذا النوع . واستستفيد فتح من دروسها وتعمل على تنظيم سلطتها الثورية الخاصة في المخيمات وخارج المخيمات في الأردن حسب حاجات الكفاح المسلح في فلسطين المحتلة .

انبعاث القومية العربية :

حتى لبنان الصغير الوديع وجد حياته السياسية تقلب مع دخول الشعب الفلسطيني إلى المسرح . لقد تمكّن لبنان الرسمي من الهرب حتى يومنا هذا من التحولات التي قادت البرجوازية الصغيرة إلى رأسمالية الدولة التابعة في سوريا وفي العراق وفي مصر . وقد دفعت الوظائف الخاصة التي شغرها في النظام الامبرالي في المنطقة - ملحاً للرساميل وجنة سياحية - إلى الاعتقاد أن « سويسرا الشرق الأوسط » ستبقى باستمرار خارج دائرة تأثير حركة تحرر

الشعوب . وسقوط بشارة الخوري عام 1952 الذي يجسد حكم الأثرياء الفاسد والذي كان يؤمن سير النظام ، لم يغير في الواقع شيئاً ، كذلك كان إسقاط شمعون في 1958 وإنزال ثم رحيل البحارة الأميركيين في صيف السنة ذاتها ، لكن كل شيء تغير منذ 1967 في اللحظة التي تبني فيها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان موقفاً كفاحياً ، فالدولة اللبنانية لم تعد منذ ذلك الحين ملجاً مضموناً لرساميل أمراء العرب والبيروقراطيين « الاشتراكيين » .

والجزيرة العربية ، والسودان ولibia والمغرب الأقصى تأثروا بدخول الشعب الفلسطيني الساحة .

فالوقت قد تغير منذ ذلك بشكل لم يعد يسمح لشركات النفط ولشيخ البدو بالسيادة التي لم ينزع عنها في الجزيرة العربية . لقد ظلت العربية السعودية التي نشأت عشية طرد الشريف حسين من مكة ، بعد الحرب العالمية الأولى بالتأكيد مملكة الأرامكو . لكن ظهرت نوبات حضورية عمال وبرجوازية صغيرة أجبرت العائلة المالكة على القيام ببعض التنازلات . أما سقوط إمام اليمن البدر في سبتمبر 1962 ، والانتفاضات الشعبية في جنوب اليمن ، وتصلب حركة التحرر الوطني في هذه المنطقة فقد أدخلت مملكة سبا العتيقة إلى العالم المعاصر وتدخل السعوديين الدائم لصالح القبائل التي ظلت مخلصة للبدر في اليمن ، وتدخل المصريين من 1962 إلى 1967 الذي استند إلى العناصر المعتدلة في النظام الجمهوري (السلال ، ثم فيما بعد القاضي عبد الرحمن الإبراني) فلم ينجحا في تصفية الجمهورية الجديدة . بل بالعكس ، استطاع اليمنيون الجنوبيون أن يستفيدوا من دروس الفشل النسيي للقوى الثورية في اليمن . وقد اضطروا لإفشال المخطط البريطاني في إدامة تقسيم البلاد إلى سلطنتان صغيرة ، إلى السير للأمام .

رغم وجوده شيئاً ما على هامش العالم العربي لم يكن السودان أيضاً بعيداً عن حركة التحرير ، وإعطاء السلطة المحلية للطبقات التقليدية - أشباه

الاقطاعيين في الأخويات الدينية ، الأنصار والأشقة - طبقاً للاتفاقات الإنكليزية المصرية لعام 1953 - لم يضمن للامبرالية سيطرة مستقرة ، ليس فقط الشيوعيون الذين بدأوا تنظيمهم منذ 1944 ، والطبقة العاملة - خاصة نقابتها القوية للسكك الحديدية - والبرجوازية الصغيرة حاملة الشهادات لم تتأخر في إظهار نعمتها من فترة لأخرى ، لكن أيضاً مع سقوط النيابية الشكلية ، ثم سقوط ديكاتورية عبود التي حاولت أن تقيم سلطتها على قاعدة البرجوازية الصغيرة الحضرية ، اندفعت الجماهير الحضرية والريفية بدورها في الحركة . والتمرد المستوطن في الجنوب ، غير العربي ، هو رد نصف عفوبي ونصف مدفوع لل فلاحين على القهر الامبرالي الذي يستخدم بiroقراطية الشمال - ويستخدم في الوقت ذاته كوسيلة ضغط أمبرالية ضد هذه البيروقراطية . لقد تبني الشيوعيون والديمقراطيون السودانيون في الشمال والجنوب دائماً من هذه المسألة الموقف الصحيح الواجب : فضح قهر الشعوب الجنوبية دون الوقوع في فخ الامبرالية وعملائها الجنوبيين ، وضد الطريق المسدودة للتتمثل بالقوة ، اقترحوا دائماً الوحدة الشعبية في إطار احترام الخصوصيات المتبادل .

وحتى ليبيا الصحراوية ، مملكة النبطيين قد تلقت فعل دخول الشعب الفلسطيني الساحة ، والانقلاب الذي استبدل الملكية العتيقة بفريق من العسكريين ذوي الأصول البرجوازية الصغيرة ، هو ، إلى حد كبير ثمرة العداون الإسرائيلي في 1967 .

أما المغرب فقد ظل طويلاً بعيداً عن التيارات التي تحرك العالم العربي الشرقي بسبب الاستعمار الفرنسي وأشكال قمعه الخاصة والمشكلات المحلية التي ولدها ، وكذلك بسبب بعده الجغرافي ولامامحه الخاصة - أساساً « بربريته » . لقد قادت السيطرة الفرنسية في الجزائر ، ربما لأنها بدأت مبكراً جداً قبل نشوء الامبرالية ، ويسبب تأخر نمو الرأسمالية الفرنسية ، إلى استعمار استيطاني جزئي « لصغر البيض » . وسيطبق النظام نفسه على تونس والمغرب . ولن تتطور أشكال أكثر تقدماً من الاستعمار إلا فيما بعد في

المغرب ، وخاصة في المغرب الأقصى تميزها الاستثمارات المنجمية بل حتى الصناعية للرأسمال المصرفي الفرنسي . لقد اختفت الاستقرارية العقارية الجزائرية من زمن طويل - تحت ضربات عبد القادر (1830-1848) في الواقع أكثر من ضربات الاستعمار - بينما قويت استقرارية المغرب الأقصى مع الاستعمار ، أما حالة تونس فهي بين بين . حتى لو أن هذه البني تفقد اليوم شيئاً فشيئاً من قيمتها أمام صعود البرجوازية الصغيرة المشتركة في البلدان الثلاثة فقد طبعت إلى وقت كبير الحركة الوطنية بطابعها . وهكذا أعطت حرب الإبادة التي رافقت فتح الجزائر ، حتى 1948 ، طابعاً فلاحياً شعبياً للمقاومة الجزائرية في الوقت الذي عملت فيه على تحطيم الصفووات الحضرية وعلى هجرتها الجماعية . والشرايع الجديدة التي خلقها الاستعمار من جديد في المدن ليس لها علاقة لا بالريف ولا بالطبقات القديمة الحضرية القائلة . وهذا ما جعل وطنيتها سطحية لوقت طويل وأدى إلى أن تكون مطالباتها تمثيلية ، كما حددها عباس فرحات بعد الحرب العالمية الثانية . لكن معارضته « الأقدام السوداء » أغلقت هذه الأفق . وشتاً فشيئاً ستنقل حركة المقاومة إلى الأوساط الحضرية الشعبية وإلى العمال المهاجرين في فرنسا . من هذه الحركة ستولد إنفاضة 1954 المساحة . وفي الواقع خلال حرب الجزائر (1954-1962) ستولد فعلياً الوطنية الجزائرية . هذه القطيعة الطويلة من 1850 إلى 1945 بين الفترة القديمة للوطنية الجزائرية ، وابنائها المعاصر غائبة في تونس والمغرب اللذين استعمرا في وقت متاخر . وهذا يفسر فقدان الحركة الوطنية الحديثة هنا لسابق شعبية كما في الجزائر . فالحركة الوطنية التونسية التي تكونت في الثلاثينيات في الأوساط البرجوازية الصغيرة ، ستبقى بعيدة عن الوهم التمثيلي . لكنها ستظل دائماً برجوازية معتدلة ، كما يجسد ذلك الشخص التي ارتبطت باسمه منذ نشوئها ، بورقيبة . وعندما هددت ثورة جماهير الفلاحين عام 1954 هذه الحركة بالتجاوز أمكن بفضل سياسة التنازلات الفرنسية التي قادت إلى الاستقلال في 1956 إعادة السيطرة على الموقف . أما في المغرب الأقصى حيث كان

الاستعمار حديثاً أكثر ، فالاستمرارية أكثر بروزاً . وهذا ما يفسر كيف سارت الحركة الوطنية الحديثة الحضرية خلف الصفوat التقليدية التي أمنت قيادتها حتى الاستقلال .

ولدى خروجه من ليل الاستعمار الفرنسي الطويل لم يكتشف المغرب شخصيته ، في عزلته عن العالم العربي الشرقي إلا بصعوبة . وهكذا كانت وطنيته محلية صرفة ، رغم أن شعور الانتفاء إلى العالم العربي لم يكن غائباً ، والتطور السياسي للدول المغرب خلال العقد 1960-1970 تعبّر عن انتقام الواقع الاجتماعية العميق من الواقع السياسي الظاهري ، الذي صاغته ملابسات الاستعمار . والحركة الوطنية الجزائرية وجدت نفسها ، بعد أن وصلت إلى قمة جذريتها خلال سنوات الحرب الأولى في قبضة الشرائح الاجتماعية البرجوازية الصغيرة ، التي أصبحت فيما بعد المستفيدة الرئيسية من الاستقلال . وفي تونس انزلق الدستور شيئاً فشيئاً بتأثير الصعود المتزايد للبرجوازية الصغيرة ، من ليبرالية رأسمالية إلى « إشتراكية وطنية » ، أما في المغرب الأقصى فلم يصل النظام بعد إلى استقراره : لقد كاد الضغط البرجوازي الصغير أن يتتصّر في 1960 وفشلـه يفسـر عودـة القـوى التقـليـدية المحافظـة . لقد أنهـت تونـس والجزـائر عمـليـاً خطـ تـطورـهاـ، من وطنـية مـعتـدـلةـ في تـونـسـ وـمنـ جـنـرـيـةـ ثـورـيـةـ فـلاحـيـةـ فيـ الجـزـائـرـ إـلـىـ اـشـتـراكـيـةـ وـطنـيـةـ . أماـ المـغـربـ فـلمـ يـنجـزـ بـعـدـ هـذـهـ الفـقـرـةـ منـ تـارـيـخـهـ ، لـكـنـ القـوىـ اـجـتمـاعـيـةـ وـسـيـاسـيـةـ لـلـاشـتـراكـيـةـ الـبرـجـواـزـيـةـ الصـغـيرـةـ موجودـةـ مـنـذـ هـنـاكـ .

إن عام 1967 يحدّد إفلاس السلطة القومية البرجوازية الصغيرة التي استند إليها استمرار النفوذ الامبرالي ، ومعه التخلف ، بغض النظر عن تقلبات السياسة الخارجية . ويداً أن الحلف السوفياتي كان حلـفاً ظـرفـياً . وبـدونـ التـقـليلـ منـ قـيمـةـ التـناـقضـاتـ الذـاتـيـةـ لـلـمـجـتمـعـ العـرـبـيـ التيـ دـفـعـ أـلـيـهاـ عـرـضـياًـ هـذـاـ الحـلـفـ ، لاـ بدـ منـ القـولـ أنـ الـاسـتـراتـيجـيـةـ العـامـةـ التيـ شـكـلـ هـذـاـ الحـلـفـ أحدـ عـنـاصـرـهاـ (ـماـ يـسـمـىـ بـالتـطـورـ الـلـارـأـسـمـالـيـ)ـ كـانـ مـفـلـسـةـ لـمـحـالـةـ .

لقد وضع العدوان الإسرائيلي عام 1967 حداً لتوازن الوضع القائم خلال عشرين سنة سابقة ، وسخرية التاريخ أرادت أن تكون نتائج هذا العدوان ، الذي كانت اسرائيل ترمي من ورائه إلى تدعيم الوضع القائم بفرضها على الدول العربية قبولة نهائياً ، معاكسة . ولم يقم العدوان الإسرائيلي إلا بفضح عجز القومية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، أكان دعمها غربياً أم سوفيياً ، أكانت قائمة على قاعدة رأسمالية محلية ليبرالية أم حكومية . ولم يقم إلا بتحرير قوة واحدة قوة الشعب الفلسطيني . وبعمله هذا فتح عصراً جديداً في العالم العربي : عصر الكفاح المشترك لشعوب المنطقة ضد الامبراليية والصهيونية ، هذا الكفاح الذي لا يمكن إلا أن يتمتزج في حينه مع معركة الثورة الاشتراكية .

وعلينا ، بالمناسبة ، أن نعيد النظر ب بصيرة في طبيعة الرد الأيديولوجي للقومية العربية على الهزائم المتعاقبة من 1948 حتى 1967 ، لأن ذلك يكشف مأزق القيادة البرجوازية الصغيرة . لقد استدعت الردة العنف على هزيمة 1948 نشوء حركة القومية العربية (حركة القوميين بين المثقفين المجمعين في بيروت من فلسطينيين ولبنانيين وسوريين وأخرين . وشعار «الوحدة العربية أولاً» كان ردأً طبيعياً . وتقارب الحركة مع الناصريين والبعثيين في سنوات 1958-1961 لم يكن فيه ما يدهش . وفشل عبد الناصر في سوريا في 1961 قاد إلى تكوين جناح يساري مستقل في 1964 بينما عملت هزيمة 1967 على تصليله . وكل محاولات تجاوز الناصرية خرجت من هذه الحركة . لكن ما كان مصير هذه المحاولات بالفعل ؟ المنظمة الأولى التي تكونت عشيّة 1967 . الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بالرغم من معاداتها للناصرية وللبعثية وحتى لفتح بقيت بدون آفاق إجتماعية إنها تدين الخيانة لكنها لا تفهم طبيعة الخيانة الطبقية ، وتحميل جورج حبش ، الذي خرج من الجامعة الأمريكية في بيروت ولماضيه القومي المعادي للشيوعية مسؤولية هذا الموقف لا يكفي . لكن هل ستقوم الجبهة الشعبية الديمقراطية التي أنشأها نايف حواتمة بعد ستين فعلياً

بنقد القومية من موقع طبقية جديدة ، نظرياً وعملياً؟ لا شيء يدل على ذلك بعد . في اليمن الجنوبي ذهبت الحركة بالتأكيد أبعد مما سارت إليه في أي مكان ، وهذه الحركة قد خرجمت من اليسار الأقصى للقوميين . لكن في الوسط الفلسطيني ستتجدد الجبهة الديمقراطية ولن تخرق عملياً حدود الحركة القومية ، أما في لبنان فأن منظمة العمل الشيوعي ، بالرغم من إعلاناتها الماركسية اللينينية والأهمية التي تولتها للثورة الثقافية الصينية تبقى فريق مثقفين صغير . ومهما بدت جبهة الرفض بعد 1973 محبيبة للقلب فهي لا يمكن أن تحل محل استراتيجية جماهيرية صحيحة وفعالية . إن عيب هذا العمل ، الذي ليس بعد فعلياً عملاً ثورياً ، لكنه على الأقل نواة جينية هو الذي يفسر ابعاث الأرهابية اليائسة لأيلول الأسود .

الفَصْلُ الرَّابِعُ الْمُسْتَقْبَلُ الْعَرَبِيُّ : قَوْمَيَّةٌ بِرْجَوَازِيَّةٌ أَمْ شَفَوَرَةٌ ؟

1 - من هزيمة 1967 إلى انتصار 1973: مهلة جديدة للبرجوازيات العربية :

حتى هزيمة حزيران يونيو 1967 كانت صورة العالم العربي بسيطة التركيب مطبوعة بالصعود الذي لا يقاوم لحركة التحرر الوطني . وكانت هذه الحركة قد جرفت على التوالي مصر والمشرق ثم المغرب في سلسلة من النضالات المتوجة بالانتصارات التي جسدها استرجاع الاستقلال وتصفية الأنظمة القديمة الإقطاعية الكمبرادورية . وكان لهذا العالم أيديولوجيته ونموذجه مصر الناصرية ، وزعيمه الكرزمي عبد الناصر . والنفائض الذاتية لهذه الحركة الوطنية البرجوازية الصغيرة لم تكن تظهر للوعي الشعبي . وكان من السهل تحويل مسؤولية هزيمة 1948 في فلسطين إلى الأنظمة الاستعمارية الجديدة الزائلة . وتكوين رأسمالية الدولة التابعة تدريجياً اختلط بالانتقال إلى الاشتراكية إلى حد كبير ، ومعظم الشيوعيين أخطأوافهم هذا الموضوع فالتحقوا شيئاً فشيئاً بالأنظمة الجديدة «التقدمية» متكتفين بإدانة «جوانبها السلبية» من حين لآخر ، دون أن يكون في مقدورهم فهم حركتها الأساسية وطبيعة المستقبل التي تعد له.

أما هزيمة 1967 فقد نزلت كالصاعقة لنكشف عن ضعفها الجوهرى الذى لا ينفصل عنها . هل كان النظام الناصري أفضل من نظام فاروق؟ لقد حررت الهزيمة النقد . وفي الدرجة الأولى نقد الفلسطينيين . لكن أيضاً نقد كل القوى الدفينة التي أخضعها حتى ذلك الحين طوفان الفكر الناصري . وقد ذكرت

الهزيمة في ذات الحين الشعوب بالأهمية الخاصة للمسألة الفلسطينية وللموحدة العربية معاً . والمناطق التي دخلت لتوها في عصر الاستقلال - المغرب ، السودان والخليج العربي - وجدت نفسها مضطرة أن تأخذ موقفاً فورياً في الصراعات الكبرى التي تجيش في العالم العربي . وكانت حركة التحرر الوطني قد حلّت في مصر والمشرق ؟ بسبب قدمها بعض المشكلات مثل مشكلة الاستقلال قبل أن تبرز المسائل الحيوية المتعلقة بالمستقبل بوقت طويل : مسألة الوحدة العربية ، ومسألة قدراتها على فرض نفسها على الساحة الدولية (وبالتالي وضع حد للتحدي الصهيوني) ومسألة الطبيعة الطبقية للسلطة والاستراتيجية التنمية التي تتماشى معها . أما في المناطق الأخرى فقد تم العبور فوراً من المشكلات القديمة إلى المشكلات الجديدة .

كان من الممكن أن تدشن هزيمة 1967 فترة جديدة : فترة الثورة الاشتراكية . لكن لم يكن هناك أية قوة ثورية متقدمة بما فيه الكفاية لتشريع في تحقيق المهمة ، لا في مصر أو المشرق ، ولا حتى في فلسطين . وسندفع غالباً ثمن الزحف الناصري . وبسبب عدم وجود قوة بديلة استطاعت البرجوازيات العربية أن تأخذ مهلة ، وإذا أرادت أن تصبح الوضع كما يناسبها ، فعليها أن تصفي أولاً أجنحة التطور الثوري ، وبالدرجة الأولى في فلسطين . وبعد أن تم ذلك انفتح الطريق للعودة إلى الدبلوماسية ، ثم إلى الثأر العسكري ، وتكونت بذلك ظروف تجديد التحالف مع الامبرالية . وبعد أن أمكن لنصر 1973 العسكري واستعمال سلاح النفط بفعالية أن يظهر استعادة البرجوازية العربية سمعتها ، ودخل العالم العربي بهذا في مرحلة جديدة ، مطبوعة بغروب الناصرية .

تصفية الخطر الثوري الفلسطيني :

الخطر المباشر ، بالنسبة للبرجوازيات العربية يأتي من الوضعية الثورية التي نشأت في فلسطين على أثر حرب حزيران (يونيو) . ومع ذلك فقد استطاع النظام الأردني خلال ستين من تصفية الخطر الذي كانت تمثله الحركة

الفلسطينية على المدى القصير . أما في لبنان فقد توقفت المعارك بين اللاجئين الفلسطينيين والقوات الحكومية في أكتوبر (تشرين الأول) 1969 بعد توقيع اتفاقية القاهرة من قبل زعيم فتح ، ياسر عرفات والقيادة اللبنانية . وقد بدأ الامتحان الكبير في الأردن في جنفيه 1970 . وكان وفد الوساطة (مصر ، الجزائر ، ليبيا ، السودان) قد فصل في حزيران (يونيو) بين المتحاربين . لكن القتال اندلع من جديد في سبتمبر (كانون الأول) ، ووصل إلى قمته مع معركة عمان التي أضعها الفلسطينيون . واتفاقية حسين - عرفات الموقعة في القاهرة في 27 سبتمبر ، عشية موت ناصر تعبير عن هذا الفشل . وفي جنفيسي كانت القواعد الفلسطينية قد صفت نهائياً في الأردن .

لم ينته اليسار الثوري العربي من الخصم على مسؤولية هذه الهزيمة . فالحركات الأقلية (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية) تهم عرفات وفتح بأنها كانت ضحية أوهام برجوازية صغيرة أقامت على أساسها استراتيجية وحدة الجبهة العربية التي هي سبب هذا الفشل : وكان من المفروض توقيع خيانة الحلفاء من عبد الناصر وحسين وعدم الاعتماد على أوهام الوطنية العربية . لكن إذا نظرنا إلى ما كانت تفترحه الحركات الأقلية وإلى ما كانت تعمله فلن نستطيع إلا أن نشعر بضعف تحليلاتها التي تستند إلى بعد واحد للكفاح المسلح الثوري الاشتراكي . ونظرية البؤرة التي صاغها غيفارا تربط أفق الكفاح المسلح الثوري بشعار الانتفاضة الفورية ، أي بدون عمل تحضير سياسي للجماهير ، فالانتفاضة وحرب الغوار ستوقف بالمثال الصالح فقط ، فوراً الإمكانيات الثورية للجماهير . وتنظير وتعيم الاستثناء الكوني هو أصل هذا التصور . وهكذا تركت المقارنة مع الفيتنام . فالظروف الموضوعية في فلسطين ليس فيها ما يقربها من الفيتنام . ليس فقط بسبب الطبيعة الجغرافية للأرض ، لكن أيضاً بسبب الظروف السياسية : وهناك مليونا إسرائيلي مسلحين حتى أسنانهم في خط المواجهة ، وبالكاد العدد ذاته من الفلسطينيين نصفهم متزوج السلاح ، بالإضافة إلى أن نضجهم السياسي لم يكتمل بعد . كان من

الضروري امتلاك الشجاعة للتفكير بشن نضال طويل ومتعدد الأشكال . ويدل ذلك فضلت الحركات الأقلية الأعمال الاستعراضية ، خاصة الهجمات الفردية وتحويل الطائرات التي وصلت إلى قمتها في 1969 - 1970 . ولم يستخلص بعد الدرس من فشل هذه الأعمال فنياً وسياسياً . بل بالعكس دفع هذا الفشل الفرق الأقلية إلى الانتقال إلى الهجوم في 1970 في الأردن ، متحملين بذلك مسؤولية ما حدث . واغتيال وصفي التل في القاهرة في نوفمبر 1971 رغم أنه لا يزعج أدبياً أي عربي ، إلا أنه كان يعبر عن اليأس الذي يكشف بدوره عن المأزق السياسي . هذه الانتقادات لا تعني أنه كان من الضروري اتباع استراتيجية جبهة موحدة عربية . إنها تعني فقط أن فراغ الصبر الطفولي لدى الجماعات الأقلية قد أخر موضوعياً نضوج الجماهير وأضعف تنظيمهم ، الذي هو فتح ، أردنا أم لا . ونفائص وأخطاء فتح تحمل دون شك قسطها من المسئولية ، ول يكن فقط في خلقها الظروف التي ساعدت على ظهور الحركات الأقلية ، ثم التي سمح لها هذه الحركات بأخذ المبادرة التعيسة في الهجوم . والنقد الذاتي لفتح يتركز أساساً على هذه النقطة . وهذا يشهد بأن فيها مكان للثورين .

والتحليل النقدي لأيديولوجية الحركة الفلسطينية ، الذي يمكن أن نشير في مجاله إلى العرض الذي قام به فؤاد رزوف⁽¹⁾ ، يسمح لنا بأن نفهم بشكل أفضل الأسباب العميقة لهذا الفشل . لقد حرم الاستيطان الصهيوني في فلسطين الشعب الفلسطيني من وطنه ، ولم تبق في الأراضي المحتلة إلا فئة قليلة بينما يتجمع حوالي المليونين من اللاجئين في مخيمات الأردن ولبنان وسوريا . وهؤلاء الذين لا يعملون إلا المحظوظين منهم كعمال مؤقتين ليسوا مندمجين في أية سيرة إنتاجية مستمرة . وأيديولوجية العودة التي تسيطر

(1) فؤاد رزوف ، « مقدمة لدراسة الثورة الفلسطينية » ، أعمال حول الرأسمالية والاقتصاد السياسي ، عدد رقم 9 ، جامعة فانسين باريس 1973 .

عليهم لهذا السبب ، والمتجاورة مع بقاء العلاقات الأبوية السابقة وعقلية الانتماء إلى الزعماء كانت تمنعهم من شن حرب ثورية حقيقة . وفتح التي تمثل بعمق الفئة الاجتماعية لللاجئين ، بدل أن تدرك أن الحرب التحريرية هي أيضاً اجتماعية في الوقت ذاته ، ردت هذه الحرب إلى سلسلة من وصفات الكفاح المسلح . بالتأكيد أن الظروف الملحوظة للنضال التحريري في فلسطين ، كما هي دائماً خاصة . لكن مهما كانت هذه الظروف، لا يمكن للنضال التحريري أن ينجح إلا إذا كان في الوقت ذاته ثورة اجتماعية : هذا هو الشرط الذي لا يستغني عنه ، الذي يسمح للجماهير الشعبية ، بقيادة البروليتاريا أن تأخذ القيادة الفعلية ، وتعطيها قوة لا تقاوم، مهما كانت قوة العدو . وبهذا المعنى تكتسب دروس الصين والفيتنام وكمبوديا ولاوس بعدها كونياً . وعدم إدراك ذلك سمع للبرجوازية الصغيرة أن تحتوي عملياً قيادات الحركات الفلسطينية ، هذه البرجوازية التي فرضت تصورها للجبهة ، ليس كتحالف طبقات تحفظ كل منها باستقلاليتها ، لكن كخلط عجيب . وهكذا قصر النضال على بعده العسكري الوحيد ، الذي لم يخضع لمتطلبات التطور السياسي للقوى الاجتماعية الشعبية . أما المنظمات الأقلية وبالدرجة الأولى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فقد وجدت دعمها لدى البرجوازية الصغيرة المثقفة والمتجذرة في المخيمات وخارجها . الواقع أن هذه الفئة ، ! لا تستطيع بذاتها ، وبالانفصال عن الجماهير الفقيرة أن تطور إلا أيديولوجية يسروية «لطليعة تحمل المعرفة الماركسية - الليبينية». أما في الأراضي المحتلة فلا تشكل الجماهير الفلاحية بعد إلا احتياطي .

فإذا كانت تلك الجماهير قد استدرجت كبروليتاريا في الاقتصاد الإسرائيلي وكانت الأمور ساعدت على تكوين وعي طبقي ثوري . إلا أن الطابع الاستيطاني للمشروع الصهيوني يستبعد هذا المال .

أما برجوازيتها فقد اختفت واندمجت بالطبقات القائدة الأردنية ، أو أثرت برجوازية كمبرادورية مهاجرة في دول الخليج .

العودة إلى الدبلوماسية ، ونار 1973 العسكري وعواقبه

وعلى كل حال أعطت مأساة الفلسطينيين الأولوية من جديد للساحة الدبلوماسية . ومهمة يارينغ التي بدأت في يناير 1969 تحت إشراف الأمم المتحدة ، استمرت حتى 1970 و 1971 ، وتم دعمها في نوفمبر 1971 ببعثة منظمة الوحدة الأفريقية (بعثة سينغور - غروون - أهيجو - موبيتو) . لم تهم المفاوضات الفلسطينيين لكنها كانت تهم الدول : إسرائيل من جهة ومصر وسوريا والأردن من الجهة الثانية . كانت الدولتان الكبيرتان متتفقتين ليس على المضمون ولكن على الشكل أيضاً وعلى مراحل العودة التدريجية إلى الوضع السابق ، على أساس قرار 22 نوفمبر . ولم يكن الفلسطينيون المنظمون يشكلون في تلك المرحلة عقبة كبيرة ، ومع ذلك لم يرتسם في الأفق أي حل . لقد كانت معارضة الشعوب العربية للاستسلام - في مصر وفي سوريا أساساً - حقيقة واقعة ، لكنها كانت معارضة صماء وغير قادرة على قلب التوازن في ميزان القوى على المدى القصير . والديماغوجية الإقليمية التي لم تدخل الرجعية في استغلالها («لترك هؤلاء العرب الذين لم يسيروا لنا إلا الخيبات ولتحل مشاكلنا المصرية» ، الخ . . .) لم تجد أي صدى لدى الجماهير المصرية لكن النظام - مع العياء العام - لم يشعر بالتهديد الفوري .

والعقبة الوحيدة كانت إسرائيل . فلم تكن ترغب في القيام بالمبادرة المتطرفة منها والتخلّي عن الأراضي المصرية . فإذا كان بالضرورة توسيعية . وفكرة تجمیع یہود الشتات یفترض التوسع الإقليمي . إن هجر «قانون العودة» ، الذي هو الشرط البدائي لحل واقعي لل المشكلة لأنّه وحده يمكن أن يعطي الحدود (الإنسانية والجغرافية) لفلسطين مزدوجة الأقوام (أو إذا شئنا ثنائية القومية) ، سوانية وعلمانية ديمقراطية كما تقترح فتح ، إن هجر هذا القانون يعني التخلّي عن الدعوة الصهيونية . لم يكن هناك إذن حل دبلوماسي ممكن غير الاستسلام : معاهدة سلام تخلّي من خلالها مصر وسوريا والأردن عن الأراضي المحتلة إلى السيادة الإسرائيلية .

وبالعكس من ذلك ، أدى الانتصار الإسرائيلي إلى تقوية الجناح التوسيعى الأكثر تشديداً . وقد أمكن لإسرائيل أن تأمل بالتحول إلى « دولة عظمى » صغيرة في المنطقة ، حالة محل الدول القديمة الاستعمارية ، ودافعة الدول العربية إلى حالة عجز دائم ، أي أن تصبح باختصار الوكيل الامبرىالي الرئيسي في المنطقة . « الامبرىالية - الفرعية» المسيطرة .

وهذا الاختبار الإسرائيلي لم يفقد البرجوازيات العربية كل دور فقط في المنطقة لكنه يهدى محاولات السادات أيضاً في الوصول إلى حل للمشاكل المأساوية والعاجلة الاقتصادية لمصر على طريقته . كان على دعوة الرساميل العربية والغربية ، في مشروع الانفتاح الساداتي ، أن تخلق الازدهار الاقتصادي وترضى الجماهير المستفيدة من قبل رأسمالية الدولة الناصرية وال الحرب والمنتظرة بفارغ الصبر . الواقع أنه طالما ظلت البرجوازية المصرية عاجزة عن تأكيد نفسها في الداخل والخارج ، لن تستطع إقناع الرساميل الأجنبية بالمجيء .

هكذا كانت الحرب المطلوبة لتصحيح الوضع ذات هدف دقيق ومحدد^(١) . وكان على السادات أن يفكر في إعدادها ، وفي دورانها وعواقبها بالاتفاق الوثيق مع الملك فيصل . والنظام السعودي الحليف الطبقي الأكثر إخلاصاً للامبرىالية الأمريكية ، لم يكن أقل حاجة إلى تصحيح الوضع . إذ بالإضافة إلى صعود الامبرىالية الفرعية الإسرائيلية ويموازاته ، بدأت مطامع إيران أيضاً ترتسم في الأفق كمنافسة على هذا المنصب . فقد أخذ الشاه المبادرة ، بعد سقوط مصدق وتدمير الحركة الشعبية وطليعتها - حزب تودة الأمين لموسكو - في تحديث فوقي : إصلاح زراعي برجوازي ، تصنيع قائم على العوائد النفطية ، وتكوين قوى مسلحة كبيرة^(٢) ، وفي وجه إيران القوية

(١) انظر محمود حسين ، مصر ، ماسبيرو 1975 .

(٢) طبعاً تكونت قوى ثورية أخرى تجمعت تحت راية الإسلام ومنهم فدائيو الشعب ومجاهدو الشعب ، الأمر الذي أدى إلى الثورة الخمينية فيما بعد . ولكن هذه هي قصة أخرى .

بسكانها البالغين 35 مليوناً عدداً ، شعرت السعودية وإمارات الخليج بتضاؤل إمكاناتها . وفي نهاية 1972 احتل الشاه بقواته المسلحة جزر طومب وأبو موسى العربية دون أن يشعر بال الحاجة إلى احترام الشكليات وتجنب إشارة حساسية العرب .

لم يكن من الصعب إقناع الروس للحصول على أسلحتهم . وليس لدى هؤلاء في الواقع الخيار . والأمر كذلك فيما يتعلق بمنظمة التحرير التي لم تعد تكون ، بعد ضربها قوة مستقلة . وقد تم أيضاً كسب دعم дипломاسية الشيطرة للجزائر ، كدولة تقف في طليعة البلدان غير المنحازة ، وتتمتع بعلاقات طيبة مع موسكو والصين وهي مقبولة في الوقت ذاته في الغرب . أما موافقة القذافي فلم تكن حتى ضرورية .

كانت أهداف الحرب إذن محددة : استعادة الكرامة العربية ، استرداد سيناء والجولان عن طريق المفاوضات ، إقامة فلسطين صغيرة عربية مستقلة عن الملك حسين ، ثم الاعتراف النهائي في المقابل بدولة إسرائيلية بعد إعادتها إلى حجمها الحقيقي ، وهذا يعني فرض البرجوازية العربية نفسها على الولايات المتحدة كمفاوض رئيسي ، ووضع حد لمطامع إسرائيل وإيران في لعب دور أميراليات فرعية قوية . وقد أخذت الاستراتيجية العسكرية إلى هذه الأهداف . وإذا لم تفلح محاولة ضرب هذا المخطط من قبل إسرائيل عندما طورت هجومها في الجولان في 11 أكتوبر (بدأت الحرب في 6 أكتوبر 1973) ثم محاولتها محاوطة الجيش الثالث المصري في السويس عشيّة وقف إطلاق النار 25 من الشهر ذاته ، فذلك يرجع إلى أن كيسنجر وبريجنيف كانوا قد توصلوا إلى اتفاق في 22 أكتوبر في موسكو لمساعدة إسرائيل على أن تتمسك بأفكار أكثر واقعية . ولن تظهر الخلافات السوفيتية الأمريكية من جديد إلا في وقت متأخر ، عندما أسرعت البرجوازية العربية ، مأخذة بالنتائج الفورية للحرب إلى « شكر » الاتحاد السوفيتي على جهوده - ربما أسرع مما يجب - وحين عادت إسرائيل من جهتها إلى موقفها السابق . ومؤتمر جنيف

الذى افتتح في 20 ديسمبر - كتازل الذى تخلت عنهم اتفاقية الفصل بين القوات المصرية والإسرائلية ، والتي وقعت أخيراً في 18 يناير 1974 رغم غضب الجزائر والعراق ولبيا - لم ينعقد بعدها ، أو على الأقل فوراً . وقد جهد السادات إلى تقوية حلف واشنطن - القاهرة - رياض ، فاستقبل نيكسون - عشية استقالته بسبب فضيحة ووترغيت - وقام بالخطوات الأولى في اتجاه مصالحة إسرائيل . وانقاً في المستقبل . كان السادات يتوقع في حينه فتح قنال السويس وإحياء البلاد بتدفق الرساميل العربية والأجنبية .

لقد كسرت حرب 1973 بالتأكيد أسطورة إسرائيل التي لا تهرب في عيون الجماهير العربية وافتتحت في إسرائيل فترة جديدة ، يمكن أن تسمح للسكان ، الذين مسّت معنوياتهم بالبلد أخيراً في مواجهة الحقيقة . وبعد ربع قرن من النشوء دخلت الصهيونية حالياً في طريق التدهور . أما النصر فقد أعاد بناء سمعة البرجوازية العربية في الداخل بينما أقنع الربط بين هذا النصر واستخدام سلاح النفط الولايات المتحدة بأهمية لعب الورقة العربية على الصعيد العالمي .

ومع ذلك فقد نفست الفقاعات بسرعة . أولاً لأن إسرائيل لم تتخلى بعد . وقد مرت ستة أشهر على حرب أكتوبر دون أن تطرح مسألة الانسحاب من كامل سيناء ، وأقل من ذلك من الجولان أو أن تقبل مسألة المفاوضة وقيام دولة فلسطينية تديرها منظمة التحرير . والتهديد بعقد مؤتمر جنيف من جديد لم يعد له أي وزن . لقد ذهب السادات بعيداً في التنازلات ، وسريعاً جداً . ففي 1975 قبل بإعادة فتح القنال دون أن يستعيد بالمقابل حتى مضائق سيناء . واتفاقية سبتمبر 1975 الإسرائلية المصرية لا تشير إلى أي تقدم ملموس . بل بالعكس ، أن إقامة فنيين أمريكيين في سيناء يفقد مصر كل هامش مناورة ممكنة : فهذه الإقامة بما هي حرمان لمصر من اللجوء المحتمل عملياً إلى الحرب ، تضع القاهرة تحت رحمة واشنطن فيما يتعلق بانسحاب لاحق ممكّن للإسرائليين .

وإذا كان السادات قد قبل شرطًا بهذه القسوة فلأنه كان يعتقد بالهبوط العاجل لمطر الدولارات . لكن الانفتاح على الخارج لم يكن له في الواقع إلا نتيجة واحدة : الثراء السريع لبعض السماسرة المنحدرين من «الطبقة الجدليّة» والتدحرج العميق لظروف الجماهير .

2 - عصر التصحيح والعودة إلى الأمور السابقة : نهاية الناصرية ، نحو حركة جذرية .

هل أعلنت هزيمة حزيران (يونيو) 1967 ، وما تبعها من تصحيح الوضع في 1973 نهاية الناصرية؟ الأكيد هو أن 1967 ثم 1973 قد سهلت ، في الوقت الراهن ، الانزلاق نحو اليمين : تدعيم الأنظمة الكلاسيكية اليمينية ، مما جعل من فيصل بطل الساعة ، ومن إمارات الخليج أمثلة نجاح ، وأعطى لملك المغرب ثقة جديدة بالنفس . إنه التصحيح في مصر وسوريا واليمن والسودان وتونس . وفي مواجهة هذا الانزلاق هل تستطيع نواة المقاومة (الجزائر ، العراق ، ليبيا) أن تقاوم أم أن تطور الحركة التجذيرية التي تعطي اليمن الجنوبي وظفار مثلاً عنها سبيوع من حقل فعاليته بقدر ما مستسر التصحيحات العربية إلى المأزق ؟

اليمين العربي التقليدي : نفس جديد أو نشيد الجمعة ؟
فيصل بطل اليوم . من كان يعتقد ذلك ؟ عندما حاولت السعودية في 1958 ، بمساعدة أوناسيس أن يقني بعض ناقلات النفط اكتفت الأرامكو بتنقيب جيبيها لتمشيط همتها . ثم حاول النظام السعودي بعجل أن يستعيد شرعيته مستعيناً بالناصرية الصاعدة : وفي 1960 سعى أول وزير نفط عربي إلى الحصول على شيء قليل من الثروة الخيالية . لكنه فشل . كان حلفاؤه بالتأكيد ضعافاً جداً : فالامير طلال والبرجوازية المستيرة في الحجاز ، التي تقف موقف المعارضة الدائمة من أمراء نجد الوهابيين ، كانا بلا وزن يذكر . لكن اتحاد الجزيرة العربية الشعبي ، الذي أنشأه الناصريون لم يكن يتمتع بوزن أكبر : فالمساعدات الصغيرة التي قدمها عبد الناصر في الستينات ، وبعض

الاتفاقات التي عقدها مع قبائل شعر لم تستطع أن تصفي الحسابات مع الشخص الذي كن له عبد الناصر أعظم الحقد : ففي 1964 انتصر فيصل نهائياً ومعه كما يبدو أرامكو أيضاً⁽¹⁾.

وحتى الخمسينات لم تكن شركات التجمع النفطي الشهير تشغل بالها بالطبقات القائمة المحلية ، لا في فنزويلا ولا في إيران ولا في العراق ولا في العربية السعودية . كانت الفترة فترة استعمال القوة ، وفترة الاتفاقيات السرية بين الامبراليين ، والامتيازات المأخوذة مجاناً والعوائد المحلية الرمزية . والشعب الإيراني هو الذي وضع دون شك حداً لهذه الفترة الذهبية من النهب اللا محدود . وهزيمته لم تتمكن من تجنب إيجاد تسوية حول اقتسام العوائد 50% - 50% التي بدأ تعميمها منذ الخمسينات . وكان هذا الاقتسام شديد التفاوت مع ذلك إذ أن حساب الأرباح كان يتم في هذه الفترة على أساس أسعار مصطنعة ، الأسعار المعلنة التي دفع تدهورها التدريجي بالدول المنتجة إلى تكوين الأوبيك عام 1960 . وخلال عشر سنوات لم تسفر جهود هذه المنظمة عن نتائج كبيرة حتى جاء اليوم الذي سمحت فيه الظروف للبيبا عام 1970 بالحصول على شروط أفضل . وهكذا لم تعد الجزائر، طليعة السبعينات ، وحيدة . وفي 1972 بدأ الهجوم الكبير على صعيد الأسعار واقتسام الأرباح من جهة وصعيد الأشراف - خاصة فيما يتعلق بوتيرة الاستغلال - من جهة ثانية .

وشكل جميع المنتجين كتلة متراصة : إيران التي اشتدت مطامع شاهها الامبرالية الصغيرة ، وفنزويلا البنكية ، ونيجيريا والغابون الخاصة للاستعمار الجديد ، والجزائر والعراق ولبيا وحتى فيصل ملك العربية السعودية وأمراء الخليج . وقد أمكن تجاوز تناقضات المصالح - حسبما إذا كان المنتجون يتمتعون باحتياطات محدودة ويفضلون تقليل الإنتاج ، أو إذا كانوا يملكون مصادر لا محدودة - . أما الإشراف فقد أصبح بيد الدول المنتجة ، التي عندما

(1) انظر فرد هاليدي ، الجزيرة العربية بدون سلاطين ، بيليكان ، 1974.

لم تؤمِّن كل الشركات في هذا الميدان كما فعلت الجزائر والعراق ولبيا ، فرضت أن يكون لها حصة أغلبية تبلغ 60٪ بشكل عام ، لقد انتهى الأمر بالغرب إلى قبول هذه الشروط ، وعندئذ لم يعد الانشغال السائد هو جني الربع الأقصى من الذهب الأسود ، لكن ضمان تأمين الإمدادات . وهذا الضمان مؤكَّد تقريباً ، ولو لم تأخذ بالاعتبار إلا مسألة أن الأرباح التي أصبحت تحجزها في قسمها الأكبر البرجوازيات المحلية ، تتيح اندماجاً أعمق في النظام الرأسمالي العالمي ، كما أظهرت ذلك المناقشة حول إعادة تشغيل المداخيل النفطية .

لكن في الواقع عرفت البرجوازية العربية أن تستخدم بمهارة كاملة سلاح النفط ، ليس فقط في النطاق العام للأوبيك في سبيل تقوية مواقعها الاقتصادية ، لكن أيضاً كوسيلة سياسية . ومهما كان الحقيقى والهزللى فى « معركة النفط » - قطع النفط وتنقيص الإنتاج - فإن البرجوازية العربية قد وصلت إلى أهدافها : لقد اضطررت واشنطن أن تنظر إليها بجد . ولقد دفع بفضل حياته ثمن ذلك دون شك فاغتيل في 1975 في ظروف لم تلق عليها بعد جميع الأضواء ، لكن حيث ليس من المستبعد أن يكون للمخابرات المركزية ضلعاً بذلك .

وابهة النفط ، التي تدعت أيضاً بفضل عمُّت دول الخليج العربية الصغيرة . فلم يكن أحد يتبع إلى هذه الدول المصطنعة حتى 1973 . وكان يمكن للكويت المستقلة شكلياً منذ 1961 أن تخفي وتدوب في عراق قاسم ، لو لا حماية رجال المظلات الإنكليز ومعارضة عبد الناصر لخصمه في بغداد . وديمقراطية الكويت لا تخدع أحداً ، هناك حيث الأغلبية من غير السكان الأصليين ليس لهم أي حق . أما بالنسبة للدول الأخرى في المنطقة ، فلم يجعلها أسيادها البريطانيون مستقلة إلا عشية الأزمة النفطية في 1971 . أما في قطر حيث عائلة الأمير الوهابي آل ثاني تسيطر بدون خوف من أحد فلم يكن هناك أية مشكلة . وكذلك الأمر في أبو ظبي وفي ساحل عمان : فقد استبدلت

المخابرات المركزية على عجلة في 1966 الشیخ الهرم شخبوط ، الشدید التخلف بابنه زید لتسمع بتحديث البلاد ، أي لتجعل من الممکن استغلال النفط . وقد تكررت العملية ذاتها بنجاح مماثل في مسقط في 1970 : فترك السلطان الهرم سعید بن تیمور مكانه لقابوس . وعمان التي ذهب عن البال أنها مستعمرة إنگلیزیة أصبحت دولة مستقلة . وتحب الصحافة الغربیة أن تبرز الفرق بين خمود الإمارات العریبة المتحدة أو قطر وحیویة البحرين . إن مجتمع الجزریة أكثر تعقيداً ربما من مجتمع الساحل وثروة البلاد النفطیة أقل . لكن ليس هناك ما يبعث على الإعجاب عندما يدعى الأمیر آل خلیفة الرسامیل الأجنبیة إلى استغلال طاقة البلاد بسعر بخس في سبيل إنتاج الألمنیوم المکرنس للتصدیر لدیه . لا على هذا الصعید ولا على صعید الديموقراطیة لا تقدم البحرين مثلاً يحتذی .

لقد كان لصعود الثروة الجدیدة للعریبة السعیدیة وللخليج أصداء بعیلة . ليس فقط في القاهرة حيث أصبح الأمراء يستقبلون بما يليق بإمارتهم كما في لندن ونيس ولاس فيجاس ، لكن أيضاً في المغرب الأقصى كما في لبنان الأدنی ، لقد شعر اليمین التقليدي بدمه يتجدد . وبعد أن كان الملك الحسن الثاني تحت تهدید الناصریة المحلیة في 1970 ، استطاع أن يؤخر أجله . وقد أضفت المحاولة المخفقة في يولیو 1971 ، التي أعقبت محکمات مراكش ، أوهام التیار الوطّنی البرجوازی الصغیر . وهكذا سمح الملك لنفسه ، بعد أن استعاد ثقته ، بتصفیة خصمه الممکن أوفقیر ، ثم قام لترويج ذلك كله ، بتوحید الأمة حول شخصه منذ 1974 مستغلًا مسألة الصحراء الإسبانية . أما موریتانيا ، التي ولدت كمستعمرة جدیدة ، فقد توجهت منذ 1972 تدريجیاً أمام خطر التوسعیة المغریبة نحو الجزائر . لكن الم تخیب الجزائر ظن نوافشط عندما ساندت أطروحة استقلال الصحراء الإسبانية ؟ هكذا تم الوصول إلى اتفاقیة مدريد في نویمبر 1975 التي أعطت ثلثي البلاد إلى المغرب وثلثها الآخر إلى موریتانيا ، مدعمة بذلك العلاقات بين الرباط ونوافشط .

وفي لبنان ، انتقل الكتائبيون الفاشيون بزعامة بشير جميل ، بعد أن شجعوهم هزائم المقاومة الفلسطينية ، إلى الهجوم في 1974 و 1975 ، وبدأوا اصطياد الفلسطينيين في شوارع بيروت ، وتدحرج الوضع تدريجياً ليقود إلى الحرب الأهلية . حرب طبقة بالتأكيد لكنها مفتعلة إلى حد كبير بالنزاعات الدينية . لقد انتهت اليوم الدولة الطائفية اللبنانية ، والتقسيم العملي سُلم لبنان الصغير الماروني للقوى الأكثر رجعية ، بينما نشأ في الجنوب ، بمساعدة الفلسطينيين ، وفي الشمال حلف شعبي غير طائفي . لكن هل سيتوصل إلى إعادة بناء لبنان على أسس جديدة ؟ إن العقبات الداخلية عظيمة ، ويزيد في خطورتها دعم الأميركيين وحلفائهم من العرب وكذلك التهديدات الإسرائيليّة . ولا يمكن للدور الذي لعبته سوريا التي كان همها الأساسي منع انتصار اليسار اللبناني ، أن يمر بمحض . فليس المقصود أقل من التصفية النهائية للحركة الفلسطينية ، وتحطيم منظمتها ، م . ت . ف . ، وتشتيت سكان المخيمات إذا لزم الأمر ، أي أن تتكرر في لبنان العملية التي حصلت في الأردن عام 1970 . وهذا الشرط الأول لتوقيع سلام نهائي مع إسرائيل .

مصر ، سوريا ، السودان ، تونس : عصر التصحيف والعودة إلى الأمور السابقة : لقد عجل موت جمال عبد الناصر في سبتمبر 1970 من الانعطاف الذي بدأ في 1967 في مصر . والانزلاق نحو اليمين تحول فيما بعد إلى قلب عنيف إن كان ذلك على صعيد التحالفات الخارجية ، أم على صعيد التوجهات الداخلية . ففي 1971 تمت تصفية النواة الرئيسية للتجمع الناصري القائد ، بعد اتهامها بالتأمر ، وتم توقيف نائب رئيس الجمهورية علي صبري ، والفريق محمود فوزي ، ووزراء سابقين ورؤساء شرطة ، وبالتالي تحديد شعراوي جمعة وسامي شرف . وأعاد السادات في الوقت ذاته الاعتبار لعملاء وسياسيين من العهد القديم عرفاً بتعاطفهم مع الأميركيين ، كالأخرين أمين ، وكبار المالك العقاريين الذين حاولوا مجابهة الإصلاح الزراعي وسماسرة فاسدين ، ووضعهم في موقع قيادية حساسة .

وعلى صعيد السياسة الخارجية ، صفي السادات التحالف مع الاتحاد السوفييتي وأعلن عن إيمانه بكتسحة زوار الولايات المتحدة كما استقبل في حفاوة عظيمة نيكسون وتخلى بصراحة عن التضامن العربي ليفاوض مباشرة مع إسرائيل تحت رعاية الأميركيين ، إلخ . وعلى الصعيد الداخلي ، أعلن عن قدوم عصر جديد ، سماه الانفتاح ، أي ليبرالية اقتصادية . وبدأ القطاع الخاص ، مع التشجيع يحتل موقع جديدة في كل القطاعات التي تسمح له بتحقيق أرباح إضافية سريعة من المضاربة ويساعد التضخم المبطن ثم المكشوف ، وبشكل أساسي في قطاع التجارة والبناء والعقارات . ووضع القطاع العام تحت الوصاية أصبح أحد عروض النظام الرسمية .

منذ 1973 أخذت حكومة حجازي الجديدة ، كما فعلت منذ 1974 حكومة ممدوح سالم الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك . وظهرت في 1974 و 1975 مجموعة القوانين والمراسيم التي تعفي الاستثمارات الأجنبية من الضرائب خلال خمس سنوات ، وتفتح لها منطقة القناة كمنطقة حرة نهائياً من كل ضريبة أو رسوم ، وتسمح لمصارف الأعمال الأجنبية أن تتجاوز قواعد الصرف ، وتطلق حرية الاستيراد الخاص ، وتحل المؤسسات القطاعية الحكومية ، ومؤسسات الإشراف التابعة للشركات العامة ، وتطلق هذه الشركات لقانون المزاحمة ، وتدعى رجال الأعمال إلى المساهمة في إدارتها ، وتضيق من سلطة ممثلي العمال ، وتطرح أخيراً للبيع في السوق جزءاً من أسهمها . وفيما يتعلق بالإصلاح الزراعي رفع التعديل القانوني في حزيران يونيو 1975 الأجور بنسبة 25٪ ، كما سمح للملك بطرد المستأجرين غير المجزيين ، وأعطى للمحاكم العامة مسؤولية حل التزاعات التي ظلت حتى تلك اللحظة من اختصاصات اللجان الريفية ، القرية أكثر من الفلاحين .

كانت السلطة الجديدة تعلق أمالها كلها على معونة خارجية أمريكية مكثفة وعلى تدفق رساميل النفط العربية في سبيل التغلب على المشكلات القصيرة الأجل على الأقل . وفكرت إذن بإعطاء الرأسمال الأجنبي والم المحلي

الضمادات الفصوى السياسية والاقتصادية . لكن هذه التنازلات لم ترجع الثقة إلى الرساميل العربية ، كما أنها لم تقنع الولايات المتحلة بالقيام بجهد استثنائي . ذلك أن معارضة الطبقة العاملة ، والشعب بأكمله ، وإلى حد ما معارضه الطبقة التي استفادت من النظام الناصري لضرب القطاع العام ، بالإضافة إلى معارضه الفلاحين المتوسطين الذين انتفعوا بالإصلاح الزراعي ، يجعل من الصعب العودة إلى الوضعية القديمة . ومكذا قمعت سلسلة من الإضرابات في حلوان والمحلة الكبرى في سبتمبر 1974 ، وبنابر ومارس 1975 بعنف . إن مهلة « المتاب » التي أرادت أن توهم بوجود حرية التعبير للتيارات السياسية المختلفة ، باستثناء أقصى اليسار انكشفت بسرعة ، فهذه العملية لم تستطع أن تخفي عودة اليمين القريب من الامبراليية بقوته . وجاءت استقالة محمد حسين هيكل رجل ثقة الرئيس الراحل عبد الناصر - قبل أن يكون رجل ثقة السادات - من الأهرام لتعبير عن القطعية النهائية مع التيار الناصري .

ثم جاءت الخطة المؤقتة 1974 - 1975 لتمهد ظروف الازدهار . لكنها انتهت بالإخفاق : فلم تأت المساعدة الخارجية المتطرفة ، 1100 مليون جنيه ، أبداً (لم يتم جمع أكثر من 450 مليون منها) ، واشتد التضخم وزاد العجز في الميزان التجاري من 200 مليون جنيه في 1972 إلى أكثر من 1300 مليون عام 1975 . ويشتد التضاد بين بؤس الشعب وإثراء مجموعة الساسرة الصغيرة .

إن الاختيارات المختلفة والمتناقضة للناصرية هي التي خلقت ظروف التضخم وعدم التوازن . وأسلوبها البيروقراطي دعم الطبقة التي ظهر قسم منها اليوم شديد الرجعية . وأدت تصفية المنظمات الشعبية إلى انتقال السلطة . ومنذ منتصف السبعينيات كان يبدو بوضوح لليسار المصري أن استراتيجية التحديث والتصنيع لا يمكن إلا أن تقود إلى الإفلاس ، وأن فشل الخطة الخمسية ، وظهور التضخم ، وهشاشة التبعية للخارج ، لا تمثل أخطاء عرضية لكنها تعبر عن الحدود الموضوعية للطبيعة الطبقية للنظام .

أما في سوريا فليست المكتسبات الرئيسية لرأسمالية الدولة تحت التهديد الجدي بعد . ولكتنا نستطيع الكلام عن انزلاق إلى اليمين ، ذلك أن عهد الأتاسي كان يسمح بالضغط اليساري الذي كان يدفع بالبلاد إلى تجاوز رأسمالية الدولة . وقد زال بانقلاب أكتوبر 1970 الذي قام به الجناح اليميني للبعث . وقد أوقف الفريق حافظ الأسد ، الذي سلم مقاليد البلاد منذ ذلك العين كل اليسار البعثي القديم ، نور الدين الأتاسي وصلاح جديد وإبراهيم مانحوس كما وضع حداً لنشاطات الفلسطينيين . ومهما الأساس من ذلك ليس إلغاء هذا الاتجاه في التطور ولكن إيقافه أولًا . وعلى هذا الصعيد كان مضطراً أكثر من السادات إلى التردد : فلإسرائيل تهديد بلاده أكثر بكثير مما تهدد مصر .

أما في السودان فإن المعركة بين الأشكال القديمة للسيطرة الامبرالية وسيطرة رأسمالية الدولة الوليدة لم تنته بعد . وعند انقلاب 1969 الذي سلم السلطة للفريق جعفر النميري اضطر النظام إلى تجنب الصدام مع الشيوعيين . ففي 1970 لم تتمكن الحكومة من البقاء ، على أثر محاولة الانقلاب اليميني لقطاعيي النظام القديم ، خاصة زعماء أخويات الأنصار الأقوية إلا بفضل دعم الشيوعيين . لكن بعد أن شعر بقوته بعد هذا الانتصار قرر النظام الهجوم على اليسار : ففي فبراير (شباط) 1971 منع الحزب الشيوعي ، وفي مايو (أيار) أعلن نظام الحزب الواحد . أمام هذه الهجمة المفاجئة حاولت بعض عناصر الحركة الشعبية (من شيوعيين ونقابيين ومثقفين وطلاب) القيام بانقلاب عسكري في تموز (يوليو) 1971 . وأعقب فشله توقيف الآلاف وشنق القيادات (وخصوصاً عبد الخالق محجوب القائد الشيوعي) في هذه الأحداث المؤسسة ، كان دور القذافي - الذي سلم ركاب الطائرة التي كانت تقل زعماء اليسار السوداني إلى الخرطوم - والساسات دوراً حاسماً . وهذا أصبح النظام حبيس اليمين القديم ولن يبحث بعدها عن فرض أهداف تطور رأسمالية دولة فعلية .

في اليمن الشمالي نجح الناصريون في إعادة البلاد إلى نقطة البدء .

حتى موت الإمام أحمد في 1962 كانت السياسة تتلخص في اليمن في عداء البرجوازية التجارية السنوية (الشافعية) الساحلية لسيطرة الإمام الزيدية وشيخ الداخل الذي يتحكمون بفلاحين معزولين كلياً عن العالم. والانقلاب الذي قام به المشير الجمهوري والناصري عبد الله السلال لدى وفاة الإمام ، والذي كان يعني تحية ابنه البدر منذ البداية ، كان من الممكن أن يفتح عصراً جديداً . لكن برفضهما التحالف مع الفلاحين المستغلين ، وباختيارهما التحالف مع برجوازية الساحل خدم السلال وبعد الناصر القوى الرجعية . فقد اضطرت مصر ، على أثر إخفاق التدخل العسكري الطويل (1962 - 1967) وبالتالي تمهد الهجوم المعاكس للبدر ومن ورائه فيصل ، إلى الخروج من الساحة بعد هزيمة 1967 . واليسار المحلي الذي ضربه الناصريون لم يستطع أن يتحول إلى بديل : وظهوره في 1968 عندما حاصر البدر صنعاء كان ضئيلاً . وما أعقب ذلك هو التصحيح البسيط : فخلف الواجهة الجمهورية عمل فيصل من اليمن تابعاً ، نظرت إليه البرجوازية اليمنية بدورها نظرة حسنة لشعورها بخطر تزايد التجذير السياسي في اليمن الجنوبي .

لبنان المغرب أي تونس ، قدمت أيضاً صورة لتصحيحها تلقي باشتراكيتها . فالناصرية المحلية كانت هنا تتاجأ فجأً يجمع بين خطابات المجاهد الأكبر وبين «اشتراكية» أحمد بن صالح الأمريكية . وقد أبعد بن صالح في سبتمبر 1969 . وتسرّ اليوم حكومة الهادي نوريرة الشؤون الجارية . وكل يوم يمر يتبع أكثر الأن للبرجوازية الكمبرادورية أن تحتل جزءاً من الأرض التي كانت البيروقراطية قد أخذتها منها .

الجزائر ، العراق ، ليبيا ، اليمن الجنوبي: ناصرية متاخرة أم آفاق جديدة؟ يمكن أن نقول ببساطة أن جميع الظروف الموضوعية كانت قد اجتمعت فيما توجه الجزائر الجديدة نحو اليسار : الجنور الشعبية لجبهة التحرير ، وكذلك التركيبة التي ميزت الوضع لدى دخول الاستقلال . وهجر الاقتصاد الزراعي التصديرى من قبل «الأقدام السوداء» أتاح لمطالب الفلاحين أن

تفصل عن نفسها ، مثلها مثل المشاريع الصغيرة الحضرية التي فتحت للإدارة الذاتية العمالية إمكانات لم تكن موجودة في مكان آخر من العالم العربي . وورثت الدولة الجزائرية في ذات الوقت موقع استراتيجية كانت فرنسا قد سيطرت عليها خلال السنوات الأخيرة التي سبقت الاستقلال . فالدولة الفرنسية كانت تسيطر في الحقيقة على القطاع النفطي الذي كانت قد طورته بأمل تدعيم استقلالها النفطي في مواجهة الشركات الأمريكية المهيمنة على الكارتيل النفطي . وكانت قد أخذت المبادرة ، في إطار مخطط قسنطينة ، وأمام ضعف الرأسمال الخاص ، للبدء بتصنيع سريع لكن تبعي في الجزائر . وخلال السنتين قامت الدولة الجزائرية بتنمية هذه المواقع عن طريق التأميمات المتتظمة التي اكتملت بين عام 1966 و 1971 وعن طريق تدعيم الإشراف الدقيق على القطاع الخاص (الإشراف على الصرف ، على الأسعار ، على التموين ، إلخ) . ووسيطت الدولة ، في الوقت ذاته ، من سلطانها على حساب التسيير الذاتي في الزراعة والمشاريع الصغيرة .

وكانت استراتيجية التنمية تأمل ، على هذه القاعدة ، بتصنيع سريع للبلاد مستند على إقامة وحدات حديثة قوية إن كان ذلك في القطاعات القاعدية («الصناعات المصنعة» حسب التعبير الرسمي) أم في القطاعات الاستهلاكية . ويقدر تقدم هذه الإنشاءات ، المملوكة بالمدaxيل النفطية ، ظهرت أشكال جديدة للتبعية حل محل الأشكال القديمة الاستعمارية . والتشوهات الموروثة من الماضي - التأخر الزراعي بالدرجة الأولى - عملت على تضيق السوق الداخلية وفرضت بسرعة مواجهة مسألة تصدير المواد الصناعية . إن التقنية المستوردة تكلف غالباً جداً ، وهي تتجلد بسرعة باللغة لا تسمع للجزائر بأن تواجه إمكانية السيطرة عليها وحيازتها . في حين أن التبعية تجاه المنافذ والأسواق الخارجية تفرض وجود هذه التقنية⁽¹⁾ .

(1) انظر أنقا براندل BRANDELL. I ، الجزائر والشركات المتعددة الجنسيات ، وثيقة مسحوبة على الرونير ، جامعة Uppsala 1974 ، وجان انرستد Jan. Annerstedt

والتناقضات التي كان النظام الناصري قد اصطدم بها تنمو أيضاً هنا :
البقرطة وسلبية الجماهير (فشل تكوين حزب شعبي) والترابط الوثيق بين
الطبقة الجديدة والرأسمال الأجنبي ، إلخ . ووفرة الموارد المالية ، نسبياً ،
بقدر ما تسهل عملية التطور في إطار تقسيم دولي جديد غير متكافئ للعمل
يحل محل التقسيم القديم ، تسرع في الوقت من نمو هذه الخصائص⁽¹⁾ .

ويبقى أن الوضعية الدولية التي يرتسم من خلالها التطور الجزائري
مخالفة للوضعية التي واجهتها مصر الناصرية . فهذه الأخيرة كانت في صدام
 مباشر مع الصهيونية ، وغارة في التزاع الشرقي وفي المعركة التي رمت فيها
 الدول العظمى بقوتها في المنطقة . أما الظاهرة الجزائرية فتظهر في فترة دخل
 فيها النظام الامبرالي في أزمة وزادت فيها التناقضات بين العالم الثالث
 والمراكم الامبرالية واشتدت ، في حين حسمت فيها تلك التناقضات التي
 كانت تدفع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى المواجهة . لقد كان عدم
 الانحياز القديم - لناصر وتيتو - كما يشير إلى ذلك اسمه ، رفضاً للاندماج في
 هذا المعسكر السياسي العسكري أو ذاك . أما اليوم فإن عدم الانحياز الذي
 تزعمه الجزائر أصبح مرادفاً للنضال في سبيل استقلال العالم الثالث
 الاقتصادي .

وعلى كل حال لم تستنفذ الجذور الشعبية لجبهة التحرير كل آثارها بعد
 على الصعيد الداخلي . وإذا تفاقمت التناقضات في استراتيجية الاندماج في
 تقسيم العمل الدولي الجديد بسبب الأزمة يمكن لهذه التزعنة الشعبية أن تبعث
 من جديد . والشروع في « الثورة الزراعية » التي دشنها يوم الدين تشهد على

= ورولف غومستافسن R. Gustavsson : نحو تقسيم اقتصادي دولي جديد للعمل ،
 ستوكهلم ، 1975 .

(1) انظر محمد حربى ، في منبت جبهة التحرير الوطني - الشعبية الثورية في الجزائر ،
 باريس 1975 ، ثم كادر أمون K.AMMOUN وكريستيان لوکات Ch.LEUCATE وجان
 جلاك مولان J.J.MOULIN ، الطريق الجزائرية ، ماسيرير 1974 .

الطابع الحيّ لهذه الشعبوية التي يعمقها التناقض الثقافي الخاص في الجزائر . فقد اختارت الجزائر بعد أن حاول الفرنسيون تغيير طبيعتها استعادة عريتها . لكن هذا الاختيار يتعارض مع شكل تطورها . فالتنسيب المدرسي بالعربية يقتضي تطوراً بطيئاً من القاعدة ، بدءاً بالريف ، في حين أن الطريق الأقصر لتكوين يد عاملة حضرية مكملة هو التنسيب بالفرنسية . هذا التنسيب الذي أدى منذ البدء ، إلى نتائج مدهشة ، أعظم بكثير مما حصل عليه الاستعمار الفرنسي ذاته إذ أن تناقضاً من هذا النوع ، و يومين شديد الإدراك له ، يمكن أن يهدد أسلوب التطور المتبع حتى الآن .

تقدّم الناصرية العراقية ، من بين كل الناصريات المحلية ، ملامح شديدة التنوع . دون شك لم يعن استبدال عبد السلام عارف بالمهيب أحمد حسن البكر في تموز (يوليو) 1968 أي تغيير في النظام . والدعم الذي قدمته بغداد لانقلابي اليسار السوداني يرجع دون شك إلى العداء الذي كانت تكتبه بغداد تجاه القاهرة . وقد اضطرت الديماغوجية أن تترك مكانها لكلام أكثر انسجاماً بقدر ما كانت تقوى موقع صدام حسين وجبهة اليسار الذي تدعّمه وتضم اليوم الجناح اليساري للبعث ، والحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردي . وإذا كان الحزب الشيوعي العراقي قد تبني الكثير من الأطروحات التحريرية ، فإنه لم يفقد - حتى هذا التاريخ -، وهو الوحيد الذي بقي سليماً من الشيوعية العربية القديمة ، كل جنور بروليتارية .

لكن المقصود هنا الحديث السياسي فقط . أما استراتيجية التنمية فتبني استراتيجية رأسمالية الدولة ، وليس هناك ما يميزها في هذا الإطار عن الاستراتيجية التي أفلست في مصر الناصرية . ولم يتم الوصول بعد إلى حل المشكلة الكردية ، ولن يتم إلا مع تطور سلطة شعبية في عموم مناطق البلاد .

في ليبيا ظلل نظام القذافي ، منذ سبتمبر 1969 كما هو ، رغم خفوت معلمه الفكري . لقد لعب القذافي ، رغم تصريحاته العنيفة المعادية

للأمبراليّة ، في حين ظل دائمًا مسلماً سلفياً ومعادياً للشيوخية ، دوراً كبيراً في الانقلاب الرجعي في السودان ، وكان من الممكّن لنزعته القوميّة أن تفتّن الجماهير الشعبيّة المصريّة ، لكن تقليلديته قد بعثت فيهم السخرية .

أمام هذه اللوحة الخاسرة للناصرية يجب أن نشدّ على بريق الأمل الذي جاء من جنوب الجزيرة العربيّة ، ومرة ثانية يفتح الطريق بلد شديد الفقر والتخلف . وبعد أن كان في الماضي البعيد مزدهراً أصبح جنوب الجزيرة بايّساً منذ عدّة قرون : فعدن التي كان يقطنها 100,000 نسمة في القرن الثالث عشر ، لم تعد تضم ، بعد أن أضاعت وظائفها منذ اكتشاف البرتغاليين للطريق المباشر بين أوروبا وأفريقيا الشرقيّة وأسيا ، إلا 500 ساكن عندما انتزعها الإنكليز في 1939 ، ومسقط التي كانت تسيطر على إمبراطوريّة عظيمة بحريّة ، وتعد 55000 نسمة حتى 1850 ، بدأت تفقد سكانها بسرعة بالغة بعد سقوط الإمبراطوريّة حتّى لم يبق فيها إلا 8000 في 1870 . والبرجوازية التجاريّة السنّية في الساحل لم تستطع حتّى أن تولد من جديد مع النهوض الاستعماري لعدن . والشقّ الرئيسي من البرجوازية الكمبرادوريّة الجديدة استوردته الإنكليز من الهند ، مخفّفين بذلك الشافعيين المحليّين إلى موقع ثانويّة . أمّا في الداخل فكانت تعيش جماعات فلاحيّة أقلّية كما في كثير من مناطق العالم العربي : بقايا المجتمعات القرمطيّة ، الجماعات الحميريّة في ظفار ، وسكان جبل عمان الأباشيّون . والديوان الاستعماري البريطاني كان قد فرض عليهم سلاطين من بضاعة رخيصة ، قساة عنة . وعندما فررت إنكلترا بعد 1956 أن تراجع إلى الشرق من السويس ، وتجعل من عدن قاعدة كبرى كان من السهل عليها أن تنشئ اتحاداً يسيطر عليه السلاطين ويُخضع لها . ولم يكن هناك ما يدعوها لتوقع خطر جدي : ففي عمان ظلت ثورة الإمام غالب ضدّ سلطان مسقط في 1957 - 1959 داخل إطار السياسة التقليديّة ، وعندما تم احتواوها ، أصبحت تعبّر في استمرارها عن مجابهة المصالح النفطيّة الإنكليزية والأمريكيّة التي كانت تتنازع من خلال الشيوخ على واحة البريسي . ولم تفصح الحركة

البرجوازية للنهضة في عدن عن أي تهديد خطير ، رغم دعواتها إلى الوحدة اليمنية وعدانها للسلطان .

لا إدارة المخابرات الإنكليزية ولا المخابرات المصرية ، ولا مركز المعلومات الأمريكي C.I.A لم تشک لحظة بأن بإمكان فلاحي الداخل أن يقدموا جواباً على مشاكل العالم العربي المعاصر . وقد اتفق تكوين الاتحاد في 1962 مع ثورة هؤلاء الفلاحين العامة المتخلفين زعماً . لكن جبهة التحرير القومية لجنوب اليمن قد أعلنت منذ البداية أهدافها . وقد فتحت منذ 1964 النار لتعلم هؤلاء الفلاحين أن ساعة الثأر المنتظرة منذ عشرات السنين قد حانت . وستفصل العناصر المترددة ، المتأثرة في ذلك الوقت بالمجد الناصري ، منذ 1965 عن الحركة لتكون بقيادة عبد الله الأصبع والمكاوي جبهة تحرير اليمن المحتل ، التي سمحت ، في عداتها للحرب الفدائیة ، للجبهة القومية أن تتجذر أكثر ، رغم معارضة زعيمها - قحطان الشعبي - وتنفصل عن الناصريين . لقد كانت الأغلبية مستعدة للاستمرار ، وحيدة في الساحة ، وللقضاء على السلاطين ووضع الإنكليز أمام الأمر الواقع ساعة الاستقلال 30 نوفمبر 1967.

لم تنته جمهورية جنوب اليمن الشعبية من حل مشاكلها بعد ، بل بالعكس لم تبدأ إلا بإدراك طبيعة هذه المشاكل الحقيقة . وانهيار اقتصاد عدن الطفيلي ، على أثر إغلاق قناة السويس ، ساعد دون شك في نهاية المطاف ، اليمن الجنوبي على اكتشاف الصيغة الماوية التي تذكر دائماً أنه يجب الاعتماد على القوى الذاتية . وفي مارس (آذار) 1968 أمكن للفريق اليساري ، عبد الفتاح إسماعيل ، سالم ربيع علي وعلي ناصر ، بعد إبعاد قحطان الشعبي أن يبدأ فصلاً جديداً في تاريخ العرب : هو فصل بناء حزب فلاحين وعمال يضع لنفسه هدف الانتقال الطويل النفس والانطواء الذاتي ، الشرط الفعلى لقيام اشتراكية مقبلة .

ولم تسر الأمور بصورة أفضل مع الإنكليز في سلطنة عمان . ورغم نزعته التحديدية ، لم يتمكن السلطان قابوس ، الذي لا يقل رجعية عن سابقه المتختلف من القضاء على ثورة ظفار . وكان من الممكن أن تظل هذه الثورة التي بدأت في 1963 مجرد تمرد صغير يمثل معارضة إقليمية . لكنه انتقل تدريجياً من هذه الوضعيّة إلى وضعية تهديد جنري للاستغلال الإقطاعي والرأسمالي الذي يتعرض له فلاحوا ظفار . ولم تخطئ، الامبراليّة حساباتها عندما نظمت تدخلاً عسكرياً إنكليزياً - إيرانياً مشتركاً ، في حين جهد فيصل والسدادات على الصعيد السياسي والدبلوماسي لعزل الثوار .

ويخوض ثوار ظفار اليوم ، رغم قطعهم مع العالم ، وتخلّي الناصريين عنهم ، وخيانة النحرفين معركة مثالية ، حتى لو بدت ربما معركة يائسة .

الفَصْلُ الْخَامِسُ بعض النتائج والمشكلات

١ - التاريخ العربي والمسألة القومية :

ونحن مدعوون الآن ، إلى طرح مسألة الأمة العربية بصورة جديدة . إن الأساس الصوفي السرائي للأمة في العلم البرجوازي لا يساعدنا أبداً على التقدم ، كما أن رد هذه الواقعية الاجتماعية إلى العالم الرأسمالي الحديث الذي قام به ستالين ليست أكثر فائدة . لكن يقدم تاريخ العالم العربي بالمقال ملامح علمية دقيقة لمفهوم الأمة تلتقي مع الفرضيات العامة « للتطور اللامتكافي » .

والافتراضات المتعلقة بتعريف هذا الواقع الاجتماعي الذي تتفق على تسميه الواقع القومي ، تقودنا إلى الصيغ التالية . أولاً إن الأمة ظاهرة اجتماعية يمكن أن تظهر في كل المراحل التاريخية : إنها ليست بالضرورة ، وبالحصر مرتبطة بنمط الإنتاج الرأسمالي . وثانياً ، تظهر الأمة إذا وجدت ، بالإضافة إلى اجتماع الشروط الأولية للمحايطة الجغرافية المدعومة باستعمال لغة مشتركة (التي لا تستبعد اللهجات المتنوعة) والتي ييرزها التعبير الثقافي ، إذا وجدت في حضن التشكيلة الاجتماعية طبقة اجتماعية تهيمن على الجهاز المركزي للدولة وتؤمن الوحدة الاقتصادية لحياة هذه الجماعة ، وليس من الضروري أن تكون هذه الطبقة هي البرجوازية الرأسمالية القومية . وثالثاً ، إن الظاهرة القومية هي عملية قلوية : فيمكن أن تقوى أو بالعكس أن تضعف وتتلاشى حسبما إذا

دامت الطبقة الاجتماعية المذكورة سلطتها التوحيدية أو أضاعتها . وفي هذه الحالة يتراجع المجتمع إلى حالة تجمع عشوائي للأقوام ذات القرابة البعيدة أو القريبة . ويمكن لهذه الأقوام أن تحول إلى أمة واحدة من جديد أو إلى عدة أمم إذا ما أتاح التاريخ لطبقة اجتماعية أن تقوم بوظائف التوحيد التي تميز الأمة عن القوم .

وتطبيق هذه الصياغات النظرية المقترحة على التاريخ العربي يضيء بشكل تام أوجه التناقض في المسألة القومية في هذه المنطقة من العالم . وبهذا المعنى لم يكون العالم العربي أمة إلا خلال فترة قصيرة من تاريخه ، بينما كانت بعض المناطق التي يتالف منها تشكل أمماً مكتملة لحظة تعرّيفها (مصر مثلاً) ، والبعض الآخر يشكل أمماً . ومع تدهور الأمة العربية ، تحولت بعض المناطق من جديد إلى أمم مستقلة ، في حين لم تصل مناطق أخرى إلى هذا التطور وظللت فسيفساء أقوامياً . والطبقة الاجتماعية التي أنجزت التوحيد القومي العربي ، كانت طبقة التجار - المحاربين . وفي الواقع لم تكن التشكيلات الاجتماعية العربية قبل الفترة الاستعمارية إقطاعية لكنها كانت تجارية ، بمعنى أن الفائض المحرك الذي كانت تقوم عليه الدولة الامبراطورية ، والحضارة والحياة المادية للطبقات القائدة ، لم يكن ينجم بشكل رئيسي عن ناتج الفلاحين الزراعي للمنطقة ، لكنه كان يأتي من التجارة البعيدة المدى . ولا يتعلق الأمر هنا ، وعلينا أن نكرر ذلك ، بمناقشة أصل الدولة ، لكن بطبيعة هذه الدولة في الأطوار الامبراطورية لقرون الازدهار العظيم .

وهنالك سلسلة من الحوادث التاريخية الكبرى التي تعلم طريق التراجع القومي هذا : الغرب الصليبية ، وتحول مركز نقل التجارة في المدن العربية إلى المدن الإيطالية ، وسقوط بغداد تحت ضربات المغول في القرن الثالث عشر ، ثم الفتح العثماني في القرن السادس عشر ، وتحول التجارة من البحر المتوسط إلى الأطلسي في نفس الحقبة ، وأخيراً وكتيجة لذلك العلاقة

المباشرة التي نشأت بين اوروبا وأسيا الشرقية وأفريقيا السوداء ، والتي حرمت العرب من دورهم كوسطاء .

واختفاء الأمة العربية أحيا من جديد أمماً قديمة . وبما أن الواحة المصرية تشكل تشكيلة فلاحية ، احتفظت مصر دائمًا ببعض الاستقلالية ، حتى في أعظم حقبة من وجود الأمة العربية .

وإذا كان مجموع هذا العالم قد فقد طابعه كامة ليتحول إلى فسيفساء من الشعوب منذ القرن الثالث عشر ، وخاصة منذ القرن السادس عشر ، فإن مصر أكدت وجودها منذ ذلك التاريخ من جديد كامة مستقلة .

والطبقة الاجتماعية التي قامت بهذا البعث ليست طبقة التجار المحاربين ، لكنها الاستقرارية العقارية البيروقراطية التي عبرت عن وجودها مع علي بك منذ القرن الثامن عشر ، وبشكل خاص مع محمد علي في القرن التاسع عشر . فقد أعطت لمصر من جديد طابعاً قومياً ، وليس فقط طابعاً معبراً عن واقعة جغرافية . أما محاولات تكوين الأمم الأخرى - خاصة في المغرب الأقصى وفي تونس والجزائر مع عبد القادر ، وفي السودان مع المهدية ، وفي اليمن وفي لبنان - فلم تستطع أن تتقدم ، ليس فقط لأنها سقطت ، في بعض الحالات تحت ضربات الأجنبي (مثلًا في الجزائر وفي السودان) لكن أيضًا وبشكل أساسي لأن تطور القوى المنتجة المحلية (الزراعة) لم يسمح أبداً باقطاع فائض كاف لقيام طبقة تشرع بتكوين الأمة . وهكذا فإن مصير الطبقة المسيطرة يتوقف هنا أساساً على قدرتها في الاستيلاء على فائض ذي أصل خارجي عن طريق التجارة الكبرى ، وبالتالي على ظروف خارجية بالنسبة للمجتمع . وهذا ما يدفع إلى أن تظل هذه المحاولات جينية ، غير مكتملة ، في حين أنها نشهد في حالة مصر بعثاً لأمة الفية لا يتوقف مصيرها على علاقاتها الخارجية . في سوريا وفي العراق حيث ظلل الشعور العربي شديد الحيوية ، بقيت محاولات التحرر من النير العثماني في القرن التاسع عشر ، أضعف بكثير بالمقارنة مع مصر ، فالطبقة التجارية السورية التي كانت تنعم بالازدهار

أصبحت بائسة ، كما افتقرت الاستراتيجية العقارية البيروقراطية بسبب جفاف بلاد الرافدين أما الفلاحون فقد انغلقوا على أنفسهم في الحدود الضيقية لقلائهم الجبلية المعزولة .

لقد حاولت مصر أن تعيد تكوين الأمة العربية حولها ، وهذا هو معنى الفتح العسكري الذي قام به محمد علي وابراهيم باشا . وضربة 1840 ، ثم هزيمة 1882 أمام الإنكليز أوقفنا هذه المحاولة نهائياً . لقد حافظت مصر على وجودها كامة ، لكن كامة مضطهدة .

هل سيسمح اندماج العالم العربي في النظام الرأسمالي كمنطقة خاضعة ومضطهدة ، بإنجاح طبقة إجتماعية جديدة قادرة على ادعاء الهيمنة القومية ، أي القادرة على توحيد الاقتصاد ومركزة السلطة ؟ وفي أي إطار : إطار كل دولة عربية على حدة ، أو إطار المجموع العربي ؟ إن تقلبات السياسة الداخلية للدول المختلفة ، خاصة لمصر والعراق وسوريا منذ 1920 تبرهن أن البرجوازية الجديدة (الملاكية ، والتجارية) التي أنجبها الاندماج في العالم الرأسمالي لا يمكن أن تدعى وتطمح إلى هذه الهيمنة ، لا على صعيد كل دولة عربية على حدة ، ولا ، بالأحرى ، على صعيد مجموع العالم العربي .

وليست هي التي تقوم في الواقع بالتوحيد الاقتصادي والسياسي للبلاد . إن دورها تشغله الإمبريالية المسيطرة التي لا تشكل البرجوازية إلا ملحقاً لها . وضعف هذه الطبقة سينعكس ويفسر إذن ضعف الأمم العربية (المصرية ، السورية ، العراقية) كما يفسر ضعف « الأمة العربية » . وحرب فلسطين الأولى (1948) يبرهن على ذلك . ليست الصهيونية التي فرضت ذاتها بقوتها كقوة خارجية لا تخطىء ولكن ضعف الأمم أو الأمة العربية هو الذي فتح الطريق إلى هذا الاستيطان .

إن الطبقات الاجتماعية الجديدة التي حلّت محل البرجوازية الملاكية والتجارية ، عقب هزيمة 1948 لم تكتسب بأفضل من الأولى القدرة على

الطموح إلى الهيمنة القومية في إطار الدول كما في إطار المنطقة العربية ككل . في الواقع حلت رأسمالية الدولة محل الرأسمالية الملاكية التجارية ، عندما تم إتخاذ ثلاث مجموعات من الإجراءات : أولاً تحقيق إصلاح زراعي استبدل الطبقة الارستقراطية القديمة بطبقة الكولاك وبذلك وسعت من السوق الداخلية ، ثانياً ، القيام بتأمينات للرأسمال الأجنبي المسيطر ، وللبرجوازية الكبرى المحلية التي كانت تشتراك معه ، وثالثاً ، تصنيع حكومي سمع به توسيع السوق المحلية نتيجة الإجراءات الأولى المذكورة . ومجموع من الإجراءات من هذا النوع لا يكون تلقائياً مرحلة انتقال إلى الاشتراكية . ولكي يتم ذلك ، لا بد أن ترتبط هذه الإجراءات بسلطة شعبية حقيقة ويعقيدة بروليتارية . إذ في هذه الحالة ، وفي هذه الحالة وحدها ، يمكن للإصلاح الزراعي أن يعتبر مرحلة من التعبئة الفعلية لكل الفلاحين ، خاصة الفئات الأكثر فقرأ (والأكثر عدداً) وليس غاية بذاتها تتحقق عندما تنجذب الكولاك . وفي هذه الحالة أيضاً ، لا يكون التصنيع والتنمية الزراعية المقصودة ، قائمأ على التوسيع الجزئي للسوق ، هذا التوسيع الناجم عن الكولاك وتحويل الأرباح التي كان يحصلها الرأسمال الأجنبي والم المحلي الخاص المشترك معه (هذا التحويل الذي يقيم قاعدة إقتصادية للبيروقراطية الجديدة) إلى الدولة . ذلك أن نموذج التراكم هذا الذي يمثل في كل النقاط التراكم الرأسمالي ، ولا علاقة له بالاشراكية : إنه يترك الجماهير خارج النظام . إنه تطور لصالح مجموعة قليلة ، حتى لو تم توسيعها ، أقلية مكونة من طبقة الكولاك والبيروقراطية التي تحولت إلى برجوازية دولة . لكنه لا يشكل تطوراً لصالح أوسع الجماهير ، ومن هذه الوجهة فهو عاجز عن أن يعيثها فعلأ ، وأن يسير بإرادتها اليومية المنظمة ديمقراطياً . هل من الضروري هنا التذكير بالثورة البرجوازية في الغرب كي نستنتج إمكانية وجود طريق رأسمالية للتطور قائمة على استبعاد الجماهير ؟ إن الاعتقاد بهذا يعني التفكير بأن التاريخ يمكن أن يكرر نفسه ، ويعني تجاهل التغيرات التي حصلت بسبب ظهور الواقع الامبرالي . والحقيقة أن الاندماج في النظام الامبرالي قد

خلق وضعاً خاصاً مختلفاً عما كان عليه الحال في البلاد الرأسمالية المتقدمة اليوم لحظة الثورة الصناعية . لقد كَدَحَ هذا الاندماج وأفقر الجماهير الواسعة دون أن يتمكن - بسبب السيطرة ذاتها - من دمجها في نظام التراكم الرأسمالي ، عن طريق توسيع الاستخدام (العمالة) المأجور بنفس درجة إنحلال المجتمع الماقبل رأسمالي وعن طريق التحسين المستمر لمستوى الأجر . وبهذا المعنى نقول أن الطريق الرأسمالية مغلقة ، وأن الاشتراكية ضرورة موضوعية في البلاد المختلفة .

وواقع أن البروليتاريا لم تمارس الهيمنة في عملية التغير هذه يلغى طابع هذا التغير الانتقالي الممكن . وهكذا فإن رأسمالية الدولة الجديدة ، لا بد أن تقبل ، طالما تعبير عن المصالح الصرف لأقلية من الطبقات الجديدة ، بالبقاء في أعقاب النظام المسيطر عالمياً : النظام الرأسمالي المتقدم . وتظهر التبعية ، المتجلدة والمعتمدة بالمقارنة مع تبعية الرأسمالية الملاكية والت التجارية للمرحلة السابقة ، على جميع الأصعدة : صعيد التبعية التقنية ، صعيد نماذج الاستهلاكية للطبقات المحفوظة ، صعيد الإيديولوجية .

هل كتب على القومية العربية أن تخفق ، وأن تظل الأمة العربية مجرد شبح ؟ في الواقع يكشف السليبي عن الإيجابي : إن عجز الدولة التابعة يكشف عن ضرورية المخرج البروليتاري . لكن هل يحتاج هذا الأمر إلى فكرة قومية ؟

لا تنطوي جميع التشكيلات الاجتماعية التي عرفها التاريخ بالضرورة على الأمة ، لكن فقط التشكيلات التي تقوم على نمط إنتاج يفترض مركزية السلطة السياسية والتنظيم الاقتصادي . والتشكيلات التي عرفتها أوروبا الإقطاعية هي أمثلة نموذجية على الأقوام (герمانية والإيطالية والفرنسية) التي تنخفض إلى مستوى تجمع فسيضائي لا قومي للمناطق ، بسبب غياب المركزية الاقتصادية والسياسية . بمقابل خلفت التشكيلات المصرية والصينية القديمة ، التي كانت تتطلب المركزية الضرورية للأعمال الكبرى ، الأمة . والتشكيلات المتحورة على التجارة الكبرى أنجبت غالباً أيضاً أمماً ، كما

يشهد على ذلك اليونان القديم (رغم غياب سلطة سياسية مركزية) والعالم العربي . وعلى نفس الأساس ، استندت الملكية المطلقة في أوروبا التي جمعت الأراضي في أمة واحدة ، ويسبب ذلك ، على تجار الحقبة الميركنتيلية ، وحالة إنكلترا وفرنسا نموذجية في هذا الخصوص .

ويرفع نمط الانتاج الرأسمالي المستوى القومي إلى صعيد أعظم مما تقوم به التشكيلات القومية الماقبل رأسمالية ، ذلك أن مركزة السلطة الاقتصادية ترتفع هي ذاتها إلى مستوى أعظم ، بخلق سوق العمل الداخلية والرأسمال والسلع . وهذا هو السبب الرئيسي دون شك الذي دفع الماركسيين إلى الاعتقاد بأن الظاهرة القومية لصيقة بالرأسمالية - بقدر ما كان المجتمع الماقبل رأسمالي السابق في أوروبا ، المجتمع الاقطاعي غير القومي .

إن الانتقال ، الضروري في العالم الثالث ، إلى الاشتراكية يجب أن يخلق أيضاً هذه السوق الداخلية . وبالتأكيد ليس بالشكل والمحظوظ اللذين تمتاز بهما السوق الرأسمالية ، والفرق قائم بالضبط على أساس هذا التحليل بين جماعية الدولة والاشتراكية . ولكن عليها أن تدمج ، وأن تدمج أفضل بكثير مما تعمله الرأسمالية ، التي لا يمكن أن تكون هنا إلا رأسمالية دولة ، تابعة وبالتالي محدودة . وقناة هذا الاندماج ، البروليتاري في محتواه ، هي الأمة : أمة من البروليتاريين (وليس أمة بروليتارية). بالنسبة للتروتسكيين الاشتراكية صرفة ، والقومية ما هي إلا انحراف . في الحقيقة يشهد الواقع الاجتماعي ، في الفيتنام كما في الصين عن وجود قومية بروليتارية . وأكثر من ذلك أن القومية البروليتارية هي الوحيدة التي لديها القوة التي كانت تعطيها القومية البرجوازية في زمنها ، وأن الثورات الاشتراكية الوحيدة التي قامت في أيامنا قامت حيث لم تظهر القومية كتيار مجاور للتيار الاشتراكي ، ومستقل عنه ، حتى ولو كان حليفاً له ، ولكن أكثر من ذلك حيث كانت الاشتراكية أيضاً قومية . ذلك أن اضطهاد البروليتاريا والجماهير المكدرحة في بلدان المحيط الخاضعة ، في عالم وحدته الامبرialisية وأقامت مراته ، ليس فقط اضطهاداً اجتماعياً ولكنه أيضاً اضطهاد

قومي . إن الامتناع الكامل للاشتراكية والقومية هو إذن شرط تحرر الشعوب المضطهدة . وهذا التحرر ، إذا تم له أن يصبح عاماً ، سيحتم فصلاً من التاريخ ليبدأ فصلاً جديداً : هو تجاوز الأمم الاشتراكية إلى دنيا اشتراكية .

إن الهيمنة القومية الضرورية والممكنة للبروليتاريا في نطاق ثورة هي معاً قومية واجتماعية ، شيء ، والقومية كأيديولوجية شيء آخر . إن القومية كأيديولوجية تعبر عن هيمنة البرجوازية الصغيرة ، وعن قيادتها الفعلية للحركة . ولم يكن ذلك حتمية تاريخية ، إن قوة البرجوازية الصغيرة مرتبطة بضعف البروليتاريا .

إن الشيوعية العربية إذن هي في النهاية المسؤولة بسبب ضعفها عن هيمنة البرجوازية الصغيرة . وكون الشيوعية قد نشأت في العالم العربي في الأوساط البرجوازية الصغيرة لا يشكل لا أمراً شاذًا - هذه هي القاعدة في العالم الثالث - ولا إثماً بلا يغتفر . لكنها لا تستطيع أن تخرج عن طورها هذا بدون نظرية صحيحة . والحال أن النظرية الصحيحة هي النظرية التي تدرك أن البروليتاريا هي الوحيدة القادرة على تحرير الأمة المضطهدة من قبل الامبراليّة ، وأن الثورة يجب أن تخضع لقيادتها بالضرورة ، وأنه إذا كان على هذه الثورة أن تتحقق ، في مرحلة أولى مهاماً ديمقراطية ، فلا يعني ذلك وجود مرحلة منفصلة عن المرحلة اللاحقة أي الثورة الاشتراكية ، من حيث الطبيعة الطبقية للسلطة التي تنجزها . هذا درس الصين والهند الصينية . وبيدل ذلك قبلت الشيوعية العربية في الواقع ، ليس بدون تردد ، نظرية وممارسة كانتا في النهاية نظرية المراحل ، التي كانت مجبرة إما أن تعطي القيادة الفعلية للمرحلة القومية إلى البرجوازية الصغيرة ، وإما ، وهذا لا يضيف شيئاً جديداً ، أن تقبل أن تحشد الحزب البروليتاري تحت العلم ذاته . وهكذا كان الشيوعيون والقوميون البرجوازيون الصغار مدفوعين إلى إضاعة رؤاهم المتميزة للمستقبل ، وأن يتلقى هزلاء وأولئك على قاسم مشترك واحد هو اشتراكية الدولة . وكان التصور التحريري للماركسيّة من الضروري أن يقود إلى هذه التبيّحة . وقد بدأ

الشيوعية العرب لتوهم في استخلاص العناصر الأولى لتحليل الوضع تحليلًا نقدياً . لكن التحليل حتى لو كان صحيحاً لا يكفي بذاته . فبدون ممارسة ثورية تظل النظرية مدانة بالانحطاط . والمطلوب اليوم هو إجراء قطيعة في الممارسة مع الوسط البرجوازي الصغير ، نمط حياته وأشكال عمله السياسي المحدودة ، للشرع في نموذج جديد من العمل في صفوف الجماهير المكدحة والشعبية . والممارسة أهم هنا من النظرية ، لأن ممارسة صحيحة بالأساس (العمل في قلب صراع الطبقات الثورية ، محركة التاريخ) يساعد في تصحيح النظريات الخاطئة جزئياً ، لكن العكس ليس صحيحاً .

وحينما ستقاطع التحريفية ، تستطيع الشيوعية أن تستوطن في الجماهير المكدحة والفالحية الفقيرة العربية . وستغير بالضرورة من طبيعتها ، لأنها مستضطر ، كما كان الحال في آسيا الشرقية ، لتمثل تاريخ شعبها ، ثقافته ، وتقاليده ، حتى تكتشف ، إنطلاقاً من ذلك ، طريق الثورة الاشتراكية . وستكشف عن أن تكون إيديولوجية أجنبية ، ملصقة على الواقع اليومي ، تجسيداً للتاريخ الأوروبي والسيطرة الأوروبية على العالم العربي . وستصبح ،مرة واحدة ، قادرة على حل المشاكل القومية - لا السياسية فقط ولكن الثقافية أيضاً - ومشاكل التحول الاشتراكي للمجتمع .

2 - مسألة الانقطاع في العالم العربي وفشل الميركتيلية العربية : أطروحة التطور اللامتكافيء :

بمقتضى أطروحتنا عن التطور اللامتكافيء لا يتم تجاوز نمط إنتاج إلا بنمط إنتاج أكثر تطوراً يسمح بتنمية أعلى للقوى المنتجة ، ولا يحدث ذلك في مركزه ، أي في المنتجات التي يتجلّى منها هذا النمط بشكل أفضل وأكمل ، لكن في محيطه ، أي في المجتمعات التي تشكل الحلقات الأضعف في النظام ، أي الأقل تقدماً ، حيث يظهر هذا النمط أقل ثباتاً .

وتقف هذه الأطروحة ضد الرؤية التيندعوها آلية وتعاقبية ، التي تعطي

طابعاً كونياً لما يسمى بتعاقب أنماط الاتجاح الخمسة (الشيوعية البدائية ، العبودية ، الإقطاعية ، الرأسمالية والاشتراكية) والأطروحة الأخيرة تقبل إمكانية تسارع العملية في المجتمعات المتأخرة ، بل حتى إمكانية تجاوز طور كامل من التطور العام ، لكنها لا تقبل أن طوراً أعلى يمكن أن يبدأ في مجتمع أكثر تأخراً . وقد استخدمنا هذه المفاهيم لشرح عبور أوروبا من البربرية إلى الإقطاعية دون المرور بالطور العبودي . أما فيما يتعلق بالثورة الروسية التي قامت في بلد متأخر نسبياً ، نحن نعرف أن ستالين قد دافع عن أطروحة « الاشتراكية في بلد واحد » ، دون أن يدرك الابعاد النظرية لهذه التيجانة في المادية التاريخية ، بينما ربط تروتسكي مصير الاشتراكية بثورة في البلدان المتقدمة .

إن أطروحة التطور الامتناعي تعترف بوجود معنى للتاريخ وترتبط الإتجاه العام لحركته في نهاية المطاف بتطور القوى المنتجة . لا الرأسمالية ولا الاشتراكية تأتي بالصدفة ، فيجب قلب علاقتي الاتجاح المقابل رأسمالية وإقامة العلاقة الرأسمالية ، مما يسمح بقفزة في القوى المنتجة وهذا ما يجعل من نشوء العلاقات الإنتاجية الاشتراكية فيما بعد ضرورة . ولكن الأطروحة لا تقبل القول بأنه من هذه الضرورة يمكن أن نستخلص أطروحة خاصة بنموذج كوني للتطور ، يفرض نفسه في كل مكان بنوع من الحتمية المطلقة .

إن الفكر الاجتماعي المقابل برجوازي المسيطر لا يبحث عن تفسير تاريخ الإنسانية ، وفكرة التطور ذاتها غريبة عنه ، إنه يجتهد لتبرير النظام القائم المعتر أبداً ، وذلك بعبارات دينية خاصة بكل مجتمع على حدة . لقد وجدت بالتأكيد لحظات تعبير عن بصيرة عميقه وتقاذد رائع في التاريخ الطويل للتفكير الإنساني ، لكنها ليست الطابع المميز لجوهر الإيديولوجية المقابل برجوازية .

وقد تطور الفكر الاجتماعي البرجوازي في معارضة هذه الإيديولوجية الثبوطية : لقد كان عليه أن يأخذ بالاعتبار حركة التحولات المستمرة التي أدخلتها الثورة الدائمة للقوى المنتجة في الرأسمالية ، لكنه قام بذلك بطريقة

مطلقة ، أي بطريقة تبدو فيها الرأسمالية كما لو كانت تحقيقاً ذاتياً للعقل . ومن أجل ذلك تخلط فلسفة الأنوار بين قوانين التطور الاجتماعي وقوانين تطور الطبيعة . وستقيم فيما بعد مماثلة بين القوانين الداروينية لتطور الأنواع وقانون المزاحمة . وستدعي أن القوانين الاجتماعية تفرض ذاتها على المجتمع كما تفرض قوانين الفيزياء نفسها على الطبيعة . ثم أكثر من ذلك ستحاول أن يجعل من تاريخ أوروبا ، بسبب انتباعها بالتزعع الأوروبي المتمحورة حول الذات ، نموذجاً ممتازاً للتاريخ الكوني . إن التفكير الاجتماعي البرجوازي هو في أحسن الأحوال تفكير متركز على أوروبا مادي ، آلي وتعاقبي ، في أحسن حالاته لأن النظام الرأسمالي لم يكد يستقر حتى بدأ هذا التفكير من جديد في تبة العجج اللاهوتية والثبوتية المقابل - برجوازية في سبيل رفض النقد البروليتاري والاشتراكي الوليد لنظامه . وتطور التفكير الاقتصادي ، من الكلاسيكية إلى الاقتصاد البسيط يجسد ذلك . في المقابل كان لا بد للسيطرة المباشرة للعلاقة الاقتصادية الخاصة بنمط الإنتاج الرأسمالي من أن تعطي للإيديولوجية البرجوازية محتواها الجوهرى : الاقتصادية . وفي هذا الإطار الفلسفى العام تشكل التقنية مبدأً أوّلاً مستقلاً يولد في « تقدم الفكر الإنساني » ، وهي صياغة علمانية للإله في فلسفة الأنوار .

وقد تكونت الماركسية ، ليس فقط كاستمرار لفلسفة الأنوار لكن أيضاً كنفيض لها . والتحليل الذي أنتجته عن الاستلاب يسمح لها أن تفهم خصوصية القوانين الاجتماعية بالمقارنة مع قوانين الطبيعة ، وهي أنتجت في سبيل ذلك مجموعة كبيرة من المفاهيم العلمية - مفاهيم القوى المنتجة ، علاقت الإنتاج ، القاعدة الاقتصادية ، النية العليا الإيديولوجية ، نمط الإنتاج ، إلخ . وبالرغم من أن هذه المفاهيم قد صيغت خلال نضال البروليتاريا الأوروبية ضد الاستغلال الرأسمالي وعلى قاعدة التاريخ الأوروبي الذي تبع تفسيره بشكل صحيح . إلا أن لها قيمة كونية تسمح للماركسية أن تتجاوز التمركزية الأوروبية .

لكن الأمور يجب أن لا تتف هذا . ليس فقط ضغط الإيديولوجية البرجوازية - إيديولوجية الطبقة السائدة هي الإيديولوجية السائدة في المجتمع - استمر على الحركة العمالية ، لكن منذ نهاية القرن استطاعت الامبراليّة أن تخلق الشروط الملائمة لاحتواء الطبقة العاملة في المركز واندماج الماركسية في الفكر البرجوازي .

وهكذا نمت في هذه الظروف ماركسية سوقية ، أخذت من الإيديولوجية البرجوازية نزعاتها التمركزية الأوروبيّة ، واقتصاديتها ، ورؤيتها الآلية التعاقبية . وقد وجدت هذه الماركسية السوقية دون شك ، حتى لدى ماركس وأنجلز ، تعبيرات ظرفية يمكن أن تثير الالتباس . ذلك أن الماركسية كانت مضطّرة أيضاً أن تؤكّد ذاتها ضد المخلفات المبعثة من جديد للإيديولوجيات المقابل برجوازية ، وما كان في مقدورها أن تكون إلا على أساس التاريخ المعروف في زمنها ، تاريخ أوروبا : مثلاً المحاولة البائسة لأنجلز في « جدل الطبيعة » ، تشير إلى التأثير البالفي للتزعة العلمية الوضعية . والبلشفية ذاتها ، رغم أنها تكونت في معارضه الخيانة المكشوفة لتحرّيفية الأمميه الثانية تتسبّب أيضاً إلى هذه الشريحة من تاريخ الحركة العمالية . لقد استطاعت أن تقطع نهائياً مع الاستراتيجية السياسية لتحرّيفية ، لكن ألم تستمر في الوقت ذاته في نقل بعض نظراتها - التي عبر مثلاً كاوتسكي - التي هي في أساس الانحرافات الاقتصادية ؟ يجب القطع نهائياً مع كل أشكال التقدير الديني للماركسية ، والقبول بفكرة أن هذه المجموعة من المفاهيم العيّنة التي أنجبتها صراع الطبقة العمالية ليست محصنة ضد الأخطاء بنصوص - مهما كانت مهمة - معتبرة كمحصلة نهائية يجعل من مكاسب النضالات المقبلة النظرية أمراً لا جدوى منه . يجب ضرب هذه العودة إلى الوراء وهذا الاحتواء باستمرار ، ذلك أن الاتجاه إلى تفسير المادية التاريخية باعتبارها تحديداً أحدى الجانب للتطور إنطلاقاً من حركة القوى المنتجة المستقلة هو اتجاه مسيطر . والاستخدام المكرر لصفة « جدل » لا يكفي لتغيير طبيعة التحليل .

إن جوهر أطروحتنا يعتمد على أن نمط الإنتاج الخرافي هو الشكل الغالب على المجتمعات الطبقية الماقبل رأسمالية ، وأن العبودية نمط استثنائي وهو كنمط الإنتاج التجاري البسيط ، هامشي ، وأن الاقطاعية هي الشكل المحيطي من النمط الخرافي ، وأن كونها شكلاً أكبر ، ومطبوعة لذلك بخصائص المجتمع الأصلي الجماعي ، كانت معدة لأن تتجاوز نفسها بنفسها بسهولة أكثر ، مؤمنة لأوروبا مصيرها الخاص . ولنعد باختصار إلى كل من هذه العناصر .

إن النمط الخرافي يحدد معاً علاقتين سيطرة (طبقة دولة حاكمة وفلاحين محكومين) وعلاقة استغلال (استخلاص فائض في شكل خراج) . إن شفافية علاقتين الاستغلال يدفع إلى هيمنة علاقتين السيطرة ، أي هيمنة الصعيد السياسي الأيديولوجي . ونقطة لهذا يتميز في شكله الناجز المكتمل باستقرار عظيم . فهو يستطيع إذن أن يتمتص تقدم القوى المنتجة دون أن يتطلب تدمير علاقتين الإنتاج (مجموع علاقتين السيطرة والاستغلال) ، وهذا ما يذكرنا بأن أطروحة تحديد علاقتين الإنتاج آلياً بمستوى تطور القوى المنتجة ليس أطروحة ماركسية لكن اقتصادية وضيعة ، حتى لو كانت مقنعة بمقتضيات أسلوبية تدور حول الطابع الجدلية للعلاقة بين هذين الصعيدين . إن طراز تقدم القوى المنتجة ليس في الواقع حيادياً ، عشوائياً ولكنه مشروط بعلاقة الإنتاج . مثلاً بإمكان النمط الخرافي الناجز في مصر وفي الصين أن يوجه تقدم القوى المنتجة نحو التحسن الرائع لتقنيات الري والبناء (المملوكة بالتقدم الزراعي) والمواصلات (طرق ، بريد ، إلخ) التي تدعم بذلك النمط الخرافي ذاته .

إن علاقتين الإنتاج الخرافية تضع بالتأكيد حداً لتطور القوى المنتجة . وقد رأينا في الصين كما في العالم العربي ، من خلال الحدود التي تفرضها السلطة على التعاونيات المهنية (الطوائف في الشرق (المترجم)) . في أوروبا الاقطاعية - الحلقة الضعيفة في المجتمعات الخرافية - حظيت السلطة المركزية بمقدار أقل : وهكذا أمكن نشوء علاقات الإنتاج الجديدة الرأسمالية

الجنبية في المدن بعيدة عن هيمنة النير الاقطاعي ، هذه العلاقات التي ستبع تراكم قوى الثورة البرجوازية ، وتقلب مجموع علاقن الانتاج وتقسيم علاقن جديدة قادرة على حمل تطور القوى المنتجة إلى مستوى أعلى . وفي الحلقات القوية في المجتمعات الخارجية الأخرى لن يكون ذلك ممكناً، ولن يستطيع تطور القوى المنتجة أن يتجاوز مستوى معيناً . والصورة ذاتها بالضبط نراها اليوم مع ولادة علاقن الانتاج الاشتراكية .

إن الأطروحة الشائعة تقضي بأن تطور القوى المنتجة يعمل في جميع الأنحاء كقوة عمياء تقلب بالطريقة ذاتها علاقن الانتاج . ونمط الانتاج الآسيوي يخلق لهذه الأطروحة صعوبات مستحيلة الحل . فإذا كان تطور القوى المنتجة يعمل بالضرورة على التغيير شبه الفوري لعلاقن الانتاج أين يمكن أن نحدد موقع النمط الآسيوي : قبل العبودية ؟ قبل الإقطاعية ؟ ألم نصف هذا النمط ، على أساس هذه النظرة ، بأنه طور أدنى ، وذلك رغم كل البديهيات التي تبرزها المقارنة بين الصين وأوروبا مثلاً ؟ وعلى أساس هذه النظرة ، لا بد أن المجتمعات الشرقية المسدودة قد وقفت عن النمو في مستوى شديد الضعف من تطور القوى المنتجة . وأخطاء الأحكام المرتكبة بحق نمط الانتاج الآسيوي تجد هنا مصدراً . على أسوأ الأحوال يلقي كارل ويتفوغل مسؤولية هذا التوقف المطلق على حتمية جغرافية⁽¹⁾ . لكن الحقيقة مختلفة جداً عن ذلك . فلما كان نمط الانتاج الخragji قد نشأ مبكراً في شكله الناجز ، فقد أتاح تطوراً سريعاً وواسعاً للقوى المنتجة (مكذا الزراعة في مصر والصين) . وركودها لا يظهر إلا حينما يصبح المستوى المحقق من النمو شديد الارتفاع ، وبدون شك أكثر ارتفاعاً من أي مجتمع آخر ما قبل رأسمالي . والأطروحة التي نعتقد بحقيقة ماركسيتها ، مع رفضنا لكل نموذج وحيد كوني مسبقاً ، هي بدون حدود أكثر إقناعاً . لكنها تتضمن عندئذ القوانين الاجتماعية في صعيد أكثر تجريداً ، صعيد أنماط الانتاج ، التشكيلات الاجتماعية ، العلاقات بين القاعدة والبنية

(1) انظر كارل ويتفوغل ، الاستبداد الشرقي ، دار مينو 1964 .

العليا الخاصة بكل نمط ، إلخ . ويمكننا إنطلاقاً من هذه المفاهيم أن نفترس التطورات المختلفة للمجتمعات ، أي أن نشرح التاريخ الحقيقي ، لأن نسبته بتصور يدعى الكونية لكن لا قيمة علمية له .

إن القوانين الاجتماعية المكتشفة في المادية التاريخية كونية بالتأكيد : مفاهيم نمط الإنتاج والأيديولوجية ليست خاصة بهذا المجتمع أو ذاك ، وال العلاقات التي تربط العناصر الاجتماعية التي تعكسها هذه المفاهيم ذات قيمة كونية أيضاً . لكن هذه القوانين تعمل في سياقات مختلفة . والتائج التي تقود إليها هي أيضاً في كل مرة خاصة : إن للتناقضات دائمًا عدة حلول ممكنة على أساس القوانين ذاتها . هناك إذن طرق متعددة للتطور وليس دربًا واحداً رسم مسبقاً للتاريخ الإنساني بأكمله .

إن أطروحة التطور الامتناعي ، فرضت نفسها علينا أولًا من خلال ملاحظة الطرق التي تشق من خلالها الاشتراكية دربها في العالم المعاصر . ففي النظام الرأسمالي الذي وصل إلى طور الامبرالية ، والمتميز بانقسام العالم بين مراكز مسيطرة ومحيط خاضع ، يبدأ التحول الاشتراكي للعالم بثورات المحيط . فيها هنا حيث تكون العلاقة الرأسمالية أقل نمواً يتطلب نمو القوى المنتجة أكثر من المركز تجاوز هذه العلاقة ، وفي الوقت ذاته يصطدم هذا التجاوز بعقبات أقل صعوبة .

وانطلاقاً من هذه الحالة الأولى للتطور الامتناعي ، وهي الحالة التي نعيشها ، اندفعنا فيما بعد إلى طرح مسألة ما إذا كان الأمر كذلك في لحظة تجاوز العلاقة المقابل رأسمالية ، عند ميلاد الرأسمالية . وبالتأكيد لا يمكن أن ننقل إلى الماضي دروس العالم المعاصر . فالرأسمالية هي أول نظام عالمي ، ولا يمكننا أن نتحدث عن مركز ومحيط بالطريقة ذاتها فيما يتعلق بالأنظمة المقابل رأسمالية . لقد اضطررنا إذن إلى القبول بأنه لا بد من تحديد جديد للنظام المركزي والنظام المحطي المقابل رأسمالي اللذين كانوا مستقلين نسبياً وأحدهما تجاه الآخر . وقد احتفظنا بتعبير مركزي للأنظمة التي كانت تقوم على

نمط إنتاج طبقي ما قبل رأسمالي بامتياز في شكله الأكثر تطوراً والأكثر اكتمالاً ، أي النمط الخragجي ، في حين أننا قبلنا أن نرى في نمط الإنتاج الإقطاعي شكلاً فقيراً غير مكتمل - نقول محلياً - للنمط الخragجي .

لدى خروجها من الغزوات البربرية كانت أوروبا أقل تطوراً من المشرق ومنطقة المتوسط ، لهذا هي إقطاعية ، كما أن اليابان إقطاعية بالنسبة للصين الخragجية . لكن هذا التأخر سيسنح لها أن تتقدم بسرعة وحرارة أكبر . بينما سيسير العالم العربي ، الأكثر تطوراً نحو الركود . هل نستطيع أن نفسر بهذه الأداة المفهومية الواقع ، أي ظهور الرأسمالية في أوروبا من جهة وإجهاض الميركتيلية العربية من جهة أخرى ؟ جوابنا أن نعم . بالتأكيد لو لم تظهر الرأسمالية في أوروبا لوصلت إليها الإنسانية بطريقة أخرى . لكن المسألة لا تكمن هنا . تفسر العادلة التاريخية التاريخ ، وتشرح التحولات التي حدثت فعلاً ، كما تشرح النجاحات والإخفاقات ، أي الطريقة التي تمكنت بها المجتمعات أو لم تتمكن من تجاوز التناقضات . وهي تشرح الواقع ، ولا تستبدلها بفلسفة التاريخ ، ولا تفكّر بماذا كان سيكون عليه الحال لو... .

وقبل أن نطرح مسألة إجهاض الميركتيلية العربية ، هناك مسألة ما إذا كان من الممكن أن تحدث عن عالم عربي بشكل عام ، وأن نصفه في مجلمه . فهو يكون في الحقيقة منطقة تغطي مساحة عظيمة ، متغيرة على صعيد الشروط الطبيعية والإسكانية ، فهي مكونة هنا من مناطق صحراوية فقيرة ، وهناك من واحات شديدة الخصوبة وكثيفة السكان حتى الحدود القصوى ، إلخ . . . والتاريخ الآلهي الذي يبدأ من الفتح الإسلامي إلى اندماج هذا العالم في النظام الرأسمالي التي تسيطر عليه أوروبا ليس أكثر تجانساً ، خاصة وأن هذا التاريخ الآلهي يمد أحياناً جذوره في تاريخ أطول آلهي . لماذا يمكن لهذه الشريحة من التاريخ الإنساني أن تجمل مثلاً في البحث عن نمط إنتاج يميز كل هذه المناطق التي تكونه وكل فتراته التاريخية ، أليس هذا مجرد

جهد ضائع ؟ أليس من الأفضل وصف كل منطقة في كل فترة ، دون التصدي لاستخلاص قواسم ثابتة يحذر أن تكون مجرد أحكام مسبقة ؟ .

رغم خطر هذه التعميمات قررنا قبول المخاطرة . ولنلاحظ أن حججاً كهذه صالحة لكل مناطق العالم : فأوروبا من غزوات البرابرة حتى القرن الناسع عشر ليست أبداً متجانسة ، وليس العالم الرأسمالي المعاصر كذلك أيضاً . ومع ذلك فنحن نتكلم بطريقة معقولة عن الإقطاعية الأوروبية ، كما نتكلم عن نمط الإنتاج المسيطر ، كي نصف عشرة قرون من التاريخ شمال البحر المتوسط . وليس للمادية التاريخية من معنى إلا إذا ذهبت إلى ما وراء المونغوليات الخصوصية في المكان والزمان ، وإنما إذا أعطت انطلاقاً من التاريخ مفاهيم فعالة لفهم حركة أو حركات تحول المجتمعات - كل المجتمعات وأي مجتمع - في اتجاهاتها الرئيسية .

إن وحدة منطقة أو حقبة لا تظهر دائمًا بالتأكيد للمعاصرين : ولا تظهر إلا بعد فترة من حركة اتجاهاتها السائدة . إن لأوروبا القرون الوسطى معنى اليوم لم يكن لها في ذهن فارس في القرن الحادي عشر . ولنأخذ المشكلة بالاتجاه المعاكس : إن مسألة الوحدة العربية المطروحة اليوم تقضي أن نستفهم التاريخ كي نعرف إذا كان لها جذور ، وما هي . هل الوحدة العربية ثمرة السيطرة الامبرialisية الحديثة فقط ؟ هل هي مجرد طموح ثقافي غامض ؟ ورأينا أن لهذه الوحدة وضعيًا جذور تاريخية . يجب إذن اكتشافها ، أي كشف الخصائص السائدة والخاصة بآلف سنة من تاريخ العرب الماقبل استعماري . ولن تكون ماركسيين إذا حصرنا هذه الخصائص في الصعيد الأيديولوجي والثقافي فقط (الإسلام ، واللغة العربية) دون أن نفهم أنه لكي يكون الأمر كذلك ، لا بد وأن يعبر هذا العالم ، على صعيد التشكيلات الاجتماعية عن خصوصيات معينة . وليس المقصود أن نبسط الأمور عندما نتجاهل الاختلافات في الزمن والمكان . لكن هذه الاختلافات والفارق المعترف بها تمفصل على الاتجاهات الرئيسية ، الخصوصية والسائدة ، تعدلها وتتعدل بها . وعملية

التجريد هذه تكون بالضبط المكب العلمي للمادية التاريخية . لكن عملية وصف العالم العربي الماقبل استعماري بشكل عام بأنه إقطاعي بتشبيهه البسيط مع أوروبا هي بالضبط عملية تجريد مغلوطة . إنها تقوم على رد التاريخ الكوني إلى نموذج آلي على مراحل ، لم يكف ماركس عن الاحتجاج ضده . وهي لا يمكن أن تسمح لا بفهم أسباب ظهور الرأسمالية في أوروبا ولا الاتجاه نحو الوحدة العربية بخلاف المعاكس في أوروبا نحو التفريق القومي .

تمفصل نمط الإنتاج الخرافي مع العلاقة التجارية في العالم العربي الماقبل استعماري .

لقد اخترنا طوعاً بوصفنا التشكيلات العربية الماقبل استعمارية بأنها تجارية استعمال لغة استفزازية . فمن الواقع أن هذه المنطقة من العالم كغيرها من المناطق قبل الرأسمالية مكونة بشكل رئيسي من مزارعين ومزارعات مستغلين . وأطروحتنا هي : أولاً أن أنماط الإنتاج الزراعية تكون أحياناً هنا خرافية (في المناطق الغنية) وأحياناً جماعية (في المناطق الفقيرة والمعزولة) لكن بدرجة نادرة جداً من نمط إقطاعي ، الذي لا يظهر إلا مع انحطاط العالم العربي ، وثانياً ، أن العلاقة التجارية ترب على الأنماط الزراعية وتتفصل معها بطريقة خاصة حيث تسيطر أحياناً على العلاقة الزراعية وأحياناً تخضع للنمط الخرافي . والجانب الثاني لمسألة التاريخ العربي هو الذي يعطيه خصوصيته .

والواقع ذات المغزي التي تستند إليها أطروحتنا هي التالية :

أول مجموعة من الواقع : إن إنتاجية الزراعة في جنوب المتوسط كانت بشكل عام أضعف بكثير مما كانت عليه في الشمال ، والبرهان على ذلك الاستعمال الصرف للمحراث العتيق في العالم العربي في حين أن تقدماً نوعياً ملمساً وحاسماً قد حدث في أوروبا مع ظهور المحراث الحديدي الذي يدخل في الأرض بعمق ويقلبه . وقد عوض عن التأثر العربي هذا خصوبة الأرض الطبيعية في المناطق المرورية . هذه هي حالة مصر ، وكذلك حالة العراق في

بعض الفترات ، وفي هذه المنطقة المحظوظة أو تلك أيضاً في فترة تاريخية ما (الأندلس والمناطق السهلية السورية الصغيرة) . ولكن يبقى أن إنتاجية العمل الزراعي بالنسبة للفلاحين العرب (ما عدا مصر) أو أغلبيتهم ظلت ضئيلة وراكلة ، بينما ازدهر تقدم مبكر في أوروبا منذ القرن الحادى عشر فيما دعي بالثورة الزراعية للقرن الخامس عشر حتى الثامن عشر التي سبقت - ومكنت من - قيام الثورة الصناعية .

ثاني مجموعة من الواقع : بقيت الإنتاجية الزراعية في العالم العربي دون تغير واضح إن كان ذلك في أوقات العظماء أو الانحطاط . وما نلاحظه هنا يختلف كثيراً عما حدث في أوروبا . ففي العالم العربي تميز فترات الازدهار بالتوزع في المناطق المروية ، حيث ترتفع من واحد إلى اثنين في مصر وبنسبة 1 إلى عشرة على الأقل في العراق . وبشكل عام يتذبذب عدد السكان بموازاة ذلك في هذه المناطق المروية . في حين أن التقنيات لا تختلف كثيراً : هكذا مثلأً بقيت التقنيات الزراعية في مصر منذ أقدم العصور حتى القرن التاسع عشر قائمة على الري بواسطة الأحواص والمحراث . أما في أوروبا فإن تزايد السكان منتظم ، بطبيعة الحال ، أسرع في أحيان أخرى ومرتبط بتقدم الإنتاجية الزراعية ، أما في العالم العربي فتضليلات السكان عنيفة .

ثالث مجموعة من الواقع : هناك توافق في العالم العربي بين فترات العظماء وفترات النهوض التجارى . بالتأكيد لا يفيد النهوض التجارى كل العالم العربي في مجموعه بالضرورة .

وفيما يتعلق بالشرق ظلت طرق المواصلات التجارية لفترة طويلة تمر سوريا التي كانت ، مع العراق ، المستفيدين الرئيسيين (إنها على كل حال الفترة التي كانت الخلافة فيها هناك ، في دمشق ثم في بغداد) . وعندما اجتاحت الغزوات التركية المنغولية هذه المنطقة انتقلت الطرق نحو الجنوب والبحر الأحمر لصالح مصر في عصر الأيوبيين والمماليك من القرن الثاني عشر

حتى القرن السادس عشر . أما فيما يخص المغرب فقد لاحظنا تحولاً من الغرب إلى الشرق من تأثيرات في المغرب الأقصى إلى تونس وطرابلس في ليبيا وذلك بموازاة تحول المراكز الرئيسية للازدهار إن كان في المغرب أم في جنوب الصحراء . ومع ذلك فإن هذا التوافق لا يحسم مسألة السبب والنتيجة : هل التقدم المستغل للزراعة هو الذي يقدم قاعدة لنمو التجارة ، أم هل نهوض المبادلات هو الذي يدخل التقدم في الزراعة ؟ وتفسيرنا للواقع يميل لصالح الفرضية الثانية ، بالضبط لأن التقدم الزراعي ذو طابع توسيعي (توسيع المناطق المروية والسكان) أكثر مما هو تكيفي (زيادة الإنتاجية) .

رابع مجموعة من الواقع : ما هي الأهمية النسبية لما كانت الطبقات القائمة تجمعه من استغلال الفلاحين وما كانت تحصل عليه من فوائد التجارة (وكذلك من الصناعات والحرف) ؟ وهنا أيضاً يجب التفاصيل حول طبيعة ومعنى الواقع المدروسة . فلم يتبادر الخبراء من حساب المالية العربية في الفترات المختلفة لهذا التاريخ الطويل بعد ولكل منطقة على حدة . وأن يكون العائد الناجم من الريع العقاري ، في المجموع العام ، (بما فيه الريع في شكل ضريبة) سائداً من ناحية كمية لا يدل على شيء : فحتى الرأسمالية بقيت كل المجتمعات الإنسانية زراعية بالدرجة الأولى ، وكان المصدر الرئيسي للطبقات القائمة يأتي ، منذ المشيخات القروية الأولى وحتى أعظم الامبراطوريات من استغلال الفلاحين . لكن يجب الذهاب إلى أبعد من هذه البديهيات ، يجب أن نعرف إذا ما كان الريع المأخوذ من الفلاحين يستطيع أن يعيش الطبقة القائمة وخدمها المباشرين ، أو إذا كان هذا الريع كافٍ كي تستطيع أن تنشأ عليه الدارة الثانية للإنتاج (حرفة وصناعة) ، ولا يكفي أن نجهد لنعرف الأهمية النسبية لهذه الدارات الثانية (التي يمكن قياسها مثلاً حسب نسبة السكان الحضريين) لكن يجب أن نعرف أيضاً إذا ما كانت هذه الدارات تسمح - عن طريق المبادلات التجارية - بامتياض فائض ذي أصول زراعية ينشأ خارج المجتمع ، ويجب أن نعرف أيضاً كيف تمفصل العلاقات التجارية والعلاقات

الزراعية إذا كان ازدهار الأولى مجرد نتيجة للتقدم الزراعي ، أو إذا كان هذا التقدم ، بالعكس ، قائم على أساس الازدهار التجاري ، وفي هذه الحالة تمارس العلاقة التجارية فعل سيطرة على مجموع النظام . ولا يعطينا الإحصاء المباشر معلومات مجذبة على هذا الصعيد ، إذ لا بد من تحليل الأسعار بعمق ، وتكوين المداخل ، وأليات العلية التي تحدد الحركة في مجملها ، إلخ . . . وهذه مشكلة مشابهة لتلك التي تطرحها نظرية التبادل اللامتكافيء في النظام الامبرالي المعاصر . وأطروحتنا أن الأمر كذلك فيما يتعلق بالتاريخ العربي : لا يمكن أن نفهم وجود المدن في عصور عظمتها دون أن ندمج العالم العربي في مجموع أعظم يتداول في داخله الفائض ويتركز بطريقة ما .

ولا تعني أطروحتنا مع ذلك أن ظهور الدولة في هذه المنطقة من العالم نابع من التجارة ، هنا كما في كل مكان ، يتعلّق ظهور الدولة بتكوين الداخلي للطبقات والاستغلال الذي ينجم عنه . وهنا كما في كل مكان ، معظم الإنتاج المادي إنتاج زراعي ، في هذا الطور من نمو القوى المنتجة . والاستغلال الذي هو أساس ظهور الدولة لا يمكن إذا إلا أن يكون هنا استغلال المستجين الفلاحين ، بطريقة أو أخرى . لكن هناك دولة ودولة ، هناك شيء هو مشيخة محلية وهي آخر يسمى امبراطورية تعطي آلاف الكيلومترات وتضم ملايين السكان ، وتحبي مدنًا مزدهرة حيث يحتشد عدد ضخم من السكان بالمعنى النسبي والمطلق .

وعندما نتعرف بأصل الدولة في المنطقة ، وبصيغ الاستغلال الداخلي للفلاحين الذي تقوم عليه ، تبقى المشكلة بكاملها دون حل ، طالما أن إنتاج غالبية الفلاحين في المنطقة (ما عدا في مصر ، وفي بعض اللحظات في العراق) يظل ضئيلاً . فنحن نلاحظ نمواً مدن عظيمة في بعض الحقب ، تلك المدن التي تعد من المدن الأكثر ازدهاراً في التاريخ ، ونرى المنطقة ذاتها وقد أصابها الانحطاط في فترات أخرى دون أن تكون إنتاجية الإنتاج الزراعي المحلي قد تغيرت . وبصورة عامة نلاحظ أن لحظات الحضارة العظيمة في

المشرق كما في المغرب تسم بعمران قوي حضري ، الذي يمتص أحياناً ثلث أو نصف سكان المنطقة ، وهذا أمر استثنائي في التاريخ . ونلاحظ بالعكس أن مصر احتفظت بطابع ريفي غالب وأكثر استقراراً ، ولا يعني هذا أن مصر لم تشهد ظهور المدن ، إنها تملك بالعكس عدداً كبيراً من المدن الصغيرة ، والمتوسطة الراسية بعمق في المناطق الزراعية ، ولها مع الأرياف مبادرات هامة ومستقرة ، كما شهدت أحياناً مدنًا كبرى - الاسكندرية والقاهرة - ، لكنها كانت عندئذ عواصم مرتبطة بالامبراطوريات التي تتجاوز مصر . وقد أخذنا بالحساب كل هذه التفاصيل .

وما نطرحه في أطروحتنا هو أنه من غير الممكن تقدير طبيعة النظام الاجتماعي في كلبيته وبشكل صحيح إذا عزلناه عن المجموع الأوسع الذي يندرج فيه ، وفيما يتعلق بالعالم العربي لا يمكننا أن نتجاهل مكانة المناطق المختلفة التي تكون في مناطق نظام مجموع أوروبا - المتوسط - آسيا الغربية والوسطى والسودان . يجب بالتأكيد طرح مسألة إنجاب الفائض في كل جزء من المجموع . لكن يجب أيضاً طرح مسألة جريان وتمرير هذا الفائض المحتملين هنا وهناك في هذه اللحظة أو تلك على مستوى المجموع . وتنحية هذه المسألة يعني نسيان جزء أساسي من الواقع ، فهنا تفرض إشكالية التجارة البعيدة نفسها .

من يجرؤ أن يشرح اليوم ثروة أمراء الخليج عن طريق استغلال الرجل وعمال النفط بتجاهله النظام الرأسمالي العالمي الذي تندرج فيه هذه الإمارات ؟ من يستطيع أن ينكر أن رفاهية بريطانيا ارتبطت باستغلال أمبراطوريتها وأن سقوط هذه الامبراطورية ليس له أثر في الركود الراهن للميتروبول القديم ؟ من يجرؤ أن يفسر ثروة البلاط الواطنة في القرن السابع عشر مع تجاهله دور التجارة الميركتيلية التي كانت تسيطر عليها ، والأخذ بالحسبان فقط أشكال استغلال الفلاحين النيرلنديين ؟

إن محاولة إنكار إشكالية تداول الفائض تعني في الواقع رد المادية التاريخية إلى مجرد مذهب مغلق يقضي بأن كل الحقيقة موجودة في كل جزء صغير من الكلية ، مذهب يمكن بفضله أن ندرس كل مجتمع في عزلته عن الآخرين ، وجاذبية هذه المذهبية الضيقية كانت دائماً قوية ، وهي تلتقي مع رغبة هواة التنميط (الكشف عن أنماط) في التصنيف ، ومع الرغبة المثالية في إدخال الواقع كله في تصورات بسيطة محددة مسبقاً . وإذا أردنا أن نبرهن بالاستشهادات أن الطريقة الماركسية غريبة عن هذه الرغبة ، لن نتعجب من الرجوع إلى مئات الصفحات التي يتحدث فيها ماركس عن التجارة من خلف آليات الاستغلال الأولية .

ولن نفهم شيئاً من العالم العربي إذا لم ندرك مجموع هذه المشكلات ، خاصة في مستوى الأيديولوجية ، إذ إنه ليس سواء أن يأتي الفائض هنا من الاستغلال المحلي للفلاحين ، وهناك من التجارة التي تحول فائضاً منتجاً في منطقة أخرى ، من يجرؤ على رد جميع المجتمعات المقابل رأسمالية إلى نموذج واحد ، المدعو إقطاعي ، وعلى تجاهل خصوصية عقائديتهم ، وعلى عدم طرح مسألة طبيعة وأصل وعواقب هذه الخصوصيات ؟ عندما تتحدث إذن عن تشكيلات تجارية مقابل تشكيلات فلاحية نريد أن نشدد على هذه الخصائص في مستوى قاعدتها الاقتصادية (تداول وتمرير الفائض في نظام مأخذ بمجمله) ، أكثر منه في مستوى عقائديتها .

لكن لماذا لا نقبل أن نعین الأصالة التجارية للعالم العربي في صعيد حضارته ، وذلك لأن نميز هذه الأصالة عن مسألة طبيعة التشكيلات الاجتماعية ؟ لأن هذا التمييز يبلو لنا عقيماً . إنه يقوم على رد مفهوم التشكيلة الاجتماعية إلى مستوى اقتصادي نركب عليه بناء نصفه بالحضاره يمكن أن يتحول إلى حشو تدرج فيه العقائد والسياسات والأديان والثقافات والصفات الأصلية ، إلخ . بالنسبة لنا لا بد للمادية التاريخية من أن تأخذ بالحساب في الوقت ذاته مجموع صفات المجتمع المدروس ، بما في ذلك الصفات التي

أصبحت تدخل تقليدياً في مبتسرة دراسة الحضارات . وهكذا إذا كان الطابع التجاري للعالم العربي واقعاً ، فإن هذا الواقع يمد جذوره في التشكيلة الاجتماعية . وبإدراج العلاقات التجارية في التشكيلة نحن لا نفهم فقط ، ودفعه واحدة ، نمط تداول الفائض ، لكن أيضاً خصوصيات البنية العليا : الأيديولوجية التجارية . إن طريقتنا تسمع معًا بالأخذ بالحساب مسألة الوحدة العربية ، والطرق المفترقة لتطور التاريخ الأوروبي والعربي .

ما هي إذن الطبيعة الرئيسية للتشكيلات العربية ، إقطاعية أم غيرها ؟ وكيف يتمفصل الطابع التجاري لهذه التشكيلة مع قاعدتها الزراعية ؟ أين تكمن الخصوصية ، أين يكمن العامل المسيطر ، وعلى أي صعيد يقوم : صعيد القاعدة أم صعيد البنية العليا فقط ، أم الصعيدين معًا ؟

ومصدر الصعوبة يأتي من عادة الخلط السائنة شبه - الماركسية بين ملاك الأرض (المقابل رأسماليين) والإقطاعيين وذلك بالتبسيط الذي لا علاقة له بماركس .

إن نمط الإنتاج الإقطاعي يتسبّب إلى عائلة كبيرة من أنماط الإنتاج الخراحية ، المتتصف جميعاً بانقسام السكان إلى فلاحين شغيلة (منظمين في جماعات قروية أم لا حسب الحالة) وإلى أسياد ملاك الأرض ، وبالارتباط بذلك تتصف أيضاً بتوزيع الناتج الاجتماعي بين وسائل معيشة للفلاحين وخارج مقطوع لصالح الطبقة المسيطرة (عادة خراجاً عيناً) .

هذا هو التقرّب الأول ، الشديد التجريد الذي يمكن الانطلاق منه إلى المشخص كما فعل ماركس بالنسبة لتحليل النمط الرأسمالي .

وتمفصل أنماط الإنتاج الخراحية هذه أحياناً مع تجارة بعيدة المدى ، خاصة حين يكون الخراج كافياً لتغذية متجمين آخرين (حرفين) حيث يتحول جزء من نتاجهم إلى موضوع تصدير يسمع بالقيام بواردات أخرى للمتجمّات

الكمالية للطبقات المسيطرة ، ويختص التجار (لا التجار الرأسماليين) بهذه التجارة .

لكن التجارة البعيدة لا تستدعي بالضرورة مثل هذا الخراج . إذ يمكن للتجار أن يكونوا وسطاء بين مجتمعات خارجية لا تعرف بعضها البعض ، ويعيشوا من عوائد احتكارهم للدور الوسيط ، هذه كانت إلى حد كبير حالة التجار العرب . في تكوين الطراز الأول يكون نمط الإنتاج الخارجي (الإقطاعي) مسيطرًا ، ونمط الإنتاج التجاري الصغير البسيط (الحرفة) والتجارة البعيدة تمفصل على الأول . أما في تكوين الطراز الثاني فإن نمط الإنتاج الخارجي لا يسيطر عامة ، هو كذلك فقط في لحظات قصيرة حين يجر الأزدهار العام إلى تعمير واسع للأراضي المروية ، كما كان الأمر على هذا الحال خلال القرون الثلاثة من الصعود الكبير العباسي في العراق وسوريا . ويکف عن ذلك عندما تنطوي الزراعة إلى المناطق الفلاحية المعزولة ، في قرون الانحطاط الطويلة .

في مراحل العظلمة فقط إذن - التي هي أيضاً فترات الوحدة العربية - يصبح نمط الإنتاج الخارجي (وليس الإقطاعي) مسيطرًا ، وحتى في هذه الأثناء ، وبالضبط لأن الخراج المفروض هنا على الفلاحين ضعيف ، يظل نمط الإنتاج الخارجي محدوداً في توسعه الجغرافي ، كما في امتداده في العمق ، على مصر وال伊拉克 . وهناك مناطق كاملة من العالم العربي مكونة من فلاحين أحرار منظمين في جماعات . في مناطق أخرى يبقى الخراج خفيفاً على الأقل بالقياس المطلوب . ولهذا السبب بقيت الإقطاعية العربية غير مستقرة وتابعة للسلطة المركزية (ومنه العلاقة الدائمة بين الإقطاعية ، وخدمة الدولة ، وقاعدة عدم وراثة الإقطاعية عامة) . إن السلطة المركزية تدين بثروتها وقوتها إذن إلى عوائد التجارة البعيدة أكثر مما تدين بها إلى الخراج المفروض على الفلاحين . وعندما تخفي هذه التجارة يتراجع المجتمع العربي ، ويتراءى للنظر سير الأقطعة للأرض . مترجمًا الانطواء على الأرياف الفقيرة (ما عدا في

مصر) ، وتفتقر الوراثة في الإقطاعيات بموازاة تدهور السلطة المركزية ، في لحظة الغزو الاستعماري كانت هذه هي صورة العالم العربي ، لوحة إقطاعية فقيرة.

للتلخيص : إن نمط الإنتاج الغالب في الزراعة العربية هو النمط الخراجي وليس شكله الإقطاعي الذي لا يظهر إلا مع الانحطاط . والعلاقات التجارية تقوم في هذه التشكيلة كعلاقات مسيطرة ، وتتجلى خاصة إما في تحولها إلى مصدر ومحرك الازدهار ، مؤدية إلى نمو زراعة خراجية أيضاً ، أو تبدو في فترات الانحطاط مركبة على إقطاعية فقيرة . وخصوصيات مصر ، الأكثر استقراراً من بقية العالم العربي لم تستطع أن تتغلب على الخصوصيات التي ميزت وحددت عامة التاريخ العربي . ولدينا هنا هنا أول تفسير لإجهاض تطور التشكيلات العربية نحو الرأسمالية .

مسألة إخفاق الميركتيلية العربية :

إن مسألة إخفاق تطور التجارة العربية نحو الرأسمالية لا تنطوي على أي سر ، إلا أن التاريخ البرجوازي قد خلق منها مشكلة مصطنعة . وهي تبدأ بالخلط بين النقد والرأسمال ، التجارة والرأسمالية ، وتنكشف رأسالية في كل مكان ، في الصين القديمة ، لدى اليونان والرومان وعند العرب ، إلخ . ثم تسؤال لماذا لم تنجح إلا الرأسمالية الأوروبية . وبشكل الدين (البروتستانية عند ماكس فيبر) أو العرق (تفوق الجerman أو بحنكة أكبر ، تفوق التراث اليوناني) الوسائل الوحيدة للخروج من المأزق الذي تم الوقوع فيه .

إن العمالة والتجارة موجودة قبل الرأسمالية ، وهي تظهر منذ اللحظة التي يظهر فيها لدى المستجين فائض ، ويسمح تقسيم العمل بالتبادل بين منتجات يتجسد فيها هذا الفائض الجاهز . والقسم الرئيسي من المبادلات وخاصة المبادلات الجارية بين المستجين الصغار داخل المجتمع ذاته (فلاحين وحرفيين في القرية ذاتها) تحدث في العقب المقابل رأسمالية بدون وسطاء تجار وغالباً أيضاً بدون نقد . لكن منذ اللحظة التي يتجمع فيها قسم كبير من الفائض في

أيدي الطبقات المحظوظة القوية (إقطاعيين ؛ بلاطات ملوكية ، إلخ) يمكن لهذا الفائض أن يتحول إلى موضوع تجارة بعيدة ، أي تبادل متوجبات - عادة متوجبات كمالية - آتية من مجتمع آخر . ويستفيد أحد التجار الوسطاء من موقعه الاحتكاري كي يشعر هذا الرابط بين المجتمعين ويستخلص منه فائدة خاصة . وهذه الفائدة المستندة إلى الفرق في القيم الذاتية (المنافع الاجتماعية) المقدرة بشكل لا متكافيء في المجتمعين اللذين لا يعرفان بعضهما البعض ، لا علاقة لها إذن بقوانين ربح الرأس المال التجاري . إذ هنا أيضاً يؤكد ماركس على اشتراك الرأس المال التجاري في مساواة معدل الربح في نمط الإنتاج الرأسمالي . إن ربح الرأس المال التجاري الرأسمالي ينجم عن إعادة توزيع فائض القيمة (الشكل الخصوصي للفائض الرأسمالي) المولد في داخل المجتمع وعن تحويله إلى ربح . أما فوائد التجارة السوقية المقابل رأسمالية فتنجم عن انتقال فائض من مجتمع إلى آخر . وتقوم بهذه التجارة البعيدة عادة فئات متخصصة ، غالباً ما تكون طوائف أو أقوام (« شعوب - طبقات » كاليهود في أوروبا القرون الوسطى) وأحياناً مجتمعات تنمو على هذا الأساس : مثل فينيقيا ، اليونان الهايس ، المدن الإيطالية والعالم العربي في فترات الازدهار .

إن تركز الثروة النقدية في أيدي هذه الجماعات من المستوقين (التجار) ليس من الرأسمالية ولا يمكن أن يقود طبعاً إلى الرأسمالية . كي يحدث ذلك يجب أولاً أن يولد انحلال نمط الإنتاج المقابل رأسمالي تكديع للجماهير ، أي فصل المنتجين عن وسائل إنتاجهم ، وأن يفتح بذلك الطريق إلى تكوين سوق عمل حر .

لماذا لم تؤد مرکزة الثروة النقدية في العالم العربي إلى انحلال نمط الإنتاج الم مقابل رأسمالي في الريف ، لتقود بذلك إلى الرأسمالية ، هناك في الظاهر أيضاً شروط أخرى ملائمة في هذا النمط : فالأخناف التجارية كانت كثيرة الانتشار ، ولها انعكاسها في الشريعة الإسلامية . وقد تحول الشكل النقدي للربح العقاري إلى شكل عادي دائم منذ عدة قرون . ولم يجعل العرب

لماذا لم تؤدي مركبة الثروة النقدية في العالم العربي إلى انحلال نمط الإنتاج الماقبل رأسمالي في الريف ، لتقود بذلك إلى الرأسمالية ، هناك في الظاهر أيضاً شروط أخرى ملائمة في هذا النمط : فالأنصاف التجارية كانت كثيرة الانتشار ، ولها انعكاسها في الشريعة الإسلامية . وقد تحول الشكل التقدي للريع العقاري إلى شكل عادي دائم منذ عدة قرون . ولم يجعل العرب أيضاً العمل الحر ، وكان العمل الماجور كثير الانتشار في المدن وحتى في بعض الأرياف ، وكانت المشاغل موجودة أيضاً ، ويمكن أن نتكلم هنا عن بروليتاريا وشبيه بروليتاريا دون الإساءة للتاريخ ، وكل ذلك لم يفرض ظهور الرأسمالية ؟

لشرح مأزق التطور هذا قدمت أطروحتان تتضمنان كل منهما جزءاً من الحقيقة . أولهما أنه في اللحظة التي بدأت فيها الشروط الملائمة لإعداد تغير نوعي تراكم - ثورة صناعية - أصابت الدارات التجارية ضربات تحول عنيف تتضمن حداً بذلك إلى السيرورة هذه . وهذا التحول يعود إلى الغزوات التركية المغولية ، لكن هذه الأطروحة - الشائعة جداً في العالم العربي - تحتاج إلى نقاش . فمهما كان حجم التدمير خاصية في العراق وسوريا ، كان من الممكن ، بعد عودة السلام أن تعود الدارات التجارية إلى ما كانت عليه ، خاصة لسلطة العثمانيين . لكن خلال تلك الفترة الانتقالية تحولت الطرق نحو الجنوب لصالح مصر في القرن الثالث عشر والسادس عشر . ومن الصحيح أن التهديد الخارجي الدائم قد ساهم في عسكرة العالم العربي . لكن هل كانت هذه العسكرية عقبة أمام ازدهار التجارة ؟ لقد شهدنا في مكان آخر من البحث الحلف الذي نشا بين المحاربين والتجار فلماذا لم ينشأ هنا ؟ مهما يكن أدى هذا التحول إلى نضوب التراكم المالي بعنف وانهيار العالم التجاري مفتاحاً بذلك فترة طويلة من التقهقر . ألم ت تعرض المدن الإيطالية للمصير المظلم ذاته ؟ وفي نهاية المطاف سترث أوروبا الأطلسية الشمالية الغربية ، إنكلترا وفرنسا هذا النضج الطويل ، محطمة آمال متقدميهم الأوائل من العرب

والإيطاليين وحتى ساقيهم المباشرين الأسبان والبرتغاليين .

الأطروحة الثانية تشدد أكثر على الصفات الاستثنائية الملائمة للعلاقات الداخلية للعالم الأوروبي ، التي تتعارض في نظرها مع العلاقات الداخلية السائدة في المناطق الأخرى من العالم ، حتى حين كانت هذه العلاقات متسمة بالعمركتيلية القوية ، مثل العالم العربي والصين . أوروبا هي الوحيدة (مع اليابان) التي عرفت نمطاً إقطاعياً حقيقياً . الواقع أن هذا النمط الإنتاجي شديد التعرض للانتحال تحت تأثير نمو العلاقات السوقية ، ذلك أنه يتجلّى في إطار سلطة غير مركبة مفتلة بين مختلف أسياد الأرض الإقطاعيين . في هذه الشروط يؤدي تجغير المنتجات والريع إلى استبعاد الفائض الخاص بالسكان الريفيين ، أي إلى تكديع جماعي وسريع ، كما تعطي إنكلترا المثال الأفضل على ذلك : فالقسم الأعظم من سكانها الريفيين قد تكُدح وتمدين بين 1750 و 1815 . في العالم العربي بقيت أغلبية الفلاحين بالعكس خارج النظام أو على الهاشم ، في مناطق يعمق من عزلتها فقرها ، باستثناء مصر . لكن في مصر بقيت السلطة المركزية ، كما في الصين ، بما لا يقارن أعظم قوة مما كانت عليه في أوروبا الإقطاعية وهذه السلطة التي تميز النمط الخرافي المكتمل تحفظ بقاء الفلاحين على الأرض ، عن طريق سياسة زراعية مكرسة خصيصاً لهذا الغرض . ولقد أقمنا ، على كل حال ، التعارض بين النمط الإقطاعي - الموصوف بالمحيطي - والنظام الخرافي المكتمل على أساس الأصل البربرى للنظام الإقطاعي الذي يمد جنوره بعيداً في الأنماط الجماعية герمانية ، كظاهرة أولى من ظاهرات قانون التطور الامتناكافى .

وبالارتباط بهذا الطابع الخاص لنمط الإنتاج الإقطاعي استفادت أوروبا و(اليابان) من ظروف استثنائية على صعيد تنظيم السلطة السياسية . ففي أوروبا اضطررت السلطة الملكية ، لتعديل كفة سلطة الإقطاعيين إلى دعم العالم السوقى بعد أن استوطن هذا الأخير بقوة في مدن حرة بعيدة عن تسلط الإقطاع ، الذي بقي تقريراً ريفياً صرفاً . وليس هناك ما يماثل ذلك في المناطق

الأخرى . إن القوة العظمى للسلطة المركزية (إن لم يكن على مستوى كل الامبراطورية العربية ، فعلى الأقل على مستوى كل من البلدان التي تكونها) منعت هذا التطور الحر للمدن . لقد عرف العالم العربي بالتأكيد الطوائف المهنية وطوائف التجار والحرفيين . لقد عرف حتى أكثر من ذلك ، اشتراك هذه الطوائف في إدارة المدن ، لكنه لم يعرف أبداً مدنًا حرة كما في أوروبا الإقطاعية ، خارجة كلية عن سلطة وشريعة الإقطاع ، ولم تسير الطوائف العربية في أي وقت المدن تسييرًا كاملاً .

ويؤكد جميع المؤرخين على المراقبة الدائمة التي كانت تمارس ضد هذه الطوائف هنا كما في الصين . ذلك أن القوة الاجتماعية التي تهدد السلطة المركزية ليست قوة الإقطاعيين - الذين ليس لهم وجود طالما أن الاستراتيجية العقارية هي أستراتيجية خدمة حكومية مدنية - لكنها قوة التجار ، وحين تضعف السلطة المركزية في العالم العربي ، حتى التبخر في بعض المناطق ، يظهر الانحطاط : تت弟兄 التجارة وتغتنم الجماعات الفلاحية الفرصة لتأكيد استقلاليتها .

والذي يجب تفسيره إذن ليس الفشل العربي (أو الصيني) لكن نجاح أوروبا واليابان ، هذا النجاح الذي يرجع إلى الطابع المحيطي للنظام الإقطاعي . وفشل الميركتيلية العربية ليس أبداً قضية سرية لا تفهم . ولا شك أنه لو لم تصبح أوروبا رأسمالية بالسرعة هذه ، وكانت التناقضات التي تعمل في المجتمعات الأخرى (عربية ، صينية ، هندية ، إلخ) . وجدت حلولها في ظهور العلاقق الرأسمالية داخل هذه المجتمعات وانطلاقاً منها . لكن هذه مشكلة مصطنعة .

والأطروحة التي نقبلها ، بتوضيع طبيعة القوانين الاجتماعية ومستوى عملها كما فعلنا ، تتبع فهم الظهور المبكر للرأسمالية في أوروبا نظراً لفرادة الإقطاعية ، ذلك أن التعارض الذي يبدو بين الاقتصاد العالمي الأوروبي

الذى تكون منذ القرن السادس عشر وبين توسيع الامبراطوريات الخارجية الأسبق يكشف عن فرادة الانتقال إلى الرأسمالية ، ويجربنا لذلك على التأمل في المسائل الأساسية للنماذج التاريخية . والتوسيع الجغرافي للمجتمعات الأخرى المتقدمة لم يأخذ يوماً هذا الشكل . فالدولة الصينية المركزية الخارجية دمجت المناطق الجنوبية المحتلة حديثاً كمقاطعات عادلة ، تخضع لنظام اقطاعي خارجي مركزي واحد مفروض من قبل بيروقراطية وبالعكس من ذلك خلق التوسيع الأوروبي لأول مرة محيطاً حقيقياً على أساس التخصص اللامتكافي ، في الإنتاج . إن الامبراطورية وحدها سياسية بينما النظام الأوروبي العالمي اقتصادي ، أي أن الروابط التي تجمع مختلف الأجزاء اقتصادية وليس بالضرورة أو بشكل رئيسي سياسية . وهذا ليس اتفاقاً عشوائياً ، لكنه يكشف بالعكس عن ملامح أساسية لعمل العلاقات بين القاعدة والبنية العليا في الأنماط الإنتاجية المختلفة .

وقد أتاحت لنا هذه الدقة في المفاهيم أن نفهم بشكل أفضل طبيعة المجتمع الأوروبي الإقطاعي ، وأسباب الأشكال الخاصة لتوسيعه بالإضافة إلى تولد الرأسمالية . إذا لم تكن أوروبا الإقطاعية امبراطورية فلأن النمط الإقطاعي شكل محظي غير مكتمل للنمط الخارجي . وتفتيت قوة الدولة ، وعدم مركزة الفائض تجد تفسيرها في طبيعة العملية التي تم بها تجاوز الامبراطورية الرومانية عن طريق برابرة خرجوا لتوهم من الأنماط الجماعية ، والأشكال البدائية للنمط الخارجي أكثر مرنة إذن من الأشكال المكتملة : فمن أوروبا المتأخرة سيظهر تجاوز الرأسمالية للنمط الخارجي وليس من الشرق المتقدم . وهذا التعبير للتطور اللامتكافي يكذب أطروحة التطور التعاقب المستمر للقوى المنتجة وتحديدها للأنماط الإنتاجية المتغيرة .

مكذا لا يمكن للتجارة المقابل رأسمالية أن تؤدي إذن إلى التكوير السريع لعالم رأسمالي ما لم تلقي على نمط محظي ، النمط الإقطاعي . وتلقيحها على النمط الخارجي يجعل من الممكن إجهاض العملية هذه

كمخرج كان من المحتمل أن يفرض ، مع غياب الظهور السريع للرأسمالية الأوروبية وتوسعها اللاحق في العالم العربي الخاضع ، مجرى للتاريخ أطول دون شك وشدد الاختلاف .

3- الصهيونية وإسرائيل ومستقبل فلسطين :

لو كانت إسرائيل دولة كالدول الأخرى ، لكان التسوية ممكناً دائماً في هذه المنطقة كترجمة لعلاقات القوى في لحظة ما . لكن إسرائيل تقوم بالضبط على أيديولوجية شديدة الخصوصية . وبسبب هذه الأيديولوجية ظهر تباطؤ الهجرة اليهودية في بدايات السبعينات كأزمة ، ذلك أنه بدون هذه الهجرة تنحل الصهيونية وتصبح إسرائيل دولة عادلة ، دولة لسكانها الذين يمكن أن يتعايشوا مع شعوب أخرى ودول أخرى . إن الصهيونية تحتاج إلى العروب والتوسيع كي تصون علاقاتها مع يهود الشتات . وهذا الأساس الصهيوني الأيديولوجي يفقد المفاوضات كل موضوع .

وإذا كان مصير القومية العربية والأمة العربية يبدو اليوم تابعاً للصهيونية فهذا لا يعني إلا أن هذه القومية ما زالت عاجزة . وهو لا يعني أنها ستظل كذلك إذ أن ثورة اشتراكية قادرة أن تعطي لهذه القومية في العالم العربي القوة التي سترد إسرائيل إلى أبعادها الحقيقة ، فهذه القوة ستجب إسرائيل على التخلّي عن صهيونيتها لتصبح دولة عادلة ، عندئذ سيكون للمفاوضات معنى لأنها ستقوم عندئذ على أرضية سياسية لا أرضية عقائدية . وبرنامج فتح للدولة الفلسطينية ، الذي هو برنامج سياسي يرسم حلّاً ممكناً . ولا بد من اجتماع كل النية السبعة للغرب حتى لا يرى الهوة التي تفصل بين الطريقة السياسية لدى فتح في تصور حل المسألة وبين الطريقة الأيديولوجية والسرية الغامضة لدى الصهيونية في رفض كل حل لا ينطوي على ذبح العرب جماعياً أو خضوعهم كأقلية (أو أقلية) لا حقوق لها . أفريقيا الجنوبية وحدها ، وهي عائشة على أيديولوجية عنصرية أيضاً ، الأبرتايدي ، تقود إلى مآزق بهذه .

لا يمكن للصهيونية أن تبقى إلا إذا استطاعت أن تفرض نفسها كامبرالية فرعية مسيطرة في هذه المنطقة . لكن إذا لم يتم لها ذلك هل من الضروري لإسرائيل أن تتلاشى وأن يرجع سكانها إلى طريق الشتات ؟ هناك حل آخر يمكن التفكير فيه : هو « مشرقه » دولة يهودية شرقية متدرجة في المنطقة . في الوقت الراهن يخشى الصهاينة هذه العملية أكثر من كل شيء . إذ أن أغلبية سكان فلسطين الآن هم من أصل شرقي : أكثر من النصف هم من العرب في إسرائيل والمناطق المحتلة . وأكثر من نصف اليهود هم أيضاً من أصل شرقي . ولم تستطع الصهيونية أبداً أن تجذب إلى فلسطين نسبة مهمة من اليهود الأوروبيين ثقافة - الإشكناز في كلتهم تقريباً . بينما ترك اليهود السفارديم في غالبيتهم وأكثربنهم من اليهود العرب ، المغرب أو الشرق الأوسط ليهاجروا إلى إسرائيل . وكانت السياسة التعصبية للرجعية العربية هنا أكبر دعم للصهيونية . وهؤلاء اليهود الشرقيون هم في القدس بين أهليهم كما كانوا في فاس أو بغداد وكما هم العرب غير اليهود في انتشارهم من الأطلسي إلى الخليج . ويمكنهم إذن أن يكونوا جماعة خاصة على جزء من فلسطين .

لا بد للصهيونية من أن تديم السيطرة العرقية للأقلية الأوروبية على اليهود الشرقيين كما على العرب من غير اليهود . ونجاح هذه السياسة يرجع إلى حد كبير إلى الواقع أن العرب لم يقدموا مخرجاً آخر لليهود الشرقيين . وإذا أمكن قريباً قيام دولة عربية فلسطينية متعايشة مع الدولة اليهودية ، ويقدر ما يستبعد ذلك آفاق التوسعية الصهيونية ، ستخلق قوى كبيرة تعمل في اتجاه مشرقة الدولة اليهودية ، فاما أن يترك اليهود الغربيون كما فعل « الأقدام السوداء » ذلك في الجزائر لأنهم لا يستطيعون التفكير في وضعية مساواة مع من اعتبروهم أدنى منهم ، أو أنهم يقبلون المشرفة .

لا يجب أن نستبعد هذا الاحتمال . وعلى كل حال يجب النظر إلى هذا الجزء من الشرق الأوسط كما كان دائماً : اتحاداً من الأقاليم . لبناء المسيحي

والدرزي والشيعي والسنني سوريّة علميّة وداخليّة ، فلسطين يهودية وإسلامية ، كلها لم تندمج يوماً كمحض مثلاً ، في أمة واحدة متجانسة . لكن التنوع إذا كان يفترض في حقبتنا هذا الاحترام المتبادل والاستقلالية الواسعة إلا أنه لا يستبعد أيضاً الوحدة الاقتصادية والسياسية بل الثقافية . هل من الممكن - في الأجل الطويل - أن تذوب هذه الطوائف في أمة واحدة ؟ قطعاً هذا الاحتمال وارد . على سبيل المثال كانت الجبهة الوطنية اللبنانيّة تؤمن بذلك وتعمل من أجل إنهاء « لبنان الطوائف » وخلق وطن يتجاوز فيه المواطن الاعتماد الطائفي . إلا أن الرجعية العربيّة أفشلت المشروع .

الفَصْلُ السَّادِسُ

آفَاقُ الْعَالَمِ الْعَرَبِيِّ

بعضُ التَّطَوُّرَاتُ الْمُمْكِنَةُ

هل يخرج العالم العربي من الامتحان الذي فرضه عليه التاريخ منذ عدة قرون ، خاصة منذ نصف قرن ، موحداً ، محدثاً ، غنياً وقوياً ؟ أم سيفرق في تقليدية مفقرة تعمق انقسامه وعجزه ؟

نحن لا نبحث لا عن الرد بشكل عنيف على هذا السؤال ولا حتى عن رفع الالتباسات عن عبارات الطريق البديل بخطاب نظري مجرد حول المعنى المحتمل لكلمات مثل الحداثة والتقليد ، الرأسمالية والاشراكية ، والغنى والفقير . سنحاول فقط أن نخط معالم جواب بصياغة عدة تصورات محتملة للتطور ، هذه التصورات التي يجمعها بين هذه العناصر يمكن أن تعطيها مضامين خاصة .

1 - تصور أول : النظام الاستعماري الجديد والأنقسام العربي :

التصور الأول الذي يجب أخذة بالاعتبار يترجم استمرار الاتجاهات التي سادت المنطقة خلال العشرين سنة الأخيرة . يبقى العالم العربي مقسماً إلى دول مستقلة الواحدة عن الأخرى . وفي البلدان النفطية يتسارع النمو المتخارج والتابع . والبعض : الجزائر والعراق يحاول أن يتبع طريقه في التصنيع المتكامل القائم على إنشاء صناعة قاعدية وصناعة استهلاكية في الوقت ذاته . ويتبنى هذا التصنيع التقنيات الرأسمالية المتقدمة ، ويصطدم لذلك بسرعة بمشكلة المنافذ الخارجية الضرورية لاستمرار توسيعه الاقتصادي . أما

البلدان الأخرى ، بلدان الصحراء التي لا تستطيع أن تمتلك المداخيل النفطية فتحاول أن تستثمر في الخارج لاستفادة من ريع الرساميل الموضوعة في الاستثمار . وستصطدم هذه البلدان أكثر فأكثر بعومنية البلدان المتقدمة التي لن تسمح بازدياد المشاركة العربية في مؤسساتها . ويسبب الانقسام العربي لن تجد المشكلة الفلسطينية حلها ، ويعيش الأردن إلى ما لا نهاية على الدعم الخارجي ، بينما تبقى رفاهية لبنان قائمة على مركزية الخدمات في عاصمه بشرط أن يصبح من الممكن إقرار الوضع القديم من جديد ، الأمر الذي يبدو غير أكيد . وجنوب الجزيرة العربية والسودان والمغرب وتونس وسوريا ومصر تبقى في هذا التصور على اليمين .

والحال أن هذا الوضع لا يمكن احتماله وهو يدفع إلى الشك في إمكانية استمرار التزايد الاقتصادي العربي على أساس النموذج القديم . إذ أن مصر تتخل مفتاح الوضع : وهشاشتها تسبب هشاشة المنطقة بمجموعها . بالإضافة إلى ذلك يفترض هذا التصور للنمو الذي يلتزم مع توسيع المراكز المتطرفة حسب نموذج السنوات العشرين الماضية ، متابعة هذا التوسيع . والحقيقة أن هذا التوسيع قد دخل في أزمة نعتبرها بنوية عميقة ومعمرة⁽¹⁾ .

2 - عائلة من التصورات الجديدة : العالم العربي كامتداد في نظام امبريالي مجدد .

يجب هنا إذن إدراج التصورات المحتملة للنمو في إطار الأزمة العامة للنظام الرأسمالي العالمي ، ومراجعة حدود التقسيم الدولي للعمل ، وقيام نظام اقتصادي دولي جديد لا بد أن يترافق بتغييرات في توازن القوى على الصعيد الدولي (توازن الدول الكبرى ، تحالفات دولية) ، وعلى الصعيد المحلي (تحالفات الطبقات) . في هذا الإطار نحن نشهد ارتسام الخطوط العريضة لهذا التصور الذي يكتسب شكل بعث عربي ، وتأكيد للقوة العربية .

(1) انظر أزمة الامبرالية ، مرجع مذكور .

يمكن تحديد هذا التصور كالتالي :

الشمير المشترك لمصادر التقنية الغربية وللوسائل المالية للنفط العربي وللبيد العاملة الوفيرة ، المؤهلة والمكدهة والرخيصة في بلدان عديدة ، بالدرجة الأولى مصر ، وذلك في سبيل دمج عالم عربي في طريقه للتوحيد التدريجي في إطار تقسيم دولي جديد للعمل ، يجعل من العالم العربي شريكاً للإمبريالية . وسيعطي هذا التطور الإقليمي حسب المنطق الاقتصادي للنظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي⁽¹⁾ نفساً جديداً للبرجوازية العربية . ويمكن في هذه الحالة للتصنيع أن يتجاوز طور تصنيع الواردات ، وبذلك يمكن تجاوز المخانق الأولى التي يصطدم بها عادة تصنيع متكملاً في إطار بلدان صغيرة .

هل يعني ذلك الوصول إلى مرحلة تضع العالم العربي على الطريق الذي سيحوله إلى يابان جديدة ، أي إلى مجال رأسمالي متتطور ، مستقل وقوى ؟ هل يمكن أن نتكلم هنا عن تحديث جذري بالطريق الرأسمالية الجارية ؟ نحن نعتقد بالعكس أن اليابان كانت البلد الأخيرة التي توصلت إلى التطور الكامل على الطريق الرأسمالية ، ذلك لأنها كانت الأخيرة التي تقدمت في نموها قبل تكوين الإمبريالية . فقد جعلت هذه الأخيرة ، بعد توسيع وسائل سيطرتها الكاملة على مجموع المعمورة ، وسيطرتها واستغلالها لبلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لصالح احتكارات المركز ، جعلت كل محاولة للتطور الرأسمالي المستقل في المحيط لا أساس لها . ونحن لا نعرف تجربة تاريخية لتكون اقتصاد منتج انطلاقاً من الدفقات الخارجية المستوعبة تدريجياً مع الاحتفاظ بانفتاح واسع على الخارج⁽²⁾. ولهذا فإن التطور اللامتناهٰ في المحيط لا يعني أبداً أن بعض البلدان المختلفة تقترب تدريجياً من عتبة

(1) حسب تعبير ميشيل شاتيلو Chatelus ، استراتيجية للشرق الأوسط ، دار كلمان ليفي ،

. 1974

(2) شاتيلو ، ذات المرجع .

الانطلاق بالطريقة التي فكر بها روستو ، ولكن سيحصل تكيف للقيام بأدوار أكثر تنوعاً في نطاق نظام امبريالي عالمي متدرج ، وفي إطار توزيع لا منكافي للعمل يحتفظ للبعض بوظائف امتداد للامبرialisية وللآخرين أدوار احتياطيات ذات طابع استعماري جديد^(١) . إن هذا الطراز من النمو التابع لا يفتح إلا آفاقاً محدودة ، ذلك لأن سيطرة المركز ، المتعددة الصيغ ، تستعر من خلال احتكار التقنية وتغلغل نماذج الاستهلاك الغربية التليجي . ثم ، بالرغم من أن البرجوازية المحلية تربع من هذا النموذج للنمو ، الذي يمكن أن يسمح لها في بعض الحالات بتوسيع قاعدة دعمها بزيادة حجم الشرائح البرجوازية الصغيرة ، فإن الجماهير الشعبية ، المستبعدة بالضرورة من فوائد هذا الطراز من الازدهار ستظل مدانة بالفقر والبطالة الدائمة . إنه كأداة تحطيم للمجتمعات القومية ، وتدمير للثقافة ، لا يمكن أن يكون إلا « نمواً رثا » ولا يمكن أن يكون التحديث إلا « تحديداً رثا » من إيران إلى الجزائر ، مروراً بمصر وليس النموذج البرازيلي بشيء آخر مخالف . وبهذا المعنى فإن التحديث لا يمكن أن يكون بأي وسيلة مرادفاً للتقدم ، للتحرر والاستقلال - هذا إذا لم نرد التحدث عن الاشتراكية . لكن مع ذلك هذا هو خيار البرجوازيات العربية . آفاق تصنيع قائم على معالجة أولية للمواد المستجة . وعلى التصدير إلى المراكز المتقدمة وإلى المناطق المستعمرات - الجديدة الاحتياطية . هذا التصنيع الذي تم اللجوء إليه لتجاوز الصعاب الراهنة ، يعني في النهاية بيع قوة العمل القومية بأسعار دنيا إلى الاحتكارات الأجنبية . والأرباح الإضافية المسحورة من هذا الاستغلال الزائد تصدر في غالبيتها ، أما عن طريق آليات منظورة (أرباح منقولة ، ديون خارجية ، كلفة التقنية المستوردة ، إلخ) أو بآليات غير منظورة لأنها قائمة في صلب بنية الأسعار ، والبرجوازية المحلية تجني أيضاً من هذه الأرباح الإضافية هامش عائدها . وفي هذا الأفق تستعد البرجوازية العربية للاشتراك مع إسرائيل

(١) حول نقد أطروحة روستو انظر : التطور اللامنكافي . وحول تعريف جديد للتقسيم الدولي للعمل انظر : أزمة الامبرialisية .

التي يمكن أن تصدر التقنية ، ثم إن الامبرالية الأمريكية مستعدة اليوم أن تلعب هذه اللعبة وأن تعدل وبالتالي تحالفاتها .

هذا التصور يتضمن علة تنبیعات ، حسب سير التحالفات الخارجية ، وحسب التسویات المتعلقة بالقيادة المحلية ، والاحلاف الطبقية داخل العالم العربي .

إن الصيغة الأكثر حظاً يمكن أن تكون بالتأكيد التالية : قيادة سعودية ، تنفيذ تقوم به مصر ويلدان أخرى في حلف واسع لبرجوازيات الدولة والبرجوازيات الكولاكية والكمبرادورية المتفاهمة من جديد ، دعم أمريكي .

صيغة أخرى ممكنة - بعكس التيار بالتأكيد - يمكن أن تتصف بغلبة أسلوب رأسمالية الدولة في الداخل ، والتحالف السوفيتي في الخارج .

هل من الممكن بصورة عامة أن نطالب بحرية الصفات الثلاث : وحدة أم تفتت عربي ، غلبة داخلية لرأسمالية الدولة أو للرأسمال الخاص ، تحالف خارجي أمريكي أو سوفيتي ؟ وكيف يمكن أن نصر بوضوح في مجموع هذه العقدة من المشاكل المتراابطة لا بد من العودة إلى المسائل الأساسية الأولى : الطبيعة الطبقية لرأسمالية الدولة وأفاقها (مصالحه أم لا مع الرأسمالية الخاصة الداخلية) ، طبيعة المجتمع السوفيتي وأهداف استراتيجية الدولة السوفيتية وأفاق الامبرالية الأمريكية (والأوروبية) .

مسائل أولى :

إن التطور اللامتكافي للعالم العربي يستدعي أن لا نخلط بين نوعين من النضالات ، رغم أنهما يسمحان بذلك : فأولاً في البلد التي تحفظ فيها الأشكال القديمة للسيطرة الامبرالية القائمة على التحالف مع البرجوازية الملاكية - الكمبرادورية بقواعد مهمة هناك نضال ممكّن بين هذه القوى المحافظة وقوى رأسمالية الدولة (مختلطة أحياناً حتى مع قوى الاشتراكية) ، وثانياً ، هناك ، في البلد الأخرى حيث تسود رأسمالية الدولة ، وتبدو العودة

الجنرية إلى الماضي صعبة ، نضال بين القوى - المحافظة هنا - التي ترغب في إيقاف التطور والقوى التي تدفع إلى الأمام .

فيجب أن لا نفتر إذن الانزلاق اليمني كهزيمة نهائية للقومية البرجوازية الصغيرة (وللنفوذ السوفيتي المرتبط بها) لصالح تحكيمات عجوزة امبريالية . إذ ليس هناك مكان للوهم . إن رأسمالية الدولة تعبّر عن اتجاهات عميقة : وهي ذات جذور عميقة في داخل العالم العربي في تطوره الاجتماعي الداخلي ، وفي الخارج أي في نظام التوازن الدولي والسيطرة على العالم الثالث . وإذا كما قد أعطينا خلال سنوات مكانته كبيرة للتناقض بين رأسمالية دولة ورأسمالية حرة لا يستحقها ، وذلك بالخلط الطوعي أحياناً بين رأسمالية الدولة (التابعة هنا) والاشراكية أو على الأقل مع مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية ، فإن التطور خلال السنوات القليلة الماضية يؤكّد الطابع الثانوي لهذا التناقض . إن الإصلاحات الزراعية من جهة ، والتأمينات من الجهة الأخرى أصبحت وقائع من الصعب الرجوع عنها ، لقد خلقت بنيات اجتماعية قوية ، إن إعادة جديدة للوضع الاجتماعي القديم تبدو إذن صعبة جداً إن لم تكن مستحيلة . والأكثر احتمالاً هو مزيج بين الأشكال الجديدة لرأسمالية الدولة والأشكال القديمة للرأسمالية الخاصة . وقد تمت محاولة تحقيق ذلك في بلدان رأسمالية الدولة عن طريق امتصاص البرجوازية القديمة الملاكية والكمبرادورية في نظام رأسمالية الدولة ، أي امتصاص البرجوازيات القديمة مع البرجوازية الجديدة الريفية الكولاكية وبرجوازية الدولة . وقد حاولت التجربة الناصرية أن تقوم بذلك على الأقل حتى 1963 . وللبرهنة على أن ذلك يستجيب لاتجاهات موضوعية يكفي أن ننظر إلى تقدم رأسمالية الدولة في البلدان « الليبرالية » من المغرب الأقصى حتى دول الخليج النفطية .

وإذا كانت هذه الاتجاهات قوية إلى هذه الدرجة فذلك لأن نظرة برجوازيات الدولة لتحديث بلادها ودمجها في النظام العالمي لا تتناقض ، من حيث الجوهر ، مع نظرة البرجوازيات الكولاكية ، وحتى الكمبرادورية .

والذي يجعل هذا الامتزاج صعباً هو أولاً التناقضات بين قسمي البرجوازية ، برجوازية الدولة والبرجوازية الخاصة ، وثانياً ، التناقضات التي تقوم ، رغم الاختلاط ، بين الجماهير والبرجوازية في مجموعها .

وهذه التناقضات الأولى تتفاقم من جهة أولى بسبب التناقض الرئيسي بين الشعب والبرجوازية ، التي تحاول أن تزرع البلبلة عن طريق رأسمالية الدولة ، بقدر ما تظهر هذه الرأسمالية كمرحلة انتقال إلى الاشتراكية ، ومن جهة ثانية ، بسبب تضافر التحالفات الخارجية ، حيث يشجع الاتحاد السوفيتي البعض والولايات المتحدة البعض الآخر ، ومن جهة أخرى بسبب التمزق العربي والتنافس الذي ينشأ على قيادة مجموع هذا العالم .

ليست رأسمالية الدولة مرحلة انتقال إلى الاشتراكية . وهذا سبب تشدتنا مع التجربة الناصرية - لا رغبتنا في تبرير الانعطاف الذي حدث فيما بعد بالتأكيد . حتى 1963 على الأقل كان هدف عبد الناصر (مهما كان الوعي الايديولوجي الذي غطى على هذه الحقيقة غير مدرك لذاته) هو أن يضع ، عن طريق الوحدة العربية ، الموارد المالية للنفط في مصلحة تكامل صناعي أكثر تقدماً ، لا ينفصل في صورته عن إطار النظام العالمي . وقد فرض التحالف السوفيتي نفسه ، في وضعية دولية مختلفة عما هي عليه اليوم ، على برجوازية الدولة المصرية التي سبقت في الظهور غيرها في البلاد العربية ، وبدون شك دفع التناقض الرئيسي في مصر بين الجماهير الشعبية والسلطة ، منذ 1963 هذه الأخيرة إلى الانزلاق نحو «اليسار» : هرب ديماغوجي إلى الأمام ، تطور علاقات القوة ، بل تطور لشخص عبد الناصر ذاته الأمر الذي منع النظام من الوصول إلى توازن مستقر .

كيف التأم إذن التدخل السوفيتي مع النضالات الطبقية الداخلية ؟

لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد السوفيتي بقادرين على التخلص من السيطرة على المنطقة . فبعد أن أبعدوا من آسيا الشرقية على أثر انتصار

الشعوب في فيتنام وكمبوديا ولاوس ارتد الامبراليون إلى المحيط الهندي . وقد أقاموا هناك على عجل سلسلة من القواعد الهامة : إيرانية (أبو موسى وساحل الخليج) وبريطانية (عمان) وأمريكية (البحرين وخاصة ديفوغارسيا) . وحاوالت هذه القواعد بالاشتراك مع مكملاتها في شرق المتوسط (في قبرص وتركيا واليونان) الشرق الأوسط . وبخوض اليوم الأميركيون والروس المعركة للسيطرة السياسية على الساحل الغربي للمحيط الهندي ، في اليمن وفي الصومال ، وفي تزانيا والموزامبيق ومدغشقر .

يجب أولاً فحص طبيعة السلطة السوفيتية خاصة ، لأن السياسة الخارجية تعكس دائمًا طبيعة السلطة ، من جهة ومن جهة ثانية لأن الشيوعية العربية ما زالت موجودة ، وما زالت تتبع إلى التيار « الموسكوي » وقد كونت طريقة في النظر والتحليل تجاه هذه المشكلات التي لا يمكن أن تدعى عدم وجودها . وأخيراً لأن الشعوب العربية ، أمام عدوها التاريخي : الامبرالية الغربية ، عرفت تجربة تحالف سوفيتية كانت موجهة دائمًا ضد هذا العدو الغربي .

واطروحتنا تقول أن المجتمع السوفيتي أصبح تدريجياً مجتمعاً طبيعاً جديداً . والسياسة الخارجية للدولة السوفيتية أصبحت ظاهرة عادلة يجبأخذها بالاعتبار . وهذا المجتمع الطبيعي الجديد يمر بالمقارنة مع المجتمع الرأسمالي - الذي يتدهور - بمرحلة صعود ، لأنه يعكس بشكل أفضل مستلزمات تطور القوى المنتجة هذا التطور الذي يستدعي المركزية المتزايدة للرأسمال ، ومن هذه الواقعية يمكن الاستنتاج بوجود احتمال لنمو طراز جديد من الامبرالية في المستقبل ، الامبرالية الاشتراكية ، وهي تكتسب مواقع جديدة بقدر ما ترغم الامبراليات التقليدية على ترك مواقعها . لكن الأهم من ذلك أن النموذج السوفيتي ، لاستجابته للحركة العفوية العميقه لنمو القوى المنتجة ، يمكن أن يستمر في التمتع بالتأييد الشعبي ، ويجر بسبب ذلك الاختلاط الايديولوجي للشيوعية التحريرية . وهذا ما يجعل هذه الشيوعية ترى في رأسمالية الدولة

انتقالا للاشتراكية - إذا لم نقل الاشتراكية ذاتها . لكن ذلك يفرض على الاتحاد السوفياتي أيضاً أن يستند بالدرجة الأولى على برجوازية الدولة . وبهذا تلتقي الاستراتيجية السوفياتية مع الاتجاهات الداخلية لنمو رأسمالية الدولة في العالم العربي .

وكل هذا يستدعي التحالف الطبيعي بين الاتحاد السوفياتي ورأسماليات الدولة العربية ، مقابل التحالف الطبيعي بين الولايات المتحدة والرأسماليات العربية الخاصة . ليس التعاطف الأيديولوجي هو المقصود هنا ، وإنما الضغط الشعبي المضلل بالتحليل الريفي . وهو أيضاً كون الاتحاد السوفياتي قد قدم للبرجوازيات العربية ، تحت غطاء دولها إمكانيات نمو صناعي أسرع بما لا يقاس . فقد رفضت الامبرالية ما اقترحه عليها الاتحاد السوفياتي بكرم ، وحتى اليوم ، ورغم ظهور بوادر تغير ممكن في الاستراتيجية الغربية ، ليس هناك ما يثبت أن الغرب سيقبل مد يد المساعدة ، قدر السوفيات ، لتصنيع العالم العربي . ويمكن أن نقول أكثر من ذلك : إذا كان الغرب قد بادر إلى هذا التغيير في الاستراتيجية فذلك في سبيل إفشال الاتحاد السوفياتي ، وإذا كانت البرجوازيات العربية قادرة اليوم على انتزاع بعض التنازلات من الامبرالية فلأن التحالف السوفياتي قد قوى مركزها .

ويقى أنه إذا لعبت هذه التحالفات بقوة فإن الانعطافات التكتيكية ما زالت ممكنة دائماً . من الجهة العربية ، لم تتوقف برجوازية الدولة ، لأنها برجوازية بلاد تابعة كونها النظام الامبرالي ، عن التطلع إلى الغرب . إن هذه البرجوازية ، بكل أقسامها تفضل في أعماقها الغرب بقدر ما تفتقر بنماذج الاستهلاك الأمريكي ، ويقدر ما أدت منه سنة من الخضوع للغرب إلى استسلامها . فالاتحاد السوفياتي ليس لديه ما يقدمه إلا نموذج أفقى لهذا الغرب نفسه . ومن الجهة السوفياتية ، يمكن لروسيا السوفياتية وهي تبع أهدافها على الصعيد العالمي ، ولهذا السبب بالذات المرتبط بالموافقة - المواجهة مع الولايات المتحدة أو لسبب آخر أن تقوم في الشرق الأوسط بانعطافات مفاجئة .

الم نر دبلوماسيتها تضغط على سوريا «اليسارية» عندما حاولت أن تدخل لدعم الفلسطينيين في الأردن ، محضرة بذلك ظروف انعطاف دمشق إلى اليمين ؟

حظوظ واحتمالات تحقيق الصيغ المختلفة لخط التبعية الجديد :
إن الصيغة الأولى - القيادة الثلاثية الأمريكية السعودية الساداتية - ، رغم نجاحاتها الظاهرية تظل صعبة التتحقق على المدى الطويل . فالعقبة الفلسطينية ، والتوجه الراهن للجزائر والعراق يضعف حظوظها . لكن العقبة الرئيسية تأتي من مصر ذاتها : إن صراع الطبقات المفتوح ، المتزايد باستمرار في حديته ، والذي يسود الحياة المصرية يدمر مشاريع الاستقرار . والرساميل العربية والغربية لا تجرؤ بحسب قلقها على المغامرة في الدخول في هذه الجامدة .

ثم ، يجب أن لا ننسى أن الامبرالية الغربية ما زالت حذرة جداً تجاه مصر ، وهذا تقليد قديم ، فعند محمد علي جهود أوروبا لاجهاض تحديد كان يمكن أن يجعل من مصر يابان حقيقة . وما زالت الامبرالية الأمريكية اليوم خائفة من أن تشرع مصر إذا أصبحت مصنعة وقوية - حتى لو كانت رجعية - في جمع العرب وتهديده مصالحها في منطقة الخليج .

لنصف فقط أن قوة هذه الصيغة الأولى تقوم على المصالحة القائمة بين برجوازية الدولة والبرجوازيات الخاصة ، وأن الولايات المتحدة بعيدة عن أن تقبل بمثل هذا الأفق على المستوى الداخلي أو الدولي .

وينجم المأزق في مشكلة عدم وجود قوى ثورية أصلية قادرة على أن تقدم للجماهير أفقاً آخر . فأمام تصحيح السادات تطرح المعارضة العودة للناصرية ، والشيوعيون أنفسهم بفرقهم العميق في الأطروحات الجوهرية للتحريفية التي تخلط الاشتراكية ورأسمالية الدولة لا يجرؤون على أن يميزوا أنفسهم بحسب عن التيار الناصري . حتى لدى الفلسطينيين ما زلنا بعيدين عن قطيعة مع هذه الأطروحات ، وحركة القوميين العرب التي خرج منها الجناح

الأكثر جذرية من الشيوعية العربية ، وتكاثرت في كل المنطقة الشرقية منذ السبعينات ، وألهمت ثورة جنوب اليمن وظفار ، هي الجنين الوحيد الذي يمثل نقداً ماوياً للتحررية . لكنه لا يسود بعد الساحة المصرية ، التي تبقى مفتاح المشاكل العربية ، وهذا ما يفرض القيام ب النقد جذري للناصرية يمشي موازياً مع نقد مشابه للتحررية ، الذي يجب أن يفهم فقط كنقد لسياسة الدولة ، السوفيتية ، لكن أيضاً كنقد للماركسية المصطنعة ، لأسسها النظرية ، لتحليلاتها الطبقية ، ولاستراتيجيتها .

وفي هذه الظروف ، تظل حظوظ الصيغة الخاصة بتصور أفق تطور باتجاه عالم عربي « امتداد للامبرialisية » معتمدة أساساً على عوامل خارجية وعوامل داخلية سياسية فرعية وثانوية : إن الانقلابات اليسارية واليمينية ممكنة .

ولهذا نحن لا نريد أن نستبعد الصيغة الثانية للتصور ، هذه الصيغة المتميزة بغلبة رأسمالية الدولة في الداخل ، وبالحلف السوفياتي في الخارج . وتبقى لهذه الصيغة حظوظ جديدة إذا أمكن لازمة النظام الرأسمالي أن تتفاقم وتقود إلى انهيارات في أوروبا أو في العالم الثالث . وهكذا يمكن للقوة العظمى السوفياتية ، بعد أن تكون قد قويت بذلك أن تحلم بالسيطرة على العالم العربي . وهذه الامكانية التي تبدو اليوم غير متوقرة ، تعكس مع ذلك الاتجاهات العميقية للنظام الدولي ، هبوط الامبرialisية الامريكية والصعود السوفياتي الممكن ، وكذلك تعكس اتجاهات الأنظمة الداخلية ، أي الاتجاه إلى المركزية لرأسمال في المراكز وإلى سيادة الشكل الحكومي في المحيط .

إن التناقضات بين الامبرialisيين ، بين أوروبا (أو المجموعات الاوروبية) واليابان والولايات المتحدة ، تنزلق في هوة النضال الضخم بين الدولتين العظميين . ويمكن لأوروبا أن تلعب لعبتها الخاصة هنا . أو تظهر فقط عكس ذلك كشريك للولايات المتحدة في استراتيجيةها الجديدة . على أي شيء يقوم هذا الاختيار ؟ لقد اختارت أوروبا الرأسمالية اليوم الطريق الثانية ، لكن إذا

امكن ، بمساعدة الأزمة ، « للتسوية التاريخية » أن تضع في السلطة في أوروبا تحالفاً تحريفياً ، فإن هذه الأخيرة ستتدخل في العالم العربي إما في أعقاب السوفيت أو تعمل لحساب امبرياليتها الخاصة الجديدة .

وفي الحالتين لن يبقى للوحدة العربية حظ كبير . إذ من المستبعد أن تتجاوز البرجوازية العربية تناقضاتها الداخلية ، أو أن يتمكن أحد أقسامها من فرض نفسه على صعيد مجموع العالم العربي : إنها شديدة التبعية للتحالفات الخارجية بشكل لا يسمح لها بذلك . وليس للدولتين العظميين أي مصلحة في الوحدة العربية . بل بالعكس إن سيطرتهم تم بصورة أسهل في عالم عربي ممزق .

3 - شروط الثورة الاشتراكية في العالم العربي :

التصور الثالث يرتبط بالأفق الاشتراكي للتطور . ويمكن تحديده بالخصائصتين الأساسيةين : القطعية مع النظام الرأسمالي العالمي والسلطة الشعبية .

ليس هناك انتقال للاشتراكية بدون الانفصال عن النظام الرأسمالي العالمي . وكل الذين ما زالت لديهم النظرة التعاقدية للتقدم ، ويعتقدون أن تطورقوى المنتجة يجب أن يسبق بالضرورة تحويل علاقات الانتاج لا بد وأن يلتقا مع الأطروحات التروتسكية القائلة بأن الاشتراكية لا يمكن أن تصدر إلا من العالم الرأسمالي المتتطور . وتقف أطروحة التطور اللاملكافي في الطرف المناقض لهذه الرؤية التعاقدية ، الآلية والاقتصادية وتأخذ الواقع الامبريالي بالحساب : إن الاشتراكية تبدأ في محيط النظام ولا تندرج ثورات المحيط في الحلقة المتضاعدة لتقدير الرأسمالية ، وهي ليست ثورات برجوازية معيبة ، لكنها مراحل في التحول الاشتراكي للعالم . وهذا الانفصال ليس مسألة لحظة ملائمة ، ولا ضرورة تغدو فرضها تأخر الثورة في الغرب . إنه يشكل بالعكس شرط القطعية الثورية ، فلرغامه على التخلص عن نماذج الاستهلاك الغربية ، و- على الأقل جزياً - عن التقنيات الغربية ، يضطرنا إلى تجاوزها ، ويعمل

هذا الانفكاك كقوة تحررية عظيمة تسمح للشعوب أن تعني عملياً أن لا هذه النماذج الاستهلاكية ولا التقنيات حيادية . وتسمح بقيام علاقات انتاج تشجيع بتخللها عن هذه النماذج ، نمو القوى المنتجة بشكل يجعلها تتجاوز النمو الذي سمحت الرأسمالية بإنجازه .

وعلاقات الانتاج الاشتراكية هذه تكون محتوى السلطة الشعبية . وهكذا ندرك كيف أن الأطروحة الحريفية ، يقصرها مسألة الاشراف الاجتماعي على الانتاج على مسألة الملكية العامة لوسائل الانتاج تستجيب هي أيضاً إلى الرؤية التعاقبية التطورية للدولة طبقية جديدة .

بالتأكيد كان الشيوعيون العرب يزعمون دائماً أن الاشتراكية تتطلب أكثر من الملكية العامة : الاشراف العمالي . لكنهم لم يدركوا أن ذلك مستحيل بدون إزالة كاملة لأنماط تنظيم العمل ، لتقسيم المهام ، والانفصال بين وظائف التصميم والقيادة ومهام التنفيذ . باختصار بدون إزالة مذهب حيادية التقنيات المعتبرة انعكاساً لمقتضيات القوى المنتجة ، في حين أنها تترجم هذه المقتضيات على قاعدة من علاقات انتاج معينة . وهذه الرؤية الخاطئة هي سبب إخفاق التسيير الذاتي في البلدان التي قامت فيها ثورة اشتراكية حتى ، كيوغوسلافيا ، إذ طالما كان الوضع كذلك لن يهتم العمال بالتسيير . والواقع أن كل هذه المسائل الأساسية في الاشتراكية مجهولة لدى الشيوعية التحريفية ، بما فيها الشيوعية العربية .

هل سينخرط العالم العربي في هذا الطريق ؟ هناك عقبات كبرى تعرضه . أولها إندماجه في النظام الرأسمالي المتقدم كثيراً على ما كانت عليه الصين مثلاً . والعالم العربي أصبح اليوم شديد التمددين وبرجوازيته الصغيرة ، وهي طبقة رجعية مندمجة في النظام الرأسمالي نامية جداً ، أما أريافه فيسيطر عليها الكولاك المستفيدون من الاصلاحات الزراعية البرجوازية ؟ وكل ذلك يعبر عن نفسه بفقدان عميق للثقافة ، وبحيرة كبرى معنوية وذهنية ، باختصار فيه كل علام الأولية الرثة . بهذا المعنى كان النفط - بقدر ما يشكل العامل الأقوى في

اندماج العالم العربي في النظام العالمي - مصدر تعاسة ويوس وعجز للشعوب العربية . لا شك أن العالم العربي عندما سيسير في هذه الطريق ستكون مراحل تحوله الثوري وصيغه ذات خصوصية . إن درس الصين كوني بالتأكيد على مستوى المباديء التي أوضحتها ، لكن ليس هناك نموذج صيني يمكن تطبيقه هنا . ولا بد من البحث عن حلول خصوصية .

لتأخذ مثلاً حالة وآفاق الزراعة ، إنه من غير الممكن تخيل تقدم مهم لانتاجية الزراعة بدون القيام باستثمارات ثقيلة في الري والمكنته . ثم من الجهة الأخرى لا بد للعالم العربي بسبب تمدينه الشديد من مواجهة جديدة للعلاقات بين الزراعة والصناعة مختلفة عن العلاقات التي سادت الاستراتيجية الصينية للانتقال . وفي حال تطور رأسمالي ، هناك حللين لهذه المشكلة . الأول يقوم على تجاهل الزراعة وتقطيع الحاجات الغذائية بالصادرات ، صادرات النفط اليوم ، والمتوجات الصناعية غداً . والثاني يقوم على تمويل تحديث جيوب زراعية بالوسائل ذاتها . والاستراتيجية الأولى والثانية تربط العالم العربي كلباً بالنظام العالمي . أما في حال تطور اشتراكي فنحن نرى كيف تجد هذه المشكلة حلها في إطار تطور قومي عربي قائم بذاته ، حيث يمكن إقامة الصناعة في المناطق التي لا تتمتع بإمكانات زراعية ، هذه الصناعة التي متساهمة بدورها في تنمية الزراعة في المناطق التي تكشف عن إمكانات زراعية كبرى كالسودان مثلاً .

إن استراتيجية كهذه تقود إلى الوحدة العربية . ليس بمعنى أن هذه الوحدة يمكن أن تتحقق فوراً . فهذا ليس لا ضرورياً ولا مفيداً ، لكنه بالعكس خطير . إن انتقالاً طولاً يحترم الفرادة القطرية هو الاستراتيجية الأفضل . إن التعاون المتبادل المكرس لقوى المجتمع والارتباط المتبادل للدول التي تكون هذا المجتمع هو الطريق الوحيد لوحدة عربية شعبية واشتراكية .

إن استراتيجيات القططيعة مع النظام العالمي ممكنة بشكل ملموس في النطاق العربي . ويساعد عليها أكثر ارتباطاً تحرر العالم العربي بتحرير المناطق

الأخرى من العالم الثالث ، خاصة شبه القارة الهندية وأفريقيا السوداء . وستساعد مشاريع أصلية كهذه للبناء الاشتراكي ، خارج النظام العالمي ، في انطلاق الشعوب وتجاوز الرأسمالية .

تحتل مصر ، في كل هذه التوجهات موقعًا حاسماً . فمنذ مطلع القرن التاسع عشر أصبحت النهضة من جديد مركز العالم العربي ، والمكان الذي يتقرر فيه مصير المنطقة كلها . وقد ولدت النهضة العربية في مصر . ومحاولات التحديث الرأسمالي الكبرى للعالم العربي جاءت أيضًا من هذه البلاد . وترجع المحاولة الأولى إلى النصف الأول من القرن الماضي ، مع محمد علي . وقد حطمتها التدخل الأوروبي . وترجع الثانية إلى الخديوات وإلى الملكية التي قبلت السيطرة الامبرialisية وحاولت في هذا الإطار أن تطور البلاد . وهي قد خلقت التناقضات التي قادت إلى المحاولة الثالثة ، المحاولة الناصرية . غارقة في تناقضاتها المستعصية على الحل ، تقف مصر اليوم عقبة أمام نجاح الحل الاستعماري الجديد وتدمير إمكانية تحقق مشروع عالم عربي متتطور في إطار التقسيم العالمي الرأسمالي الراهن الجديد للعمل . إن مليارات النفط والاختلاطات الناصرية الجديدة هنا أو هناك تصطدم بعائق الرفض الأصم ، لكن العين لشعب مصر .

هل يبدو التفكير بهذا التصور الثالث ، حسب هذا التحليل الذي اقترحناه لفهم طبيعة الأسباب التي أدت إلى ما نسميه دون خشبة ، الهزيمة المثلثة لحركة تحرر العالم العربي لتحوله الاشتراكي ووحدته ، هل يبدو غير واقعي ؟

إنه ليس كذلك . كل الظروف الموضوعية مجتمعة في العالم العربي كي تخرج منه قوة ثورية لا تفهر : وهناك بروليتاريا كبيرة العدد متمركزة ومتصلة في النضال ، وهناك جماهير واسعة فلاحية فقيرة مستغلة وقرية من البروليتاريا . لقد أفلست البرجوازية بينما أظهرت البرجوازية الصغيرة التي تركت لها القيادة فيما بعد تقلبها وحدودها . لكن من هذه البرجوازية الصغيرة ، الشديدة الخجل

في قيادتها للحركة كطبقة ، خرج مئات بلآلاف الثوريين الحقيقيين .

والشرطان الضروريان لتحول هذه الإمكانية إلى حقيقة هما من جهة أولى ، تشكيل جبهة عريضة معادية للامبرالية ومن الجهة الثانية ، قيادة هذه الجبهة من قبل الطبقة العاملة ، مع الاستقلالية في تنظيمها وإيديولوجيتها ، وفي تحالف وثيق مع الفلاحين الفقراء . عندئذ ستمد الطبقة العاملة العربية ، حاملة المستقبل العربي ، يد المساعدة إلى كل القوى الداخلية والخارجية التي تتصادم ، لهذه الدرجة أو تلك مع العدو الرئيسي ، الامبرالية ، دون أن تفقد قيادة الحركة : عندئذ ، وبهذا فقط ، يمكن أن تترافق الصلابة الاستراتيجية بعرونة تكتيكية ، كما عرف الفيتนามيون أن يعطونا درساً بهذا الخصوص .

الجزء الثاني

الأمة العربية - البعد الثقافي

١- المراحل الثلاث للفكر الإيديولوجي :

أود أن أتناول في هذه الدراسة بعض أوجه تاريخ ما يمكن تسميته بالفَكِير الإيديولوجي العام، ويشمل هذا التعبير كل من مناهج الفكر العلمي وهيكل الفكر الفلسفى والدينى وعلاقانها المتبادلة . وقد مر هذا الفكر الإنساني العام بثلاث مراحل سوف أبين فيما يلى ، يدولى من أهم مضمونها وخصوصياتها . هذه المراحل الثلاث هي الآتية : المرحلة القديمة ثم المرحلة الوسيطة ثم المرحلة الحديثة .

ويادى ذى بدء أود أن أوضح أن التحليل المعنى هنا والخصوصيات التي سوف أجتهد للتوصى إليها تخص فقط منطقة معينة من العالم ، وهي المنطقة التي تشمل أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط . فهي تلك المنطقة التي ازدهر فيها بالتبع حضارات العصر القديم (مصر والهلال الخصيب وفارس والميونان وروما) ثم العصور الوسيطة المسيحية والإسلامية ثم عصر الرأسمالية الأوروبية الحديثة .

إن التعقىب المذكور ، وكذلك تشخيص المراحل الذي سوف نتوصل إليه ، لا يخصان المناطق الأخرى للعالم ، من الهند والصين وأفريقيا السوداء وأمريكا الهندية ، فلا يصح إذن تعميم هذه النتائج وإعطاؤها قيمة عالمية شاملة .

ولنلخص سمات الأرضية التي ننطلق منها في هذا التحليل في النقاط الأربع الآتية :

أولاً : لا أضع القطعية التي تفصل العصر القديم عن العصر الوسيط حيث تضيقها عادة كتب التاريخ الأكثر رواجاً ، أي في عصر تدهور الامبراطورية الرومانية الغربية في القرون الميلادية الأولى . فرأى أن هذه القطعية ترجع حقيقة إلى عصر الاسكندر الكبير عندما تم توحيد الشرق القديم في ظل الحضارة الهيلينية (أي ثلاثة قرون قبل الميلاد) . وبالتالي يشمل العصر الوسيط الحضارات المتالية الآتية : الهيلينية (وهي تشمل بدورها روما) ثم البيزنطية (أي المسيحية الشرقية) ثم الإسلامية (وتشمل العصر العثماني) ثم المسيحية الغربية الإقطاعية .

فرأى أن وضع القطعية في أواخر تاريخ الامبراطورية الرومانية ينبع عن حكم مسبق يعطي قيمة تحول كيفي له طابع عام لظهور المسيحية : وهذا غير صحيح بالنسبة إلى المنطقة بأجملها وإن كان ذلك صحيحاً بالنسبة إلى أوروبا . إذا تناست هذه القطعية هنا مع الانتقال من الهمجية - بالنسبة إلى الشعوب الأوروبية من الغاليين والرومان والصقالبة - إلى المجتمع العظي المنظم الذي اتخد في ظروف هذه المنطقة شكلاً أقطاعياً . هذا بينما هذه القطعية لم تزامن تغيراً أساسياً في الشرق (الذي أصبح بيزنطياً وإسلامياً) فإن إعطاء لهذه القطعية طابع عام ينبع إذن عن نظرة تعسفية أوروبية التمركز .

مكذا أيضاً بالنسبة إلى القطعية التي يمثلها ظهور الإسلام . فهنا أيضاً لم تلازم هذه القطعية تغيرات حضارية ذات أبعاد متماثلة بالنسبة إلى الشرق المتحضر الذي أسلم من جهة ، وبالنسبة إلى الجزيرة العربية نفسها حيث نشأ الإسلام من الجهة الأخرى .

ثانياً : لا تنساب القطعية التي وضعنها للفصل بين العصر القديم والعصر الوسيط تحولًا جنرياً في طابع نمط الإنتاج . فإن نظرية أنماط الإنتاج

التي اقترحتها في هذا المجال لا تعلق أهمية جوهرية على تتابع نمطي الانتاج العبودي ثم الاقطاعي وهو تتابع راينج في كثير من كتب التاريخ . وقد سبق رفضي اعتبار هذا التتابع على أنه ضرورة تتطبق على جميع الحضارات ، كما رفضت أطروحة تجاور « الطريقيين » الغربي والآسيوي ، وهي - كما هو معروف - أطروحة تذهب إلى أن هناك تعارضًا جوهرياً بين التتابع عبودية / أقطاعية الخاص « بالغرب » والمنفتح على التقدم اللاحق من جهة ، وبين دوران نمط الانتاج « الآسيوي » الذي سد باب التقدم من الجهة الأخرى . فقد اقترحت بدليلاً لهاتين الأطروحتين مفاده أن جميع أشكال المجتمعات الطبقية السابقة على الرأسمالية لا تundo كونها أشكال خاصة لنمط إنتاج وحيد أسميه نمط إنتاج خرافي . وكانت أرمي من ذلك إلى التركيز على السمات المشتركة لجميع هذه الأشكال ، وهي سمات معكوسة لسمات نمط الرأسمالية الحق . فقد رأيت أن الفرق الجوهرى هنا هو بين شفافية ظاهرة الاستغلال الاقتصادي التي نجدها في جميع المجتمعات الطبقية السابقة على الرأسمالية من جهة ، وبين غياب تلك الشفافية في المجتمع الرأسمالي من الجهة الأخرى . ثم استدرجت من هذه الملاحظة تابعة مفادها أن المستوى الإيديولوجي هو المستوى المهيمن مباشرة في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بينما المستوى الفعال مباشرة في الرأسمالية هو المستوى الاقتصادي . ومن هنا أيضاً رفضي اعتبار العبودية على أنها تمثل « مرحلة ضرورية سابقة » تليها مرحلة الإقطاعية ، وتناسب هذا التتابع المزعوم مع مراحل متالية لنمو قوى الانتاج . أما نمط الانتاج الخرافي فهو نمط ارتدى أشكالاً مختلفة عديدة ومنها بالطبع الإقطاعية الأوروبية⁽¹⁾ .

(1) ليس هنا المكان للتعرض إلى مختلف أوجه أطروحتي الرئيسية في التتابع التاريخي لأنماط الإنتاج والمفاهيم التي قدمتها في هذا المجال ، خاصة مفهومي نمط الإنتاج الجماعي ونمط الإنتاج الخرافي . وكذلك نقاش لطابع الإقطاعية وللمكان الذي يحتله نظام العبودية في هذا الإطار . أضيف أن تناول هذه المواضيع يتطلب أيضاً نقاش مفاهيم تخص مختلف « المستويات » التي يتكون منها المجتمع (مستوى البناء التحتي -

ثالثاً : إن القطعية بين العصر القديم والعصر الوسيط المقترن بالأخذ بها ، تخصّ إذن مجال تاريخ الفكر والتكون الإيديولوجي ، وتحدد مراحل التطور في هذا المجال . ليست هذه الأطروحة إلا ناتجاً منطقياً لما سبق طرحته . وبالتالي وجوب اعتبار هذه القطعية على أنها نسبية فقط وليس مطلقة . والمقصود بهذا النعت هو أن التكون الإيديولوجي للمجتمع الخرافي لم يتبلور مرة واحدة في فترة وجيزة ، بل تشكل بالتدريج وببطء . فبدأ هذا التكون في الظهور في حضارات الشرق القديم ليبلغ نضوجه في العصر الهيليني . ومنذ ذلك العصر اتّخذ هذا التكون المكتملة بنائه أشكالاً متالية تقاسمت المنطقة بينها وهي الشكل الهيليني وال المسيحي الشرقي (البيزنطي) والإسلامي والمسيحي الغربي .

رابعاً : أما القطعية التي تفصل العصر الوسيط عن العصر الحديث فهي لازمت فعلًا الانتقال من نمط الانتاج الخرافي في شكله الاقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي . وقد أدى هذا التغيير الجوهرى بدوره إلى مراجعات حاسمة في وضع كل من الدين والعلم والفلسفة والأخلاق الاجتماعي من حيث مضمونها ومن حيث علاقاتها المتباينة . وذلك بشكل أساسى حدد سمات الفكر الحديث .

وأود فيما يلي أبرز هيآكل نظم الفكر التي تخصّ كل مرحلة من المراحل المعتبرة . وسوف أركز في ذلك على نظم الفكر العربي الإسلامي ، بعد

= الاقتصادي والبناء الفوقي السياسي والإيديولوجي) وآليات تحركها وعلاقاتها المتباينة . وتعلق أطروحتي في هذا المضمار أهمية حاسمة لمفهوم «الشفافية» (شفافية آليات الاقتصاد في النظم السابقة على الرأسمالية وانعدامها في الرأسمالية) وبالتالي تطرح هذه النظرية مفهوم «المستوى المهيمن» والخاص للأنماط السابقة على الرأسمالية وللنظام الرأسمالي .

راجع في هذا المجال : الطبقة والأمة في التاريخ وفي المرحلة الامبرialisية بيروت ١٩٨٠ - الفصول ١ - ٢ و ٣ .

وضعها في الإطار التفسيري العام المطروح . فارى أن هذا المنهج من شأنه أن يساعد على إدراك مغزى التحدي الذي يواجه عالمنا العربي الإسلامي المعاصر ، كما أعتقد أن المنهج هذا يلقي بعض الضوء على أشكالية التناقض بين « التراث » و « المعاصرة » وهي موضوع يكثر الكلام فيه .

2 - العصر القديم :

لعل الحديث عن العصر القديم بصيغة المفرد أمراً مستحيلاً . ولعله من الأفيد تناول الصور القديمة بصيغة الجمع . ذلك لأن الأماكن التي نشأ فيها نمو ملحوظ لقرى الانتاج وحيث تبلورت فيها نظم طبقات ودولة صريحة ظلت معزولة بعضها عن بعض على خريطة المنطقة ، ف مصر القديمة ، ثم بلاد النهرين والشام وفارس ، ثم اليونان ، قد تكونت على مذ الوف السنين معزولة بعضها عن بعض . على أن هذا الانعزال كان نسبياً وغير مطلق بالطبع ، وكذلك على أن هذا الانعزال كان أكثر وضوحاً في أقدم تلك الحضارات (مصر وبلاد النهرين) بالمقارنة مع ما كان الأمر عليه في اليونان الذي ظهر خلال آخر الألفية قبل الميلاد .

ولفترة طويلة ظلت هذه الحضارات جزراً في بحر من الهمجية المحيطة بها . ونقصد أن الشعوب الأخرى لم تخرج بعد عن مرحلة سيادة أنماط إنتاج جماعية ، التي ذهبتنا إلى أنها سبقت النظم الخراجية ، بخلاف سيادة أشكال النمط الخراجي في جميع حضارات المنطقة موضع الدراسة . ومن الطبيعي إذن أن نستنتج من هذه الملاحظة عن الانعزال أن كل واحدة من هذه الحضارات الشرقية القديمة لها سماتها الخاصة ، فتسم بهيكل معين مختلف عما هو عليه في الحضارات الأخرى . وفي هذه الظروف لعل البحث عن قاسم مشترك بينها في نظم الفكر أصبح أمراً غير مجدٍ . بيد أن تشخيص سمات النظم التي تلت وإبراز ما ظهر من جديد في مجال نظمها للتفكير منذ العصر الهيليني هي عملية من شأنها أن تساعد على إبراز - عن طريق التعارض -

السمات المشتركة للعصر القديم السابق ، وهي بالذات ، والى حد كبير ،
سمات معكosaة لسمات العصر الوسيط اللاحق .

وأرى أن هذه السمات المشتركة للعصر القديم هي الآتية :

أولاً : إنها سمات يشترك فيها جميع الشعوب في المنطقة وخارجها ،
سواء أكانت هذه الشعوب لم تخرج بعد من مرحلة الهمجية (الغاليون
والجرمان والصقالبة والبربر والعرب) أم كانت متحضررة (المصريون ،
الأشوريون ، والبابليون ، الفينيقيون ، الفرس ، اليونانيون) - أي بعبارة أخرى
ليس هناك فرق جوهري بين نظم الفكر في المجتمعات البدائية - القائمة على
نمط إنتاج جماعي - وبين نظم فكر المجتمعات الخجاجية في مرحلتها الأولى ،
أي السابقة على الهيلينية . هناك طبعاً فروقاً كثيرة في مستوى النمو المادي
المتحقق ، بعضها له أهمية تذكر ، وكذلك حدث أحياناً فتح ثغرات ترتب عليه
تقدّم كافي . إلا أن هذا التقدّم قد انحصر على مجالات فرعية ولم يكسب بعد
طابع الشمولية ، كما سنرى فيما يلي :

ثانياً : كانت هناك بالطبع ممارسات علمية تجريبية ، ولو أن الفكر
العلمي لم يخرج بعد عن مرحلة طفولته ، إذ أن الممارسات التجريبية - خاصة
في مجال الزراعة والرعي ، والملاحة ، والبناء ، والانتاج الحرفي للنسيج
والفخار والمعادن ، إنما هي - في واقع الأمر - قديمة قدم الإنسانية . كما أن
درجة فعالية هذه الممارسات تتوقف على مستوى نمو قوى الإنتاج ، فهي - أي
تلك الممارسات - سبب ونتائج التقدّم في آن واحد . إلا أن هذه الممارسات لم
تؤد - لفترة طويلة - إلى التعميم والتجريد العلمي . يضاف أن المجتمعات
المختلفة المذكورة لجأت في كثير من الأحيان إلى الاستعارة الناجحة من غيرها .
وعلى سبيل المثال نعلم أن كثيراً من العبريات المصرية الأصل قد وجدت
سبيلها في المنطقة بجمعها . وقد كان قدماء الأغريق مدركون تماماً أهمية هذه
الاستعارات .

ثالثاً : لم تزل البنى الميثولوجية الخرافية تخصل كل حضارة على مفردها . والمقصود بالميثولوجيات هو تلك الهياكل العامة التي تطرح إجابات كاملة عن الأسئلة المتعلقة بتكوين الكون ونشأة الإنسان وبالأخص تلك التي تخصل تكوين الشعب صاحب الميثولوجية المذكورة . كما أن هذه الهياكل تضم أيضاً تأملات حول المبادئ التي يقوم عليها النظام الاجتماعي ، فتعطي له شرعية ، بالأخص في مجال تقسيم العمل وتنظيم شؤون العائلة والسلطة . إن تلك النظم العامة - التي نراها نحن المعاصرن على أنها « خرافات » - لم تكتسب بعد إنسانياً بل ظلت محلية الطابع والمفزى ، فلم تخاطب البشر بأجملهم بل اكتفت بخاطب شعب معين على مفرده .

وكذلك لم توجد بالضرورة علاقة نظامية متصلة بين الميثولوجيات المذكورة من جانب وبين الممارسات التجريبية للتعامل مع الطبيعة والتأثير الفعال فيها من الجانب الآخر . فالسمة الغالبة هنا هي التجاور بين معلومات جزئية - التي نعرف نحن بطابعها العلمي لكونها مستدرجة من ممارسة تجريبية - من جهة ، وبين « معلومات » لا نعرف نحن بأنها علمية الطابع بسبب انعدام ربطها بأية عملية تجريبية تحققت صحتها من خلالها من الجهة الأخرى .

إن مختلف الميثولوجيات تعادل من حيث الكيف في هذا المجال ، وذلك مهما كانت درجة نمو الحضارة (المقاس بمستوى نمو قوى الإنتاج وتبور نظم الدولة واستخدام الكتابة .. إلخ) فلا فرق من هذه الزاوية بين ميثولوجية أوزيريس ولإيزيس لمصر القديمة وميثولوجية الأغريق أو ميثولوجية القبائل البربرية ، أو ميثولوجية اليهود (اسطورات التوراة) وكون بعض تلك الميثولوجيات قد عايشت العصر القديم (وهو شأن اسطورات التوراة مثلاً) ، فأدرجت في الفكر الوسيط اللاحق ، إنما لا يعطي لها طابعاً مختلفاً متفوقاً على غيرها .

رابعاً : تواجد هناك بالطبع أيضاً نكر اجتماعي . إلا أن هذا الفكر لم يكتسب بعد طابعاً علمياً ، بل أكثر من ذلك ، لم تكن المجتمعات واعية بأن مجال العلاقات الاجتماعية يمكن أن يكون موضوع دراسة علمية في ذاتها . فكان الفكر الاجتماعي يكتفي بمنع شرعية للوضع القائم الذي نظر الناس إليه على أنه أبدي . وبالتالي لم يُنفع بعد مفهوم التقدم نضوجاً صحيحاً .

ورغم اشتراك جميع الحضارات المذكورة في هذه السمات ينبغي ذكر الخطوات التي تحققت هنا وهناك والتي بشرت بالبنيات الإيديولوجية وهيأكل الفكرة اللاحقة . وسوف أذكر في هذا الشأن خطوات التقدم الآتية .

أنتجت الحضارة المصرية القديمة ، قبل غيرها ، مفهومي الحياة الأزلية والعدالة الإلهية المؤسسين بدورهما على مفهومي الخير والشر وأرى أن هذا الإبداع قد مثل خطوة عظيمة إذ فتح باباً لظهور البعد الإنساني العمومي في الفكر . فالخطاب عن أزلية النفس البشرية موجه للإنسانية دون استثناء . أما الشعوب الأخرى ، بما فيها الاغريق في المرحلة السابقة على الهيلينية ، فلم تصل بعد إلى حكم سافر في موضوع ما أطلق عليه فيما بعد اسم « النفس البشرية » . فظلت تصوراتهم عما يحدث بعد الوفاة ملتبسة وغير حاسمة ، فكان الرأي السائد يخشى « أرواح الأموات » التي رأى الناس أنها قادرة على التدخل في شؤون الأحياء وإلحاق الضرر بهم ونرى هنا مدى التقدم الذي مثله إبداع مفهوم « النفس السرمدية للبشر » والذي يلزمه مفهوم الحكم الشخصي الأبدي بالجزاء والعقاب بعد الوفاة وإقامة هذا الحكم على مباديء أخلاقية ذات بعد إنساني عمومي تنطبق على جميع الناس ، وعلى فحص الدوافع الداخلية لأعمال الأفراد خلال حياتهم . فليس من المهم هنا أننا - في عصرنا المعاصر - لا نرى في مذهب أزلية النفس ولا في الحكم الإلهي العادل أكثر من عناصر إيمان ديني وأننا لا نقبل أنها « واقع أثبته العلم » . فيظل الإبداع الأخلاقي المصري مفتاح فكر الإنسانية اللاحقة . غير أن هذا الإبداع لم يصبح فكرة مقبولة إلا بعد مرور قرون عديدة . وسوف نجد

فيما بعد نموذجاً عن العقبات التي وقفت في سبيل الإقناع بهذه الفكرة حينما نهجت نقاشات المسلمين حول « جهنم والجنة ومسؤولية الفرد والجبرية .. الخ ، وهي من أهم أركان الإيمان الرفيع .

أقول إن البعد الحقيقى لما أنت مصر به يتواجد بالتحديد في هذا الإبداع الأخلاقي ذو المغزى الإنساني العمومي ، لا في أبداع « التوحيد » الإلهي الذى حققه الفرعون المعروف أخناتون . على خلاف الرأى السائد القائل إن أهم إنجاز الحضارة المصرية في المجال الذهنى هو توصلها إلى مفهوم التوحيد . فلاري بكل بساطة أن مفهوم البعد الإنساني للعدالة الإلهية يتماشى مع أشكال مختلفة للإيمان الدينى ، بما فيها مذهب وحدة الوجود الهندى وهو مذهب يرى أن العالم الظاهر يعلن عن ذات الله ، فيرفض بالتالى التمييز بين الله وظواهر العالم . أما مفهوم التوحيد كما جاء في صيغة إبداع أخناتون ، والذي فرض نفسه فيما بعد في منطقتنا - ولا في غيرها - فلعله ناتج بسيط شبه منطقي للسلطوية المطلقة التي اتسمت بها مصر القديمة ، قبل غيرها بسبب تقدمها الباكر في إقامة البنية الخراجية . فلا استغراب إذن أن مبدأ التوحيد أصبح - فيما بعد - أحد المفاتيح للبنية الإيديولوجية الخrajية في العصر الوسيط في المنطقة بأكملها .

أما تصدير مبدأ التوحيد إلى الشعوب الأقل تقدماً في سبيل إتمام البناء الخراجي ، فقد صار عقماً ، وتمثل اليهودية نموذجاً بارزاً لهذا الحكم . فمن المعروف أن اليهودية أقيمت على استعارة هذا المبدأ من مصر القديمة . ولم يمنع ذلك بقاء اليهودية قائمة على مبادئ أساسية بدائية . فلم تتطور هذه الديانة إلى عقيدة تميل إلى العمومية ، إذ اكتفت بأنها دين الشعب « المختار » فقط ، أي دين يخاطب هذا الشعب بمفرداته دون غيره . كما أنها تمسكت ب夷شولوجيتها القديمة (التوراة) . وأكثر من ذلك فإنها لم تفصل بشكل واضح في مبدأ العدالة الإلهية ، كما توصل المصريون إلى فهمه . هذا مع أن اليهود

(وبالتالي اليهودية) قد استفادوا فيما بعد أولاً من تقدم الفكر الإسلامي في هذا المجال (خاصة في عصر ازدهار الأندلس) ثم من تقدم الفكر المسيحي فالرأسمالي الغربي ، للدرجة أنهم قاموا بمراجعة إيمانهم الأصيل وأولوه تأويلاً مختلفاً كما سبق أن كتبته^(١) .

أما اليونان فقد سار بعد من الخطوات الواسعة في مجالات مختلفة . مع أن هذه الإنجازات لم تلاق في بناء موحد إلا فيما بعد فقط ، أي في المرحلة الهيلينية التي تفتح العصر الوسيط . وتختص هذه الإنجازات كل من مجال التجدد العلمي وفلسفة الطبيعة والفكر الاجتماعي .

كان لا بد من الممارسة التجريبية - وهي قديمة قدم الإنسانية - لطرح التساؤل والتوصل إلى التجريد على ذهن البشر . وقد تم أول تقدم في سبيل التجريد العلمي بمناسبة نشأة علم الفلك والحساب الرياضي ، تلتها فروع علم الكيمياء والفيزياء . ومن المعروف أن معلومات حضارات النهرين في الفلك ، والممارسات الحسابية لقدماء المصريين والرياضية الاغريقية ، قد مثلت أهم الإنجازات في المعرفة العلمية لغاية ازدهار علوم العهد العربي الإسلامي ثم العصر الحديث . وفي هذا المجال سبق الإغريق احتياجات الممارسة التجريبية البحثة . وبالتالي أخذت الرياضية تغذي نفسها من نفسها وتطور بحركة ذاتية .

مكذا أصبحت الرياضية تلهم الفصول الأولى لعلم المنطق . إلا أن كون الرياضة هذه غير مرتبطة بالممارسة واحتياجاتها قد شجعت أيضاً على انزلاقها في اتجاه الوهم والخرافة . على سبيل المثال نجد في كتابات الهرمسية حول « القوة السحرية للأرقام وأسرارها » نموذجاً لهذا الانزلاق الذي كان تفاديه عسيراً في ظروف العصر وسوف نرى أن الفكر الوسيط قد ورث الكثير من هذه النظارات السحرية وأدمجها في بنائه الميتافيزيقية .

(١) كتب ذلك في « أزمة المجتمع العربي » - القاهرة ١٩٨٥ .

ثمة تلاقي أصافي قد لعب دوراً حاسماً في تاريخ الفكر اللاحق . ونقصد ذلك التلاقي بين الرياضة وعلم المنطق الجديد من جانب ، وبين الممارسة التجريبية من الجانب الآخر . إن هذا التقابل هو في الواقع مصدر نشأة فلسفة الطبيعة التي أثبتت قدرتها على أن تحل محل الخرافات السابقة حول الخلق والكون . أقول هنا فلسفة الطبيعة ولا أقول الميتافيزيقية أي فلسفة ما بعد الطبيعة . ذلك لأن التقدم الفلسفى اليونانى فى مرحلته الأولى ، أي السابقة على الهيلينية ، قد أنتج فلسفة الطبيعة ولم ينتج فلسفة ما بعد الطبيعة . فلم تصبح هذه الأخيرة مرادفاً لكلمة الفلسفة بشكل عام إلا في العصر الوسيط ، إلى أن تفقد الميتافيزيقاً هذا الاحتياط فى العصر الحديث .

تعتبر فلسفة الطبيعة محاولة تجريد تعطى طابعاً متاماً للمعرفة بجميع أوجهها ، وذلك من خلال البحث عن تلك القوانين العامة التي تحكم مختلف أوجه الطبيعة . وسوف نرى فيما بعد أن نظرة فلسفة الطبيعة للكون تختلف عن نظرة الميتافيزيقا الوسيطة اللاحقة اختلافاً جوهرياً . فلم تطرح فلسفة الطبيعة أسئلة غيبية . بل اتسمت بطابع مادي ، من تلقاء نفسها ، كما أدركه تماماً ماركس وانجلز . إذ قامت بتفسير العالم من خلال العالم نفسه أي دون أدخال عامل غيبي خارجي عليه .

هذا لا يمنع أن البحث عن تلك القوانين التي تحكم الكون إنما هو بحث محدود بحدود المعرفة المحققة ، وهي دائماً نسبية . وجدير بالذكر أن الطابع النسبي للمعرفة هو أمر صحيح لكل عصر ، مهما حفظه التقدم العلمي من إنجازات . فالتقدم من هذه الزاوية تقدم كمي فقط ، لا يلغى صيغة النسبية أبداً . ولذلك لا غرابة في أن محاولات فلسفة الطبيعة تشتمل دائماً على خطر قد يؤدي إلى التعميم السابق لأنه وبالتالي إلى العقم . هكذا أرى في محاولة أنجلز (وأقصد هنا كتابه عن « جدلية الطبيعة ») نمطاً من هذا القبيل ، لعلها تدعوا إلى التساؤل في المغزى الحقيقي لنظرية جدلية الطبيعة المزعومة . ومع ذلك طرحت فلسفة الطبيعة مبدأ أزلياً الكون ودوم حركته ، وهو

خطوة حاسمة في تقدم الفكر . وذلك ابتداء من هيراقليت (الذي توفي عام 480 قبل الميلاد) إلى مذهب النرة لديموقريط (الذي توفي عام 370 قبل الميلاد). وسوف نرى فيما بعد أن التوفيق بين هذا المبدأ وبين الإيمان الديني في العصر الوسيط (المسيحي والإسلامي) قد أثار نقاش معضلة صعبة .

لم ينجز الفكر اليوناني تقدماً مماثلاً في مجال علم الاجتماع . بل لعله أحسن فقط بأن هناك مجالاً للتساؤل ، وذلك حينما طرح المؤرخ توسيديدس أسئلة حول سببية الحوادث التي حضرها دون الاتكاء على العناية الإلهية التي يستحيل معرفة حكمتها . حقيقة ترجع نشأة مفهوم التفسير العلمي للتاريخ إلى ابن خلدون الذي لا سابق له في المنطقة في هذا المجال .

هذا وقد أخذت الحضارة اليونانية في استعارة الكثير من غيرها ، وخاصة من مصر ، سبقت إشارتنا إلى استعاراتها الفنية التي لعبت دوراً حاسماً في ازدهارها . هذا ولم يجد الإبداع المصري في المجال الأخلاقي المشار إليه أعلاه . لم يجد سبيلاً إلا في المرحلة الأخيرة للحضارة الاغريقية ، في عصر سocrates وأفلاطون ، إلا أن هذين الفيلسوفين يمثلان في الواقع الانتقال إلى المرحلة الهيلينية التي سوف تتناول النظر فيها فيما بعد .

والجدير بالذكر أن جميع هذه التقدمات في مختلف المجالات المذكورة لم تندمج بعد في نظرة إجمالية ، بل ظلت دون روابط قوية بينها وبين بعض . فكان لا بد من الانتظار إلى العصر الوسيط اللاحق لكي تقوم فلسفة ما بعد الطبيعية الهيلينية ثم المسيحية والإسلامية بهذه المهمة ، أي بجمع تلك العناصر المبعثرة التي أنجزها عهد اليونان الذهبي .

هذا ولن أعلق قيمة مماثلة على الإنجازات الأخرى التي وردت من بلاد النهرین ومن الهند ومن خلال الفرس . فإذا أشرت إليها هنا أرجع ذلك إلى أنها مثلت عناصر وجدت محلها في البنية الوسيطة اللاحقة .

أنشأت حضارة النهرين (وخاصة الكلدانيون) علم الفلك ، ورغم الطابع الوصفي للخطوات الأولى في هذا المجال ، إلا أن هذه البحوث قد اعتمدت على ملاحظة دقيقة للظواهر فانتجت نتائج صحيحة بدرجة عليا من التقريب . ثم ورثت الحضارة الهيلينية هذه المعلومات التي قطع العرب فيها - فيما بعد - خطوات حاسمة لم يتجاوزها إلا العلم الحديث . بيد أن ملاحظتي تقع في مجال آخر . فقد اخترع الكلدانيون - إلى جانب إنجازهم في الفلكية التجريبية - « كرسموجنينا » . والمقصود بهذه الكلمة تصور عام يضم جميع عناصر الكون في هيكل تفسيري موحد . وقد رتب الكلدانيون في هذا الإطار جميع العناصر المكونة للكون من الأجسام الفلكية (النجوم والكواكب) إلى ما أطلقوا عليه اسم « العالم دون القمر » - أي الأرض ومحاتوياتها من الأحياء وغير الأحياء . وفي هذا الترتيب الهرمي المتتصاعد لكتائن الكون اعتبر الكلدانيون أن أجسام الفلك تتمتع هي الأخرى بحياة بل حياة أرقى (إذ أنها خالدة) - كما يبدو من أول وهلة على الأقل من خبرة الملاحظة) بينما عناصر « الكون دون القمر) تسم بقصر حياتها والفساد السريع ، فهي أدنى عناصر حيّة سفلی (إذ أن الملاحظة ثبت قابليتها للفناء السريع ، خاصة بالنسبة إلى النبات والحيوانات والإنسان) . فاعتبروا أن « نفوس الكواكب » أقوى من نفوس الكائنات دون القمر . وبالتالي استدرجوا مبدأ تأثير عناصر الكون الأعلى في شؤون عناصرها السفلی . ومن هنا نشا التنجيم الذي وجد مكاناً في بینات العصر الوسيط اللاحق بل ظل حياً إلى يومنا هذا .

هذا ولا نهتم في بحثنا بما حدث شرق نهر الهند من انجازات في مجالات العلم والفكر الميثولوجي ومذهب وحلة الوجود وتاليه الطبيعة والأخلاق وفهم الكون والحياة . مع العلم أن الحضارة الهندية قد أنتجت هي الأخرى باكراً مفهوم « النفس » وربطتها بفلسفة تدعى إلى « التحرر » من قيود الطبيعة من أجل التوصل إلى المعرفة المطلقة . فقامت هذه الفلسفة « الإشارقية » على فكرة أن النفس إذا استقلت عن الجد تطهرت من مغريات

المادة - وذلك من خلال ممارسة النسك والزهد - وتسامت من عالم المثل فغمرتها السعادة وتوصلت إلى الحق . وقد اجتاز منهج الزهد هذا حدود الهند ، فدخل الشرق المتحضر منذ أوائل قرون العصر الوسيط في أيام الهيلينية ، ووجد في هذه المنطقة أرضية خصبة فازدهر فيما بعد في إطار الرهبانية المسيحية والصوفية الإسلامية . ولما كان هذا المفهوم منهج الزهد - قد اندمج في البنية الوسيطة كان من الضروري الإشارة إليه هنا . يضاف إلى ذلك أن ثمة علاقة ثانوية ربطت منهج الزهد من جانب وميثولوجيا هندية خاصة - هي مذهب التناسخ (القائل بترحيل النفس من كائن حي إلى حي آخر بعد وفاة الأول وطبقاً لقواعد تتعلق بالترتيب الهرمي للકائنات ، فيكون الترحيل إلى أعلى أو أسفل جزاءً أو عقاباً على أعمال المتوفى) - من الجانب الآخر . إلا أن هذه الرابطة ناقضت أركان عقائد المسيحية والإسلام . ولذلك تنازل عنها مذهب الزهد المسيحي والإسلامي .

خلاصة قولي هنا إن ما نشاهد في منطقة الشرق التي نحن بصلتها ، وعلى مدى طويل ، إنما هو التكوين التدريجي للبنية الإيديولوجية الخاصة لنمط الانتاج الخragي . والمقصود هنا هو « نظرة عامة للكون » تتناسب مع المقتضيات الأساسية لإعادة تكوين النمط الخragي ، وذلك مهما كانت الأشكال الخصوصية التي اتخذها هذا النمط .

وأود أن أعود هنا إلى نقطة أساسية لفهم هذا التناوب ، وهي أن النمط الخragي بمختلف أشكاله يتم بشفافية ظاهرة الاستغلال ، الأمر الذي يفرض بيدهه طابعاً مطلقاً مقدساً على الإيديولوجيا ، وهو الوسيلة التي تضمن استمرارية علاقات الاستغلال من خلال قبولها من قبل مختلف أطراف المجتمع . هذا بخلاف ما هو عليه في المجتمعات الجماعية السابقة التي لم تحس بالحاجة إلى لحم مختلف عناصر بنيتها الفكرية في وحدة مندمجة . ولذلك تيسر لفكر العصر القديم قبول التجاور بين الممارسة التجريبية الجزئية والميثولوجيات الخاصة بالطبيعة والمجتمع . وقد فرض الانتقال التدريجي إلى

المجتمع الخارجي ، ربط هذه العناصر وإلغاء التناقض بينها وإدماجها في بنية ميتافيزيقية إجمالية متماسكة . ثم استمر الأمر على هذا النمط إلى عصراً الحديث ، أي إلى أن فرضت العلاقات الاجتماعية الرأسمالية الجديدة انقلاباً في المستوى المهيمن وإحلال الاقتصاد محل الإيديولوجيا الميتافيزيقية كمستوى مهيمن . وسبق قولنا إن هذا الإنقلاب ناسب الظروف الجديدة المحكومة من فقدان شفافية ظاهرة الاستغلال ، وهو بدوره حاصل تعميم علاقات السوق الذي تسم به الرأسمالية . أضيف إلى ذلك أن الهيمنة الاقتصادية قد اتخذت بدورها أشكال الاستلاب شبه المقدس ، وبالتالي أن التحرر من هيمنة الاقتصاد هذه يفترض بدوره تجاوز حدود الرأسمالية (بالأحرى إلغاء العلاقات الاجتماعية الرأسمالية) .

نرى إذن أن التقدم الذي حققه الرأسمالية في ميدان الفكر إنما هو تقدم نسيي فقط لم يسمح بتحرر العقل الكامل . فإذا أنتجهت الرأسمالية فعلًا الشروط التي أدت إلى التحرر من الميتافيزيقيا الإجمالية الوسيطة ، إلا أنه لا يزال على الاشتراكية أن تحقق الخطوة اللاحقة أي التحرر من تحكم الاقتصاد .

احتلت مصر مكاناً خاصاً في هذا البناء التسلسلي للإيديولوجيا الخارجية . فقد رأينا أن أهم عنصر هذه الإيديولوجيا تواجد في الخطوات التي أنجزها الفكر المصري القديم . ثم أكملت الهيلينية هذا البناء من خلالأخذها بالمفهوم المصري للأخلاق وأذلية النفس (الذي احتوى على بنور مذهب الإنسانية العمومية) ورفع شأنه حتى أصبح محور الميتافيزيقيا الإجمالية الجديدة الهيلينية ثم المسيحية والإسلامية .

إن الميتافيزيقيا المدرسية الوسيطة - التي اتخذت أشكالاً متالية سوف تتناول بحثها فيما بعد - تمثل إيديولوجياً تناسب تماماً احتياجات المجتمع الخارجي . وسوف تقتصر فيما يلي بطابع مضمون هذه الإيديولوجيا وبإشكالية كيفية تعاملها مع القاعدة الاقتصادية للمجتمع ..

إن هذه السمة الخاصة للميافيزيقيا المدرسية لا مثيل لها في إيديولوجيات الأنماط الجماعية . فقد ذهبت في هذا الصدد إلى أن الأنماط الجماعية تمثل مرحلة طويلة للانتقال من الشيوعية البدئية (أي المجتمع غير الطبيعي الأصلي) إلى المجتمع الطبيعي القائم على نظام الدولة . ثم ذهبت إلى أن مضمون إيديولوجيا المجتمعات الجماعية يختلف تماماً عما هو عليه في المجتمع الخرافي . فهنا - أي في المجتمع الجماعي - تتعكس الإيديولوجيا كل من الدرجة العليا من التبعية إزاء الطبيعة من جهة (وهي دورها ناتج ضعف نمو قوى الإنتاج) والطابع الجنيني للطبقات والدولة من الجهة الأخرى . ولذلك فإن جوهر مضمون الإيديولوجيا الجماعية يجعلها مرادفاً « لإيديولوجيا الطبيعة » ، والمقصود بهذا التعبير هو أن التصور الإيديولوجي يشبه الإنسان والمجتمع مع الأشكال الأخرى للطبيعة من الحيوانات والنبات والجواجمد . ومن هنا هيمتا « القرابة » في مجال تنظيم المجتمع وفي مفهوم علاقة المجتمع بالطبيعة⁽¹⁾ . ولما كان بحث تطور هذا التصور بدءاً من عصر الشيوعية البدئية عبر المراحل المتتالية للمجتمعات الجماعية يخرج عن إطار هذه الدراسة لاكتفي هنا بالقول إن العصر القديم يمثل آخر فصل لهذا التطور الطويل ، أي نوع من الانتقال إلى الإيديولوجيا الخرافية . ومن هنا تلك الأوجه « البدئية » التي نجدها في الفكر القديم وهي بقايا الإيديولوجيا الجماعية . وليس من الغريب أن التقدم نحو الإيديولوجيا الخرافية قد بزغ في مصر ، التي سبقت غيرها في تحقيق نمط الإنتاج للإيديولوجيا الجماعية . وليس من الغريب أن التقدم نحو الإيديولوجيا الخرافية قد بزغ في مصر ، التي سبقت غيرها في تحقيق نمط الإنتاج الخرافي .

3- السمات العامة للبنية الوسيطة :

أنشأت فتوحات إسكندر الكبير فصلاً جديداً حقيقةً في تاريخ المنطقة بجمعها ، فأنهت نهائياً الانعزال - ولو النسي - لمختلف شعوبها وفتحت آفاق

(1) راجع هامش (1) .

توحيدها اللاحق . فكانت الفتوحات قبل ذلك التاريخ لا تعدو كونها عمليات حربية محض ، دون مغزى حضاري عميق ، وبالتالي لم ترك إلا بصمات خفيفة على البلدان المفتوحة . فلم تحاول مصر أكثر من السيطرة العسكرية على المناطق المجاورة على حدودها الشرقية وذلك لمجرد الحماية من غزوات الرجال البربر . أما الإمبراطوريات الأشورية والفارسية فلم تدم ، وبالتالي لم تحقق ما أنجزته فيما بعد الهيلينية أي توحيد للطبقات الحاكمة والثقافة .

انحصر التوحيد الهيليني في مرحلة أولى على الشرق ، فشمل اليونان ومصر وامتد إلى فارس . إلا أن هذا التوحيد قد ضم فعلاً جميع حضارات المنطقة لتلك الأيام ، وكذلك المناطق البربرية التي فصلت الأولى بعضها عن بعض . أما الإمبراطورية الرومانية اللاحقة التكوين فلم تضف شيئاً في الشرق المتحضر الهيليني . فاكتفى الرومان بنقل عناصر حضارة الشرق إلى الغرب الإيطالي والغالى والبربri ثم الجermanي .

أنهى التوحيد الهيليني إذن الإنزال شبه التام لشعوب ودول المنطقة ووضع أساساً لظهور العالم « الأوروبي - العربي » اللاحق ، أو بالأدق العالمين اللاحقين الأوروبي - المسيحي والعربي - الإسلامي . وليس المقصود هنا أن هذا التوحيد قد تمثل في تكوين دولة موحدة أو عدد من الدول الكبرى حكمت المنطقة بجمعها . بل على عكس ذلك تماماً سوف يمثل الأقطاع الأوروبي أقصى درجة من التشتت السياسي . كما ان التطور اللاحق قد أدى إلى تكوين عدد من الدول الأوروبية من جهة وكذلك إلى الأقطار العربية المعاصرة من الجهة الأخرى . فالمعنى المقصود هو أن هذه الدول والمجتمعات تتسمى إلى منطقة حضارية وثقافية موحدة وأنها على وعي بذلك ، الأمر الذي يتمثل في كافة واستمرارية التبادل بينها ، وذلك في جميع المجالات المادية والروحية .

أوجب الحديث هنا عن عالم واحد أم عن عالمين إثنين ؟ لمدة ألف عام قطع خط الفصل رأسياً بين الشرق المتحضر (الذي أصبح فيما بعد منطقة

الأمبراطورية البيزنطية) من جهة ، وبين الغرب نصف البربرى من الجهة الأخرى. أما في أثناء فترة الألف والخمسينات عام اللاحقة فقد تطورت الأوضاع وانقلب إتجاه خط الفصل ليقطع أفقياً ويفصل أوروبا المسيحية في الشمال عن العالم الإسلامي (العربي والتركي والفارسي) في الجنوب . أخذت حركة الحضر في أوروبا تتغلغل تدريجياً نحو الشمال والشرق ، بينما على الشواطئ الجنوبيّة للبحر المتوسط فتحت الحضارة الإسلامية بلاد المغرب . غير أن خط الفصل هذا ظل نسبياً ، بمعنى أن المسيحية والإسلام ورثا كلاهما الهيلينية وبالتالي ظلا شقيقين توأمين ولو أنهما دخلا أحياناً في نزاع شرس بينهما . ثم تفاقم التعارض بين الشمال والجنوب في العصر الحديث ، حينما أخذت أوروبا - منذ عهد نهضتها - في التنمية الرأسمالية التي اكتسبتها طابع مركز النظام العالمي الجديد ، بينما صار العالم الإسلامي جزءاً من أطراف هذا النظام . ومنذ ذلك الوقت انتهت وحدة العصر الوسيط الأوروبي - الإسلامي وحل محلها تجاور عالمين إثنين غير متكافئين أصلاً ، الأمر الذي أجذب به منابع التبادل الثقافي بين أوروبا المسيطرة والمتقدمة وبين الشرق العربي الإسلامي الراكد المتخلف التابع .

بالنسبة إلى مصر ينبغي اعتبار اندماجها في التوحيد الهيليني خطأً فاصلاً وقطيعة حاسمة في تاريخها ، إذ أن هذا الاندماج أنهى دورها السابق في تطور المنطقة بجمعها . فمنذ ذلك الوقت أصبحت مصر إقليماً يتنمي إلى مجموعة أوسع . وقد احتلت مصر في هذا الإطار أماكن مختلفة فصارت تارة إقليماً مسيطراً عليه (وهو وضعها في الإمبراطورية البيزنطية ثم خلال القرون الثلاثة الأولى للإسلام ، ثم في القرنين السابع والثامن عشر في إطار الدولة العثمانية) أو أصبحت مركز المنطقة تارة أخرى (وهو وضعها في عهد البطالة ثم العصر الفاطمي ثم المملوكي ثم في إطار نهضة الوطن العربي المعاصر منذ أوائل القرن التاسع عشر) . إلا أنها - أي مصر - فقدت دورها السابق كقطار مستقل بذاته ومتقدم على غيره في المنطقة ، قطر ينبع منه أشعة الحضارة المتفوقة .

أدى إذن هذا التوحيد الهيليني الذي تلاه هنا التوحيد المسيحي وهناك التوحيد العربي الإسلامي ، أدى إلى تغيرات عميقة في كيان المجتمع وأركان الحضارة. أولاً ، طبعاً في مجال نمو قوى الانتاج إذ أن التوحيد قد ساعد على نشر وتعظيم الإنجازات الفنية والمعلومات العلمية ، بل نقلها إلى الشعوب البربرية في المنطقة ويجوارها . ثم في مجال التنظيم الاجتماعي والأشكال السياسية والتبادل اللغوي والثقافي والديني والفلسفي .

وقد أنتجت هذه العلاقات الوثيقة إحساساً جديداً بالنسبية وحيرة قبضت على الأديان الوثنية ذات المغزى المحلي والتي يغيبها تطلع إنساني عمومي . هكذا ظهرت في عهد الهيلينية أديان « تركيبة » - بمعنى أديان جمعت بين عقائد مأخوذة من الأديان المحلية المختلفة - مهدت بدورها الطريق لنشر المسيحية والإسلام فيما بعد . إن الأزمة الاجتماعية الجمالية التي هزت الأمبراطورية الرومانية ثم قبضت عليها ، إنما هي انعكاس لهذه الحيرة قبل كل شيء . يضاف إلى هذا بعد الجوهرى للأزمة أوجه أخرى منها تأزم نظام العبودية السائد في اليونان وغرب المنطقة .

وقد انتشرت إقامة البنية الوسيطة على ثلات مراحل : المرحلة الأولى الهيلينية (القرون الثلاثة قبل الميلاد) ، المرحلة الثانية المسيحية الشرقية (من القرن الأول إلى القرن السابع الميلادي) التي امتدت فيما بعد في الغرب المسيحي (إلى القرن الثاني عشر الميلادي) ، المرحلة الثالثة الإسلامية من القرن السابع إلى الثاني عشر ميلادي . وسوف نرى أن أهم عناصر هذه البنية قد تجمعت خلال المرحلة الأولى الهيلينية . فقد اعتمدت الفلسفة المدرسية المسيحية الأولى (الشرقية) ثم المدرسية الإسلامية على تلك الأسس التي شيدها المذهب الأفلاطوني الجديد ، ثم استلهمت المدرسية المسيحية الغربية بالمدرسية الإسلامية وتغذت من استنتاجاتها . ولا يمنع هذا أن كل مرحلة من هذه المراحل قد اتسمت أيضاً بخصوصياتها وتأويلاتها . إلا أنها نرى أن السمات المشتركة تفوق في الأهمية تلك الخصوصيات . فيتعارض الفكر

الوسط بشكل عام ورغم اختلاف أشكال تعبيره مع الفكر القديم ، الأمر الذي يمثل العنصر الذي يسمع لنا اليوم بالحديث عن الفكر الوسيط بصيغة المفرد . إن أهم السمات التي تحدد مضمون الفكر الوسيط هي هيمنة الميتافيزيقيا - فلسفة فوق الطبيعة - التي أصبحت محور الفكر ومرادف كلمة الفلسفة . ونجد هذه السمة المشتركة في كل من الميلينية والمدرسة المسيحية والمدرسة الإسلامية .

إن الميتافيزيقيا تضع هدفاً لنفسها هو اكتشاف المبدأ الأخير الذي يحكم الكون في جمعه ، أي رد العالم إلى علة أصلية ، أو بعبارة أخرى البحث عن «الحقيقة المطلقة» . وبالتالي لا تهتم الميتافيزيقيا بالحقائق الجزئية التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث العلمي المتخصص في مختلف مجالات العلوم الاختبارية . بعبارة أدق لا تهتم بهذه الحقائق إلا في حدود إمكان استخدامها في كشف المبادئ الأخيرة والعلة الأصلية .

مرة أخرى لا بد هنا من العودة إلى التمييز بين الميتافيزيقيا والفلسفة . فليست الميتافيزيقيا مرادفاً للفلسفة بشكل عام . وعدم التمييز بينهما - وهو أمر شائع في الفكر السائد عندنا - لهو إلا دليل على استمرار هيمنة الفكر الغيبي في الوطن العربي المعاصر فما معنى «رد العالم إلى علة أصلية»؟ إن مجرد طرح هذا السؤال يحتوي على الإجابة عنه، إذ أن العلة الأصلية كلمة ترادف الخالق - الله - الروح الأعلى (سميه كما تشاء ، لن يختلف المعنى) . ويترتب على هذه الملاحظة أن هيمنة الميتافيزيقيا تفتح فصل هيمنة الفكر الغيبي .

ما هو إذن الفرق بين الميتافيزيقيا والفلسفة غير الميتافيزيقيا؟ فإذا كانت العلوم تتناول ناحية من الكون لكان التساؤل التالي هو : هل هناك مكان لتناول الكون ككل؟ يقبل هذا التساؤل إجابتين اثنتين : الإجابة الميتافيزيقية وإجابة فلسفة الطبيعة التي رأينا أن ظهورها قد سبق التعبير فوق الطبيعة . فتبعدا فلسفة الطبيعة بالفرضية أن طلب الحقيقة المطلقة لا يفيد ، بل قد يضر ، خاصة إذا

أخضع العلوم لاستنتاجاته هو (أي طلب المطلق) . وبالتالي تكتفي فلسفة الطبيعة بمحاولة تجميع النتائج العلمية المتوصلة إليها عند مرحلة معينة من تطور المعرفة ، ولا ترمي إلى أبعد من ذلك ، فلا تلغى استقلالية البحث العلمي .

ولا ريب أن الإيمان الديني هو في ذاته ميتافيزيقيا . إلا أن العكس ليس صحيحاً . فشلة ميتافيزيقيا ليست إيماناً دينياً بالمعنى الدقيق . ما هو الفرق بين الإثنين؟ يعتمد الدين على نصوص مقدسة ويتقيد بها ، بينما شلة ميتافيزيقيا « علمانية » غير مقيدة بنص وحي متزل . وكانت الفلسفة المدرسية المسيحية والإسلامية مدركة تماماً بهذا التمييز إذ ذهبت إلى أن الميتافيزيقيا تبحث عن الحقيقة المطلقة بالاعتماد على العقل والتعقل فقط (أي بالأدق من خلال منطق الاستنباط) بينما الدين يجد هذه الحقيقة في نصوصه المقدسة التي يرى أن العقل يعتمدتها وبالضرورة . وكان هدف الميتافيزيقيا المسيحية والإسلامية بالتحديد التوفيق بين النص والعقل ، أي بيان عدم التعارض بينهما ، وذلك طبعاً بشرط تأويل النص كما يجب .

أدلت هيمنة الميتافيزيقيا إلى نتائج في غاية الأهمية بالنسبة إلى وضع الفكر . وهنا يتحقق التساؤل عما إذا وقفت هذه الهيمنة عقبة في سبيل تقدم البحث العلمي والتجربة الفنية . ولعل الجواب السريع عن هذا التساؤل هو أن الميتافيزيقيا تحظى فعلاً من شأن العلم والفن التكنولوجي ، إلا أن التعمق في بحث الأوضاع التاريخية يثبت أن الأمر لم يكن كذلك بالضبط . وعلى سبيل المثال - لا الحصر - خطط الحضارة الهيلينية بخطوات واسعة في مجال علوم الفلك والطب وغيرها . وهكذا كان الأمر أيضاً بالنسبة إلى الحضارة الإسلامية التي أضافت الكثير في مدنين الميدانين والتي فتحت أبواباً جديدة في مجالات الرياضة والكيمياء . ثبتت إذن هذه التطورات أن الفضول العلمي المتخصص يقف صليباً أمام هيمنة الميتافيزيقيا . لعل الأمل في أن بعض الاكتشافات العلمية من شأنها أن تؤيد وجهات نظر الميتافيزيقيا وأحكامها المسبقة ، لعل

هذا الأمل قد لعب دوراً ليجأياً في هذا الصدد . أما التجريبية الفنية التي كادت تمثل - إلى عصرنا الحديث - المصدر الوحيد لتقدم قوى الإنتاج ، فلم تعان من النشاط الفكري ، وذلك نتيجة احتقاره لها .

والجدير بالذكر هو أن الميتافيزيقيا التي تبلورت في المذاهب المدرسية لم تعرف عدا منطق الاستنباط ، وظلت تتتجاهل الاستقراء العلمي . وقد نتج عن ذلك انغراق الميتافيزيقيا في نقاشات لا نهاية لها دون جدوى حول استخدام القياس المنطقي وتبييب أشكاله وتحديد شروط صحته وظروف فساده . وفي هذه الظروف عسر التمييز بين اللجوء السليم للقياس وبين العبالغة شبه المنطقية في استخدامه . هذا رغم أن الممارسة التجريبية كانت قد أثبتت منذ الأبد أن المعرفة حاصل الاستقراء بقدر ما هي ناتج الاستنباط إن لم يكن بقدر أكبر .
بيد أن احتقار التجريبية الفنية لم يساعد على إدراك ذلك . فكان لا بد من انتظار عصرنا العلمي الحديث لكي تعرف الفلسفة بهذه الأمور . لا يعني هذا أن الممارسة العلمية الوسيطة - خاصة في الطب - لم تباشر الاستقراء عملياً ، إلا أن الفكر الفلسفـي المدرسي لم يعط له وضعه المستحق . وسوف نرى فيما بعد كيف أن الفلسفة المدرسية الوسيطة المسيحية والإسلامية لم تتجاوز هذه الحدود . بل ولنضف أن الفكر العربي المعاصر نفسه لم يتجاوز بعد هذا الوضع . فقد توضـح من خلال عدد من الدراسات العلمية الحديثة أن الفكر العربي المعاصر في مختلف مجالاته لا يزال يلـجـأ إلى العبالغة في استخدام القياس والتـبـيه^(١) . ونـرىـ نـحنـ فيـ ذـلـكـ دـلـيـلـاـ علىـ استـمرـارـ هـيـمـنـةـ المـيـتاـفيـزـيـقـيـاـ المـدـرـسـيـةـ الوـسـيـطـةـ التيـ لمـ تـمـيـزـ بـيـنـ الإـثـبـاتـ وـالـاسـتـدـلـالـ بـالـتـمـثـيلـ .
يضاف إلى ذلك أن هـيـمـنـةـ المـيـتاـفيـزـيـقـيـاـ قدـ سـاعـدـتـ أـيـضاـ عـلـىـ الانـزـلاـقـ

(١) انظر مثلاً :

عبد الله العروي - العرب والفكر التاريخي - بيروت ١٩٨٣ .

محمد عبد الجابري - تكوين الفكر العربي - بيروت ١٩٨٤ .

الكسموجوني . والمقصود هنا هو العيل إلى إقامة بنية عامة ترمي إلى تفسير جميع أوجه تركيب الكون من النجوم والكواكب إلى الطبيعة الأرضية ، بما فيها من جوامد وحياة بل ونظم اجتماعية . هذا على خلاف ما يرمي إليه الذهن الحديث المدرك تماماً للطابع النسبي لعناصر المعرفة العلمية والذي تنازل وبالتالي عن وهم إقامة مثل هذه البنية « النهائية » الكوسموجونية . فالكسموجونيا مضطرة إلى الاعتماد - إلى حد كبير - على الخيال واستخدام القياس غير العلمي الذي لا يعدو كونه استدلاً بالتمثيل ، وذلك من أجل لحم مختلف عناصر المعرفة الجزئية المحدودة في بنيتها الإجمالية . لا شك أن دعوة الكسموجونيا - وكذلك دعوة الميتافيزيقيا - تنتهي إلى جميع العصور ، فظهرت قبل العصر الوسيط وظلت حية بعده ، فهي دعوة تمثل ميلاً دائمًا في الإنسان . ولذلك رأينا أهمية التمييز بين فلسفة الطبيعة وفلسفة فوق الطبيعة . فسبق قولنا إن الأولى - أي فلسفة الطبيعة - متواضعة في أهدافها ، تكتفي بتركيب المعلومات العلمية الجزئية المعترف بها في مرحلة ما من تطور العلم وتدرك وبالتالي أن هذا التركيب مؤقت ونسبي ، بينما الثانية - أي فلسفة فوق الطبيعة - ترمي مرة واحدة إلى فهم الكل الشامل على الظاهر المعروف والغائب المجهول . إلا أن هذا التمييز الواضح على مستوى نظري يصبح ملتبساً في كثير من الظروف العملية . ذلك لأن محاولات « التركيب » في إطار فلسفة الطبيعة ، أي محاولات البحث عن « قوانين عامة » تحكم الطبيعة والمجتمع ، تفوح منها رائحة ميتافيزيقية في كثير من الأحيان ، ولو دونوعي . فسبق قولنا إن محاولة أنجلز في « جدلية الطبيعة » وكذلك « الديانات » السوفيتية (أي هذه الجدلية المبسطة الدارجة) تنتهي إلى هذا النوع من الانحراف غير العلمي . فإنني أوثر الاكتفاء بالحقائق الجزئية المتوصلة إليها في مختلف مجالات المعرفة على محاولة البحث عن الحقيقة الكلية وهو بالضرورة بحث غير علمي ، كما أرى من الأفضل الامتناع عن مزاج مجال الطبيعة ومجال المجتمع في تركيب موحد . يضاف إلى ذلك خطر اتزلاق الميتافيزيقيا الدينية إلى التعصب البحث ومعارضة روح البحث العلمي . فقد حدث في القرون

الوسطى إدانة بل واحراق علماء لمجرد رفضهم الكسموجونيا السائدة و « الحقائق » المزعومة المترتبة عليها ، وذلك في أوروبا المسيحية أكثر مما كان الأمر عليه في دار الإسلام .

إن الميتافيزيقيا هي بالتحديد أيديولوجياً نمط الإنتاج الخاججي ، ويرجع ذلك إلى الشفافية في مجالات عدم التكافؤ في توزيع الشروة والسلطة ، الأمر الذي يفترض هيمنة أيديولوجيا تعطي شرعية لهذا الوضع من خلال اعتمادها على احترام المقدس . وبالتالي ينبغي أن يكون لهذه الأيديولوجيا طابعإيمان ديني يحول دون النقاش . ويترتب على ذلك أن الميتافيزيقيا تمثل بدورها عقبة أساسية في سبيل إنضاج الفكر الاجتماعي العلمي .

إلا أن الميتافيزيقيا - مهما بلغت من قدرة اجتذاب ومهارة في نطق حججها - إنما ترك المرء دائمًا غير مرتاح . فهي ناتج الحيرة الإنسانية وفي الوقت نفسه عاجزة عن إزالتها . ويعود هذا الفشل إلى أن الميتافيزيقيا لعلها تعطي نفسها هدفًا مستحيلاً ، وهو اكتشاف « أسرار » الكون والحقيقة المطلقة المختبئة وراءها . وتؤدي هذه الحيرة بدورها إلى إدراك حدود قدرة العقل ، ومن هنا إلى العودة إلى الاتكاء على الحدس والقلب والوحى . وقد حدث مثل هذا التطور عند الكثير من المؤمنين المسيحيين والمسلمين على السواء . فهجر هؤلاء الاكتفاء بالاعتماد على العقل ليقبلوا الروحي الإلهي والحسد ، سواء وكانت هذه العناصر الأخيرة قد اتحدت مكملة للعقل أم حلّت محله بالجملة .

يضاف إن الفكر الميتافيزيقي لا يمارس في الفضاء بل في إطار اجتماعي ملموس . ويستتبع من ذلك أن الممارسات الميتافيزيقية لها طابع يختلف بتتنوع المغازى الاجتماعية المرتبطة بها ، فهناك - طبعاً الممارسة البسيطة الشكلية التي تقتصر على الطاعة للطقوس وأخذ النصوص على ظاهرها والتي غلت في صفوّف العامة ، كما أن هناك أيضاً ممارسة أخرى مخصصة للنخب المثقفة تعتمد على التأويل المجازي غير النصي . وقد أدى هذا التأويل - في بعض الظروف - إلى محاولة كشف « الباطن » المخفي وراء النص الشفاف . وسوف

نرى فيما بعد أمثلة لهذه التأويلات في الفكر العربي الإسلامي وهي متماثلة تماماً لأمثلة أخرى تواجد في الفكر الأوروبي المسيحي الوسيط . إن هذا الانزلاق نحو البحث عن الباطن إنما هو حاصل الميل الميتافيزيقي نفسه وطلبه الحقيقة المطلقة . ولا شك أيضاً أن هذا الانزلاق من شأنه أن يقوم بدوره عقبة في سبيل التقدم العلمي . هكذا ظهرت مذاهب ميتافيزيقية قائمة على إدماج معلومات علمية جزئية وفي كثير من الأحيان ضعيفة في بنيات صخمة شاملة . هكذا مثلاً أصبح علم الفلك تنجيماً ، هكذا رسمت الرياضة لنفسها مغافر هرميسية (والمقصود بهذا التعبير هو مجموعة آراء سحرية تدعى أنها تساعد على كشف الباطن السري للأشياء) . وليس الشعوذة هنا ببعيدة . . . هذا من جانب ومن الجانب الآخر فإن النضالات الاجتماعية انعكست بالضرورة في مجال الفكر الميتافيزيقي والديني . وهنا أيضاً نجد موازاة هامة بين ما حدث من ثورات شعبية في الغرب المسيحي وفي الشرق الإسلامي . ففي كلا الحالتين اعتمدت الحركات الشعبية على تأويل للنصوص المقدسة يختلف جذرياً عن التأويل المحافظ للطبقات الحاكمة .

إن السمة الرئيسية التي يتسم بها العصر الوسيط بأجمله هي فعلًا هذه الهيمنة للروح الميتافيزيقية ، أي تغلب الاهتمام بالبحث عن الحقيقة المطلقة على الاهتمامات العلمية الجزئية . جدير بالذكر أن الوضع لم يكن على هذا النمط في العصر القديم السابق . فلم يكن الفكر القديم قد قصد إدماج مختلف مجالات الاهتمام في وحدة موحدة شاملة ومغلقة . هكذا أخذ التصور الميتافيزيقي الإجمالي يحل محل فلسفة الطبيعة لقدماء الإغريق . هكذا نُسِّيَت فلسفة الطبيعة ، تلك الفلسفة التي اعتبرها ماركس - وهو على حق في حكمه هذا - مادبة أولية صادرة تلقائياً عن البحث العلمي والممارسة التجريبية . أما البنية الميتافيزيقية التي حلّت محل المادبة الأولية تلك فقد لجأت حتمياً إلى الكثير من الخيال والوهم لتعريض نقاط الجهل العلمي .

هذا ويبولى أن جميع عناصر الروح الميتافيزيقية قد تجمعت في العصر

الهيليني . فكان الفكر اليوناني القديم قد دخل مرحلة أزمنة منذ أواخر القرن الرابع قبل الميلاد ، ويقف سocrates (470 إلى 399 قبل الميلاد) وأفلاطون (428 إلى 348 قبل الميلاد) دليلين على عمق هذه الأزمة ، بإدراكهما الطابع المحلي والنسبي للعوائد السائنة ، وإحساسهما بال الحاجة إلى فكر جديد واسع النطاق ذي المغزى الإنساني العمومي والذي يتتجاوز الميثلوجيات الخصوصية ويخاطب البشر جميعاً . كما أنها أدركها تماماً أوجه النقص في هذه الميثلوجيات التي لم تكن قد طورت بعد مفاهيم مناسبة للفرد وللنفس الفردية ولازلية هذه النفس ، وللحاجة إلى أخلاق إنساني عمومي يقوم على أساسه مفهوم عدل إلهي . فقد دعا سocrates إلى الثك في حقيقة هذه الميثلوجيات وأسس مذهب الارتباطية ، الأمر الذي حير المجتمع ، كما أنه دعا إلى استخدام العقل - والعقل فقط - من أجل كشف الحقيقة ، بما فيها الحقيقة المطلقة . وهذا تجدر الإشارة إلى أن أفلاطون - تلميذ سocrates - كان على علم تام بفكرة مصر القديمة - التي زارها - ولم يُخف إعجابه بالمفاهيم المصرية حول الأخلاق الإنساني والعدل الإلهي وأزلية النفس الفردية . لم يمنع ذلك أن إدراك الطابع النسبي وبالتالي غير المرضي للميثلوجيات المحلية قد قوى أيضاً الإحساس بالحاجة إلى إحلال محلها كسموجونيا تدعى أنها عمومية البعد . فذهبت الميتافيزيقيا الجديدة إلى أنه من الممكن استنباط مبادئ هذه الكسموجونيا من العقل فقط . هكذا طرح أرسطو (384 إلى 322 قبل الميلاد) نظرية كونية عامة وترتيب عناصر الكون ترتيباً شاملأً ضمن أجسام الآفاق الفلكية (النجوم والكواكب) وكائنات العالم « دون القمر » . ونعلم أن أرسطو قد استعار هذه الكسموجونيا من التراث الكلداني .

هكذا تجمعت جميع العناصر التي أدت إلى التركيب الأفلاطوني الجديد ، أي الفكر الهيليني . وليس من الغريب أن الفيلسوف المصري أفلوطين (203 إلى 270 ميلادية) هو الذي قام بهذا التركيب .

ولعله يمكننا تبويب عناصر هذا البناء الفكري الفضم في نقاط تحدد

جوهر الميتافيزيقية الوسيطة وهي الآتية :

أولاً : تكريس هيمنة الاهتمام الميتافيزيقي أي البحث عن الحقيقة المطلقة والمبادئ الأخيرة في فهم أسباب الكون والحياة . فقد أخذت الفلسفة تكاد تنحصر في هذا البحث الذي أصبح مرادفاً لمفهوم الحكمة . وفي الوقت نفسه أكد أفلاطون إمكان التوصل إلى هذه الحقيقة من خلال استخدام منطق العقل ومنطق العقل فقط (والمقصود الحقيقي كما سبق قولنا استخدام منهج الاستنباط) وذلك دون الاعتماد على الميثولوجيات الخصوصية الموروثة من العصور القديمة ، والتي لم تمثل على كل حال كتابات « مقدسة » بالمعنى الصحيح .

ثانياً : اعتبار أن هذه الحقيقة المطلقة تضمر تواجد نفس أزلية الطابع ، خاصة لكل فرد ، هي فاعل مسؤول أخلاقياً ، وأن لافعالها بعدها إنسانياً عمومياً .

ثالثاً : الدعوة إلى تكميله البحث عن الحقيقة بوسائل العقل الجدلية من خلال ممارسات الزهد . وقد جاء هذا العنصر من الهند عن طريق الفرس ثم انتشر في المنطقة منذ فتوحات إسكندر . وكان من الممكن أن تلتف هذه الدعوة الأنظار إلى إدراك حدود قدرة العقل وبالتالي أن تزرع الشك في صحة مرام الميتافيزيقيا وبنياتها الكسموجونية . إلا أن أفلاطون لم يتنازل عن الهدف الميتافيزيقي الكوني فأعتبر الزهد وسيلة تكميلية على أساس أن التحرر من تحكم مغريات الدنيا ينفي وبالتالي يدعم قطنة العقل وقدرته على كشف باطن الأمور . جدير بالذكر هنا أن هذا التفكير مثالى للغاية ويناقض المادية « العفوئية » للعلوم والممارسة الإنتاجية . إذ ترى هذه المادية - على عكس مذهب الزهد - أن العمل والتأثير في حقيقة الواقع الدنياوي هما الوسيلة لتقديم المعرفة وترفيع استخدام العقل إني لا أنكر هنا أن هناك بعض الأشياء الخفية الداخلية للنفس الإنسانية التي قد يفيد منها منهج الزهد في فهمها . إلا أن هذا المنهج لا يمكن أن يحل محل التكامل مع الطبيعة في اكتشاف ظواهر الكون .

كما أقول أن التركيز على منهج الزهد والبحث عن الباطن يشملان في ذاتهما خطر الانزلاق إلى الخرافات. يضاف إلى ذلك أن بعض المفكرين الأفلاطونيين الجدد قد استعاروا من الفكر الهندي بعض أشكال تعبيره مثل مذهب تناصح النفس .

رابعاً : كرس أفلوطين العيل إلى الكسموجونيا وأخذ بشكلها الكلداني السائد في المنطقة . بل استعار مذهب الأفلاطونية الجديدة تفاصيل التعبير الخاصة بهذه الكسموجونيا السائدة مثل العقيدة بأن النفوس الراقية تحرك في الأفلاك العليا وتؤثر من خلالها في كائنات العالم دون القمر ، وبالتالي في مصائر الناس . إن عقائد التنجيم التي حبت إلى المجتمع المعاصر في الشرق والغرب تجد مصدرها - بل وتفاصيل نظرياتها - في هذا المذهب الأفلاطوني الجديد .

لست أدرى إذا كانت هذه البنية المركبة الضخمة قد مثلت خطوة إلى الأمام أم نكصاً إلى الخلف بالنسبة إلى الفكر القديم السابق . لعلها شملت عناصر متناقضة بعضها متقدمة وبعضها متخلفة بحسب زاوية النظر إليها . فليس التقدم خطيباً . فاري - على سبيل المثال - أن تغلب الفكر الغيبي وإخضاع الفكر العلمي له في الميتافيزيقيا المدرسية لم يمثل تقدماً . - بل كان هذا التغلب نكصاً إلى الخلف بالمقارنة مع فكر اليونان القديم . ربما كانت هذه الملاحظة قد أدت بالنهضة الأوروبية بعد اكتشافها للفلسفة اليونانية إلى التحمس لقدماء الإغريق واحتقار « القرون الوسطى ». على أن الأفلاطونية الجديدة مثلت مرحلة لم يتجاوزها إلا الفكر الحديث كما سترى فيما بعد .

أود هنا لفت الأنظار إلى السمات الثلاث الرئيسية للفكر الوسيط وهي - في نظري - الآتية :

أولاً : إن فكر العصر الوسيط بلغ مرحلة الإنسانية العمومية التي تجاوزت فعلاً خصوصيات الميثولوجيات المحلية السابقة . وقد أقيمت هذه

الإنسانية العمومية على الاعتراف بأزلية النفس وربطها بالفرد المسؤول أخلاقياً . هكذا هيأت الهيلينية الأرضية لظهور الأديان السماوية .

ثانياً : أثبت الفكر الوسيط هيمنة الدعوة الميتافيزيقية التي غلت في المذاهب المدرسية وحدّدت أسلوبها في استخدام العقل (الذي حصرته هذه المذاهب في منهج الاستباط) . وأرى هنا في هذا الادعاء مبالغة خطيرة في تقييم قوة العقل إذ أن المذاهب المدرسية وضعـت لنفسها هدفاً مستحيلاً وهو التوصل إلى « العلة الأصلية » . هكذا نجد نحن اليوم أن استخدام المدرسية لقوة « العقل » قد تجاوز حدود الممكن ، فأصبح عقيماً . فحل القياس الشكلي شبه المنطقي والمبالغة في استخدام الاستدلال بالتمثيل محل المنطق العلمي الصحيح الذي يفترض دائمـاً التحقق من صحة النتائج من خلال التجربة . كما أن التعقل العلمي يفترض التواضع ، بعبارة أدق قبول نسبية النتائج المتوصـلة إليها من خلال البحث المتخصص . أما احتقار هذه الحقائق الخاصة والخاصة لمجالات معينة وتفضيل الادعاء الميتافيزيقي الكوني عليها ، وكذلك احتقار أهمية الممارسة التجريبية والعمل من أجل التأثير في الطبيعة ، إنما يؤدي حتمـاً إلى إقامة بنـيات كسموجونية ضخمة لا أساس لها . أخطر من ذلك أن نزعة الفكر المدرسي إلى اعتبار هذه البنـيات الكسموجونية على أنها « حقائق لا تقبل النقض » قد أدت إلى محاولة فرض قبولها من خلال وسائل سلطاوية تناقض روح التسامح واحتياجات الفضولية العلمية .

ثالثاً : كان التعبير الهيليني للمذهب المدرسي الوسيط تعبراً « علمانياً » . ونقصد هنا أنه حاصل استنتاجات عقلية بحـثـة لم تعتمـد على وحي آلهـي ولا على نصوص مقدسة وجـب عليه أن يثبتـها . وبالتالي يمكنـنا اعتبار الميتافيزيقيـاـ الهيلـينـية على أنها « لـيـنةـ الطـابـعـ » بـمعـنىـ أنها تـقـبـلـ اختـلافـ الرـأـيـ والـتـنـوعـ فيـ أـسـالـيـبـ نـطـقـهاـ . عـلـىـ خـلـافـ وـضـعـهاـ فيـ التـعـبـيرـاتـ الـلـاحـقـةـ حينـماـ جـاءـتـ هـذـهـ المـيـتـافـيـزـيـقـيـاـ تـكـمـلـةـ لـأـدـيـانـ قـائـمـةـ عـلـىـ الـوـحـيـ الإـلـهـيـ . فـأـصـبـحـتـ حـيـثـيـدـ المـيـتـافـيـزـيـقـيـاـ « يـاـبـسـةـ الطـابـعـ » بـمـعـنىـ أنها تـجـمـدـتـ نـتـيـجـةـ حاجـتهاـ إـلـىـ

اعتماد النصوص المقدسة ، ولو أنها تمت في الميتافيزيقيا الدينية بهامش من التأويل المجازي لا يستهان به .

كانت الهيلينية أيديولوجياً الطبقة الحاكمة ومن ثم الأيدиولوجيا المهيمنة في الشرق القديم خلال القرون الثلاثة قبل الميلاد . ثم بقيت على حالها في ثياب المسيحية الشرقية خلال القرون الستة التالية . وانتشرت في الغرب الروماني في صورة بدائية . فاليسوعية فرضت نفسها على المنطقة بأجمعها وأصبحت الأيديولوجيا السائدة فيها . لسنا نحن هنا بصدف نقاش أزمة العالم القديم ومكانة نشأة المسيحية في هذه الأزمة المتعددة الأبعاد أزمة نمط الإنتاج العبودي وأزمة النظام السياسي الروماني . . . إلخ) . نود فقط أن نضيف ملاحظة تخص البعد الأيديولوجي وهي أن الطبقات الشعبية لم ترض بالتعبير الأفلاطوني الجديد الذي كان يواجه احتياجات الطبقات الحاكمة ، بل كانت الطبقات الشعبية في حاجة إلى تعبير فكري أقوى وأقل قابلية للنقاش والشك ، بمعنى أدق إلى تعبير مسكن . حقيقة شاركت الطبقات الشعبية الفئات الراقية بأن الميثولوجيات المحلية لم تعد ترضي بعد ، لأن الطبقات الشعبية كانت تميل أيضاً إلى الخروج من أزمة المجتمع المتعددة الأبعاد . هكذا تهيات ظروف مناسبة لظهور وهي ديني أثبت فعاليته في تجنيد القوى المجتمعية . وقد شملت الإجابة الدينية مختلف أبعاد الأزمة المجتمعية ، الأمر الذي يفسر تعقد الظاهرة وتعدد التأويلات والنزاعات الداخلية لها . فقد واجهت المسيحية مشاكل مفروضة عليها من أجل التوفيق بينها وبين الهيلينية السائدة ، تماماً كما واجهها فيما بعد الإسلام .

فكان ينبغي التوفيق بين العقائد الجديدة (المعتمدة على نصوص مقدسة) وبين العقل الذي اعتبرته الهيلينية المصدر الوحيد للبنية الأفلاطونية الجديدة . علماً بأن التوفيق تطلب التأويل المجازي وعدم الاكتفاء بظاهر النصوص . طبعاً فتح اللجوء إلى التأويل المجازي بباب نقاشات لاهوتية لا نهاية لها . خاصة وأن المواقف المتخللة في هذه النقاشات ارتبطت بمصالح

اجتماعية متعددة ومتناقصة في صراع الطبقات والشعوب والسلطات .

هذا ويجرد بالذكر أن الميتافيزيقيا الهيلينية من ناحيتها قبل بيسر التأويل الديني - سواء أكان هذا التأويل مسيحياً أم إسلامياً . بل كانت هذه الميتافيزيقيا قد هيأت الظروف لهذا التأويل الديني من خلال طرحها مبدأ أزلي النفس وتبصيرها ضرورة تواجد جزاء وعذاب إلهي أبدى يناسب أفعال الفرد التي تقاس بدورها بمعايير مبادئ أخلاقية ذات المغزى الإنساني العمومي . هكذا واجهت المسيحية احتياجات التوفيق بين مذهب المسؤولية الفردية والقدرة وبين فكرة قدرة الله اللامحدود كما واجهت التوفيق بين مبدأ هذه القدرة الإلهية الحاكمة على الكون وبين الاعتراف بأن هناك قوانين موضوعية ثابتة تحدد مصير هذا الكون . وفي هذه المجالات انتجت المسيحية حلولاً أصبحت أركان العقيدة الجديدة . وتقوم هذه الأركان على المبدأين الآتيين :

أولاً : إثبات المسؤولية الأخلاقية للفرد غير المحدود وبالتالي إثبات الإيمان الصحيح على العقيدة التي تتجاوز مجرد طاعة الطقوس .

ثانياً : القول بأنه ليس هناك تناقض بين مبدأ خلق الكون وبين مبدأ تسييره طبقاً لقوانين يمكن اكتشافها من خلال تشغيل العقل ، وبالتالي الاعتراف بأن « المعجزة » (أي تدخل الإله خارج قوانين الطبيعة بل وضدها) لها وضع شاذ واستثنائي .

أما النقاش حول العلاقة بين الكون والخلق فقد ظل مفتوحاً دون التوصل إلى نتيجة مقبولة من الجميع . فكان هناك من ذهب إلى أن مفهوم أزلي الكون توازي أزلي الله . وإذا كان هذا التأويل شائعاً عند النخبة المثقفة ، إلا أن العقيدة الشعبية تمسكت بنص مبدأ الخلق كما جاءت في التوراة . وكذلك فإن البنيات الكسموجونية ظلت موضوع نزاعات لا نهاية لها ، وهي نزاعات تبدو لنا عقيمة اليوم .

يضاف إلى ذلك أن الظروف الملحوظة للمنطقة قد ربطت التعبير الديني

الجديد مع مبدأ التوحيد المصري الأصل وكذلك مع عقيدة الأمل في المسيح المنقذ . وإنني أذهب من رؤيتي لهذه الروابط إلى أنها كانت ناتج ظروف تاريخية ظرفية فقط ، وليس هي عنصراً أساسياً ، على خلاف النظرة السائدة في الموضوع . علمًا بأن هذه الروابط قد فرضت على المسيحية الخوض في مشكلة التوفيق بين العقيدة في المسيح المنقذ وبين مبدأ التوحيد نفسه . ومن مميزات اللاهوتية المسيحية اهتمامها بمشكلة طبيعة المسيح - المزدوج الإلهي والإنساني . وهنا أيضًا تعارضت المذاهب بلا نهاية .

وسوف نرى فيما بعد كيف أن الإسلام قد واجه بدوره المشاكل الجوهرية نفسها في التوفيق وكيف طرح لها إجابات متماثلة .

لم تكن إذن هذه الفترة التاريخية - التي امتدت على ألف عام من 300 قبل الميلاد إلى 600 بعده - فترة فقيرة وجدياء ، مهما كان نظرنا المعاصر إلى الطابع العميق للميتافيزيقيا والمذاهب المدرسية الهيلينية والمسيحية الشرقية فإن الميتافيزيقيا المدرسية الإسلامية ثم المدرسية المسيحية الغربية نهجت المنهج نفسه خلال القرون الهجرية الخمسة الأولى (من 700 إلى 1200 ميلادية) .

وفي خلال هذه الفترة الآلفية احتلت جامعة الإسكندرية مكانة الصدارة من أيام البطالسة إلى أواخر عصور مصر القبطية . فكانت هي المركز الرئيسي في النشاط الفكري ليس فقط في مجال الميتافيزيقيا بل أيضًا في مجالات العلوم وخاصة الطب والفلك اللذين حققا في هذه المرحلة تقدماً خطيراً . ثم تعددت المراكز في إطار التوسيع المسيحي في المنطقة . وهنا يجدر ذكر مركز حران في الشام على الأقل . ذلك لأن إنتاجه الفكري قد أصبح فيما بعد أحد المصادر الرئيسية للميتافيزيقيا الإسلامية . هذا وقد انعكس النضال من أجل السيطرة على الحكم ، وخاصة الصراع بين طموحات بيزنطة الامبرالية وبين المصالح الإقليمية المصرية وال叙利亚 ، انعكس في التʐاعات المذهبية وأعطها بعداً سياسياً . مرة أخرى لا يختلف ذلك كثيراً عما سيحدث في المنطقة خلال

لا تتناول هذه الدراسة أشكال إيديولوجيا المجتمعات الخجاجية خارج منطقتنا - إلا أنه - عند وصولنا إلى ختام تعريضنا لتكوين الميتافيزيقيا الهيلينية ثم تحولها إلى ميتافيزيقيا دينية (مسيحية ثم إسلامية) يصعب علينا الامتناع عن طرح مقارنة بين هذا التطور وبين ما حدث من تطور - جزئياً مواز وجزئياً مختلف - في منطقة الحضارة الصينية . فقد توصلنا إلى أن البنية الميتافيزيقية في منطقتنا قد ارتدت شكلاً علمانياً في مرحلتها الأولى - الهيلينية - تلاه الشكل الديني الذي فرض نفسه فألغى كلياً الطابع العلماني السابق . أما في الصين فنجد تطوراً اتسم باستمرار التجاور بين إيديولوجيا علمانية - هي الكونفوسيانية - من جانب وبين إيمان ديني - التاوية - من الجانب الآخر . فليست الكونفوسيانية ديناً ، رغم أن الرأي السائد في بلادنا لا يدرك ذلك ، جزئياً عن جهل وجزئياً عن عجز قدرته على تصور مجتمع لا يسود فيه إيمان ديني . ولم يكن كونفوسيوس نبياً بل مجرد فيلسوف مدنى أبدى شكوكاً إزاء الإيمان الديني بشكل عام . فقال إن القوى فوق الطبيعة - إن وجدت (وضمنياً هنا يقبل الفيلسوف وجودها) - لاستحالت معرفتها (إذ إن التوصل إلى معرفتها يلغى طابعها قوى فوق الطبيعة). ثم أضاف - بشيء من الاحتقار إزاء الأديان - إن محاولة تعريف جهل الغائب بالإيمان تفوح منه رائحة الابتکار الإنساني - ثمة شبه واضح بين هذا الموقف الميتافيزيقي الارتيابي وبين موقف الكثير من فلاسفة عهد الهيلينية . وكذلك فإن الكونفوسيانية صارت إيديولوجيا الطبقة الحاكمة الخجاجية الصينية كما كانت المدرسية الهيلينية قد صارت إيديولوجيا الطبقة الخجاجية في منطقتنا . إلا أن المسيحية ثم الإسلام حل محل الهيلينية المدنية في منطقتنا بينما الكونفوسيانية ظلت سائدة في الأوساط الحاكمة في الصين ، وكذلك في البلاد الأخرى الصينية الثقافة (اليابان وفيتنام وكوريا) . هذا لم يمنع مباشرة الدين - هنا التاوية بصفة غالبة والبودية بالنسبة إلى أقليات - من قبل الشعب ليشبع بها حاجته في مواجهة القلق الإنساني

وتحقيق الطمأنينة ، وظل الفرعان من الأيديولوجيا الخرافية يتجاوران في المجتمع : المفهوم المدني العلماني للنخبة والمفهوم الديني للعامة .

ولعل هذه الخصوصية في البنية الأيديولوجية الصينية قد يسرت افتتاح المنطقة على الفكر الحديث ، إذ أن النخبة المثقفة لم تجد في تراثها ما يمنع الاستعارة أو يقف أمامها عقبة صلبة ، فلم تصطدم هذه الاستعارة بمفاهيم دينية قد تجمد أمام التحدي الجديد . لعل هذا العامل يفسر سهولة نجاح التحول الرأسمالي في اليابان وكوريا الجنوبية ، وكذلك تبني الماركسية السريع في الصين وكوريا الشمالية وفيتنام . فإذا كانت الأديان مرنة لدرجة تقبل التكيف لتطور المجتمع - وهذه هي أطروحتي - ربما كانت الإيديولوجيات المدنية أكثر مرونة !

4 - الفكر العربي الإسلامي ميتافيزيقياً وسيطة

واجه الإسلام تحدياً قاسياً بعد حقبات قليلة من نشأته حينما فتح الشرق المتحضر . وقد واجه الإسلام هذا التحدي بنجاح ساطع .

يعتمد الإسلام على نصوص مقدسة دقيقة ، وذلك على درجة أعلى من المسيحية التي تسم أناجيلها بالالتباس بالمقارنة مع دقة النص القرآني وتسجيل الأحاديث النبوية . وقد استدرج المسلمون من هذه النصوص شريعة قانونية ؛ وإذا كانت هذه الشريعة لا تحكم بالضرورة في جميع أوجه الحياة الاجتماعية ، إلا أنها تطرح من أجل ذلك عدداً من المبادئ القانونية الطابع بل تقدم في بعض الأحيان حلولاً وقواعد محددة . أما فكر أوائل المسلمين في الجزيرة فكان - ولا ريب - بدائياً من أوجه كثيرة ، بالتناسب مع بدائية الحياة الاجتماعية والأوضاع الثقافية للعرب . ويقوم المجهود الفكري الذي بهذه العرب لتطوير فهمهم للدين ليصير على مستوى أوضاع شعوب الشرق المتحضر ، دليلاً على بدائية فهمهم الأصلي ونقطة انطلاقهم .

هذا ويجدر بالذكر أن الدولة الإسلامية تكونت في فترة وجيزة للغاية ، إذ

تم فتح الشرق الهيليني المسيحي وفارس في بعض سنوات ، وبالتالي كان التحدي خطيراً بالفعل ، وذلك سواء أكان في مجال المعلومات العلمية والفنية (أي في مجال درجة نمو قوى الإنتاج) أم في مجال معضلة العلاقات الاجتماعية والإدارية والسياسية لنظم دول المنطقة القائمة منذ ألف السنين . وكذلك في مجال الثقافة إذ أن الحضارات الشرقية كانت قد أنتجت فلسفة ميتافيزيقية مدرسية إجمالية رأينا فيما سبق كيف أنها كرست نظرة إنسانية عمومية قائمة على أسلوب رفيع في فهم الإيمان والأخلاق والتوفيق بينه وبين المنطق العقلاني . يضاف إلى ذلك تنوع واقع الشعوب في تعبيراتها اللغوية والأدبية والفنية والعقائدية - خاصة بالنسبة إلى بلاد فارس التي لم تم هيلينيتها إلا على وجه سطحي لا يقارن مع ما حدث في مصر والشام . فقد بقي الفرس خارج المسيحية الشرقية الجديدة ولو أنهم كانوا على صلة بها . ومن ناحية أخرى انفتح الفرس على الهند . وثبتت مدرسة جند شابور التي لعبت دوراً هاماً في بلورة المدرسة الإسلامية ، ثبتت هذه المدرسة وضع إيران الخاص في الإسلام . ولعل هذا الفرق يمثل أحد المفاتيح التي يفسر بدوره الفرق بين التعرّب السريع لبلاد النهرين والشام ومصر وبين استمرار الفارسية شرق جبال زغروس .

فكان لا بد من التوفيق بين الإيمان الجديد ونطقوه من جهة وبين مقتضيات العالمين الهيليني والفارسي المادية والفكريّة والسياسية من الجهة الأخرى . وقد افترض ذلك التوفيق ثورة ثقافية بالمعنى الحقيقي ، تلك الثورة التي قام الإسلام بها بنجاح .

فتلقت النظر هنا إلى أن ما أسماه العرب الثقافة اليونانية كانت في الواقع الأمر ثقافة الهيلينية بل الهيلينية المنصرة . أما فلسفة اليونان الكلاسيكية السابقة على الهيلينية فكان العرب يتتجاهلونها تماماً . ونعلم اليوم أن العرب لم يعرفوا سocrates وأفلاطون وأرسطو إلا من خلال أفلوطين .

وقد أدرك العرب تماماً إمكان التوفيق بين إيمانهم من جانب وبين

المدرسة الهيلينية من الجانب الآخر ، وذلك على نمط ما سبق أن أنجزه المسيحيون الشرقيون . فقد طرح المسلمون الأسئلة نفسها التي كان المسيحيون الشرقيون قد طرحوها سابقاً في هذا المجال وأجابوا عنها بإجابات متماثلة .

وفي هذا الصدد يجلد ذكر المسيرة التي أدت إلى البنية المدرسية الإسلامية ، وذلك من أول خطواتها مع الكلام والمعتزلة في القرن الأول الهجري إلى فلسفة ابن رشد في القرن السادس الهجري وهي قمة هذه الفلسفة وإتمامها .

وقد طرحت خطبة المعتزلة أسئلة تحدث الفهم البدائي لأوائل المسلمين ، نتيجة استحالة اكتفاء الطبقة الحاكمة الجديدة ونخبتها الفكرية العربية والفارسية الإسلامية بالتأويل البسيط الأصلي فلنذكر هنا أهم هذه الأسئلة .

كانت نقطة الانطلاق متواضعة للغاية . فكانت هذه النقطة تقوم على رفض الاكتفاء بالظاهر والحرف في اعتقاد الإيمان . والمقصود بالظاهر هنا الاعتناء بإعلان الإسلام من خلال نطق الشهادة أي الإقرار باللسان فقط دون العمل والخضوع الشكلي للطقوس (القيام بالصلوات وصوم رمضان ... الخ) على أنها عناصر ثبت في ذاتها الإيمان . فأكمل المعتزلة في هذا الصدد أهمية القناعة التي أخذوها من عقائد أهل الذمة ، وذلك بمناسبة جدال مشكلة « المسلمين مرتکبی الكبائر » (أهم مسلمون أم في حقيقة أمرهم في وضع كفار؟) . فرأى أهل المعتزلة أن العدالة الإلهية تقوم على معرفة ما يتم في باطن الضمائر . ثم أدى ذلك حتماً إلى إثارة مشكلة التناقض بين القدرة والجبرية القائمة ظاهرياً على الاعتراف بقدرة الله اللامحدودة . فتعارضت المدارس ، بعضها تؤكد القدرة والأخرى الجبرية والتسلير ، وذلك من خلال الاعتماد على تأويلات متعددة للنصوص . ومن الطبيعي أن هذا النقاش أدى بدوره إلى فحص مشكلة تحكم الله في شؤون الكون أي كيف يمارس الرب

قدرته . وهنا أخذ المعتزلة بالحل الهيليني وذهبوا إلى أن الله يحكم الكون من خلال قوانين ثابتة ، بل إن الله قد خلق العالم لينبع ناموساً فاعتمدوا ما أطلق عليه «**بناموس السبيبة**» . وبالتالي استدروج هؤلاء أن الله لا يتناول «الجزئيات» (والقصد حوادث معينة بمفردها) ، الأمر الذي جعلهم يرفضون «**المعجزة**» (التي تناهض قوانين الطبيعة) أو على الأدق اعتبروها «استثنائية» . واستدروج من هذا الفهم استنتاج أساسى وهو إمكان اكتشاف تلك القوانين التي تحكم الكون وذلك من خلال استخدام العقل . هكذا توصل المعتزلة بدورهم إلى فكرة عدم التناقض بين العقل والوحى ، على نمط ما كانت المدرسة الهيلينية المسيحية قد توصلت إليه .

هكذا نما بالتدرج اللجوء إلى التأويل المجازي للنصوص ، فقد بدا ذلك ضرورياً من أجل توفيق مفاهيم القدرة وناموس السبيبة مع مفهوم القدرة الإلهية المطلقة : هكذا ظهرت أيضاً تأويلات مجازية في مجال مشكلة سمات الله الموصوفة في النص بعبارات تشبه الخالق بالملحوظ . وقد تعارضت في هذا الصدد مدارس التشبيه التي تمسكت بالنص ومدارس التنزية التي دعت إلى التأويل المجازي المتحرر عن حرف الوصف . وكذلك تعارضت المدرسة التي أخذت حشر الأجساد على ظاهره مع تلك التي فهمته على أنه تعبير مجازي مقاده جمع الأرواح .

ثم ظهرت مدارس ومنها من ذهب إلى أن الشريعة نفسها قابلة للتأنويل وللتكييف لتطور الظروف ولو أن التأويل هذا تعارض مع نصّ دقيق في ظاهره فقد رأى هؤلاء الذين يمثلون في واقع الأمر طليعة عصرهم أن القرآن نفسه «ملحوظ» في الزمان بمعنى أن الوحي أتى في وقت معين لمواجهة ظروف واحتياجات شعب معين في مرحلة محددة من تطوره . وبالتالي فلا بد من البحث عن المبادئ الكامنة وراء النص وتكيف التنفيذ لتطور المجتمع . على أن الغالبية لم يقبل هذا الإقدام في التأويل فاعتبروه على هامش الكفر إن لم يكن كفراً سافراً .

كانت مشكلة الخلق قد قلبت الجدال الميتافيزيقي . وقد ذهب البعض في هذا المجال إلى أقصى الحدود التي تسمح الميتافيزيقيا بالتوصل إليها ونقصد هنا هؤلاء الذين أخذوا بأطروحتات الهيلينية التي تقول إن الخلق قديم قدم الخالق ، أي بمعنى آخر ، موجود منذ الأزل ، والذين اعتبروا وبالتالي وصف الخلق كما جاء في النصوص المقدسة على أنه « خرافة » مفادها إقناع العامة الجاهلة . هنا أيضاً رأي الغالية في هذه الأطروحة كفراً .

مكذا فتحت خطبة المعتزلة السبيل للازدهار الميتافيزيقي بمعنى فلسفة البحث عن الحقيقة المطلقة^(١) . وقد بدأ التسلسل التاريخي لهذا الازدهار مع الكندي (المتوفي عام 260 هجرية الموافق 873 ميلادية) ، أول مفكر فلسطي نطق بالعربية ، ما زال الكندي متواضعاً للغاية في مذهبه ، إذ إنه اكتفى بالاعتراف بتنوع وسائل التوصل إلى الحقيقة ومنها - على حسب نظرته - الوسائل الحسية التي تكفي لمعرفة أوضاع الطبيعة من خلال الممارسة التجريبية في التعامل معها ، والعقل (المنطق الاستباطي الذي مجاله الرياضة) ، ثم الوسائل الإشراقية مثل الوحي الإلهي والحدس وهي الوسائل الوحيدة التي يمكن بها التوصل إلى المعرفة العليا . يضاف إن الكندي لم ير تناقضاً بين هذه الوسائل الثلاث - بل على نقيس ذلك - رأى أنها تكمل بعضها إذ أن الله قد وهب الإنسان بكل من الإحساس والعقل والحدس . من الواضح أن هذا المنهج التوفيقى البسيط لا يحل الصعوبة فيقادى التعرض إليها . فهو إذن منهج لا يزال دون المستوى المطلوب في الفكر الفلسفى الصحيح .

ثم جاء الفارابي (المتوفي عام 339 هجرية الموافق 950 ميلادية) الذي خاض مجال ناموس السببية فأدمج الكسموجونيا الكلدانية في بنائه الميتافيزيقية

(١) هناك عد وفير من الكتب التي تعرض أهم مضمون مؤلفاتتراث الفلسفى العربى الإسلامى (الكلام، المعتزلة، الكندى، الفارابى، ابن سينا، ابن رشد، الأشعرى، الغزالى، إخوان الصفا، الصوفية.. الخ) . لعمل كتاب كمال البازجى (معالم الفكر العربى - بيروت ١٩٥٤) يعطي صورة موجزة كاملة عن هذا التسلسل التاريخى .

الإسلامية . وفي هذا الصدد لم يبر الفارابي تناقضًا بين الإيمان وبين قبول اسطورات الكسموجونيا الكلدانية . فطرح تأويلاً لتلك الأسطورات مفاده أنها تمثل «طبقات الخلق» إذ يتولد العقل من الله ثم الكواكب من العقل ثم العالم دون القمر من الكواكب . وقد سمحت هذه الحيلة بالتفوق بين الإيمان وبين العقيدة الشعبية الشائعة في المنطقة أن الكواكب تؤثر في مصائر الناس .

وقد ورث ابن سينا (المتوفى عام 428 هجرية الموافق 1038 ميلادية) هذه النظرة الكسموجونية وأخذ بها بالتفصيل ثم دعمها بإضافتها لمفهوم قدم الخلق .

وفي نهاية التسلسل التاريخي جاء ابن رشد (المتوفى 595 هجرية الموافق 1198 ميلادية) . فانتج نوعاً من الفكر التجمعي الإسلامي ، وذلك من خلال مساجلته ضد أعداء العقل .

وكان ازدهار الفكر الفلسفـي الحر قد صار يصطـدم بـردة مـحافظـة غالـبة في نهاية الأمر وفرضـت نـظرـاتـها عـلـى أنها «الـإـسـلـامـ الصـحـيحـ» . وكان الغـزالـي (المـتـوفـيـ عام 505 هـجـرـيةـ المـوـافـقـ عام 1111 مـيـلـادـيـةـ) رـائـدـ هـذـهـ الرـدـةـ الرـجـعـيـةـ التي تمـسـكتـ منـ جـانـبـ بـنـظـرـةـ جـامـلـةـ وـحـرـفـيـةـ لـلـنـصـوصـ وـالـشـرـائـعـ ،ـ وـعـدـتـ منـ جـانـبـ الـأـخـرـ إـلـىـ وـسـائـلـ لـلـمـعـرـفـةـ غـيـرـ الـعـقـلـ مـنـ الـحـدـسـ وـكـشـفـ الـبـاطـنـ ،ـ الـأـمـرـ الـذـيـ أـمـىـ إـلـىـ تـكـرـيسـ التـزـعـةـ الزـهـدـيـةـ .

إن ابن رشد - آخر وأكبر الفلسفـةـ الـعـربـ الـمـسـلـمـيـنـ - قد بـذـلـ أـقـصـىـ المـجهـودـ فيـ مـواجهـةـ هـذـهـ الرـدـةـ المـعـادـيـةـ لـلـعـقـلـ .ـ هـكـذاـ اـتـخـذـ ابنـ رـشـدـ مـوـاقـفـ طـلـبـيـةـ فيـ جـمـيعـ الـمـجـالـاتـ منـ الـقـدـرـيـةـ وـالـسـبـيـةـ وـالـتـأـمـلـ الـمـجازـيـ لـلـنـصـوصـ وـالـشـرـيـعـةـ .ـ لـدـرـجـةـ أـنـ الـبـعـضـ اـدـعـواـ أـنـ ابنـ رـشـدـ قدـ ذـهـبـ إـلـىـ أـنـ الـحـقـيـقـةـ الـعـقـلـيـةـ مـسـتـقـلـةـ عـنـ النـصـ إـنـ لـمـ يـتـاـقـضـ مـعـ الإـيمـانـ .ـ فـقـالـ إـنـ الشـرـيـعـةـ عـالـجـتـ بـعـضـ الـأـمـورـ لـمـ تـعـرـضـ الـفـلـسـفـةـ لـهـاـ وـأـنـ الـفـلـسـفـةـ عـالـجـتـ بـدـورـهـاـ أـمـورـاـ لـمـ تـعـرـضـ لـهـاـ الشـرـيـعـةـ .ـ إـنـ هـذـهـ النـظـرـةـ عنـ «ـاـزـدواـجـ الـحـقـيـقـةـ»ـ قدـ لـقـيـتـ مـعـارـضـةـ قـوـيـةـ مـنـ قـبـلـ السـلـطـاتـ الـدـينـيـةـ ثـمـ تـسـيـتـ .ـ

وكذلك يتساءل بعض دارسي فكر ابن رشد إذا كان الفيلسوف قد رفض
البنيات الكسموجونية . إن هذا الأمر - في رأيي - لا يزال موضوع تساوٍ
وتواصل البحث في شأنه . فمن المؤكد أن الفيلسوف لم يشر إلى تلك البنيات
في نقاشه آراء أعداء الفلسفة ، إذا وصلت إليها جميع مؤلفاته . إلا أن هذا
الامتناع - إذا كان صحيحاً - لا يثبت في ذاته رفضه لهذه البنيات . ففي فرضية
عدم قبول ابن رشد هذه الكسموجونيات ، رأينا هو أنه كان قد قال ذلك
بإيجاب ، ولا من خلل الامتناع عن الإشارة إليها . ولما كانت مؤلفاته ذات
طابع جدالي في نقاش آراء أعداء الفلسفة ، فلم يكن هناك ضرورة لذكر
الأطروحات المقبولة من الطرفين ، ومنها بالتحديد بعد الكسموجوني لفلسفة
العصر .

مع أن ابن رشد قد اصطدم في مجالات أخرى ذات مغزى اجتماعي حاد
مع مصالح الحكم . ونقصد هنا نظرته للشريعة التي اعتبرها قابلة للتأنويل إلى
أقصى حد ممكن . فقد دعا إلى اعتبار الشريعة « ظرفية » ، أي قابلة للتطور
حسب حاجات المجتمع . وبذلك دفع في اتجاه فصل الدولة (والقانون) عن
الدين . إلا أن هذه الدعوة إلى نوع من الثورة الثقافية العلمانية في الإسلام
(على نمط ما حدث فيما بعد في أوروبا المسيحية) لم تجد صدى في
المجتمع ، بل أدين ابن رشد لهذه الدعوة بالتحديد وحرقت مؤلفاته بالجملة .

يتضح من هذا العرض السريع أن البنية المدرسية الإسلامية شبيهة في
جوهرها للبنية الهيلينية ثم المسيحية . وقد صارت هذه البنية المدرسية
أيديولوجياً الأجنحة المترورة في المجتمع الإسلامي العربي والفارسي في عهده
اللامع . بل كرستها السلطة الخلافية في بعض فترات التاريخ الوجيز ، مثلًا
في عهد الخليفة المأمون (من عام 198 إلى عام 219 هـ . الموافقان
833 - 813 م) . على أن هذه الفلسفة المدرسية المتقدمة لم تُقبل من قبل
المجتمع بشكل عام . فقد رفض الكثير - منذ أول ظهور الفلسفة
الإسلامية - استنتاجات المعتزلة الجريئة . هكذا باكر ابن صفوان بالقول إن

القدرة الإلهية تحدد مسبقاً كل تفاصيل مسيرة الخلق ، فاتحاً بذلك باب النزرة الجبرية البسيطة التي لم تفقد شعبيتها في أية مرحلة من التاريخ . هكذا تواجد دائماً إلى جانب التيار الفلسفى تيار نصوصي يرفض التأويل المجازى ويتمسك بالظاهر المكتوب . وذلك طوال تاريخ العصور الوسيطة ابتداء من الأشعري (المتوفى عام 324 هـ الموافق 935 م) إلى الغزالى . وفي نهاية الأمر انتصر هذا التيار النصوصي فأصبح الغزالى « حجة الإسلام » المعترف به خلال القرون الثمانية التالية . بل تحيزت السلطة الخلاقية لهذا التيار منذ أيام المتوكل (231 هـ الموافق 847 م) .

فكان الحجة المقدمة ضد العقلانية المدرسية حجة قوية فعلاً ، وهي أن العقل لا يكفي أن يوصل إلى كشف الحقيقة المطلقة ، فلا بد إذن من الاعتماد على الحدس والإلهام اللذين لا يمكن إحلال العقل محلهما . كان يمكن أن يؤدي كشف حدود قدرة العقل إلى التساؤل عن فعالية الميتافيزيقيا نفسها ، وإدراك أن الهدف المرسوم منها - أي كشف المطلق - هو نفسه هدف مستحيل . ولكن هذا لم يحدث . على تقىض ذلك لم يدفع التساؤل عن حدود الميتافيزيقيا إلى الأمام ، بل شجع على التراجع إلى الخلف ، أي إحلال ميتافيزيقيا غير عقلانية محل الميتافيزيقيا العقلانية فلم تحدث الخطوة إلى الأمام إلا في أعقاب النهضة الأوروبية . وفي هذه الظروف - أي ظروف التراجع في الفكر الإسلامي - أخذت الدعوة إلى منهج الزهد المستورد من تقاليد الهند تفتح المجال للصوفية ، وهي في واقع أمرها اعتراف بفشل المشروع الميتافيزيقي الهيليني الإسلامي .

هذا لأن الصوفية أعلنت بصوت عالٍ شكّها في قدرة العقل . على أن الصوفية تمكّت بالاهتمام بالمعرفة المطلقة ، بل أعطت لها الأولوية على أية معرفة جزئية . ومن أجل هذا التوصل إلى المطلق أخذت الصوفية تخلق الأشكال التنظيمية الفعالة في نظرها وهي إقامة منظمات (الطرق) - سرية في معظم الأحيان - والعمل فيها ببدأ الطاعة العميماء لشيخ الطريقة وممارسة «السفر»

من خلال الذكر الجماعي والرفض وتناول المخدرات (بل وأحياناً الخمر) ..
إلغ . ولا شك أن السلطات رأت في هذه التيارات الجديدة خطرًا عليها إذ أن
السلطة العليا - رغم طابعها المحافظ - لا تقبل أي مراكز قوى أخرى تفلت من
أيديها . ثم كان الحكم يعلم تماماً أن إعادة تكوين المجتمع على
أساس الطرق الصوفية من شأنها أن تعطى لهذه القوى فرصاً للتدخل في
التزاعات الاجتماعية والسياسية^٣، سواء أكانت الطرق تعمل لصالحها هي أم
لصالح أطراف تحركها في السر . ومن الأدلة العديدة على عداوات السلطة إزاء
الصوفية شهادة الحلاج (عام 309 هـ ٩٢٢ م) ، رائد الفكر الصوفي .

مكذا نرى أن الإسلام قد اندفع خلال تلك القرون الخمسة لتاريخه في
اتجاهات متعددة لعله يمكن تلخيصها في الاتجاهات الثلاثة التالية :

الاتجاه الأول هو إقامة ميتافيزيقياً أخلاقية وعقلانية ، ذات مغزى إنساني
عمومي ، استلهمت من الميتافيزيقيا الهيلينية ، وال المسيحية الشرقية . فنجد في
كل من الميتافيزيقيتين المسيحية الشرقية والإسلامية نفس المرمى وهو التوفيق
بين الاهتمام بنظرية أخلاقية قائمة على مسؤولية الفرد وذات طابع إنساني
عمومي وبين الثقة في قدرة العقل الاستنباطي وبين التقيد بنصوص مقدسة .
وقد كان على الإسلام أن يقوم أيضاً بالتوافق في مجالات أخرى لكي يستوعب
تراث الشرق المتحضر في النظم الاجتماعية والإدارية والسياسية . وقد أقام هذا
التوافق على أساس نهج المنطق اللغوي الشكلي ، الأمر الذي دفع في المبالغة
في استخدام أساليب شبه منطقية ، أقرب إلى الاستدلال بالتمثيل . ثم أتم
تكلمه البنية بإضافة كسموجونيا شاملة ، الأمر الذي دفع نحو الانزلاق إلى
ممارسات تنجمية وسحرية من جهة وقبول ممارسات الذهن - ولو بدرجات
متواضعة - من الجهة الأخرى . وقد قبل الإسلام في هذا الإطار درجة من
التعدد في الآراء ، كما أنه رحب بدرجة من التجريبية . وقد خلقت هذه
الظروف جوًّا مناسباً للتقدم في الحياة الاجتماعية وفي العلوم الجزئية ، فتحقق
تقدماً لن يكون له نظير في العصور الوسطى . مع أن هذه الرؤية الإسلامية لم

تخرج عن إطار النخب المثقفة المترورة، فلم تقبلها السلطة قبولاً صحيحاً وકاملأ.

ذلك لأن السلطة ظلت تكون سلطة طبقات مستغلة (بكسر الغين) فأؤثرت حكم العامة من خلال تأويل بسيط وفرض الطاعة الشكلية للنصوص دون الاهتمام بالتفيق بين الإيمان والعقل . هذا هو الاتجاه الثاني الذي أردنا ذكره . يضاف أن الرؤية البسيطة اتفقت القدسية مع استمرار الممارسات الشعبية المختلفة من تقديس القدسية ورجال الخير والتقوى ومن التجيم بل من السحرية والشعوذة . . . الخ .

وقف التأويل الرسمي للسلطة السنوية بين هاتين الرؤيتين ، نظراً لأن هذا الموقف الوسيط خدم تماماً مصالحها المحافظة بشكل عام ، ولو الإصلاحية في بعض الأحيان . فاستعملت السلطة لهذا الغرض خطبة مزدوجة على حسب المراسل له : خطبة للنخبة وخطبة لل العامة . إن نظام المسيحية في القرون الوسطى الأوروبية ثم نظم الملكية المطلقة فيما بعد قد استخدمت هي الأخرى الأساليب نفسها . فالفكرة ان يتميّان إلى الفلك الذهني نفسه .

إلا أن المدرسة العقلانية الرفيعة الموجهة للمثقفين من جهة ، والشكلية البسيطة المخصصة لل العامة من جهة أخرى وازدواج لعبة السلطة بين الموقفين من جهة ثالثة ، إن كل ذلك لم يرض تماماً المجتمع ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تبلور موقف ثالث ، ونقصد هنا البحث عن « الباطن » المختفي وراء وضوح النص . وقد لجأت الشيعة إلى هذا الأسلوب أكثر من السنة ، خاصة في تأويلاًاتها المتطرفة التي بلغت في بعض الأحيان حدّاً للتجمیع بين عناصر مختلفة الأصل منها النزعية المسيحية المتطرفة للمهدي المنتظر ، ونظريات مزدكية وهندية المصدر . ولعلنا نجد هنا أحد المفاتيح الذي يفسر نجاح الشيعة في فارس المفتوحة على الهند . مع أن الصوفية - التي انتشرت في جميع أرباع العالم الإسلامي ابتداء من القرن الرابع الهجري - قد جاءت إجابة عن تلك الحاجة العامة نفسها . فقد أبدت نظم الحكم تحفظات إزاء هذه الاتجاهات

الجديدة ، إن لم تكن دائمًا معاوِدة سافرة . على أن الحكم قد حاول أيضًا السيطرة على هذه الحركات والممارسات فاعترف بشرعيتها ووضعها تحت رقبته . ومن خلال ذلك أخلاها من قدرتها الثورية . هكذا أنشئت نظم حكم شيعية ثابتة لا تختلف في واقع الأمر عن النظم السنّية - في إيران مثلاً . على أن الانفجارات السلفية التي ترفض هذا النوع من «تأميم» الأيديولوجيا قد ظلت تهدد هذه النظم على مد العصور ، كما ثبّتت ثورة الخميني في عقدها .

لم يقتصر الفكر العربي الإسلامي على مجال الجدال الفلسفـي . كما أن هذا الفكر لم يزدهر في قضاء مجتمعي . لذلك فإن البحث في ميدان أفكار الحركات الاجتماعية التي ملأت هذا التاريخ إنما هو بحث ضروري لتكاملة الصورة وإلقاء أضواء جديدة على الجدال المدرسي نفسه .

وقد سبقت محاولتي - في كتابي عن «أزمة المجتمع العربي» - تبيان طابع الصراعات الاجتماعية والسياسية للعالم العربي الإسلامي الوسيط⁽¹⁾ ، ودون العودة إلى تفاصيل مساهمني في هذا النقاش أود هنا أن أخص أطروحتي في هذا المجال في قوله إن هناك نوعين من الصراعات لا بد من التمييز بينهما . فثمة أولاً الصراع الدائم بين الشعب والسلطة وهو صراع يتسم بجميع سمات الصراع الطبيعي في المجتمعات الخارجية بشكل عام . فيعاني الشعب (المكون هنا من عامة الفلاحين وصفار الحرفين) من الاستغلال والاضطهاد والاستغلال . فاحياناً يخضع هذا الشعب ويناور في حدود الممكن ويبحث عن سلوة في الآخرة . وأحياناً يقوم ويعصى ويثور فيستخدم في جهاده أعلام التأويل الثوري للدين ، وهو تأويل بعيد كل البعد عن المدرسة العقلانية . هكذا ظهرت حركات شيعية رفضت التأويل الدارج للشريعة ودعت إلى المساواة والعدالة الاجتماعية ، وبحثت عن حجج تعطي شرعية دينية لقيمها وتأويلاتها ، بحيث تدعم مواقفها . ومن هذه الحركات القرامطة في القرن التاسع الميلادي

(1) أزمة المجتمع العربي - الفصل الثامن .

وغيرها . ويعلم المؤرخ أن حركات متماثلة تماماً قد ملأت تاريخ نظم خارجية أخرى من أوروبا الإقطاعية إلى الصين .

هناك ثانياً الصراعات داخل الطبقة الحاكمة ، بين أقسامها الممثلة لمصالح إقليمية وحرفية مختلفة والتي اعتبرها لذلك تناقضات داخلية لهن هذه الطبقة . وقد ذهبت إلى أن هذه الحركات والصراعات هي التي احتلت مكانة الصدارة في تطور الأحداث . فهي التي تفسر التزاعات والحروب التي دارت من أجل الاستيلاء على الحكم .

إن الجدال المدرسي الإسلامي قد تمفصل على جميع الصراعات ذات الطوابع المختلفة والتي انعكست في الفكر الاجتماعي ، سواء أكان ذلك بشكل مباشر وصريح أم من خلال التعبير الأدبي والفنى والشعر للنخبة وللعلامة . وفيما يلي بعض الأدلة عن هذا التأثير المتبادل .

فقد عبر إخوان الصفا في القرن العاشر الميلادي عن عدم رضا الشعب بالسلطة الخلافية . فتقدموا بطرح برنامج إصلاحي من شأنه أن يضمن السعادة في الدنيا من خلال تحقيق المساواة والعدالة والتضامن الاجتماعي وكذلك نعيم الآخرة من خلال إقامة سلطة تعتمد نفسها على الأخلاق فتستطيع أن تبعث مبادئها في صفوف الشعب .

ونرى هنا كيف أن الحنين لعصر نشأة الإسلام (أي عصر الخلفاء الراشدين) ، الذي تصوره إخوان الصفا « بالعصر الذهبي المفقود » ، قد أخذ يغذى نزعة سلفية وحلماً ماضياً . ويبلي لنا هنا التباس هذه الدعوة بالعودة إلى الأصول . فهي في الوقت نفسه تعبير عن مشروع إصلاح المجتمع بعد أن أصبح هذا المجتمع غير محتمل من جهة ، ودليل على مأزق الوسيلة المقترحة من أجل إتمام الإصلاح من جهة أخرى . إن هذه الوسيلة لا تعدو كونها مجرد حنين ماضي ، مع أن إخوان الصفا لم يرفضوا الفلسفة على نمط ما دعت إليه النظارات الرجعية التي غلبت فيما بعد ، بل على عكس ذلك رأى إخوان الصفا

أن الشريعة تدنس بعد الخلفاء الراشدين وأن تطهيرها يستوجب استخدام العقل واللجوء إلى التفاسيف العقلانية . بالإيجاز ينعكس انعدام فكر اجتماعي علمي في هذا التناقض بين الهدف والوسيلة . إذ أن هذا النقص حال دون إدراك الأسباب الحقيقة التي جعلت المجتمع غير محتمل . فكان لا بد من انتظار العصور الحديثة لنرى الفكر الإنساني يتقدم بطرح المشاكل الاجتماعية بشكل يتجاوز الجدال الأخلاقي البسيط .

فقد ظلل الفكر الاجتماعي العربي الإسلامي أسير الجدال الأخلاقي ، شأنه في ذلك شأن فكر المجتمعات الخراجية الأخرى ، من أوروبا الاقطاعية إلى الصين ، ومن أمثلة هذا الطابع الأخلاقي مشروع المدينة الفاضلة للفارابي . على نمط ما قد سبق أن دعا به الحسن البصري (المتوفى عام 111 هـ الموافق 728 م) ، رأى الفارابي أن مصدر الشر ليس في نوافض القانون (هنا الشريعة) بل في نوافض المسؤولين عن تنفيذه . فالفساد ليس فساد الشرع بل فساد الناس . ولستنا نحن بحاجة إلى أن ثبت أن هذا التحليل لم يتجاوز السطح . فهو تحليل محدود بالضرورة نتيجة نقص المنهج .

وثمة أمثلة أخرى متعددة من هذا القبيل ، فلم يتجاوز الفكر الاجتماعي العربي الإسلامي حدود الظروف الموضوعية للمجتمع الخرافي . وبالتالي ظلل هذا الفكر يتحرك في فلك مغلق ، يصطدم تارة بحانط المدرسة العقلانية وتارة بحانط الطاعة الشكلية ، ثم يهرب مرة أخرى في اتجاه الزهد . وتتوارد هذه التناقضات أحياناً في الشخص نفسه . هكذا أعلن أبو العلاء المعري (المتوفى عام 449 هـ الموافق 1057 م) ثقته في العقل للدرجة أنه ذهب إلى التشكيك في الأديان واتهماها جملة ، ليقبل بعد ذلك مذهب الجبرية البسيطة ثم يهرب في الانغلاق الزهدي والمثالية المطلقة .

قطعاً لم يكن رجال هذا العصر ، رغم حدود المختم الموضوعية ، أقل ذكاء من رجال الأجيال التالية . فقد أدركوا تماماً أن الفكر الخرافي قد بلغ

حدوده ودخل في أزمة . فأغربوا عن ارتياهم وشكوكهم . ولكنهم عجزوا عن تجاوز حدود الحيرة بهذه الأوضاع .

لعل ابن خلدون (المتوفى عام ٨٠٨ هـ الموافق ١٤٠٦ م) يمثل الاستثناء . فقد بلغ هذا العملاق حدود الفكر الاجتماعي العلمي في ظروف عصره ، وظل دون مثيل له لغاية القرنين الثامن والتاسع عشر ، فتجد عنده البذرة مزروعة في قوله إن المجتمع يخضع لقوانين موضوعية شأنه في ذلك شأن الطبيعة . ثم وضع ابن خلدون لنفسه هدفاً وحيداً هو كشف هذه القوانين . واستقل ببحثه عن اللجوء إلى الشريعة إذ اعتبر أن الشريعة هي الطريق لمعرفة الغيبات فقط ، فلا تفيد في دراسة «ال عمران » (الكلمة التي استخدمها ابن خلدون للمجتمع) . فلا تمت دراسة العمران للشريعة بصلة . إلا أن منظومة المفاهيم التي استخدمها ابن خلدون لم تسمح له بكشف سر التاريخ . فلم يتجاوز تصورات السبيبة الجيوغرافية وفكرة العودة الأبدية دون التقدم وتكرار التسلسل التاريخي . ورد هذا التكرار إلى تتابع الأجيال وانهيار أخلاقها ، واعتمد في ذلك على نوع من التحليل النفسي البسيط المطبق على المجتمع . وإذا كان هذا المذهب الارتياحي يفي ب الحاجات الملاحظ الذكي الذي فقد ثقته في الطبقات الحاكمة ، لم يكن هذا الفكر على القدر المطلوب ليتحول إلى قوة اجتماعية قادرة على التأثير في الأوضاع .

وإليجاً يمكن تلخيص أهم إنجازات التقدم الذي حققه المجتمع العربي الإسلامي الوسيط في النقاط التالية :

أولاً : إن عملية تعرّيف وأسلامة المنطقة قد خلقت ظروفاً مناسبة لإنجاز تقدم حضري ملموس ، فصارت وحدة اللغة والثقافة والدين على نطاق منطقة شاسعة ، وصارت هذه الوحدة القاعدة الموضوعية التي دفعت قوى الإنتاج إلى الأمام ، وبالتالي إلى تدعيم دولة قوية مؤسسة على نمط إنتاج خرافي . فكان مضمون الثورة الحقيقة التي حققها الإسلام في عصره الأول هو بالتحديد تحكيمه

لمقتضيات إقامة تلك الدولة . ولا شك أن نجاح الإسلام قد توقف على إتمام هذه الثورة ، فلولاها لكان العرب الفاتحون قد أتوا وذهبوا دون التأثير في المنطقة ، ولصار شأنهم شأن غيرهم من الفاتحين مثل المغول . للأسف لا يدرك المسلمون الذين يتغنون من الحنين إلى الماضي السابق على هذه الثورة (أي عهد الخلفاء الراشدين) ، لا يدركون أهمية ذلك التطور الحاسم .

إن البنية المدرسية الهيلينية الإسلامية العقلانية قد لعبت دوراً حاسماً في إتمام هذه الإنجازات العظيمة التي شملت المشرق والمغرب ولو أن السلطة أبدت تحفظات إزاء الفكر المتقدم هذا . ولسنا نحن هنا في حاجة إلى ذكر جميع المجالات التي تحققت فيها خطوات واسعة في سبيل التقدم . فهي تشمل في الواقع الأمر جميع ميادين العلم ، ابتداء من الرياضة (ابداع الصفر ، تعلم علم المثلثات والجبر) والفلك ، مروراً بالطب والكيمياء . هذا هو أيضاً شأن تكنولوجيات الإنتاج وتنمية قواه خاصة من خلال تعليم أساليب الري . وكذلك شأن الأدب والفن الجميل . ذلك إلى جانب الفكر الاجتماعي الذي تقرب للإدراك العلمي لأول مرة مع ابن خلدون ، والفكر الفلسفى الذى تناولناه هنا .

ومن الجدير بالذكر أن الفترات اللاحقة لهذا الازدهار الحضاري هي تلك الفترات التي لقي فيها التنوع الفكري وتعدد الآراء ترحيباً ، أي فترات افتتاح الذهن وقبول الارتياب في جميع المجالات بما فيها الدين والإيمان .

ثانياً : لم يتجاوز هذا الفكر حدود الفكر الوسيط ، أي ذلك الفكر الذي اهتم بالميافيزيقيا بمعنى البحث عن المطلق فوق الطبيعة ، وتفوق هذا الهدف على غيره . وهو فكر ميافيزيقى ديني بمعنى أنه وضع لنفسه هدفاً إضافياً هو تدعيم هذا الدين وإثبات صحته .

وقد سبق أن أبديت - في هذا المجال - رأيي المخالف للرأي السائد لدى الكثير من الفكرين العرب المعاصرين - مثل حسين مروة وطيب التيزيني^(١) .

(١) حسين مروة - التراث المادي من الفلسفة العربية الإسلامية . بيروت ١٩٧٩ .

وذلك في كتابي عن « أزمة المجتمع العربي » المذكور . فقد ذهب هؤلاء إلى تحليل النزاعات في داخل الفلسفة العربية الإسلامية على أنها تعبيرات عن تعارض نزعه مادية ونزعه مثالية ، الأمر الذي ينعكس فيه - حسب هؤلاء المفكرين - الصراع بين القوى التقديمية الرأسمالية الجنينية الناشئة والقوى الإقطاعية الرجعية . ولن أعود هنا إلى تفصيل نقاشي لهذه الأطروحات ، فلنكتفي بالقول إن التعارض بين المادية والمثالية لم يلعب في تاريخ الفكر ذلك الدور الحاسم الذي روّجته الماركسية الدارجة ، فإن تواجد عنصر « المادية العفوانية للعلوم » (ونقصد هنا القول بازليّة الكون) لا يمحى الطابع المثالي الجوهرى للتساؤل الميتافيزيقي ، إذا كانت تلك الميتافيزيقيا دينية الطابع . أضيف أن اعتبار هذا المجتمع على أنه كان محل تعارض بين قوى رأسمالية ناشئة وقوى إقطاعية ، إن هذا الاعتبار لا أساس علمي له في رأيي . فقد رأيت شيئاً آخر في النزاعات الفكرية التي صاحبت إقامة البنية المدرسية الإسلامية ، رأيت فيها تعبيراً عن ضرورة تكيف الإسلام إلى احتياجات بنية اجتماعية خارجية شملت منطقة شاسعة . وبالتالي رأيت أن القوى التي وقفت ضد هذا البناء الفكري المدرسي لم تكن - في نهاية الأمر - إلا انعكاساً للقوى الاجتماعية المختلفة التي ضحى بمصالحها التقدميّة الخارجي . ومنها بالطبع قوى الماضي الأخذة في الأض محلل ، فهي التي غدت الحنين الماضي جزئياً على الأقل . ومنها أيضاً - إلى جانب ذلك - قوى الطبقات الشعبية ضحايا ازدهار مؤسس على الاضطهاد والاستغلال .

ولذلك فإني أرى أن تبوب أفكار هذا العصر تحت بابين (« اليمين

= طبيب تيزيني - مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط بيروت ١٩٧٦ .

راجع أيضاً نقاش هذه الأطروحات في :

الماركسية والترااث العربي والإسلامي - توفيق سلوم ، علي ياسين وغيرهم - بيروت ١٩٨٠ .

أيضاً : أزمة المجتمع العربي - الفصول ٥ - ٦ - ٧ .

واليسار ») يتسم بالتباس جوهري . فلم تعبّر القوى الشعبية عن كراهيتها للنظام في شكل فلسفة عقلانية متعلمة ، بل في رفض الميتافيزيقيا العقلانية نفسها وإحلال تأويل ديني ولو ثوري محلها^(١) .

يضاف إلى ذلك أن أطروحتي تفسّر هذه الظاهرة العجيبة وهي أن الحضارة الإسلامية ازدهرت خلال قرونها الأولى ثم أصابها الركود . وذلك على نقيض ما حدث في الغرب الأوروبي حيث أن النهضة التي صاحبت بزوغ الرأسمالية قد جاءت بعد العصر الوسيط وليس في أوله !

إن تفسيري لهذه الظاهرة العربية الإسلامية الشاذة هو أن الازدهار كان هنا ناتجاً تحدّدُ خاص . ونقصد مقتضيات بناء خرافي على منطقة واسعة . فقد فرضت هذه الظروف مرؤونة في العلاقات بين السلطة الإسلامية الجديدة ومجتمعات الشرف التحضر . وتنبع عن هذا التفاعل تفتح الأذهان وقبول النقاش وتعدد الأراء . ثم حينما بلغ هذا البناء ذروته وأصبحت السلطة الجديدة قائمة على أسس قوية لا تتحداها قوى أخرى ، أي حينما بلغت عملية التعرّيف والإسلام حدّاً لا رجوع فيه وصار المجتمع متجانساً ، وتوقف عمل التحدي وأنهى فعل الحوافز الدافعة للتقدّم ، فأخذ الفكر والمجتمع في التكرار والركود وذكر الماضي . أجد هنا مثلاً آخر عما أسميته «التطور اللامتكافي» في التاريخ . فلاري أن ازدهار الفكر تصحبه دائمًا أوضاع تتسم بعدم الأتزان . إن إلغاء عناصر الاختلاف وسيادة طابع التجانس في مجتمع العصور التالية ، وبالتالي ثبات التوازنات قد خلقت ظروفًا جديدة شجعت على ركود الفكر . هكذا لا أرى إطلاقاً علاقة بين ازدهار الحضارة الإسلامية في عصرها الأول وبين بزوغ مزعوم «نشأة الرأسمالية» فيها . على نقيض ذلك أرى أن انعدام جذور حقيقة للرأسمالية هو العامل الذي يفسّر الركود الذي يلي .

(١) انظر نقاش لأشكالية اليمين واليسار في التراث العربي في «أزمة المجتمع العربي» - الفصل التاسع .

ثالثاً : روت المدرسة الإسلامية الوسيطة نهضة المدرسة المسيحية في الغرب ، فلم يكن الغرب نصف الهمجي لغاية القرن الحادى عشر قادرأ على استيعاب المدرسة الهيلينية والمسيحية الشرقية . بالإضافة إلى أن المدرسة المسيحية الشرقية كانت قد أخلت المكان لصالح الأشكال البدائية للنمط الخرافي (المتمثلة في التشتت الاقطاعي) إلى أشكالها المتطرفة (الملكية المتطرفة) . فصار الغرب ناضجاً للاحتداء بالمدرسة الإسلامية من أجل إتمام هذه النقلة . فوجد الفكر المدرسي الإسلامي جاهزاً واحتوى به بل واستورده بالحرف دون أي تحفظ ، فأخذ الفكر الأوروبي يشعر هو الآخر بال الحاجة إلى التوفيق بين العلم والإيمان . فوجد في حجج المعتزلة مستنداً يكرس هذا التوفيق . هذا بينما وجدت التيارات المحافظة تأكيداً لنظراتها في حجج الأشعرية والغزالى .

مكذا أخذ المفكرون الغربيون يقرأون بحماس فلسفة العرب المسلمين وجذال ابن رشد والغزالى . وانعكست هذه القراءات في مؤلفات توماس الأكونيني (1225 - 1274 ميلادية) الذي نشأت معه المدرسة الغربية على نمط الإسلامية .

وفي العصر نفسه نرى أيضاً اليهودية (في الأندلس) تخرج عن بدايتها . فقد لعب موسى بن ميمون (المتوفى عام 601 هـ الموافق 1204 م) دوراً حاسماً في إقامة مدرسة يهودية لا تختلف عن المدرسة الإسلامية في الجوهر بل ولا في التفاصيل .

مكذا اكتشف الغرب الفكر الهيليني أولاً من خلال الميتافيزيقيا الإسلامية ، ثم بعد ذلك - حينما هجر يونانيو الاستانة إلى روما بعد سقوط العاصمة البيزنطية عام 1453 - أدرك الغرب وجود الفكر اليوناني السابق على المسيحية والاسلام ، بل أدرك تواجد حضارة اليونان القديم الكلاسيكي التي كان يتتجاهلها تماماً .

إن انتصار الميتافيزيقيا المدرسية في الغرب لم يدم طويلاً ، ففي خلال ثلاثة قرون نضجت الظروف التي فرضت بدورها تجاوز حدود نمط الإنتاج الخragji . هكذا ظهر - مع النهضة الأوروبية في القرن السادس عشر - بزوع حقيقي للرأسمالية ، وفي الوقت نفسه بزوع فكر حديث متحرر من الميتافيزيقيا .

5- الفكر العربي الإسلامي أمام تحديات العصر الحديث :

أخذت حركة الفكر تتبع عن أشكالها الوسيطة ابتداء من عصر النهضة الأوروبية ، هكذا تجمعت تدريجياً عناصر الفكر البورجوازي الحديث إلى أن ظهر فيما بعد نقد هذا الأخير الجذري ، ونقصد هنا فلسفة ماركس .

ليس الفرض من هذه الدراسة وصف تفصيل لمراحل تكوين الفكر الحديث . فلنكتف فقط بإبراز سماته العامة ، وخاصة تلك السمات التي تمثل نقلة كيفية بالنسبة إلى الفكر الوسيط السابق .

يبدو لي أن أهم سمة الفكر الحديث هي بالتحديد تخليه عن هيمنة الاهتمام الميتافيزيقي الذي اتصف به الفكر الوسيط . فأخذ الفكر الحديث يهتم باكتشاف الحقائق الجزئية أكثر من اهتمامه بالبحث عن «الحقيقة المطلقة» فأعطي لهذه الحقائق الجزئية قيمتها الصحيحة . وإذا لم ينس تماماً الاهتمام الميتافيزيقي إلا أنه ترك «لهوة المطلق» . ولا شك أن هذا الانتقال في مركز الثقل للإهتمامات الفكرية قد شجع على البحوث الخاصة بمختلف مجالات المعرفة العلمية ، الأمر الذي فرض بدوره أسلوب الإثبات من خلال التجربة ، وبالتالي جعل التمييز بين العلم والتكنولوجيا نسبياً أكثر مما كان سابقاً . ومن خلال ممارسة التجربة أخذ العلم الحديث يفسح مكاناً لمنهج الاستقراء إلى جانب الاستنباط . وبذلك أنهى الانفراد بالاستنباط - شبه العقلاني - أكثر منه عقلاني بحث في كثير من الأحيان - الذي كان الفكر الوسيط قد بالغ في استخدامه . ومن يسير اليوم إبراز العلاقة بين هذه المراجعة في سلم

الآلوبيات الفكرية وبين بيان احتياجات تطور قوى الانتاج على أساس علاقات الانتاج الرأسمالية الناشئة ، فتمَّ انقلاب في تعريف الفلسفة التي كانت قد أصبحت منذ العهد الهيليني مرادفاً للميتافيزيقيا ، وحل محله الفكر الحديث تعريفاً شموليًّا واسع النطاق ، بل وأحياناً تعريفاً انتقائياً ، هو تعريف يقبل تحت عنوان الفلسفة أي جدال عام بقصد نظم المنطق التي تحكم دراسة ظواهر الطبيعة ، بالأدق انعكاسات هذه الدراسات في نظم العقلانية ، كما يقبل تحت عنوان الفلسفة نقاش نظم القيم الأخلاقية ومعايير الجمال ، بل أفسح مجالاً خاصاً « لفلسفة التاريخ » المستترجة من ملاحظة تطور المجتمع ، وذلك طبعاً بعد أن تشكل الوعي بأن هناك تطوراً حقيقياً في التاريخ وأن هذا التطور يخضع لقوانين موضوعية . فأصبحت هذه الاهتمامات المتنوعة تشكل فصولاً للفلسفة الحديثة مميزة ببعضها عن بعض . ليس مصدر هذه « الانتقائية » - بل التجاور بين اهتمامات متنوعة دون إدماجها في وحدة فكرية موحدة - مجرد « انتهازية »، البورجوازية الناشئة التي رمت إلى حلول وسطى فلم تجرؤ على مواجهة النظام (أي نظام الملكية المطلقة والكنيسة) مواجهة إجمالية مرة واحدة . إذ أن الفلسفة الجديدة لم تمثل نقطة قطع مع الميتافيزيقيا السابقة فقط بل كانت في الوقت نفسه تعبيراً عن تسلسل تاريخي وتطورياً لما سبق . و يبدو هنا عنصر التسلسل في أن الفلسفة الجديدة ورثت الاهتمام الأخلاقي الذي سبق أن عمل البناء الميتافيزيقي حساباً له . يضاف أن الميل نحو الكسموجونيا ظل يُغري هؤلاء الذين لم يرضوا بالمعلومات العلمية الجزئية .

وأرى أن ثمة ميلين إثنين يتواجدان في أعماق الإنسان ويتجاوزان حدود مختلف مراحل تطور المجتمع ، وبالتالي يحددان وضع الإنسانية في الطبيعة ، وهما الميل الأخلاقي والميل الكسموجوني . فلا يمكن على الإطلاق إخراجهما عن الصورة ، مع أن فلسفة القرن التاسع عشر في أوروبا - وهو قرن يتسم بسمة افتخار البورجوازية بإنجازاتها فلم تخش بعد هذه الطبقة أسياد الماضي - فأخذت تعلق آمالاً لا حدود لها على التقدم العلمي والفنى - مالت

إلى إنكار استقلالية المجال الأخلاقي . فظهرت مبسطة تقول إن الميول والقيم الأخلاقية إنما هي مجرد انعكاس لأوضاع وحاجات اجتماعية ، وبالتالي ادعت هذه النظريات أن هذه القيم قابلة للتحليل العلمي (وهذا هدف سليم في ذاته) ، بل وإنه من الممكن « تحرير » الإنسانية تحريراً شاملأً وتماماً من خلال تعليم التعليم . . . الخ . إن التاريخ اللاحق أثبت أن البورجوازية استخدمت هذه الخطبة العلمية الشكل من أجل « تكيف » الناس أكثر من تحريرهم . أما الكسموجونيا فقد تركت نهائياً لهوافة « التنجيم » على أن هذا الاحتقار لم يمنع تواصل نشاط المنجمين من مختلف الأصناف .. طبعاً .

وأوضح الثورة الثقافية التي مرت المسيحية بها في هذا الإطار ، أقصد هنا ما أسمنته « الثورة البورجوازية في المسيحية ». فقد سبق قولي إن التساؤل الميتافيزيقي - سواء أكان في شكل إيمان ديني معين أم خارج هذه الحدود - يتتجاوز حدود النظم الاجتماعية . ذلك لأن الإنسان يظل حيواناً محدود القوة . فلن يتحقق أبداً السيطرة « التامة » على الطبيعة . إذ أن الحياة ستظل محكوماً عليها بالفناء ، وبالتالي سينتهي الإنسان قلقاً . حقيقة أن الأديان هي في الوقت نفسه جواب عن هذه الحاجة الميتافيزيقية من جهة وناتج مجتمعي عيني تتعكس فيه ظروف نشأتها من الجهة الأخرى . فإن القوى التقدمية - بقدر ما تهتم بالإيمان الديني - إنما تركز على البعد الأول للدين وفهمها بعده الثاني فهماً نسبياً ، بمعنى أنها تعطي لنفسها حق التأويل الحر للنصوص . واجهت المسيحية نشأة الفكر الحديث فأدركـت مغزى الظروف الجديدة وقامت بثورتها بمعنى أنها (أي المسيحية) استقلـت عن التعبير المدرسي الوسيط السابق .

وسوف أبدي هنا بعض الملاحظات التكميلية بخصوص مشكلة مرونة الدين تلك وهي التالية :

الملاحظة الأولى : ليست أطروحة هنا هي أطروحة فييرا بل هي في واقع الأمر انقلاب لهذه الأطروحة وضعها على رجليها بعد أن كانت واقفة على رأسها ، لو سمحت لنفسي استخدام تعبير ماركس بالنسبة إلى هيجل ، فكان

فيبر يرى أن الرأسمالية ناتج الحركة البروتستانتية ، بينما أرى أنا - على تقدير ذلك - أن نشأة علاقات الإنتاج الرأسمالية فرضت إعادة النظر في مجال الفكر وجعلت البنية الميتافيزيقية الوسيطة غير مناسبة . فأقول إذن إن التغير الاجتماعي الحقيقي هو الذي أنتج الحاجة إلى التغيير في مجال الأفكار ، أي هو الذي يفسر نشأة الفلسفة الحديثة وإتمام الثورة الثقافية في الدين وليس العكس .

حقيقة أن إتمام تبلور الإيديولوجيا استغرق حوالي ثلاثة قرون ، هي قرون الانتقال إلى الرأسمالية ، أي عصور المركتيلية - أي الرأسمالية التجارية - من القرن السادس إلى التاسع عشر .

وهنا اعتبر أن تبلور الاقتصاد السياسي الذي خططوه الحاسمة في عهد الثورة الصناعية في بريطانيا والثورة السياسية في فرنسا ، اعتبر أنه يمثل النقلة الكيفية الصحيحة في تكوين الحديث^(١) . فقد لازم هذا التبلور تكملة انتصار البورجوازية على سلطات الماضي وبدء حركة تعليم العمل الأجير كشكل مهمين للعمل . فانتقل مركز ثقل الاهتمام من مجال الميتافيزيقيا إلى مجال الاقتصاد وعلم الاجتماع . فأصبحت الإيديولوجيا الاقتصادية مهيمنة ، أو بتعبير أدق صار الاقتصاد **البعد الأساسي** في الإيديولوجيا المهيمنة . لا نرى « رجل الشارع » المعاصر يؤمن بأن مصيره يتوقف على « الظروف الاقتصادية » - أي « قانون العرض والطلب » الذي يحدد مستوى دخله والتوظيف .. الخ كما كان رجل الماضي « يتوكّل على الله » ويؤمن بتدابير العناية الإلهية ؟

الملاحظة الثانية: إن الثورة في الدين سلكت سلوكها الخاص ، فلم تعبّر تعبيراً ثاقباً عن الحاجة للتكيّف للظروف الجديدة ، ولم يقم بها دعاء ماهرون

(١) في أهمية نقد الاقتصاد الماركسي ومفهومه للاستلاب السليعي ، راجع: أزمة المجتمع العربي - الفصل الخامس ، الطبقة والأمة في التاريخ - الفصل الأول .

ومخادعون . فقد نادى لوثر « بالعودة إلى الأصول » . أي بمعنى آخر اعتبر المدرسية الوسيطة « انحرافاً » . وهذا اللفظ الأخير يتنمي إلى لغة الجدال الإيديولوجي ، فلم يتقدم لوثر بمشروع « تجاوز » المدرسية ، بل رأى من الضروري محوها من الوجود والعودة إلى ما اعتبره عهد الصفا الأصلي ، دون أن يتساءل عما إذا كان هذا الصفا الأصلي حقيقة أم تصوراً وهمياً .

ليس الإلتباس في هذه التعبيرات التي استخدمتها الثورة في الدين المسيحي ظرفيًا وخاصةً بهذه الحالة العينية ، فإن طابع العيل الميتافيزيقي الذي يأتي الدين جواباً عنه ، إن هذا الطابع يفرض أسلوباً ملتوياً لإتمام تكيف الدين لمقتضيات العصر .

ثم هناك التباس آخر ، فإن الثورة البورجوازية نفسها قلبـت نظام الحكم وألغـت أشكال الاستغلال الخragـي ، ودعت الشعب للمساهمة في الثورة . إلا أنها أقامت علاقات استغلال جديدة مقام القديمة . فانعكس التباس عـلاقات الشعب مع البورجوازية - فهي في الوقت نفسه عـلاقات تحالف وتناقض - في تجاور تيارين فكريـين هما تيار الإصلاح البورجوازي العقلاني وتـيار « الهرطـقة الشعبـية » ، على حسب وصف الفكر البورجوازي للحركات « الطـربـاوية » غير العقلانية للجماهير .

الملاحظة الثالثة : لعلنا دخلنا في أيامنا هذه في مرحلة ثورة تالية في المسيحية . وأقصد هنا أن تيار « لاهوتـية التحرـير » لعله يمثل الخطوات الأولى لتـكيف المسيحـية إلى اـحتياجات عـالم الغـد الاشتراكـي . وليس من الغـريب إذن أن هذا التـيار يـظهر في مناطـق أطرافـ النظام - في أمريـكا اللـاتـينـية وفي الفلـبين - وليس في مراكـزـها الأوروبيـية .

هـكـذا تـبلور تـدرـيجـياً نـظام جـديـد في العـلاقـة بين عـالم الأـفـكار وآـليـاتـ المجتمع .

فضـارات استـقلـالية المجتمع المـدنـي أهم سـمة العـالم الحديث . إن هـذه

الاستقلالية ناتج فصل الحياة الاقتصادية (وهي بدورها قد فقدت شفافيتها من خلال تعيم العلاقات السلمية) عن السلطة السياسية . هذا هو- على الأقل - فهمي للنقد الذي وجهه الماركسية إلى الاقتصاد وهو نقد يقوم على التمييز بين سمات النظام الرأسمالي الأساسية الجديدة وبين سمات جميع النظم السابقة عليه (وهي وبالتالي أشكال مختلفة لنظام واحد اسميه « النظام الخرافي ») . وعلى أساس استقلالية المجتمع المدني يقوم بدوره كل من مفهوم استقلالية السياسة وبالتالي مفهوم الديموقراطية الحديثة ومفهوم علم الاجتماع . ذلك لأن المجتمع يظهر - لأول مرة - محكمًا من خلال قوى خارجة عن إرادة الناس ، بما فيهم الملوك . فقد صار هذا الوضع حقيقة بدئية في ميدان آليات الاقتصاد التي فرضت نفسها على تطور المجتمع . وبذلك لم يكن بعد البحث عن تلك القوانين الاجتماعية ناتج مجرد فضولية أفراد . كما كان الشأن في أيام ابن خلدون ومونتسكيو ، بل أصبح هذا البحث ضرورة من أجل « إدارة الرأسمالية » فلا ريب إذن أن علم الاقتصاد قد أصبح العمود الفقري لعلم الاجتماع الجديد .

إن العلمانية - بمعنى فصل شؤون الدولة عن الدين - هي بدورها ناتج مباشر لاستقلالية المجتمع المدني . إذ أن مجالات شاملة من الحياة الاجتماعية قد أصبحت مستقلة بعضها عن بعض . نسبياً وظاهرياً على الأقل - وبالتالي قابلة لتحليلات خاصة لكل منها ، فترك إشباع الحاجة الميتافيزيقية للضمائر الفردية ، وقد الدين وضعه كمؤسسة سلطوية تتمتع بقوة مادية تفرض بها نظرها . أود هنا لفت النظر إلى ما سبق قوله من أن العلمانية ليست « ناتجاً خاصاً » للمجتمع المسيحي ، جاء إجابة عن خصوصيات المسيحية كدين ، كما يتصوره الرأي السائد عندنا ، وطبقاً لهذا الرأي جاءت العلمانية في أوروبا جواباً عن « شرامة » السلطوية الكنيسية (وهي مؤسسة غير موجودة في الإسلام على الأقل في شكل منظم متماثل) . أو جاءت نتيجة نزاع بين الدولة الوطنية والكنيسة التي اتسمت بالعبد الأممي . فالواقع ينقص هذه

النظرة التي لا أساس لها في التاريخ . إذ إن الاصلاح الديني قد أبدع بالتحديد كنائس « وطنية » (لوثيرية وإنجليزية .. الخ) . إلا أن هذا الدمج بين الدولة والكنيسة لم يؤد إلى نظام ثيوقراطي ، بل لازمته العلمانية . ولنصف أن العلمانية لم تلغ الإيمان بل لعلها قوته وحررته من الشكليات وعنصر الفرض وصفته من الأبعاد الخرافية التي صاحت في الماضي . فلا يرى المؤمن المسيحي الأوروبي المعاصر « تناقضًا بين إيمانه وقبوله نظرية داروين عن أصول الإنسان .

ومن التتابع التي ترتب على اضمحلال الاهتمام الميتافيزيقي أن مجالات العلوم الطبيعية قد كسبت طابعًا مستقلًا عن الفلسفة ، وقد أدى ذلك أيضًا إلى إضعاف الحاجة إلى إقامة بنية كوسموجونية ، وهي أصبحت في الواقع مكرورة لدى الفكر العلمي . فعادت الفلسفة إلى ما كانت قبل هيمنة الميتافيزيقيا ، فرجعت إلى أصولها أي « فلسفة الطبيعة » التي تكتفي بطرح فرضيات متناسبة مع احتياجات تجمع المعلومات العلمية في وحدة موحدة . وبما أن هذه المعلومات نسبة الطابع وأن العلماء قد أدركوا تماماً هذه النسبة فأصبح من المعترف به أن التجمع الفلسفى نفسه يتميز بطابع مؤقت ونسبي . هذا علماً بأن الميل إلى تجاوز حدود النسبة ظل يغزو بعض الأذهان . فصار فرع العلوم الأكثر تقدماً في مرحلة ما يميل إلى أن « يحكم » العقل كلياً . ونقصد بالعلم الأكثر تقدماً ذلك الفرع منه الذي يتسم أكثر من غيره بطابع « انقلابي » بالنسبة إلى الأفكار السائدة في مرحلة ما ، أو ذلك الفرع الذي ترتب على إنجازاته أهم تقدم في نمو قوى الانتاج . هكذا صار بالتتابع علم الميكانيكا ثم التطور الدارويني ثم فيزياء النّورة تحكم بالعلم بشكل عام وتفرض منطقها على الفروع الأخرى مثل الطب أو السياسة وعلم الاجتماع . وفي كثير من الأحيان كثُر في هذه المجالات الاستدلال بالتمثيل المستعار من إنجازات العلوم القائمة .

ورغم كل إنجازاته المادية إلا أن المجتمع الحديث لم يصبح مرادفًا

«للسعادة التي لا يشوبها شائب». فلم يقدم مذهب الايجابية الموضوعية العلمية الجديدة حلّا لقلق الإنسان أكثر فعالية من الحلول التي كانت الكسموجونيا والميتافيزيقيا العقلانية قد قدمتها في العهود السابقة هذا بالإضافة إلى أن المجتمع ظل مجتمعاً قائماً على الاستغلال والاضطهاد. وظل الميل إلى «مجتمع آخر بدليل» - الطوباوية في نظر البعض - يحمي ويغذى الهموم الأخلاقية.

إن الماركسية تشكلت في إطار هذا التاريخ ، فانطلقت من نقد داخلي لهذا العالم الرأسمالي . وبهذا المعنى ليست الماركسية مجرد ناتج العالم الحديث - الرأسمالي - وبالتالي «ناتج الغرب» كما يعتقده الكثير عندنا . فهي أيضاً - وخاصة - نقد لهذا العالم ، الأمر الذي يكسبها مغزى عمومياً يلازم الطابع العمومي لواقع حقيقي هو سيطرة الرأسمالية على صعيد عالمي .

انطلقت الماركسية من نقد الاقتصاد السياسي ، لا بمعنى نقد أطروحات اقتصادية معينة اعتبرتها الماركسية غير صحيحة علمياً فاحل محلها أطروحات اقتصادية أخرى . بل بمعنى أعمق مفاده الإثبات بأن حكم قوانين الاقتصاد هو في ذاته من خصوصيات الرأسمالية ونقصد هنا أن تلك القوانين الاقتصادية تعمل في المجتمع الرأسمالي ظاهرياً كما تعمل قوانين الطبيعة في الطبيعة . وذلك نتيجة عدم الشفافية الاجتماعية الخاصة للرأسمالية ، وهو بدوره ناتج تعليم الطابع السلعي للنشاط الاجتماعي . فإن ظاهرة الاستلاب السلعي إنما هي ظاهرة خاصة للرأسمالية. تلعب دوراً عمائلاً للدور الذي كان الاستلاب الميتافيزيقي يلعبه في المجتمعات الخراجية فهو- أي الاستلاب السلعي - يشكل القاعدة التي يقوم عليها علم الاقتصاد الذي ينظر إذن في ظواهر الأوضاع فقط . وإن كانت هذه الفلوادر حقيقة .

وقد قامت الماركسية على هذه الأسس وأعادت بناء علم الاجتماع عليها فأحالت «المادية التاريخية» الواسع الأفق محل الاقتصاد المحدود . إن

المادية التاريخية هذه تنظر في العلاقات بين مختلف المستويات التي تكون منها الحياة الاجتماعية بجميع أبعادها . الإنتاج المادي ، وأشكال تنظيم الطبقات والقوى الاجتماعية ، ونظم السلطة ، ومضمون البنية الإيديولوجية .. الخ . وبذلك تقدم تفسيراً شاملأً للتطور الاجتماعي ، أو على الأقل تطرح نفسها هذا الهدف . ولا شك . في رأيي - أن منفلومة المفاهيم التي انتجهما الماركسي في هذا الصدد لا تزال دون مثيل من حيث القدرة التحليلية . لا يمنع ذلك إطلاقاً أن استخدام هذه المفاهيم عمل غير مته ، وأن النتائج المتوصل إليها من خلالها تظل هي الأخرى دائماً نسبية ومحلوبة بحدود المعرفة المحققة .

ليس هنا المكان للخوض في موضوع الماركسية في ذاتها . فسوف تكتفي بذكر أهم إنجازاتها وهي كشف جوهر قوانين الرأسمالية وطبيعة آلياتها وتناقضاتها ، وبالتالي اكتشاف الضرورة التاريخية الموضوعية لتجاوزها وإقامة مجتمع بديل لا طبقي . مع أنه ينبغي هنا التمييز بين جوهر الماركسية وبين اكتشافها «للطابع العلمي للاشتراكية » بمعنى أن هذه الأخيرة ناتج تطور اجتماعي ضروري . فقد فهم البعض هذا الطابع الضروري على أنه مصير حتمي لا مفر منه كأنه دور «العنصر الذاتي » (أي استراتيجيات القوى الاجتماعية التي تفعل التاريخ) لا وجود له . ثمة مبالغة في هذه النظرة للطابع الحتمي للتتجاوز الاشتراكي وسوء تقدير للفاعل بين الظروف الموضوعية والعنصر الذاتي وإذا كان ماركس وإنجلز قد ركزا على الظروف الموضوعية في بعض كتاباتهما ، فكان ذلك جواباً عن النظرة السائلة التي لم تفهم بعد الصفة الجوهرية التي يمثلها هذا الإطار الموضوعي .

إنني أرى أن المبالغة في القول بـ « حتمية » المستقبل الاشتراكي يفترض انزلاقاً مزدوجاً في الفكر الحديث وهو نسيان استقلالية البعد الأخلاقي في ممارسات الإنسان من جهة وبالتالي تماثل بين قوانين المجتمع وقوانين الطبيعة من الجهة الأخرى .

وقد ذهبت إلى أن هذا الانزلاق ناتج هذا الميل إلى الكسموجونيا الذي أشرت إليه . وأعتقد أن إنجلز في « جدلية الطبيعة » قد تنازل عن الموقف الصحيح أمام ضغط هذا الميل . كما اعتقاد أن « الديامات » (وهو الاسم السوفيتي « للمادية الجدلية ») . قد لعب دوره في نشر هذه النظرة المبسطة لل المشكلة فلا شك أن تقدم علوم الطبيعية قد ألمهم نوعاً من فلسفة الطبيعة تناسبه . كما أن تقدم المادية التاريخية ألمهم نوعاً من « فلسفة التاريخ » على نمط متماثل . مع أن كل من فلسفة الطبيعة وفلسفة التاريخ تمثلان إنجازات نسبية ومؤقتة ينبغي إدراك حدودهما . بل ينبغي الامتناع عن ردهما إلى وحدة فكرية موحدة لحد الغاء خصوصيات المجتمع المتميز عن الطبيعة . إذ أن الإنسان يلعب هنا دور الفاعل إلى جانب كونه موضوع الفعل ، وأن هذه الجدلية بين الموضوع والفاعل لا مثيل لها في الطبيعة .

لنعود إذن إلى العلم العربي الإسلامي الذي أصابه الركود بعد إتمام بنائه الخراجية والميتافيزيقية كيف واجه هذا العالم التحدي المزدوج الممثل في تفوق الغرب المادي - الذي أدى إلى الهيمنة الكولونيالية والاستعمارية - وفي كسبه المبادرة في مجال الإبداع الفكري ؟

على العالم العربي الإسلامي المعاصر القيام بمهام مزدوجة من جانب اتمام تحرره من السيطرة الاستعمارية والبدء في تنمية وطنية شعبية قائمة على سلطة غير سلطة الطبقات المستغلة التي تضمن استمرار اندماجه في النظام الرأسمالي العالمي ، علمًا بأن هذه التنمية تفتح على احتمال تحول اشتراكي . ومن الجانب الآخر مراجعة نظم الفكر التي ورثها في العصر الوسيط .

ونعلم أنه - أي العالم العربي - لم يدخل بعد في مرحلة التحرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الصحيح ، رغم إنجازات حركة التحرر الوطني وانتصاراتها الجزئية على الاستعمار . هل بدأ على الأقل في إعادة النظر في نظم الفكر التي أصبحت انحطاطه التاريخي ؟ .

إن الوعي بالتحدي الذي يمثله تفوق الغرب موجود منذ أوائل القرن التاسع عشر ، على الأقل في مصر منذ سلطنة محمد علي ، إلا أن الحكماء الذين تناولوا إلى الآن مسؤولية المواجهة افتقدوا بأن التحرير يفترض الاحترام بالأسلوب الذي استخدمه البوراجية الأوروبية وذلك في كل من المجالات المادية ومجال الأفكار ، جزئياً وظاهرياً على الأقل بالنسبة إلى الأخيرة .

لستا نحن هنا بقصد نقاش مختلف المراحل التي مر بها الوطن العربي في هذه المسيرة الطويلة وغير المتكاملة إلى الآن ، في مصر وفي البلدان العربية الأخرى . فقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع بشيء من التفصيل في « أزمة المجتمع العربي » وفي « الأمة العربية » القومية وصراع الطبقات »^(١) فسوف أقتصر هنا على بيان سريع لحدود المحاولات التي قام بها بالتبع محمد علي ثم النهضة ثم البورجوازية الليبرالية ثم الناصرية . وذلك قبل تناول سريع هو الآخر لإشكالية « الهوية » الثقافية « والترااث والمعاصرة » وغيرها من الأمثلة التي أثارتها « الصحوة الإسلامية الراهنة والنقاش حولها .

كان محمد علي قد فصل بين عملية التحديث المادي وبين المراجعة في ميدان نظم الفكر ، فاستعار العناصر التكنولوجية من أجل إتمام التقدم المادي دون تردد وتحفظ ، بينما اعتبر الجدال الفكري خطراً فمنعه . لعل محمد علي قد أدرك أن هذا الجدال من شأنه أن يفرض عليه مشاركة البورجوازية المصرية في السلطة ، تلك السلطة التي كان هو - أي محمد علي - يريد أن ينفرد بها ، ولذلك ألقى خياره على « إسلام محافظ معتدل » أي تأويل يتسم بالشكلية أكثر منه قادر على مواجهة التحدي . وترجع جذور الازدواجية في الثقافة المصرية المعاصرة - وهي أزدواجية تواجه أمثلة لها عديدة في العالم الثالث - إلى هذا الخيار .

(١) الأمة العربية : القومية وصراع الطبقات - بيروت ١٩٧٨ ، أزمة المجتمع العربي - القاهرة ١٩٨٥ .

كانت النهضة حركة بادرت باحتمال إعادة نظر إجمالية في شؤون المجتمع والفكر . فلم تقتصر النهضة على بعدها الديني الذي تناوله بالتبع كل من جمال الدين الأفغاني (1839 - 1898) ثم محمد عبده (1849 - 1905) ثم رشيد رضا (1865 - 1935) ففي المجالات المدنية لم تكن الانجازات أقل شأنًا، خاصة في تحديث اللغة (وهو عمل أساسى جعل من العربية أداة ثقافية تناسب احتياجات العصر) ، ونقد الطقوس الاجتماعية (خاصة في مشكلة وضع النساء) التي تقدم فيها قاسم أمين (المتوفى عام 1908) بمواוף لا تزال دون مثيل إلى الآن . ونقد « الاستبداد الشرقي » وإدخال مفهوم الديمقراطية .. الخ . إلا أن جميع هذه الخطوات اصطدمت - عند بلوغها حد معين - على حائط إشكالية تأويل الدين .

هذا وقد سبق أن أشرتُ إلى توافر مواقف النهضة في هذا المجال الأخير . فقد نادت النهضة بالعودة إلى الأصول . حسناً، لم تقل الحركة البروتستانية غير ذلك . إلا أن البروتستانية قد أعطت مضموناً لما عنده « بالعودة إلى الأصول » وأن هذا المضمون الإصلاحي الصحيح اتفق فعلاً مع مقتضيات التقدم الاجتماعي .

هذا بينما النهضة العربية الإسلامية ظلت صامدة في صدد مضمون الإصلاحات الواجب القيام بها . قطعاً هناك في خطبة النهضة صدى للوطنية المعادية للاستعمار ، وهي نزعة تمثل بعداً شرعياً في يقظة الشرق المضطهد . إلا أن قوة التعبير لهذه التزعع الوطنية لم تعرض النقص في مجال الفكر ، الأمر الذي اعتقاد أنه يمثل مجرد انعكاس لنقص البورجوازية الناشئة عندئذ . فلنجرؤ نحن اليوم على الاعتراف بأن النهضة لم تدرك أن عهد الميتافيزيقا قد أنهى نهائياً . فطللت النهضة أسميرة هذا الفكر الميتافيزيقي ولم تتجاوز حدوده ، مثلاً لم تفهم النهضة مفهوم العلمنة ولم تدرك أهميته الحاسمة . ربما كانت النهضة بأدراة أولى فقط ، فكان هناك احتمال تطور قد يؤدي تدريجياً إلى الثورة الثقافية اللاحقة ، إلا أن ذلك لم يحدث وبالتالي أخذت الحركة بعد النهضة

نزلت تدريجياً حتى دخلت في مأزق ، فترجعت إلى مواقف رشيد رضا السلفية فالإخوان المسلمين فالحركة السلفية الراهنة .

أما البورجوازية الليبرالية التي احتلت مكان الصدارة في النصف الأول لعصرنا ، فظلت « تخشى ظلها » وتلك السمة من أهم سمات بورجوازية الأطراف بشكل عام . فرضيت بالازدواجية الثقافية التي أشرنا إليها ، للدرجة أن خطبة البورجوازية الليبرالية بدت للجماهير على أنها خطبة « خيانة وطنية » إذ أنها خطبة استعارت من الغرب دون تحفظ ، بل أضافت إلى استعارتها احتقار « التراث » أو بدت خطبة منافقين ذوي الوجهين ، إذ لم يكن تمكها بالإسلام أكثر من إقرار باللسان . ولا عجب في كل ذلك ، فلا يصح أن نطلب من البورجوازية أن تقوم بدور القوى الشعبية ! إلا أن القوى الشعبية من جهتها لم تفرض نفسها بعد كقوى اجتماعية مستقلة قادرة على طرح بديلها في جميع الميادين الاجتماعية والسياسية والفكرية . وفي هذه الظروف أنجزت البورجوازية الليبرالية أجزاء متجزئة من « التحديث » المطلوب في عدد من المجالات مثل التشريع (تحدث الشريعة وتبنيها) والسياسة والتعليم .. الخ . ولا بد هنا من الاعتراف بأنها جعلت ذلك أحياناً بشجاعة ونقصد هنا على سبيل المثال الدفاع عن العلمانية الذي قام به علي عبد الرزاق حينما أبدى سروه بمناسبة إلغاء الخلافة عام 1925 .

إن فشل مشروع البورجوازية الليبرالية في ميدان التنمية الاقتصادية والتحرر الوطني قد خلق الظروف المناسبة التي فتحت السبيل للناصرية ولذلك كان هناك احتمال حقيقي أن تخطو الناصرية بخطوات واسعة إلى الأمام ، من حيث الكم والكيف . بمعنى أن احتمال تطور الناصرية تدريجياً إلى حركة نهضة وطنية شعبية كان وارداً . مع أن هذا أيضاً لم يحدث . فلم تحقق الناصرية النقلة الكيفية لا في مجال تصورها للمشروع الاجتماعي السياسي ولا في مجال الثورة الثقافية . فقد سبق أن قلت إن جمال عبد الناصر أراد أن يقيم الاشتراكية دون أن يكون الشعب هو المسؤول عن إنجازها كما أن محمد علي

أراد الرأسمالية دون الإعتماد على البورجوازية . ولذلك ظلت الأزدواجية في الثقاقة تسود في الأذهان .

مكذا انتهت بدورها تجربة الناصرية نتيجة تلاقي عامل حدودها الداخلية الذاتية وعامل عدوان الغرب السافر . وقد فتح هذا التراجع فصلاً جديداً هو فصل تازم بجميع أبعاده . فلا شك أن هذه الأزمة هي إلى حد كبير ناتج «فشل اليسار» بمعنى عجز القرى التقديمية عن تجميل القوى الشعبية وقيادتها وفرض الخروج من خلالها من الأزمة والبدء في مسيرة البناء الوطني الشعبي . وقد خلق هذا الفشل فضاء ملأه مؤقتاً «المشروع السلفي» «أقول هنا «مؤقتاً» لأن هذا المشروع لا يمثل بدليلاً حقيقياً قادراً - في الظروف التاريخية - على مواجهة التحدى . وبالتالي فإنه يمثل عرضاً للأزمة وليس حلّ لها .

وذلك لأن المشروع السلفي لا يتجاوز حدود الميتافيزيقيا الوسيطة ، بل لا يخرج عن إطار طروحات الجناح الأكثر رجعية لهذه الميتافيزيقيا . ونقصد هنا بالتحديد نظرات الغزالى وصوفية عصر الإنحطاط فهي - أي تلك السلفية - تواصل عصر الإنحطاط العربي الإسلامي وليس هي رد فعل إيجابي له . فتقوم إيديولوجياً السلفية على احتقار العقل ، بل أحياناً تغذى كراهية له . كما أنها لا تفهم ما هي العناصر التي قام على أساسها ازدهار الماضي الإسلامي ، بل تعتبر هذه العناصر (ونقصد هنا بالتحديد الميتافيزيقيا العقلانية) «انحرافاً» مكروراً وكفراً كما كتبه بالحرف سيد قطب ، رائد السلفية المعاصرة . فالنتيجة الحتمية لهذه المواقف الرجعية هي إعطاء الأولوية للتطرف في الممارسات الشكلية . مكذا أصبحت الطاعة للطقوس وتقدير النص على ظاهره ورد «الهوية» إلى ممارسات تافهة (مثل الزي والذقن الخ) أهم مجالات «الجهاد» المزعوم . وفي هذا الإطار تقوّت الأحكام المسبقة الأكثر رجعية ، وهي تراث عهد الإنحطاط ، على حساب التأويلات التقديمية التي سادت في عهود الإزدهار والتي تكررها السلفية المعاصرة (مكذا مثلًا في ميدان وضع المرأة) وهنا يسود الجهل التاريخي الذي تغطيه السلفية بالخرافة

الكبيرى ، والحنين « لعصر ذهبي مفقود » وهو الذي تسميه السلفية « الإنحراف والخيانة » (ونقصد السلفية هنا بالتحديد إقامة الدولة الإسلامية وهي الإيجاز الذى دونه لم تكن الحضارة الإسلامية قد أزدهرت بالمرة) . أما الخطبة عن « العصر الذهبي » هذا فهي خطبة فارغة عن أي مشروع اجتماعي إصلاحى حقيقي دقيق . هكذا تسمع السلفية لنفسها ممارسات متناقضه تماماً . فهي تعلن كراهيتها للغرب وفي الوقت نفسه تقبل أوضاع النماذج التي تطرحها السيطرة الاستعمارية . وتعوض السلفية نفسها بطرح بدليل حقيقي بالخطبة « الأخلاقية » العامة والمائعة . والتكرار هنا يحل محل الإثبات ، على سبيل المثال لا الحصر : ذلك الاقتصاد السياسي الإسلامي المزعوم الذي سبق أنى أوردت أنه لا يتجاوز النقل من أوضاع نماذج الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الغربي المنحط وإلى جانب هذا الفقر الفكري ترفض السلفية أي نوع من الممارسة الديموقراطية ، وتفرض على منظماتها مبدأ « الطاعة العمiae للإمام » وهو مبدأ مستعار من تقاليد الصوفية في عهد الانحطاط !

وقد قدم لنا فرج فوده وفؤاد زكريا⁽¹⁾ أحكامها القاسية في صدد المأزق السلفي ، فأوضحوا كيف أن المواقف البيروقراطية التي تسود في البورجوازية الصغيرة نتيجة عجزها أمام السيطرة الاستعمارية استمرت في الحركة السلفية ، كما أوضحوا كيف أن الاستعمار نفسه وحليفه الذي أسماه « البترو - إسلام الخليج » يحركان من وراء الستار هذا التيار السلفي . يضاف إلى ذلك أن الغرب الاستعماري يرحب بتطورات تساهم في نهاية الأمر في إضعاف الوطن العربي وتكرس عجزه أمام تحديات العصر . فهي حركة أدت إلى اشتداد التزعزعات الداخلية من خلال ترويج جو من الطائفية والانقسامات التنظيمية التي لا نهاية لها والتي لا تعدو كونها نزاعات قيادية فردانية وناتج تدخلات خارجية .

(1) فرج فودة - قبل السقوط - القاهرة ١٩٨٥ . فؤاد زكريا - الحقيقة والوهم في الحركة الإسلامية المعاصرة - القاهرة ١٩٨٦ .

إن جذور المأزق هذا هي في علم الوعي بأن مواجهة التحدي تتطلب الخروج من آفاق الميتافيزيقيا . وطالما لم تفهم هذه الضرورة سيغفل التساؤل عن « الهوية » يطرح في إطار ملتبس لا يؤدي إلى أية نتيجة ، إذ أن الهوية المزعومة تترافق مع « التراث » وتطرح على أنها مناقضة تماماً مع « التحديث » الذي يُرافق بدوره « التغريب » .

وفي هذا الإطار تُفهم « هوية » الشعوب كما لو كانت عاملًا ثابتًا لا يقبل التطور . وهذا حكم ينافسه تماماً واقع التاريخ . فإن « الهوية » العربية الإسلامية (أو الهويات بصيغة الجمع لا المفرد) تطورت عبر التاريخ ، شأنها في ذلك شأن الهويات الأخرى (الأوروبية ... وغيرها) . إن السلفية تصوّرت « هوية » أوروبية هي بدورها ثابتة ، فهي « نقىض » الهوية الإسلامية المزعومة . هكذا طرح سيد قطب نظرية لا أساس لها عن العلمانية ، وهي نظرية سبق أن تناولنا نقدّها في « أزمة المجتمع العربي » .. فقد رأى سيد قطب في هذا الصدد أن العلمانية ناتج خاص « الخصوصيات المسيحية » ، ليدعّي أن الإسلام ، الذي يتسم بخصوصيات متناقضة ، يتجاهل وبالتالي هذه المشكلة . وهنا يعطينا سيد قطب صورة عن جهله التام لواقع التاريخ ، إذ أن أوروبا الوسيطة لم تتصور هي الأخرى فصل الدين عن الدنيا . فلا يستطيع سيد قطب إدراك الأسباب التي جعلت البنية الميتافيزيقية الوسيطة مماثلة في أوروبا المسيحية وفي دار الإسلام .

وفي نهاية المسيرة تُرد « الهوية » المزعومة إلى بعدها الديني وتقتصر عليه ، ويعتبر الدين عاملًا فاصلًا مطلقاً يمنع المقارنة بين المجتمعات ، فينكر تواجد بشر هو هو مهما اختلفت عقائده الدينية . إن العقل يفترض منطقاً مخالفًا : نبدأ بمشاهدة دراسة الواقع فنكتشف أن ثمة تطورات حديثة فعلاً هنا وهناك ، ونكتشف أن التأويلات الدينية نفسها صحيحة هذه التطورات ، ونستنتج من ذلك أن الأديان تتمتع بمرونة تسمح لها بهذا التكيف التاريخي .

فقد طرحت الأطروحة التي تقول إن الإسلام والمسيحية قد مرا فعلاً

بمرحلة أولى مماثلة وحققتا ثورتهما الثقافية الأولى ونجحا فيها ، هكذا أصبح كل من المسيحية - التي ظهرت في أول الأمر كثورة شعبية - والإسلام - الذي ظهر في الجزيرة على هامش الشرق المتحضر - المحور الأساسي لبنية ميتافيزيقية عقلانية تناسب احتياجات مجتمع خارجي متقدم . ولذلك كانت « هوبيات » العالمين الوسيطين قريبة من بعضها للدرجة أنه لا معنى كبير في اعتبار ابن رشد مسلماً والميمون يهودياً وتوماس الأكويني مسيحياً . فالثلاثة يتسمون إلى الفكر نفسه ويفهمون بعضاً وبالتالي يتبادلون الآراء دون تحفظ . هكذا أيضاً كان الأمير المسلم والإقطاعي الإفرنجي أيام الحروب الصليبية أو في إسبانيا يتميّز إلى العصر نفسه ويتّفهّمان ولو بصفتهم أعداء .

إلا أن المسيحية مرّت بثورة ثانية (بورجوازية الطابع) وربما دخلت في طور ثورتها الثالثة (الاشتراكية) . هذا بينما لا يزال الإسلام يدق على أبواب ثورته القادمة .

ولما كانت الأطروحة التي قدمتها تقوم على فرضية مرونة الأديان وقابليتها للتكييف للتطور الاجتماعي ، فإن كون المسيحيين قد مروا بمراحل التطور المذكور بينما المسلمون لا يزالون يرفضونه (وأقول هنا المسيحيين وال المسلمين ولا أقول المسيحية والإسلام) يرجع إلى أن المجتمع الأوروبي قد خطأ خطوات حاسمة بينما المجتمع العربي توقف في تطوره . ولا يرجع إلى سمات خاصة للعقائد الدينية . نحن العرب نواجه إذن الآن تحدياً مزدوجاً : تحدي النضال من أجل تقديم الأوضاع الاجتماعية من جانب ، والتحدي على جبهة الفكر من أجل الخروج من مأزق الفكر الوسيط من الجانب الآخر . ولا يقل هذا البعد الثاني الثقافي أهمية عن بعده الأول الاقتصادي والسياسي .

إلا أن المدّ السلفي لا ينادي بالقيام بالثورة الثقافية المطلوبة ، بل على النقيس يبذل أقصى المجهود من أجل إبعاد هذا « الخطر» ! ويتبّع ذلك من عرض مضمون أيديولوجيته التي تتلخص في النقاط الآتية :

أولاً : إن هناك «تراثاً» عربياً إسلامياً يمكن الحديث عنه بصيغة المفرد ، أي بعبارة أخرى ، أن هناك فكراً عربياً إسلامياً موحداً .

ثانياً : إن السمة الخاصة التي تطبع هذا الفكر هي كون أصله الإيمان الإسلامي . فهو العنصر الموحد الذي توحد حوله الفكر المذكور ، وإن تغلب هذا الطابع الديني يطبع جميع ممارسات النشاط الفكري والمجتمعي .

ثالثاً : إن هذا الفكر الموحد لم يناسب ظروف المجتمع الإسلامي الوسيط فقط بل يتضمن على ما يكفي من مبادئ أساسية لمواجهة مشاكل عصرنا .

رابعاً : إن هذا الفكر يفوق «الفكر الغربي» (الذي يتحدث عنه دعاة الدعوة المذكورة بصيغة المفرد أيضاً) ، فهو إذن أفضل فكر للإنسانية بجمعها .

خامساً : إن العرب المسلمين عاشوا مجد أيام تاريخهم طالما تمسكوا بهذا الفكر . ثم هجروه وأخذوا يقلدون «الإفرنج» ويمثلون بآرائهم . ومنذ ذلك الوقت انحطت أوضاع العرب المسلمين . ويفهم من ذلك أن العودة للتراث هي شرط ضروري ، وكافي ، لاستعادة مجدهنا المفقود .

الغريب فعلاً والجدير بالذكر هو أن هذه النقاط لا تعدو كونها أطروحة «الاستشراق المعكوس» . فينطلق الاستشراق هو الآخر من فرضية «التبالغ المطلق» بين «الغرب والشرق» (فالغرب غرب والشرق شرق ولن يتقابلَا أبداً) حسب قول رائد الفكر الاستعماري البريطاني كيلنج) . بل يوافق دعاة الدعوة الاستعمارية الغربية على اعتبار الفكر العربي الإسلامي فكراً موحداً طابعه الجوهري ديني . يضاف أنهم ينظرون أيضاً إلى الفكر «الغربي» كما إذا كان هو الآخر «موحداً» ، له خصوصياته الثابتة منذ البدء . فيشارك الاستشراق الاستعماري التيار الإسلامي السلفي في المنهج . إلا أن المستشرقين يستنتاجون من نقاط الانطلاق نفسها عكس ما يستتبع السلفيون منها . فيقولون

إن «الفكر الغربي» قد أثبت تفوقه ، وإن هذا التفوق ناتج خصوصياته «الأصلية» (وي بعضهم يردون هذه الخصوصيات لل المسيحية ، وأخرون لتفوق «العرق الأوروبي» ... إلخ) التي ضمنت من البدء احتمال التقدم ، وهو احتمال غائب عند الشعوب الأخرى . فلا مستقبل لهنؤ الشعوب إلا إذا تخلوا بالجملة ، عن هويتهم وخضعوا لتغريب شامل . ولنلاحظ أن الاستشراق الاستعماري لا يميز في هذا الصدد بين المسلمين والشعوب غير الأوروبية الأخرى .

ولسنا نحن هنا بحاجة إلى نقض هذا المنهج مرة أخرى . فقد سبق أن أوردنا طابعه اللاتاريفي ، وذلك سواء أكان بالنسبة إلى طروحات السلفية التي تتتجاهل واقع مرونة الدين والتعدد في الإنتاج الفكري العربي الإسلامي وتطور هوية شعوب المنطقة ... إلخ ، أم كان بالنسبة إلى الطروحات المتماثلة التي يقدمها الفكر الغربي العنصري الذي يدعي أن تفوق الغرب قد تواجد ضمنياً منذ الأصل ... إلخ .

أود هنا لفت النظر إلى الإجابة الغربية التي يقدمها الفكر السلفي المعاصر عن حجة «تفوق الغرب» . فيقدم الغرب الاستعماري هنا قياساً مفاده الآتي : الواقع أثبت تفوق الغرب ، إذن المبادئ التي تقوم حضارته عليها - ويفترض أن هذه المبادئ ثابتة ومتواجدة منذ البدء - متفوقة بدورها . أما الإجابة السلفية فهي الآتية : انتصار الغرب من تدابير حكمة الله مرادها معاقبتنا نحن العرب المسلمين لتخلينا عن مبادئ الإسلام الصحيح . أيها الناس ! من أين تعلمون مرام تدابير الحكمة الإلهية ؟ من أعطاكم هذا الحق ؟ من الواضح أن استخدام حجج قائمة على الغائب لمناقش أمور الدنيا لا يجدي بل لا يُقبل لا منطقياً ولا ديناً . إن اللجوء إلى هذا المنهج دليل في ذاته على عدم الخروج من آفاق الفكر الغبي الوسيط .

ويعد ذلك أيضاً اعتبار التيار السلفي على أنه نقطة انطلاق «صحوة

إسلامية ؟ كلا . فلا يعلو كون هذا الفكر مجرد امتداد للفكر الذي ساد في عصور انحطاط المجتمع العربي الإسلامي . فهو تواصل الركود ، أي عكس اليقظة . فيستحق أن يتصف بأنه « موجة رجعية » ولا « صحوة » بالمرة .

هل الخروج من المأزق ممكن ؟ نعم . قطعاً يتطلب ذلك أكثر من مجرد كفاح على جبهة الفكر ، إذ يتطلب أولاً قبل كل شيء الخروج من المأزق في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . بلرأيي هو أن التحول في ميادين الحياة الاجتماعية هو العنصر الحاسم والمحرك الأول . فإذا تم التحرر في الحياة الاجتماعية كان انهيار الفكر الميتافيزيقي الذي أصبح فكر الفقر والعجز . . . أليس ما حدث خلال مد الناصرية دليلاً على ذلك ؟ فإن مد الحركة الوطنية في هذه المرحلة قد حال دون تصور إمكان العودة إلى فكر القرون الوسطى .

لا يمنع هذا القول الاهتمام بالفضل على جبهة الفكر . فالتحرر في ميدان الحياة الاجتماعية نفسه يتطلب بدوره أن يصبحه تحرر في المجال الفكري . وإن سوء تقدير أهمية هذا العنصر الأخير ، بل اتخاذ مواقف انتهازية أمام التحديات الفكرية ، إنما له نصيه من المسؤولية في إجهاض محاولات التحرر السابقة .

ولا شك أن العالم الثالث المعاصر - والعالم العربي الإسلامي جزء منه - يستطيع أن يستفيد - من أجل إنجاز هذه الثورة الثقافية الازمة - من الوسائل الفكرية التي أنتجها التاريخ الإنساني لحد الآن . فلا تنحصر هذه الوسائل على الفكر البورجوازي الغربي ، إذ تشمل أيضاً النقد الماركسي الجذري له . فالاستعارة هنا لا تختلف مما هي عليه في ميادين أخرى . فهناك أيضاً في ميدان التكنولوجيا ضرورة في الاستعارة على شرط أن تكون ذكية ، بمعنى أن تلازمها القدرة على الانتقاء والتكييف ثم الإبداع . وكذلك علينا أن نستفيد من القدرة العمومية المحتملة الممثلة في الماركسية . وعلينا أن نطورها . إن تأكيد هويتنا يمر من هذا الطريق .

المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	الجزء الأول - الأمة العربية القومية والصراع الطبقي
5	مقدمة
17	المراجع
19	تنوير
25	الفصل الأول : الأسس التاريخية للقومية العربية ..
25	1 - مقدمة ..
29	2 - العالم العربي الماقبل - استعماري ومناطقه المختلفة ..
31	- المشرق ..
37	- المغرب ..
38	- مصر ..
41	- الأقطار المحيطية ..
42	3 - الخصائص الكبرى للعالم العربي قبل الاستعمار ..
47	الفصل الثاني : عصر الامبراليية (1880 - 1950) ..
48	1 - الخصائص الأساسية للتشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة ..
56	2 - النهضة ، محاولة أخيرة للمقاومة في القرن التاسع عشر ..
61	3 - الانطواء القطري ..

63	- مصر
69	- المشرق
81	4 - المسألة الفلسطينية 1920 - 1948
85	الفصل الثالث - عصر الناصرية 1952 - 1967
86	1 - مصر
88	2 - سوريا
91	3 - العراق
96	4 - حرب ١٩٦٧ ونهاية الناصرية
97	- حركة التحرير في فلسطين
99	- انبعاث القومية العربية
107	الفصل الرابع - المستقبل العربي : قومية برجوازية أم ثورة؟
107	1 - من هزيمة 1967 إلى انتصار 1973 :
107	مهلة جديدة للبرجوازيات العربية
108	- تصفية الخطر الثوري الفلسطيني
112	- العودة إلى الدبلوماسية ، وثار 1973 العسكري وعواقبه
116	2 - عصر التصحح والعودة إلى الأمور السابقة :
116	نهاية الناصرية ، نحو حركة جذرية
116	اليمين العربي التقليدي : نفس جديد أو نشيد الجماعة
120	مصر ، سوريا ، السودان ، تونس : عصر التصحح
120	والعودة إلى الأمور السابقة
124	الجزائر - العراق - ليبيا ، اليمن الجنوبي :
124	ناصرية متأخرة أم آفاق جديدة
131	الفصل الخامس - بعض النتائج والمشكلات

131	1 - التاريخ العربي والمسألة القومية
139	2 - مسألة الانقطاع في العالم العربي وفشل الميركتيلية العربية
139	3 - أطروحة التطور اللامتكافي
	- تفصيل نمو الإنتاج الخرافي مع العلاقات التجارية
148	في العالم العربي بما قبل استعماري
156	مسألة إخفاق الميركتيلية العربية
162	3 - الصهيونية وإسرائيل ومستقبل فلسطين
165	الفصل السادس - آفاق العالم العربي - بعض التطورات الممكنة
165	1 - تصور أول : النظام الاستعماري الجديد والانقسام العربي
166	2 - عائلة من التصورات الجديدة : العالم العربي كامتداد في نظام امبريالي مجند
169	- مسائل أولى
	- خطوط واحتمالات تحقيق الصيغ المختلفة لخط التبعية الجديد
174	الالجزء الثاني - الأمة العربية - البعد الثقافي
181	1 - المراحل الثلاث للفكر الابيديولوجي
183	2 - العصر القديم
187	3 - السمات العامة للبنية الوسيطة
198	4 - الحكم العربي الإسلامي ميتافيزيقياً وسليمة
216	5 - الفكر العربي الإسلامي أمام تحديات العصر الحديث
234	المحتويات
255	

صُنْمُ الْعَلَافِ : كَرِيمُ الْأَنْجَانِ

الْأَكْثَرُ لِلْعَرَبِيَّةِ

